

الجزء الرابع

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن إدريس
 الشافعي رحمه الله في فروع الفقه برواية
 الربيع بن سليمان المرادى عنه
 تفهدهما الله بالرحمة والرضوان
 وأسكنهما فسيح
 الجنان آمين

(وهماسه مختصر الامام الجليل أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤)

(تنبيه)

اعلم انه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط
 سراج الدين البلقيني تفردت بزادات مترجمة معروفة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب
 اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما ورجعنا في هذه الزادات تكرار بعض
 ما انفقت عليه السمع ولكنهم مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات الامام رحمه الله ولهذا
 أثبتنا تلك الزادات بهم لئلا يضيع هذا المطبوع عن اتسع النفع والاجلنا في الصلح بعد عبارة الا هم مفصولا
 بينهما بجدول وتذلل جرينا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته
 وان كان مخالفًا لاسم التسمي فانه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه معصمه

بسم الله الرحمن الرحيم

(نكاح المتعة والمخل)

من الجامع من كتاب
النكاح والطلاق ومن
الاملاء على مسائل مالك
ومن اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رحمه

الله تعالى أخبرنا مالك

عن ابن شهاب عن عبد

الله والحسن ابني محمد

ابن علي عن أبيهما عن

علي رضي الله عنه أن

النبي صلى الله عليه

وسلم سمى يوم خيبر

عن نكاح المتعة وأكل

لحم الجمر الأهلية

(قال) وإن كان

حديث عبد العزيز

ابن عمر عن الربيع بن

سبرة ثابتاً ومبيناً أن

النبي صلى الله عليه

وسلم أحل نكاح المتعة

ثم حل في حرم اليوم

القائمة (قال) وفي

القرآن والسند دليل

على تحريم المتعة قال

الله تعالى إذا نكحتم

(1) قوله فكان

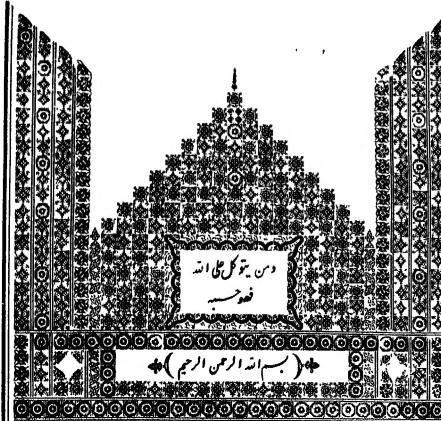
ظاهرة إلى قوله فقلت

سنداً كذا في التسع

والبيان لا تقتصر من

سنداً وتقتصر في

فانصرف رتبته معجمه



(كتاب الفرائض)

(باب الموارث من سمي الله تعالى له الميراث وكان يرث ومن خرج من ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرض الله تعالى ميراث الوالدين والأخوة والزوجة والزواج (1) فكان ظاهراً من كان والده أو أبا محجوباً أو زوجاً وزوجة فإن ظاهره يمتثل أن يرثوا وغيرهم من سمي له ميراث إذا كان في حال دون حال فقلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أقول بل أكثر أهل العلم على أن معنى الآية أن أهل الموارث انما ورثوا إذا كانوا في حال دون حال فقلت الشافعي وهكذا النص السنة قال لا وأكن هكذا دلالتها قلت وكيف دلالتها قال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال قولاً يدل على أن بعض من سمي له ميراث لا يرث. وعلم أن حكم الله تعالى لو كان على أن يرث من لزمه اسم الآوة والزوجة وغيره عالم بحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحد لزمه اسم الميراث بأن لا يرث بمحال فقلت الشافعي فذكر الله دلالة في لا يرث بمحجوبه قال لا يرث أحد من سمي له ميراث حتى يكون دين الميت الموروث ويكون حراً ويكون يرث شامناً أن يكون قال لا يرث فقلت فإذا رثي من هذه الثلاث الحاصل ورث وإذا كانت فيه واحدة منهن لم يرث فقلت فإذا كرماً وصفت قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين قال أخبرنا رثاً بأطال عقيس وطالب ولم يرثه علي ولا جعفر قال فلذلك تركنا نصيناً

من الشعب (قال الشافعي) فقلت سترسل الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت لك من أن الدينين إذا اختلفا بالشرك والاسلام لم يتوارى من سميت له فريضة أخبرك سليمان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبد الله مال فإله البائع إلا أن يشترط البائع (قال الشافعي) فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن مال العبد إذا بيع لسيدك هذا على أن العبد لا يملك شيئا وإن اسم الله انما هو إضافة المال اليه كما يجوز في كلام العرب أن يقول الرجل لا جبر في غنمه وداره وأرضه هذه أرضك وهذه غنمك على الإضافة لا المال فان قال قائل ما دل على أن هذا معناه وهو محتمل أن يكون المال ملكا له قبله فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ماله البائع دالة على أن ملك المال للمالك الزكاة وأن المملوك لا يملك شيئا ولم أسمع اختلافنا في أن قاتل الرجل عبدا لا يرث من قتل من دية ولا مال شيئا ثم افرقت الناس في القاتل خطأ فقال بعض أصحابنا يرث من المال ولا يرث من الله وروي ذلك عن بعض أصحابنا عن النبي صلى الله عليه وسلم يحدث لا يثبت لأهل العلم بالحديث وقال غيرهم لا يرث قاتل لخطأ من دية ولا مال وهو كقاتل العمد وإذا ثبت الحديث فلا يرث قاتل عد ولا خطأ شيئا أشبه بصوم لا يرث قاتل من قتل

(باب الخلاف في ميراث أهل المال) وفيه شيء يتعلق بميراث العبد والقاتل

(قال الربيع) قال الشافعي رحمه الله تعالى فوافقنا بعض الناس فقال لا يرث مملوك ولا قاتل عبدا ولا خطأ ولا كافرا ثم عد فقال إذا ارتد الرجل عن الاسلام فقات على الرضا وقتل ورثته ميراثه المليون (قال الشافعي) فقتل بعضهم ما بعدوا المرتد أن يكون كافرا أو مسلما قال بل كافر قيل فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث الكافر المسلم ولم يستثن من الكفار أحدا فكيف ورتت مسلما كافرا فقال انه لا يفرق دكان نكته حكم الاسلام ثم أزاله عن نفسه قلنا فان كان زال ما زالت اياه فقد صار إلى أن يكون من غيري رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرثه مسلم ولا يرث مسلما وإن كان لم يرث لا زالت اياه أفرأيت أن يبعثه ابن مسلم وهو مرتد يرثه قال لا قلنا لم حرمته قال لك كفر قلنا فلم لا يحرمه ما كفر كما حرمته هل بعدوا أن يكون في الميراث بهالة قبل أن يرتد فبرث ويرث أو يكون خارجا من بهالة قبل أن يرتد فلا يرث ولا يرث وقد قلته وذلك يدل على أن حاله قد زال بازالتة وصوت عليه امرأته وصمكت عليه حكم المشركين في بعض وحكم المسلمين في بعض قال فإني انما ذهبت إلى أن علما رضى الله تعالى عنهم ورثته مرتد منهم من المسلمين ماله قلنا قد رويته عن علي رضى الله تعالى عنه وقد زعم بعض أهل العلم بالحديث قبل أن يغلط على كرم الله وجهه ولو كان ثابتا عنه كان أصل مذهبه ومنهجه أنه لا يورث في أحد من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيعتل أن يكون لا يرث الكافر الذي لم يرث كلرا قلنا فان كان حكم المرتد في الحكم من لم يرث كافر أفورثته ورثته المسلمين إذا ما توارق فعل لم يرث من هذا قال هو داخل في جهة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت فان كان دكان خلاف في جهة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرث أن ورثته من المسلمين ورثته (قال الشافعي) وقد روي عن معاذ بن جبل ومعاوية وسروق وابن المسيب ومحمد بن علي بن الحسين أن المؤمنين يرث الكافر ولا يرث الكافر وقال بعضهم كما يقتل لنا نسائهم ولا تحل لهم نسائنا فان قال قائل فقتله النبي صلى الله عليه وسلم كان في كافر من أهل الأوثان وأولئك لا تحل ذبايحهم ولا نسائهم وأهل الكتاب غيرهم فيث المسلمون من أهل الكتاب اعتمادا على ما وصفتنا أو بعضهم لأنه محتمل لهم ما احتملك بل لهم شبهة ليست لك بتجسيم ذبايح أهل الكتاب ونسائهم قال لا يحد ذلك قلنا لم قال لانهم داخلون

المؤمنات ثم طلقوهن فلم يجزهم من الله على الزواج الا الطلاق وقال تعالى فامساك بعصوف أو ترجع بأحسان وقال تعالى وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج زوجكم بغير إيجاب فقبل إلى الزواج ففرقه من عقدوا عليه النكاح مع أحكام ما بين الأزواج فكان بينا والله أعلم أن نكاح المتعة منسوخ بالقرآن والسنة لأنه المدة ثم يجزى بغير فلاح أحداث طلاق فيه ولا فيه أحكام الأزواج (باب نكاح الحرم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن زبويه عن ابن عثان عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح المحرم وقال بعض الناس روي أن النبي صلى الله عليه وسلم تكبر بموت نوحى الله عنها وهو محرم قلت

رواية عثمان بن ثابت
وزيد بن الأصم
أشهب وسليمان بن سائر
عنه أوان عنهما
يقولان تكلموا هو
خلال وثالث وهو
سعيد بن الربيع
ونفرد علي بن حديد
عثمان بن ثابت وقت
ليس أحسن منه إذا
ختلف الرواة عن
لنفي صلى الله عليه
سلم فترت فيها
صل عليه من بعده
أخذت به ورتك
نفي بخلافه قال بلي
فغير من الخطاب
وزيد بن ثابت وزان
كالحصرم وقال
عمر بن الخطاب الحرم
ونكح ولا أعلم لها
قالنا فلم يلائمه
قال الشافعي خان
الحرم لما خفي
هو يعلق بطوف
بيت يوم النصر أو
سده وإن كان مضمرا
نفي يعلق بالبيت
وسبي ويعلق خان
فيلذذ ففسخ
برحمته والهداية
النكاح ليسا
كلام

1

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو زوجها إن لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد وقال عز وجل ولئن أخرج منكم أمة تركتكم إن لم يكن لكم ولد وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأرث المسلم الكافر (قال الشافعي) وكان معقولا عن الله عز وجل ثم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قبلان العرب يقولون ما أومأ أهل البلد أن امرأ لا يكون موروثا أبدا حتى يموت فإذا مات كان موروثا وإن الأجداد غلغاف الموقنين ورث ما دخل عليه والله تعالى أعلم بخلاف حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم فقذا والناس معانيداً لا يخلفن حيلة وقلنا بما في المقود وقلنا لا يشمله حتى يعلم

وفي الرسالة في ترجمة صاحب الفرض المخصوص الذي بذلت السنة على أنما أخار به الخاص قاله
بالسيفونك قال الله سبحانه في الكلاله الآله وقال عز وجل الرجال نصب مبارك الوالدان والأقربون
نساء نصب مبارك الوالدان والأقربون إلى قوله مفروضا وقال عز وجل ولأبوه لكل واحد منهما
بسر الآله وقالوا لكم نصف مآرك أنزلواكم الآله وقالوا لن الربع الآله مع أي الموارث
أها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت السنة على أننا نغز وجل أنما أراد من سى له الموارث من
أخوة والأخوات والوالد والوالدة والأزواج وجمع من سى له فرضى كنهه من سى له
لأن يتجمع من الوارث والمورث فلا يتخلفان ويكونان من أهل دار المسلمين أجمعين يعقبن
سكين بأمن على دمه وماله أو يكونان من المشركين فتوارثان بالشرك أشبه بشارين عينه عن
همى عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يرث المسلم الكافر والكافر الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما يكون الوارث والمورث من
بدا الإسلام أخيرا فإن عينه عن أن يذهب عن عالم عن أي به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع
بداله مال الفلح النافع الآن بشتره لم ينتفع به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان في سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العبد لا يملك إلا ما كان مالك العبد فاعطاه كسده وأسم المالة
ها هو إضافة إليه لأحق به لأنه ماله ولا يكون مالكه وهو لأحق بنفسه وكف عك نفسه وهو
يبيع ويأجر ويهب ويورث وكان الله عز وجل أنما غنم ملك المولى إلى الإباحة ففكر أنهما كان المولى
لكين وإن كان العبد أو غيره من حيثه فرضة وإن لأعطاه ملكه كسده لم يكن السيد
والسيدة ولا وارثا من حيثه فرضة فكانا لأعطاه العبد ما أباعنا أعطاه السيد الذي لأفرضة له
وتشابه من ورثه الله تعالى فلم ورثه بعدا لما وصفت لأحد الممتنع فيه الحرية والإسلام والبراءة
القتل حتى لا يكون قاتلا وذلك أنه أخيرا لما كان من يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعبان أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوسم قاتل ليس لقاتل شيء ثم ورث قاتل من قتل وكان أخف حال القاتل بعد أن منع الميراث عقوبة
تعرض حفظ الله تعالى أن يمنع موراث من هوى الله تعالى بالقتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وصفت من أنه لا يرث المسلم الأسلم من غير قاتل عدا عما اختلف فيه بين أسد من أهل العلم حفظت
بدا ولا في غيره

(العقب في المنكحة)
 من كتاب نكاح الجدي
 ومن النكاح القديم
 ومن النكاح الطلاق
 امل على مسائل مائة
 وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى أخبرنا مالك
 عن يحيى بن سعيد عن
 سعيد بن المسيب أنه
 قال قال عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه
 أعمار رجل تزوج امرأة
 وبهاجنون أوجدنا
 أو رخصها فلها
 صداقها وذلك لزوجها
 غرم على ولها وقال
 أبو الشعثاء أربع
 لايجزى في النكاح إلا
 أن تسمى الجنين
 والجند والمبرص
 والقرن (قال الشافعي)
 القرن المانع للجماع
 لانها في غير معنى
 النساء (قال) فان
 اختار فرأها قبل
 المسيس فلا نصف مهر
 ولا متعة وان اختار
 فرأها بعد المسيس
 فصدقته أنه لم يمس
 فله ذلك ولها مهر مثلها
 للمسيس ولا تنفق عليه
 في عدتها ولا سكن

يقين وفاته وقضى عمر وعثمان امرأته بان ترضع أربع سنين ثم تعد أربعة أشهر وعشرا وقدي يفرق
 بين الرجل والمرأة بالهجر عن إصابتها ونفر عن الحن بالهجر عن نفقتها وهاتان مباحضر والمفقود قد يكون
 سبب ضرر أشد من ذلك فعاب بعض المشركين القضاء في المفقود وفيه قول عمر وعثمان وما وصفتنا
 مما يقولون فيه بشوكتنا وبخالفونا وقالوا كيف يقضى لامرأته بان يكون شيئا بعد مدة ولم يأت يقين موته
 ثم دخلوا في أعظم ما عاينوا خلاف الكتاب والسنة ووجه ما عاينوا فقالوا في الرجل يرتد في نغم من تغور
 المسلمين فيخلق بسلمة من مبالغ المشركين فيكون قاتلها بما يترغب أو جاء النسا قاتل لا يقسم مبرأته بين
 ورثته المسلمين وتحل دينه ويعتق مديروه وأمهات أولاده وبحكم عليه حكم المولى في جميع أمره ثم يعود
 لمسا حكمه عليه فيقول فيه قولنا فتنازعنا ما حكمه من أقوال الناس والقياس والمقول (قال الشافعي)
 فقال ما وصفت بعض من هو أعلم عندهم أو أعلمهم فقلت ما وصفت وقلت له أسألك عن قولك فقد
 زعمت أن حراما أن يقول أحد أبدا قول لا يسأل خبرا إلا زما أو قيسا أقول في أن يورث المرد وهو حي أو الملق
 بدار الكفر خبرا أو قيسا فقال أما خبر فلا فقلت فقياس قال نعم من وجه قلت فأوجدنا ذلك الوجه
 قال الأثرى أنه لو كان معنى في الدار وكنت قادرا على قتله فقلت فان لم تكن قادرا على قتله فقتله فقتله هو
 أميت بلا قتل قال لا قلت فكيف حكمت عليه حكم المولى وهو غير ميت أو رأيت لو كانت عتلك بأنك
 لو قدرت عليه في حاله تارك فقتله فقتله في حكم المولى فكان هاربا في بلاد الاسلام مقبعا على الردة هرا
 من دهره أن تقسم مبرأته قال لا قلت فأجمع عتلك بأنك لو قدرت عليه قتله قال فان لم تقدر على حكم
 عليه حكم المولى كانت بلا عتلك فرجعت إلى الحق عندك في أن لا تقتله إذا كان هاربا في بلاد الاسلام
 وأنت لو قدرت عليه قتله ولو كانت عتلك حقا فركت الحق في قتله إذا كان هاربا في بلاد الاسلام قلت
 فاتمما سمعت مبرأته بملوه بدار الكفر دون الموت قال نعم قلت فالسليم يلحق بدار الكفر لا يقسم مبرأته إذا
 كان في دار لا يجزى عليه فيها الحكم قال لا فقلنا والله لا نأخذ أحد ولا نحبه فهو حي حيث كان حيا
 وميت حيث كان ميتا قال نعم قلنا أقتصدرك على أحد أبدا بشئ من جهة الرأي أقبح من أن تقول
 الحي ميت أو رأيت لو أبلغ أحد على أن تزعم أن حيا يقسم مبرأته ما كان يجب عتلك أن من تابعك على
 هذا مغلوب على عقله أو غيبي لا يصح منه فكيف إذا كان الكتاب والسنة يدلان معا مع دلالة المقول على
 خلافكما معا (قال الشافعي) وقلت عتبتك على من قال قول عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما في امرأة
 المفقود ومن أصل ما ذهبن كآثرهمون أن الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال قولا
 كان قوله غاية ينهى بها وقلته عن عمر أنه قال إذا أريخت السطور وجب المهر والعدة ورددته على من
 تأول الأثنين وهذا قول الله عز وجل وان ملقتموهن من قبل أن يغسوهن وقوله فإلكن علمن من عدة
 تمشيها وقد روي هذا عن ابن عباس وشريح وذهبتا إلى أن الزنا والاغلاق لا يصنع شيئا إنما
 يصنع المسيس فكيف لم يجز أن تأول على قول عمر وقال يقول ابن عباس وقلته عمر في أمته أعلم
 بمعنى القرآن ثم ابتغيت من القول عن عمر وعثمان القضاء في امرأة المفقود وحماها بضمها في ما له بشئ
 علمناه وقلته لا يجوز أن يحكم عليه حكم المولى قبل أن تسبق وفاته وان طال زمانه ثم زعمت أنكم
 تحكمون على رجل حكم الموت وأنت على يقين من حياته في طريقة عين فقلنا رأيتكم عتبتك على أحد في
 الأخبار التي انتهى إليها شافط الأقدم من جهة الرأي عتله وأولى أن يكون معينا فاجلها رابن من أن
 تمس في الخبر الذي هو عندك فيما تزعمه ما تقول من جهة الرأي ما عتبت منه وأمنه وقلت لبعضهم
 رأيت قولك لو لم يمس بخلاف كتاب والسنة ولا إجماع ولا قياس والمقول وسكت الشئ عن هذا كله إلا
 يكون قولك معينا بلانك (قال) وابن قلت رأيت إذا كانت الردة والقوق بدار الحرب يجب عليه
 حكم الموت لمزعت أن القاضي ان فرط أو لم يرفع ذلك اليسم حتى يحض سنين وهو في دار الحرب ثم يرجع

فقبل أن يحكم القاضي سلباً أنه على أصل ملكه ولم يزعم أن القاضي أن يحكم في طرفه عين عليه يحكم
السوت ثم رجع سلباً فإن الحكم ما ضايف بعض دون بعض ما زعمت أن حكم الموت يجب عليه بالردة
والقوق بالدار الحرب لانك لو زعمت ذلك قلت لورجع سلباً أنفذ عليه الحكم لانه واجب ولا زعمت أن
الحكم إذا أنفذ عليه ورجع سلباً رد الحكم فلا ينفذ فانت زعمت أن ينفذ بعضا ويرد بعضا (قال)
وما ذلك قلت زعمت أنه يعنى مدبره وأمهات أولاده ويعطى غريمه الذى حقه إلى ثلاثين سنة حالاً ولا يقسم
ميراثه فأتى سلباً ومدبره وأمهات أولاده وماله قائم في بدى غريمه بقربه ويشهد عليه ولا يرث من هذا شيئاً
وهو ماله بعينه فكل حال في بدى الغريم ماله بعينه. وتقول لا ينفذ الحكم ثم تزعم ميراثه من بدى ورثته
فكيف نقضت بعض الحكم دون بعض قال قلت هو ماله بعينه لم يخل له ومدبره وأمهات أولاده
باعتبارهم ثم زعمت أنه ينفذ الحكم للورثة وأنه ان استهلك بعضهم ماله وهو ميراثهم فيقسمه إياه وإن لم
يستهلك بعضهم أخذته عن لم يستهلك هل يستطيع أحد كل عقله وعلمه ولو تخالفاً أن باقى أكثر من هذا
في الحكم بعينه أ رأيت من نسبتم إليه الضعيف من أجهلنا وتعطل النظر وقلمنا فيما يتفرص فيلقى
ما جاء على لسانه هل كان تعطيل النظر يدخل عليه أكثر من خلاف كلب وسنة فسد جعتهما جميعاً
أو خلافه معقول أو قياس أو تناقض قول فسد جعته كله فإن كان أخرجه عند تفلسف أن تكون
معلوم على هذا أنك أبيت وأنت تعرفه فلا أحسب لن أقي ما ليس له وهو يعرفه عند اعتدائه لانه إذا لم يكن
المعلم بان يقول من قبل أنه يخطئ ولا يعلم فأحسب أن عالم غير معذور بأن يخطئ وهو يعلم (قال الشافعي)
فقال فأتقول أنت قلت أقول أنى أقف ماله حتى يوت فأجعله فإأورجعه إلى الإسلام فأرده إليه ولا
أحكم بالموت على من قبل على بعض ما دخل عليك

(باب رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل أن امرؤ هلاك ليس له ولده وأخت فلها نصف ماله
وهو رثتها إن لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل وإن كانوا إخوة من بعده فلا تركة لهم حظ الأنثيين
وقال ولكم نصف ماله أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد
وصية وصبين بها أو دين وقال تعالى ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن
النصف مما تركن وقال عزاسبه ولأولويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد
ورثه أبواه فلا له الثلث فإن كان له إخوة فلا له السدس (قال الشافعي) فهذه الآية في الموارث
كلها تدل على أن الله عز وجل انتهى بحسبى له فريضة إلى شئ فلا يثنى لحدان يزيد من انتهى الله به
الشئ شيئاً انتهى به ولا ينقصه فذلك قلنا لا يجوز رد الموارث (وإذا ترك الرجل
أخته أعطته نصف ماله وكان ما بقى للعصبة فإن لم تكن عصبة فواله الذين اعتقوه فإن لم يكن له
موال اعتقوه كان النصف ماله على جماعة المسلمين من أهل بلده ولا تركة لأخته على النصف وكذلك
لأرثته وأرثته ذرية أبه ولا زوج ولا زوجة له فريضة ولا تجوز ذرية فريضة فريضة والقرآن أن شاء الله
تعالى يدل على هذا وهو قول زيد بن ثابت وقول الأكثرين نقضت من أصحابنا

(باب الخلاف في رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لبعض الناس إذا ترك الميت أخته ولا وارث له غيرها ولا مولى
أعطيت الاخت المال كله قال فقلت لبعض من يقول هذا أى شئ ذهبتم قال ذهبنا إلى أن رويتنا
عن علي بن أبي طالب وابن مسعود رد الموارث فقلت له ما هو عن واحد منهما ما علمته ثابت ولو كان

ولا يرجع بالمرء عليها
ولا على ولها لأن النبي
صلى الله عليه وسلم
قال في الشئ تكبكت
فغير إذن ولها فنكاحها
بالمثل فإن سبها فلها
أجر عما استحل من
فرجها ولم يرده عليها
وهي التي غرته فهو في
النكاح الصحيح الذى
لا زوج فيه الخيار أولى
أن يكون للخيار وإذا
كان لها لم يجز أن يرغم
ولها وقضى عمر بن
الخطاب رضى الله عنه
في الشئ تكبكت في
عدها لها المهر
(قال) وما جعل له
فيه الخيار في عقد
النكاح فحدث بها
فله الخيار لأن ذلك
المعنى قائم فيها مقسه
في ذلك وحسن المولد
(قال المزني) رحمه
الله وكذلك ما فسح
عقد نكاح الأمهات بن
الطول إذا حدث بعد
النكاح فسح لانه
المعنى الذى يفسح فيه
النكاح (قال الشافعي)
وكذلك هي فيه فإن
اختارت فراقه قبل
الميسر فلا مهر ولا
منعة فإن تم لم تحق

أصابها فاختارت فراقه
 فلها المهر مع الفراق
 والذي يكون مثل
 الرق بها أن يكون
 مجبوراً ما خيره ما كانها
 وأبهم ما تركه أو ولى
 بعد العلم فلا خياره
 (وقال) في القديم
 حديثه فلها الفسخ
 وليس (قال المزي) في
 أولى بقوله إنها سواء
 في الحديث كما كانا
 فيه سواء قبل الحديث
 والفسخ (قال) والفسخ
 والبصر فيأمر أهل
 العلم بالطلب بعدى ولا
 تكاد نفس أحد تطيب
 أن يجامع من هو به ولا
 نفس امرأة تثلث منه
 وأما الولد فقيل بسم
 فان لم أدرك ذلك نكح
 نأى الله تعالى العافية
 والجنون والحبل لا يكون
 معها ثأد ملحق زوج
 ولا زوجة يعقل ولا
 امتناع من محرم وقد
 يكون من مثله القتل
 ولولها منها من نكاح
 الجنون كما يشعها من
 غير نكح فان قيل فهل
 من حكم بينهما فيه
 التحليل أو الفقرة قبل أم
 المولى مع من الجماع
 بين أو كانت على غير

ثابت كنت قد تركت علمها أو بل لهما في الفرائض غير قوله لا يقول زيد بن ثابت فكيف ان كان زيد
 لا يقول بقوله المار بالموارث بل لم يتبعه دونهما كما اتبعته دونهما في غير هذا من الفرائض (قال الشافعي)
 فقال دفع هذا ولكن أرى أن إذا اختلف القولان في رد الموارث ليس بينهما أن يصريا أن يثبت القولين
 بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا بل قال فمذهبنا لقوله أي القولين يثبت بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا قول
 زيد بن ثابت لا شك أن شاء الله تعالى قال وابن الدلالة على موافقة قولكم في كتاب الله عز وجل دون قولنا
 قلت قال الله عز وجل إن امرؤ وهالك ليس له ولديه أخت فلها نصف ماله وهو يرثها إن لم يكن لها ولد وقال
 فان كانوا الأخوة رجالاً ونساء فلذلك كرم مثل حظ الأنثيين فذكرنا الاخت منفردة فانتفى بها إلى النصف
 وذكرنا الاخت منفرداً فانتفى به إلى النكح وذكرنا الاخت مجتمعين فجعلها على النصف من الاخت في
 الاجتماع كما جعلها في الأفراد أفرأيت أن أعطيتها الكل منفردة ليس فمضاهت حكم الله تبارك وتعالى
 نصاً لأن الله عز وجل يحدد بها إلى النصف وخالفته معنى حكم الله إذ سقته به وقد جعلها تبارك
 وتعالى مع على النصف منه (قال الشافعي) قلته وأي الموارث كلها تدل على خلاف رد الموارث
 قال فقال أرى أن قلت لأعطيها النصف الباقي ميراثاً قلت له قل ما شئت قال أراها موضعه قلت فأن
 رأى غيرك غنما موضعه فاعطاهما مرة محتاجة أو جارية محتاجة أو غريباً محتاجاً قال فليس له ذلك قلت
 ولأنك بل هذا أعز منك هذا لم يخالف حكم الكتاب نصاً وإنما خالف قول عوام المسلمين لأن عوامهم
 يقولون هو جماعة المسلمين

(باب الموارث)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ونأى فوح ابنه وكان
 في معزل بابي وقال عز وجل وإذا قال إبراهيم لأبيه أزر فسب إبراهيم إلى أبيه وأبوه كافر ونسب ابن
 فوح إلى أبيه فوح ابنه كافر وقال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في زيد بن حارثة ادعوه لا يأنهم
 هو أقط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فابحوا نسكهم في الدين ومواليكم وقال تبارك وتعالى وإذا تقول
 الذي أنتم الله عليه وأنعمت عليه فسب المولى نسين أحدهما إلى الآباء والآخري الولاد وجعل الولاد
 بالنعمة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بل بشرطون شر وطالبست في كتاب الله ما كان
 من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وإنما الولاد لمن
 اعتق فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاد إنما يكون للعتق قال روى عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه قال الولاد لكمة السب لا بسباع ولا بهيمة فدل الكتاب والسنة على أن الولاد إنما
 يكون بتقدم فعل من العتق كما يكون السب بتقدم ولا من الأب الأثرى أن رجلاً كان لأبيه
 يعرف جاسراً فإسأله أن يسه إلى نفسه ورضي ذلك الرجل لم يجز أن يكون له إنساناً فإفكوا من دخله
 على عاتقه ممثلة في أن يعاقبوا عنه ويكون ناساً إلى نفسه غير من ولد وإنما قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الولد للفراش وكذلك إذا لم يعتق الرجل لم يجز أن يكون منسوباً إليه بالولاد فيدخل على عاتقه
 المظلة في عظمه عنه وينسب إلى نفسه ولا من لم يعتق وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاد
 لمن أعتق فبين في قوله إنما الولاد لمن أعتق أنه لا يكون الولاد إلا لمن أعتق أو لأثرى أن رجلاً أو امرأته أن
 ينسب إلى غيره أو أوثق من نسبه وقرأنا على ذلك لم تقطع أوبه عنه عما أثبت الله عز وجل لكل واحد
 منهم ما على صاحبه أو لأثرى أنه أعتق عبده ثم أدنله بعد العتق أن يراد من شاء أو بنتي من ولادته
 ورضي بذلك للعتق لم يكن واحد منهما أن يفعل ذلك لما أثبت الله تعالى عليه من النعمة فلما كان المولى
 في العتق الذي فيه النسب ثبت الولاد بتقدم المنة كما ثبت السب بتقدم الولاد لم يجز أن يعرف بينهما

ما لم كانت طاعة الله أن
لاعتك فأرخص له في
الحسن بكافة العين فان
لم يفعل وجب عليه
الطلاق والعلم بان
بوجاهة الأحم
والأرض والمجنون
والخبرول أكثر منها
بتكلمة مباشرة للمولى عالم
يبحث ولو زوجها على
أنها مسلمة فإذا هي
كأية كانه فسخ
التصايح بلا نصف
مهر ولو زوجها على
أنها كابية فإذا هي
مسلمة لم يكن له فسخ
التصايح لهما خبر من
كأية (قال المرتضى)
رجحه الله هذا يدل على
أن من اشترى أمعة
أها نصرانية فأصلها
مسلمة فليس للشتر أن
يردها إذا اشترىها على
أنها مسلمة فوجدتها
نصرانية فله أن يردها

(١) قوة فان زعم أن
ذلك حكم الخ كذا في
جميع الشيخين دون ذكر
لبواب الشرط وأصل
وأو الحكم بحرقه عن
العاقبة يكون هو الجواب
أو غير ذلك وحرق كسبه
مصححه

أبدا لا يستأجر أيا من أهل العلم وليس في الفرق بينهما في هذا المعنى سنة ولا اجماع (قال الشافعي)
قد حصر في جماعة من أصحابنا من أجاز بين وغيرهم فكلهم من رجل من غيرهم بأن قال إذا أسلم الرجل على
يدى رجل فله ولأولاده إذا لم يكن له ولا نفعه وله أن يوالى من شاء وله أن ينتقل بولاهم ما لم يعقل عنه فإذا عقل
عنه لم يكن له أن ينتقل عنه وقال في ما يحتل في ترك هذا قلت خلافة ما حكيت من قول الشيخ وجعل
ادعواهم بأنهم الآية وقول النبي صلى الله عليه وسلم فأما الإلزام لم أعتق فذلك على أن التسبب
يثبت بعقد الولاد كما ثبت الولاد بعقد العتق وليس كذلك الذي سلم على يدى الرجل فكان التسبب شيئا
بالولاد ولا مشبه بالتسبب فقال في قائل انما ذهبت في هذا الحديث رواه ابن موهب عن عيم الدارى
قلت لا يثبت قال أفرأيت إذا كان هذا الحديث ثابتا لم يكون مخالفا لما روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم الولاد لم أعتق قلت لا قال فكيف تقول قلت أقول إن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما
لان العتق نسب والتسبب لا يحول والذي سلم على يدى الرجل ليس هو المنهى أن يحول ولأولاده قال فهذا
قلا فاعلم أنه إذا كان الحديثان محتملين أن يكون لكل واحد منهما وجه قلت منعتي أنه ليس ثابت
انما روي عن عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب عن عيم الدارى وان موهب ليس بالمعروف عندنا ولا نعلمه
أني سميا ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل أنه مجهول ولا نعلمه متصلا قال فان من يحتج أن عمر
قال في المتزوج وهو كالأولاد يعني لذى النطفة قلت وهذا الحديث عن عرجة عليك لذلك تخالفه قال
ومن أين قلت أنت زعم أنه يوالى عن الرجل الانفس بعد ان يعقل وأنه إذا ولى عن نفسه أن ينتقل
ولاه ما لم يعقل عنه فان زعمت أن موالاة عمر عنه لانه وليه ما ترتع له فهل لوصى اليتيم أن يوالى عنه
قال ليس بذلك قلت فان زعمت أن ذلك لوالد دون الوصى فهل وحدته يجوز قال لا يثبت في التتبع لا يجوز
لوصى (١) فان زعمت أن ذلك حكم من عمر والحكم لا يجوز عندك على أحد إلا يثبت بلزمة نفسه وأما لا بد
منه مما لا يصلحه غيره واليتيم يملك الولاد فان قلت هر حكم فلا يكون له أن ينتقل به فكيف يجوز أن
يكون له أن ينتقل إذا عتق على نفسه عقدا ما لم يعقل عنه ولا يكون له أن ينتقل إن عتقه عليه غيره (قال)
فان قلت هو أعلم عني حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت وتعارض ما هو أثبت عن ميمونة وابن
عباس من هذا عن عمر بن الخطاب قال وما هو قلت وبهت ميمونة لآبى يسار لان اختها عبد الله بن
عباس فأنه ههنا زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس وهذا الثابت قال فلا يكون في أحد ولو
كأنواعا كثيرا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة قلنا فكيف اجتمعت بأحد على النبي صلى الله عليه
وسلم قال هكذا يقول بعض أصحابنا قلت أبيت أن تقبل هذا من غيرك فقال من حضرنا من المدنيين
هذه حجة ثابتة قال فأنتم أن كنتم تزعمون الثابتة ففسد تخالفنا في شيء قالوا ما تخالفنا في شيء وما نزع
أن الولاد يكون إلا بالنسبة (قال الشافعي) فقال في قائل اعتمد عليهم جوابهم فانزع أن السائبة أن
والى من شاء قلت لا يجوز هذا إذا كان ما أحسبنا به من الكتب والسنة والقياس إلا أن يأتي به غير
عن النبي صلى الله عليه وسلم أو أمر أجمع الناس عليه فخصر بمن جله المعتقد اتباعا قال فهم يروون
أن صاحبنا أعتق سائبة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا ونحن لا نعتق أحد إلا بقية سائبة فهل
رويت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا السائبة إليه والى من شاء قال لا قلت قد اختلف هرق
معنى المعتقين قال نعم قلت أفبعضنا يخرجه وهو موقوف من أن يثبت له وعليه الولاد قال فانهم
يروون أن رجلا قتل سائبة فقتل عمر بعقله على القاتل فقال أو قال القاتل أرايت لو قتل ابنى قال إذا
لا يرغم قال فهو إذا مثل الأرقم قال عرفه فموسى الأرقم فلست نأمن أن يكون كانت له عاقبة بالولادة فقصي
عمر بن الخطاب على عاقلة قلت فأنتم أن كن هذا ثابتا عن عمر مجموع به قال وابن قلت تزعم أن ولاد

تختلف في الرجل وصي بالعق وصا بغيره فقال غير واحد من المتأخرين بدأ بالعق ثم يجعل ما بقي من الثلث في الوصايا فان لم يكن في الثلث فضل عن العق فهو رجل أوصى فيما ليس له (قال) ولست أعرف في هذا أمرا يأن من أثر ثابت ولا إجماع لا اختلاف فيه ثم اختلف قول من قال هذا في العق مع الوصايا فقال ثمة بهذا فافارقة أخرى فزعم أن من قال لعبده أذمت فأنت حر وقال إن مت من مرضي هذا فانت حر فأوقعه عتقا بغيره بلا وقع بغيره هذا على الوصايا فلم يصل إلى أهل الوصايا وصية إلا فضلا عن هذا وقال إذا قال أعتقوا عبدي هذا بعد موتي أو قال عبدي هذا حر بعد موتي - يوم أو بشهر أو يوم من الأوقات لم يبدأ بعق الوصايا وما ص هذا أهل الوصايا واحتج بأنه قبل بسدا بالعق قبل الوصية وما عمله قال بدأ بالعق قبل الوصية مطلقا ولا يحض العق الوصية مطلقا بل فرق القول فيه بغيره فيما يرى والله المستعان (قال) ولا يجوز في العق في الوصية إلا أو احسن قولين إما أن يكون العق إذا وقع بأي حال ما كان بدئي على جميع الوصايا فلا يخرج منها شيء حتى يكمل العق وإما أن يكون العق وصية من الوصايا يخص بها العق أهل الوصايا فيدعيهم العق ما أصاب أهل الوصايا من وصاياهم ويكون كل عق كان وصية بعد الموت بوقت أو بغير وقت سواء أو بغير ذلك خيرا لزم أو إجماع ولا أعلم في واحد منهما فن قال عبدني مديرا وعبدي هذا حر بعد موتي أو مديرت أو من مت من مرضي هذا وأعتقه بعد موتي أو هو مديري في حياتي فإذا مت فهو حر فهو كله سواء ومن جعل العق يخص بأهل الوصايا فأوصى معه وصية حاص بالعق نفسه أهل الوصايا في وصاياهم فأصابهم من العق ما أصابهم ورسقه ما لم يخرج من الثلث وذلك أن يكون ثمن العبد خسين ديناراً وقية ما بقي من ثلثه بعد العق خسين ديناراً فأوصى بعق العبد بوصي رجل بخسين ديناراً ولا يخرج ما قد ينشأ ليكون ثلثه مائة وصيته مائتين فلكل واحد من الوصيين لهم نصف وصيته فيعت نصف العبد ويرق نصفه ويكون لأصحاب الخسين خمسة وعشرون والوصي به بالمائة خمسون

(باب التكملة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو وصي رجل لرجل بمائة دينار من ماله أو بدار موصوفة بعين أو بصفة أو بعد كذلك أو متاع أو غيره وقال ثم ما فضل من ثلثي فلفلان كان ذلك كآمال يعطى الموصي به بالثمن بعينه أو بصفة ما أوصى به به فان فضل من الثلث شيء كان للوصي به ما فضل من الثلث وإن لم يفضل شيء فلا شيء (قال الشافعي) ولو كان الموصي به بعد أو شأنا يعرف بعينه أو بصفة مثل عبد أو دار أو عرض من العروض فهو للذي الثلث الذي ملك من مال الموصي به وقوم من الثلث ثم أعطى الذي أوصى به بتكملة الثلث ما فضل عن قيمة الهالك كما يطاهر لوسم الهالك فدفع إلى الموصي به به (قال) ولو كان الموصي به بعد الهالك الموصي وهو صحيح ثم أعوز وقوم صحيحا فجاءه يوم مات الموصي به بقبضته لم يثبت له من الثلث ودفع إلى الموصي به به كقيمتها ناقصا وأما وأعطى الموصي به ما فضل عنه ما فضل عن الثلث وإنما القيمة في جميع ما أوصى به بعينه يوم موت الميت وذلك يوم تحب الوصية (قال الشافعي) وإذا قال الرجل نلت ما لي فلان بضعه حيث أراه الله فليس له أن يأخذ لنفسه شيئا كالألوان له لو أمره أن يبيع له شيئا أن يبيعه من نفسه لأن معنى بضعه أن يكون مبيعا له وهو لا يكون مبيعا إلا بغيره وكذلك معنى بضعه يعطيه غيره وكذلك ليس له أن يعطيه وإن نالت لاه أن يجاوز له ما كان يجوز لثمن قبل ما يمكن يجوز لثمن أن يعطيه لم يجز أن يصير له أن يعطى منه من لم يكن له أن يعطيه (قال) وليس له أن يضاعف فيما ليس له فيه نظر كاليس له ولو وكله بشيء أن يفعل فيه ما ليس له فيه نظر ولا يكون له أن يجيبه عند نفسه ولا بدعيه غيره لانه لا جاز لثمن في هذا وإنما الاجر لثمن في أن يذلل في سبيل الخير التي يرجى أن تقر به إلى الله عز وجل

(قال الشافعي) فاختار الموصي إليه أن يعطيه أهل الحاجة من قرابة الميت حتى يعطى كل رجل منهم دينه وغيرهم فإن أعطاهم موماً أفضل من أعطاه غيرهم لما ينصرفون به من صلة قراباتهم ليت ويتركونه أهل الحاجة في حاجاتهم (قال) وقرابته ما وصفت من القرابة من قبل الأب والأب والأم معا وليس الرضا ع قرابة (قال) وأحب إليه أن كان له رضعاء أن يعطيه دون حيرانه لأن حزمة الرضا ع تقابل حزمة النسب ثم أحبه أن يعطى حيرانه الأقرب منهم فالأقرب وأقصى الجوارقها أربعون دار من كل ناحية ثم أحبه أن يعطيه أفقر من يجده وأشد فقرا واستلوا ولا يبقى منه في يد شيئا يمكنه أن يخرج مائة ساعة من نهار

(باب الوصية للرجل وقبوله ورثته)

(قال الشافعي) رجع الله تعالى وإذا أوصى الرجل المريض رجل بوصية ما كانت ثمات فلموصى به قبل الوصية ورثها لا يعبر أن تلك شيئا لا يرثه بملكه بوجه أبدا إلا بأن يرث شيئا فله إذا ورث لم يكن له دفع الميراث وذلك أن حكم الله عز وجل أنه نقل ملك الموتى إلى ورثتهم من الأحياء فأما الوصية والهبة والصدقة رجوع وجوه الملك غير الميراث فالملك لها الخيار أن شاء قبلها وإن شاء ردّها ولو أتاها خبرنا رجلا على قبول الوصية حيرناه أن أوصى به بعدد زمني أن يتفق عليهم فأخذنا الضرع رعله وهو لم يحبه ولم يدخله على نفسه (قال الشافعي) ولا يكون قبول ولا رد في وصية في حياة الموصي فلو قبل الموصي له قبل موت الموصي كان له الراد إذا مات ولو رد في حياة الموصي كان له أن يقبل إذا مات وبغير الورثة على ذلك أن تلك الوصية تجب الابد موت الموصي فأما في حياته فقبوله ورده وصحته سواء لأن ذلك قبل الملك (قال) وهكذا إذا وصى به بآبيه وأمه وولده كانوا كسائر الوصية أن قبلهم بعد موت الموصي عتقوا وإن ردّهم فهم بمال تركهم الميت لا وصية فهم ورثته « قال الرابع » فان قبل بعضهم ورث بعضا كان ذلك له وعتق عنه من قبل وكان من لم يقبل عتق كورثة الميت ولومات الموصي ثمات الموصي له قبل أن يقبل أو رد كان لورثته أن يقبلوا أو ردوا فن قبل منهم فله نصيب ميراثه مما قبل ومن رد كان حار لورثة الميت ولو أن رجلا تزوج جارية زجل فولدت ثم أوصى به بها ومات فزجل الموصي له بالوصية حتى ولدت له بعد موت سيدها ولدا كثيرا فان قبل الوصية فن ولدت له بعد موت السيده فله نصيب ميراثه مما قبل وأما ملك ولده عتقوا عليه ولم تكن أمهم وأم ولد له حتى تلد بعد قبولها منه لستة أشهر فأكثر فتكون تلك أمهم وذلك أن الوطء الذي كان قبل القبول إنما كان وطء نكاح والوطء بعد القبول وطء ملك والنكاح منفسخ ولومات قبل أن رد أو يقبل قام ورثته مقامه فان قبلوا الوصية فقامت ملكوا لأنهم فاولاد أبيهم الذين ولدت بعد موت سيدها الموصي أحرار وأمهم مملوكة وإن ردوها كانوا بمال كلهم وأكرهم ردّها وإذا قبل الموصي له الوصية بعد أن تجب له ميراث الموصي ثم ردّها فهي مال من مال الميت مورثة عنه إذا تزما له ولأراد بعد ردّها أخذها بأن يقول إنما أعطيتكم ما لم تقبضوا ما زان بقبولها ثم تملكها الوصية دون القبول فلما كنت إذا قبلت ملكتموها وإن لم تقبضها لأنها لا تشبه هبة إلا أنها ملكها إلا قبض الموهوبه لها حار عتق ما ترك من ذلك كما جاز لك ما أعطيت بلا قبض في واحد منهما وبما جازهم أن يقولوا ردّها لبطال لحلق فيما أوصى الله به الميت وذلك ملك الميت فتكون مورثة عنه (قال) ولو قبلها ثم قال قدر كره فلان من بين الورثة أو كان له على الميت من فقال قدر كره فلان من بين الورثة قبل قولك كره فلان يحتمل معنيين أظهرهما كرهه تشبعا لفلان وأقرب بالي فلان فإن كنت هذا أردت فهذا مبرؤ لك لثقت فهو بين ورثته كلهم وأهل وصاياه وبش كآرك وإن مت قبل أن تسئل فهو هكذا إلا هذا أظهر معانيه كاتقول عفتون عن ديني على فلان لفلان ووصعت عن فلان حتى لفلان أي بشفعة فلان أو حفظ فلان أو التقرب إلى فلان وإن لم تفسأ لفلان فقلت تركت وصيتي وأترك ديني

في الآخر وجعل ما أصاب قدر المهر من العبد مورا وما أصاب قدر الألف من العبد ميسرا (قال المزني) أشبه عندي بقوله أن لا يعبر لأنه لا يعبر السبع إذا كان في عقده كراه ولا الكلبة إذا كان في عقدها سبع ولو أصدقها عقدا قدرته ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع في نصفه لأن الرجوع لا يكون إلا بانراجها إليه من ملكها (قال المزني) قدما طاز الرجوع في كتاب التدبير بغير إخراج له من ملكه وهو بقوله أولى (قال المزني) إذا كان التدبير وصية له برقبته فهو كما لو أوصى لتدبير برقبته مع أن رد نصفه إليه إخراج من الملك (قال الشافعي) ولو تزوجها على عبد فوجد حرا فعليه قبضته (قال المزني) هذا غلط وهو يقول ولو زوجها بشي فاستحق رجعت إلى مهر مثلها ولم تكن لها قبته لأنهم لم يملكه فهي من ملك قبته الحرة أبعد

(قال الشافعي) وإذا شاهد الزوج الولي والمرأة أن المهر كذا ويعلن أكثر منه فاختلف قوله في ذلك فقال في موضع السر وقال في غيره العلانية وهذا أولى عندى لأنه انما ينظر إلى العقود وأقبلها وعد (قال الشافعي) وان عقد عليه الكحل بعشرين يوم الجبس ثم عقد عليه يوم الجمعة بثلاثين وطلمعها بما فيها قال للمهر كذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى روي أن يقول كان الفراق في الكحل الثاني قبل السخول فلا يزمه إلا مهر ونصف في قياس قوله (قال الشافعي) ولو أسفد أربع نسوة أنفسا قسمت على قدر مهرهن كالأشترى أربعة أعبد في صفقة فكانت التي مقسوما على قدرهن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى روي أن يشترى نظيرهن على أن يشترى من كل واحد نسوة من كل واحد حتى يبين واحد فتهزل كل واحدة منهن ثم يعدها كما

افلان و هت لفلان من بين الورثة فذل افلان من بين الورثة لما وهب له شيئا لكه واذا اوصى رجل
لجبن بعينه واغیره فقبل احدهما وراد الآخر فقايل نصف الوصية ونصف الوصية مردود في مال الميت
ولو اوصى رجل لرجل عاير به فأت الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرحق وه انسان العاير به ما غنبار
والجارية ثلث مال الميت فقبل الوصية فالجارية له لا يجوز فمأوبها وفي وراثته بعدموت السبق وقيل
قول الوصية وردها والا حدين قولين أن يكون مأوب الجارية أو ودها لكل الموصى له بها الا انها كانت
خارجة من مال الميت اقله الا ان له ان شاء وردها ومن قال هذا قال هو ان كان وردها فاقامها
اخراج لها من ماله كانه ان يخرج من ماله ماشاء فاذا سكتت عن ذلك ما وهب الامة وولدها لمن عتكها
فالوصى له بها الثلث الا " ومن قال هذا قال فان استلم رجل من الورثة شيئا وما وهبها أو ودها فهو
شامس للوصى له بها وكذلك ان جنى ارضي على مالها وانفسها أو ودها فالوصى له بها ان قبل الوصية
انصرف في ذلك لامة وان مات الموصى له بها قبل التناول وراد ورثته بقومون مقامه في ذلك كله
والقول الثاني ان ذلك كله لورثة الموصى وان الموصى له اتماعا ذلك اختار قول الوصية وهذا قول بكر
لا تقوله بل القول الاخر هو في مثل ذلك فتمتلك قبل مات حدث وقد قال بعض النكوة ان الجارية
وثقت او ودها ثلث ما وهبها وان كانت الحرة لا يخرج من الثلث قوليت اولادها يكون الموصى
وهب لها مال لكره في كتاب النكاح من هذه المسئلة وهذا في باقي المسئلة الحواوي

(باب ما نسخ من الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان تركا
خيرا الوصية للوالدين والاقرين بالمعروف حقاً على المتقين فمن فيه بعد ما سمعها الآية (قال الشافعي)
وكان فرضاً في كتاب الله تعالى على من ترك خيراً واطلوا المال ان وصى والديه واقر به ثم لم يوص بعض اهل
علم بالقرآن ان الوصية للوالدين والاقرين بين الوارثين من نسخة واستخفافوا الاقرين بغير الوارثين فأكفر
من لقيت من اهل العلم من خففت عنه قال الوصية بالنسخة لهما امرهما بالذات كانت تخافون بها فلما
قسم الله تعالى ذكر الموارث كانت تلحقوا (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله تعالى كله كما قالوا فان
قال قائل ما دل على ما وصفت قبله قال الله تبارك وتعالى ولا يولوا به لكل واحد منهما السدس مما تركا
ان كان له اول لم يكن له ولود بعده او اؤامه ان خلف كان له ان كان له اول فلو لم يزل السدس
عينة عن سليمان الاحول من يجهل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وما وصفت
عن ان الوصية للوارث من نسخة مما في الموارث وان لا وصية لوارث مما لا يعرف فبحر احدهم لقت
خلافاً (قال الشافعي) واذا كانت الوصايا لمن امر الله تعالى ذكره بالوصية من نسخة مما في الموارث
وكانت السبعة تدل على انها لا تجوز لوارث وتدل على انها تجوز لغيره ارباع تدل على نسخ الوصايا لوارثه
واشبه ان يدل على نسخ الوصايا لغيره (قال) ودل على ان الوصايا للوالدين وغيرهما من رث بكل حال
اذا كان في معنى غير وارث لا وصية به جازة ومن قبل انهما كانتا ملتبستين اذا كان وارثاً فاذ لم يكن
وارثاً فليس يعمل الوصية واذا كان الموصي يتناول من شاء وصيته كان والحدود قرابة اذا كان لغير
ورثة في معنى من لا يرث ولهم حق القرابة وصلة الرحم فان قال قائل فان الالة على ان الوصية لغيره
الرجحانة قبل ان شاء الله تعالى حديث عمران بن حصين ان رجلاً أعتقه سبعة ملكوا كنه ليس له مال
غيره ثم امرهم النبي صلى الله عليه وسلم لئلا يترافعتوا فاعتقوا اربعة و المتفق على وانما كانت
الربط على من لا يرثه يتناول وصيته فلو لم تجز الوصية الا لغيره لم تجز لغيره الا ان شاء الله رسول الله
صلى الله عليه وسلم

(باب الخلاف في الوصاية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرني سفيان بن عيينة عن طلوس عن أبيه (قال الشافعي) والجملة في ذلك ما وصفت من الاستدلال بالسنة وقول الأكثر من لقيناهما فقتلناه عنه والله تعالى أعلم

(باب الوصية للزوجة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم الآية وكان فرض الزوجة أن يوصى لها الزوج يتعاق إلى الحول ولم أحفظ عن أحد خلافا أن المتاع النفقة والسكنى والكسوة إلى الحول ونبت لها السكنى فقال غير أخرج ثم قال فإن خرج من فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف فدل القرآن على أنهن إن خرجن فلا جناح على الأزواج لأنهن تركن ما فرض لهن ودل الكتاب العزيز إذا كان السكنى لها فرضا فتركته عنها فيه وليجعل الله تعالى على الزوج حرجا أن من ترك حقه غير ممنوع لم يخرج من الحق عليه ثم حفظت عن أرضي من أهل المدينة نفقة المتوفى عنها زوجها وكسوتها حولا منسوخا بآية الوارث قال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين (قال الشافعي) ولم أعلم مخالفا فيما وصفت من نصف نفقة المتوفى عنها وكسوتها سنة وأقل من سنة ثم احتمل سكنها إذا كان مذكوها مع نفقتها بأنه يقع عليه اسم المتاع إن يكون منسوخا في السنة وأقل منها كما كانت النفقة والكسوة منسوختين في السنة وأقل منها واحتل أن تكون نصف في السنة وأثبتت عدة المتوفى عنها حتى تنقض عتبتها بأصل هذه الآية وإن تكون داخلها في جملته المعتدات فإن الله تبارك وتعالى يقول في المطلقات لا يخرجن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فلما فرض الله في المعتدات من الطلاق السكنى وكانت المعتدات من الوفاة في معناه احتلت أن يجعل لها السكنى لأنها في معنى المعتدات فإن كان هذا هكذا فالسكنى لها في كتاب الله عز وجل مخصوص أو في معنى من نص لها السكنى في فرض الكتاب وإن لم يكن هكذا فالفرض في السكنى لها في السنة ثم فيما أحفظ عن حفظت عنه من أهل العلم أن المتوفى عنها السكنى ولا نفقة فإن قال قائل فإن السنة في سكنى المتوفى عنها زوجها قبل أخير ما مات عن سعد بن اسحق عن كعب بن عجرة (قال الشافعي) وما وصفت في متاع المتوفى عنها زوجها الأمر الذي تقوم به الحجة والله تعالى أعلم وقد قال بعض أهل العلم بالقرآن إن آية الموارث للوالدين والأقرب بين وهذا ثابت للراة وانما ترك فرض ميراث المرأة والأولاد بعد وأن كان كما قال فقد أثبت لها الميراث كما أثبت له لأهل الفرائض وليس في أن يكون ذلك أثرا ما بطل حقه وقال بعض أهل العلم أن عدة نساء الوفاة كانت ثلاثة قروء كعدة الطلاق ثم نسخت بقول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فإن كان هذا هكذا فقد بطلت عنها الأقراء وأثبتت عليها العدة بأربعة أشهر وعشرون منسوخة في كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل فإن هي في السنة قبل أخيرنا حديث للمغيرة عن جابر بن نافع قال الله عز وجل في عدة الطلاق والأقرب لم يحضن وأولات الأجل أجلهن أن يضعن حملهن فاحتلت الآية أن تكون في المطلقة لا تحضن خاصة لأنها سابقة واحتلت أن تكون في المطلقة كل معتدة مطلقة تحضن ومتوفى عنها لأنها جامعة ويحتمل أن يكون استثنائي كلام على المعتدات فإن قال قائل فإن معانيها أولى بها قبل والله تعالى أعلم فأما الذي يشبهه فإن تكون في حصيل معتدات وسبتره فإن قال مادد على ما وصفت قبل قال الشافعي لما كانت العدة استبراء وتعبدا وكان وضع الحمل برأ من عدة الوفاة مادما

جهت كل واحدة منهن مهر نسفا وفاد المهر بقوله أولى (قال الشافعي) رحمه الله ولو أصدق عن ابنه ودفع الصداق من ماله ثم طلق فلا ينصف كما لو وهبه له فقبضه ولو تزوج بالولي عليه بغير أمر وليه لم يكن له أن يجرى النكاح وإن أصابها فلا صداق لها ولا شيء تسكن به إذا كنت لأجل عليه في سلمة بشرتها فيلقها شيئا أبجل عليه بالأصابع شيئا

(باب التفويض)

من الجامع من كتاب الصداق ومن النكاح القديم ومن الأمل على مسائل ماث

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى التفويض الذي من تزوجه عرف أنه تفويض أن يتزوج الرجل المرأة التي المالك لا مهرها رضا ويقول لها أن تزوجني بغير مهر فالتكاح في هذا ثابت فإن أصابها فلها مهر مثلها وإن لم يصبها حتى طلقها فلها

المثقة وقال في القديم
بسلام العقدة ولا وقت
فيها واستحسن بقدر
ثلاثين درهما وما رأى
الوالى بقدر الزوجين
فان مات قبل أن يسي
مهرأ أو مات فسواء
وقد روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم
«يا أيها الرجل إنك قد قضى
في روع بنت واشقي
وتكبت بغير مهر فأت
زوجها ففرض لها مهر
نساءها والميراث فان
كان بنت فلا جعة في
قول أحد دون التي
صلى الله عليه وسلم
يقال مرة عن معقل بن
يسار ومرة عن معقل
ابن سنان ومرة عن
بعض بني أشجع وان
لم يثبت فلا مهر ولها
الميراث وهو قول علي
وزيد وابن عمر (قال)
ومضى طلبت المهر فلا
يلزمه إلا أن يفرضه
السلطان لها أو يفرضه
هو لها بعد علمه باسداق
ملها فان فرضه فلم
ترضه حتى فارقتها لم
يكن لها إلا ما احتسب عليه
فكسوك كالوكان في
العقدة وقدر يدخل
في التفضي وليس

لأربعة الأشهر والعشر كان كذلك في جميع العدول الاستبراء والله أعلم مع أن العقول أن وضع الحمل
غاية برأة في الرجم حتى لا يكون في النفس منه شيء فقد يكون في النفس شيء في جميع العدول الاستبراء
وان كان ذلك برأة في الظاهر والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب استحداث الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى في غير آية في قسم الميراث من بعد وصية يوصون بها
أودين ومن بعد وصية يوصي بها أودين (قال الشافعي) فنقل الله تبارك وتعالى ملك من مات من الأحياء
إلى من يق من ورثة الميت فمعلهم يقومون مقامه في ما ملكهم من ملكه وقال الله عز وجل من بعد
وصية يوصون بها أودين قال فكان ظاهر الآية للعقول فيها من بعد وصية يوصون بها أودين أن كان
عليهم دين (قال الشافعي) وبهذا نقول ولا أعلم من أهل العلم مخالفا وقد احتمل الآية معنى غير
هذا أظهر منه وأولى بأن العامة لا تختلف فيه فاعلمت واجاعهم لا يكون عن جهالة يحكم الله أن شاء الله تعالى
(قال الشافعي) وفي قول الله عز وجل من بعد وصية يوصون بها أودين معان ساذكرها إن شاء الله تعالى
فالم يكن بين أهل العلم خلاف عنه في أن ذا الدين أحق بمال الرجل في حياته منه حتى يستوفى دينه
وكان أهل الميراث انما يكونون عن الميت ما كان الميت أمثله كان بيننا والله أعلم في حكم الله عز وجل
نما لم أعلم أهل العلم اختلفوا فيه أن الدين يبدأ على الوصايا والميراث فكان حكم الدين كما وصفت منفردا
مقدما وفي قول الله عز وجل أودين نراجاع المسلمين أن لا وصية ولا ميراث إلا بعد الدين دليل على أن
كل دين في جعة كان أو في مرض بأقرار أو بينة أو أي وجهما كان سواء لأن الله عز وجل لم يخص دينه
دين (قال الشافعي) وقدر وى في نبدته الدين قبل الوصية حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثبت
أهل الحديث مثله أخبرنا صفوان عن أبي إسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى الدين قبل الوصية وأخبرنا صفوان عن هشام بن عمار عن طلوس عن ابن
عباس أنه قيل له كيف تأمر نأيا بالميراث قبل الجع والله تعالى يقول وأتموا الحج والعمرة لله فقال كف تقولون
الدين قبل الوصية أو الوصية قبل الدين فقالوا الوصية قبل الدين قال فما بهما تدعون قالوا بالدين قال
فهو ذلك (قال الشافعي) يعني أن التقدير بماز وإذا قضى الدين كان لئ أن يوصي بثلث ماله فان فعل
كان الورثة الثلثان وإن لم يوص أو وصى بأقل من ثلث ماله كان ذلك مالا من ماله تركه قال فكان الورثة
ما فضل عن الوصية من المال إن أوصى (قال الشافعي) ولما جعل الله عز ذكره الورثة الفضل عن الوصايا
والدين فكان الدين كما وصفت وكانت الوصايا محتملة أن تكون مبداء على الورثة ويحتمل أن تكون كما
وصفت من الفضل وإن كان يكون للوصية غاية ينتهي بها إليها كالميراث لئلا يورث غاية كانت
الوصايا ما أحكم الله عز وجل فرضه بكله وبين كيف فرضه على إسان رسول الله صلى الله عليه وسلم
أخبرنا ما في ابن شهاب (قال الشافعي) فكان غاية منتهى الوصايا التي لو جاوزها الموصي كان الورثة
رد ما جاوز ثلث مال الموصي قال وحديث عمران بن حصين يدل على أن من جاوز الثلث من الموصين
ردت وصيته إلى الثلث ويدل على أن الوصايا تجوز لأقربا لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رد
عق الملوكن إلى الثلث دل على أنكم كنهم كنكم الوصايا والمعتق عربي وانما كانت العرب تخلف من الأقربا
بينها وبينه والله تعالى أعلم

(باب الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل فواسع له أن يبلغ الثلث وقال في قول النبي صلى الله

عليه وسلم بعد الثالث والثالث كثيراً وكبراً أن تدع ورتك أغنياء خبيرين أن تدرهمه بكشفون الناس (قال الشافعي) غيا كما قال من بعدني الرضايا وذلك يعني كلامه أنه لما قصد صد اختياراً ترك الموصي ورتنه أغنياء فذكرهم أغنياء اختاره أن يتوسع الثالث وإذا بهم أغنياء كرهت أنه أن يتوسع الثالث وأن يوصي بالثاني حتى يكون يأخذ بالخط من الوصية ولو افترض في ذلك الأوامر عليه اسم الوصية لم يبع كسرهما ومن ترك أقل الغنياء ورتنه أو كثيراً فذلك زاد شافعي وصلة ولا أصح بلوغ أغنياء ورتنه وأغنياء (قال الشافعي) في قول الثمالي المسمى عليه وصلة ولا والثالث كثيراً وكبراً يحتمل الثالث غير قليل وهو أولى بمعانيه لا لو كرهه بعد اقاله الغرض منه وقد كان يحتمل أن له بأوغه وصحبه الغرض منه وقيل كلام الأروحي محتمل وأولى بمعاني الكلام بماد عليه الخبر الثالث لا لما توسفت من أنه لو كرهه بعد عدمه أن يفض منه قبل الشافعي فهل اختلف الناس في هذا قال أعلمهم اختلفوا في أن جائز الكل موص أن يستكمل الثالث قل مازل أو أكثر وليس بمأثره أن يجاوزه فيقبل لثاني وفي هل اختلفوا في اختيار النص عن الثالث أو بأوغه قال نعم وفيما وصفت ثلث من الأدلة من رسول الله صلى الله عليه وسلم أغنياء عساؤه قلنا فلا ذكر اختلافهم فقال أخبرنا ما لك عن نافع بن عبد الرحمن

(باب عطايا المريض)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى لما عتق الرجل ستة جلود كان له لاملال فغرمه في مرضه ثمان فاعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنين وأرق أربعة نذلق على أن كل ما أنفق المرو من ماله في مرضه بلا عوض يأخذه مما يتعوض الناس ملكا في الدنيا فأتى من مرضه ذلك فحكمه بحكم الوصية ولما كان أحدهما كونه كالموت فأنفق المرو من ماله في مرضه فحكمه بحكم الوصايا فإن صح تعلم ما يترتب عليه الصحيح وإن مات من مرضه ذلك كان حكمه بحكم وصيته وبما حدثت له حصة بعد الماتة ثم عاود مرضه فاحتقت عليه إذا كانت الحصة بعد العيلة فحكم العيلة بحكم حليته (قال الشافعي) وجعل ذلك ما وصفت من أن يخرج من ملكه شيأ بلا عوض يأخذه الناس من أموالهم في الدنيا فإتت كالأموال الضدقات والنفاق وما على هذه كالأهل إذا كان من جهة أوصدة أو دفع إلى عتقها فإتت كالأموال الضدقات وإن كانت بحكم الوصية فمبدأ عليها لأنها عيلة بتات فتملك عليه كغيرها من حيث هو جميع ما ورثته من ثلثه وأمواله وأصلها قلها في الوصايا فتملك عليه وله الرجوع في أوقالات الأمته وبعد انتقال المال إلى غيره (قال الشافعي) وما كان من عيلة بتات في مرضه يأخذها عوضا أعطاه أباه وهو يوم أعطاه من ربه لو مات وألزمته فهي موقوفة فأقامت فإن كان المصلي وارثا له حين مات أبطلت العيلة لأن ما إذا جعل من الثلث ما جعل لو أتت في الثلث شأ من جهة الوصية وإن كان المصلي حين مات العطي غير وارث أجزأته لأنها وصية لغير وارث (قال الشافعي) وما كان من عيلة المريض على عوض أخذها مما أخذ الناس من الأموال في الدنيا فأخذها عوضا يتفان الناس ثلثه ثمان فغير ما من رأس المال وإن أخذها عوضا لا يتفان الناس ثلثه فإن أخذ عيلة بلا عوض فهي من الثلث في لزته وصية مازاته ومن أجزأته وصية تجزأه الزيادة فذلك الرجل بشرى العبد وأبيه أو أخته أو غير ذلك مما عطف الأدمون فلا بداع المرو في دفع الثلث إلى أوليائه فماتت قتال وورثته فلا فعل أو غنيت في نظر الآية المشرية وما وقع البيع بين الذي اشتراه من كان كاشرا متفان أهل المصري كان كاشرا من رأس المال وما زاد من رأس المال كان اشتراه لا يتفان الناس ثلثه كان متفان أهل المصري كان كاشرا من رأس المال وما زاد من رأس المال

بالتفويض المعروف
وهو مخالف لما قبله
وهو أن تقول له أتزوجك
على أن تفرض لي
ما شئت أنت أو شئت
أنا فهذا كالصداق
الفاقد فلها مهر مثلها
(قال المزني) رحمه الله
هذا التفويض، أضأه

(تفسیر مهر مثلاً)

من الجامع من كتاب
الصادق وكتاب الاملاء
على مسائل مالك

(قال الشافعي رحمه
 الله ومثلهما لها مهر
 فانها باعنا ما في نساء
 عبيتها وليس أمهات
 فانها وأعتى نساء
 بلها ومهرهن هو
 في مثل سنها
 وعطلا وجعلها جالها
 فجعلها يسروا وعرضا
 آدمها وصراحتها وبكر
 كانت أوشيا لان المهر
 منك تختلف وأجده
 فقد كاله لان الحكم
 بالقيمة لا يكون دين
 فان لم يكن له أن يسفخر
 أقرب الناس منها
 بالوقت والله كان
 نازها اذا تكفن
 عاترا من ثفن
 خفت في عثرها

(الاختلاف في المهر)

من كتاب الصداق

(قال الشافعي) رحمه الله

وإذا اختلف الزوجان

في المهر قمل الدخول

أو يوسدو بحالفا

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

بالرجل وتقدمه الروح
 في السك

والصبي البكر وورثه

الزوجهين أو أحدهما

والقول قول المرأة

ما قبضت مهرها لانه

حق من الحقوق فلا

نزول'الامقرارالذيله

الحق، ومن: المـه الحق.

0.050

(۱) قیاس و استنباط

(۱) قوت و توان

السلمه واهه نداني

جميع النسخ والمخطوطات

وكذلك ان كانت الخ

(٢) قوله أو صحیح من

مهر کذا فی جمع

ج
النسب والنظم

المسحوق

(۳) قوله ولو اختلف

ورثة المريض الخ كذا

في التسخين جميعها بدون

جواب ولعلہ عواقع

في كتاب الشافعي من

غیر حواں عنہ فتنہ

ال... والتفقه

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ

علي دينا اريستيدس

النامع وحرر لبه

五

من الثالث فان جله الثلث حازه البيع وان لم يحمله الثلث قبل الشترى في الخارج في البيع ان كان
فائما وتأخذ منه الذي اخذ منك وانعني الورثة الفضل عما يتباين الناس بجملة مما يحمله الثلث فان كان
البيع قائما فاما ما بين قبة ما لا يتباين الناس بجملة مما يحمله الثلث وكذلك ان كان البيع قائما فبندخله
سبب رقبته (قال الشافعي) فان كان المريض المشتري فهو في هذا المعبر وقال البايع البيع حاز قبة
يتباين الناس بجملة من رأس المال وما حاز ما يتباين الناس بجملة من الثلث فان لم يكن له ثلث أو كان فلم
يحمله الثلث قبل له ان شئت سلمته عامس لم من رأس المال والثلث تركت الفضل والبيع جائز وان
شئت رددت ما أخذت ونقضت البيع ان كان البيع قائما بعينه (قال الشافعي) وان كان مستهلكا لم
تعقب نفس البايع عن الفضل فالبائع من مال المتما يتباين الناس بجملة من البيع في سلمته وما جعل السلعة
لا يتباين الناس بجملة وبذلك الفضل عن وجهه في الورثة (١) وان كانت السلعة قائمة قد دخلها عيب
(قال الشافعي) وان كان البائع عبدا وأضر به فاستأجر المريض فظهر منه على عيب فأرأ البايع من
المسكن في ذلك فان كان القول به كالقول فيما انعقد عليه البيع وفيه عيب وكذلك لو اشتراه صحيا
فظهر منه على عيب وهو مرض فأرأه أو اشتراه وفيه خياري أو أضره بشرط أو أضره بصفة فلم
يسقط خيار البعثة بالتفرق ولا خيار الأوبة بالوثة ولا خيار الشرط بانقضائه بشرط حتى مرض ففارق
البائع أو رأى السلعة فلم يردّها أو شئت ألام الخياط وهو مرض فلم يرد له البيع ثم في هذا كله وهو
مرض (قال الشافعي) وسواء في هذا كله كان البايع الصحيح والمشتري المريض أو المشتري الصحيح
والبائع المريض على أصل ما ذهبا اليه من أن الفتي يكون في الثلث وهكذا وباع مريض من مريض
(٢) أو صحيح من صحيح (٣) ولما اختلفت وورثة المريض البائع والمشتري الصحيح في ما باع المريض فقال
المشتري اشترى بتهامته وقهنتها ومن وقال الورثة بل لم يملكها وقهنتها لم يملكها وكان المشتري في هذا كله
وارأ أو أضره أو ارتفع أو لم يمت حتى صار وارثا كان عيبه من قبل ورثته أو اذ مات الميت فاذناعه الميت
وقض التي منه ثم لم يمت فموت قبل الاجبي في جميع حاله الا فبان ان على ما يتباين الناس به فان باعه بما
يتباين الناس بجملة حاز وان باعه بما لا يتباين الناس بجملة قبل الوارث حكم الزاد على ما يتباين الناس
منه حكم الوصفة وانما خلاصته في ان شئت فاردد البائع على البايع وان شئت فاعاد الورثة
من ثمن السلعة ما ادعى ما يتباين الناس بجملة ثم هو في قوة السلعة وغشها قبل الاجبي وكذلك باع

مرض وارث من مريض وارث

(باب نکاح المریض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحوز الرضخ إن يشك جميع ما أحل الله تعالى أو يعاود من كان يحوزه أن يشتري فإذا أصدق كل واحد منهم صدق مثلهما لهما من جمع المال وأمين زاعلي صدق مثلهما فإن اختلفا فنان صحيح قبل أن يوتى مالهما من جمع المال وإن مات قبل أن يصح بطلت صدقاته على مطلق مثلهما وتولى السكاك وكان له الميراث (قال الشافعي) أخيراً سعيد بن سالم عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع مولانا عن امرأة قال كانت ابنة حفص بن المغيرة عند عبد الله بن أبي ربيعة فلحقها بالشفقة ثم إن عمر بن الخطاب تزوجها بعد غنم أم حاطر لا لألفظتها فأقبل أن يجعلها فكتبت عدة مرة وبعض خلافة عثمان بن عفان تزوجوها بعد الله بن أبي ربيعة وهو مرضي لشرك نساق الميراث وكان بينهما وبينه قرابة أخيراً سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار سمع عكرمة بن خالد يقول أراد عبد الرحمن بن أم الحكم في شكواهم أن يخرج امرأته من ميراثها منه فأبى فتكم عليها ثلاث سنين فسوف أسفهن ألفاً ينزل كل امرأتين فإنما ذلك عبد الملك بن مروان وشرك بينهم

في التثنية (قال الشافعي) أرى ذلك صدقاً مثلتهن ولو كان أكثر من صدق مثلتهن لجاز النكاح ويطل ما زادهن على صدق مثلتهن إذا مات من مرضه ذلك لأنه في حكم الوصية والوصية لا تجوز لوارث (قال الشافعي) وبلغنا معاذ بن جبل قال في مرضه الذي مات فيه زوجي لأبي الله تبارك وتعالى وأنا عزب (قال) وأخبرني سعد بن سالم أن شريحاً قضى في نكاح رجل نكح عند موته فجعل للبراء والصدوق في ماله (قال الشافعي) ولو نكح المريض فزاد النكحة على صدق مثلتهن ثم مات جازت لها الزيادة لأنه قد صرح قبل أن يموت فكان يكن ابتداءً نكاحاً وهو صحيح ولو كانت المسئلة بمثلها ثم لم يصح حتى ماتت النكحة فصارت غير وارثة كان لها جميع ما صدقها صدق مثلتهن من رأس المال والزيادة من الثلث كما يكون ما هو لا جنية فقبضته من الثلث فإذا من صدق المرأة على الثلث إذا مات مثل الموهوب المغرور (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمثلها والمتروجة من لارث بأن تكون ذمية ثم مات وهي عنده جاز لها جميع الصدق صدق مثلتهن من جميع المال وإن زاد على صدق مثلتهن الثلث لانتها غير وارثة ولو أملت فصارت وارثة بطل ما زاد على صدق مثلتهن (قال الشافعي) ولو نكح المريض امرأة نكاحاً فأسداً ثم مات لم تره ولم يكن لها مهر لأن لم يكن لها مهر فإن كان أصابها فله مهر مثلها كان أقل مما سألها أو أكثر (قال الشافعي) أنا أجيبها وأقول ينظر فإن خرجت من الثلث كان العتق وأصحبها - في الجواب « قال الربيع » أنا أجيبها وأقول ينظر فإن خرجت من الثلث كان العتق جازاً وكان النكاح جائزاً صدق مثلتهن إلا أن يكون الذي سألها من الصدق أقل من صدق مثلتهن فليس لها إلا ما سألها فإن كان أكثر من صدق مثلتهن لارتدت إلى صدق مثلتهن وكانت وارثة وإن لم يخرج من الثلث عتق منها ما احتمل الثلث وكان لها صدق مثلتهن بحسب ما عتق منها ولم تكن وارثة لأن بعضهما رقيق

(هبات المريض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما ابتدأ المريض هبة في مرضه لوارث أو غير وارث فذهب إليه ما هو به فإن كان وارثاً ولم يصح المريض حتى مات من مرضه الذي وهب فيه فالبهية مردودة كلها وكذلك إن وهبه وهو غير وارث ثم صار وارثاً فإن استغل ما وهبه ثم مات الوهاب قبل أن يصح رد القبله لأنه إذا مات استغل القبله على أن ماله ما وهبه كان في ماله الوهاب ولو وهب لوارث وهو مريض ثم صبح ثم مرض فذهب إليه الهبة في مرضه الذي مات فيه كانت الهبة مردودة لأن الهبة إنما تهب بالقبض وقبضه إياها كان وهو مريض ولو كانت الهبة وهو مريض ثم كان الدفع وهو صحيح ثم مرض فمات كانت الهبة تأدية من قبل أنها تهب بالقبض وقد كان الوهاب جسيماً وكان دفعه إياها كهبته إياها ودفعه وهو صحيح (قال الشافعي) ولو كانت الهبة لمن رماه برئته حدثت دونه وارث فحببه فمات وهو غير وارث ولا جنية كانت سواء لأن كلهما غير وارث فإذا كانت هبة لهما جميعاً أو مريضاً وقبضهما الهبة وهو صحيح فماتت له ما جازت من رأس ماله خارجة من ملكه وكذلك لو كانت هبة وهو مريض ثم صبح ثم مات كان ذلك كقبضه ما وهو صحيح ولو كان قبضهما الهبة وهو مريض فلم يصح كانت الهبة وهو صحيح وأمر بصدق ذلك سواء والهبة من الثلث شمساً على الوصايا لأنها عطية نبات وما جمل الثلث منها جازاً لم يحمل رد وكان الموهوبه شريكاً لورثة عما جمل الثلث مما وهبه (قال الشافعي) وإن سأل أو تصدق به على رجل بعينه فهو مثل الهبة لا يختلف لأنه لا يملك من هذا الشيء إلا بالقبض وكل ما لا يملك إلا بالقبض فحكمه حكمه واحداً لا يختلف ألا ترى أن الوهاب والناسحل والمتصدق لو مات قبل أن يقبض الموهوبه والمنقول والمتصدق عليه ما صير لكل واحد منهم بطل ما صنع وكان ما لا من مال الوهاب للناسحل والمتصدق لو رثته أو لارثاً أو لغيره أعني هذا أن يرد على معطيه فبطل معطيه ملكه ويجعل لمعطيه شراً أو ثمة وإن رثته

فإن قالت المرأة الذي قبضت هدية وقال بل هو مهر فقد أقسرت بمال وادعت ملكه فالقول قوله (قال) ويبدأ بدفع المهر إلى البكر صغيرة كانت أو كبيرة التي يلى أبوها بضعها ومالها

(الشرط في المهر)
من كتاب الصدوق ومن كتب الطلاق ومن الاستبراء على مسائل ماث

(قال الشافعي) رحمه الله وأذعنك النكاح بأنك على أن لأبها ألفاً فالمرء قد لا أن ألفاً ليس بمهر لها ولا يحق له بشرطه أبه ولو نكح امرأة على ألف وعلى أن يعطى أبها ألفاً كان جائزاً وله ما عنده وأخذها منه لانتهاية لم تقبض أو وكلة ولو أسدقها ألفاً على أن لها أن تنسج أو على أن لا تنسجها من بلدها أو على أن لا ينسج عليها أو لا ينسج أو شرطت عليه منع ماله

أن يفعله فلهما ميراثها
في ذلك كله فإن كان
قد زاده على ميراثها
وزادهما على ميراثها
الشرط ولم يجعلها
الزيادة لنفسه عقد الميراث
بالشرط الأثرى ولو اتفقت
عبدًا بما تدينار ووزن
خريفات العبد في يد
المشتري ورضى بالبيع
أن يأخذ المائة ويطلق
الزوجة لم يكن له ذلك

منه ويرثه أباؤه فله كما كان قبل قبل خروج من يده (قال الشافعي) ولو كانت دار رجل أو عبد في يد رجل يملك أو أجرة أو أجرة فقال قد وهبت لك الدار التي في يدك كنت قد أذنت لك في قبضته لنفسك كانت هذه هبة مقبوضة للدار والعبد الذي في يده ثم لم يحدث له من مالها وهبة حتى مات على أنه أباها فاقض (قال الشافعي) وما كان يجوز بالكلام دون القبض مخالف هذا وذلك الصدقات المخرجات فإذا تكلم بها المتصدق وشهد بها عليه فهي خارجة من ملكه تأمل من تصدق بها عليه لا يريدها القبض وإنما ولا ينقص من ثباته ذلك وذلك أن المخرج لهما من ملكه أخرجها بأمر متعها به أن يكون ملكه منها متصرفا فيما يصرف فيه المال من بيع وميراث وهبة ورهن وأخرجهما من ملكه خروجًا لا يحل له أن يعود إليه بحال فاشبهت العتق في كثير من أحكامها ولم يخالفه إلا في أن المعتق ملك متفعة لنفسه وكسبها وأن متفعة هذه مملوكة لمن جعلته وذلك أنها لا تكون مالكة وإنما متعنا من كتاب الأثر في هذا الموضوع في غيره فإذا اتكلم بالصدقة المحرمة مضمينًا مرض أو مرضًا مضمينًا فهي جائزة خارجة من ماله وإذا كان تكلم بها مرضًا مضمينًا فهي من ثلثه جائزة بما تصدق به لمن جازته الوصية بالثلث ومرض دودة عز ترد عنه الوصية بالثلث

(باب الوصية بالثلث)

« وفيه الوصية بالثلث على الثلث وثى يتعلق بالأجرة ولم يذ كر أربع ترجة تبدل على الزائد على الثلث »

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وستة رسول الله صلى الله عليه وسلم تبدل على أن لا يجوز لأحد وصية إذا جاوز الثلث بماله من أوصى فجاوز الثلث ردت وصاياه كله إلى الثلث إلا أن يتطوع الورثة فبغير إذن له ذلك يجوز ما عطلهم وإذا تطوع له الورثة فجاوز ذلك فاعطوا من أموالهم فلا يجوز في القياس إلا أن يكون يتم على ما يشره ما ابتذله عطلت من أموالهم من قبضته ذلك ورثه بما ربه ما ابتذله من أموالهم ما مات الورثة قبل أن يقبضه الموصي له (١) (قال الشافعي) فلو أوصى لرجل بثلث ماله ولا خير بنفسه ولا خير بربه فلم يجز ذلك الورثة انقسم أهل الوصايا بالثلث على قدر ما أوصى لهم به يجز الثلث ثلاثة عشر خرافة فمنه صاحب النصف ستون صاحب الثلث أربعون صاحب الربع ثلاثة ولو جاز الورثة انقسموا جميع المال على أنه دخل عليهم عول نصف السدس فأما كل واحد منهم من العول نصف سدس وصيته وانقسموا المال كله كما انقسموا الثلث حتى يكونوا سوا في العول (قال الشافعي) ولو قال فلان غلام فلان ولفلان داري ووصفها ولفلان نسمة دنيار فيبلغ هذا الثلث ولم تجز لهم

أن يفعله فلهما ميراثها
في ذلك كله فإن كان
قد زاده على ميراثها
وزادهما على ميراثها
الشرط ولم يجعلها
الزيادة لنفسه عقد الميراث
بالشرط الأثرى ولو اتفقت
عبدًا بما تدينار ووزن
خريفات العبد في يد
المشتري ورضى بالبيع
أن يأخذ المائة ويطلق
الزوجة لم يكن له ذلك

(١) قال السراج البغدادي وفي اختلاف العراقيين في آخر باب العين وإذا أوصى الرجل لرجل بأكثر من ثلثه فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كل ما رثوا ذلك بعينهم فإن أبا حنيفة قال لا يجوز عليهم ثلث الوصية ولهم أن يردوها لأنهم أجازوا وهم لا يكونون الأجزاء ولا يكون المال وكذلك يلفلان عبد الله بن مسعود وشريح وهذا يأخذ بهني أبي يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول إذا زهم جائزة عليهم لا يستطعون أن يرسلوا إلى شئها ولو أجازوا به بدموتهم ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم وكانت أجازتهم جائزة في هذا الموضوع في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل لرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حق ثم أرادوا الرجوع بعد أن عوت فذلك جائز لهم لأنهم أجازوا ما لم يملكوا ولو مات فأجازوا به بدموتهم ثم أرادوا الرجوع قبل القسمة لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم أجازوا ما لم يملكوه وإذا أجازوا ذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مرض أو صحيح كان لهم الرجوع لأنهم في الحالتين جميعًا غير مالكين أجازوا ما لم يملكوه

(عفو المهر وغير ذلك)
من المباح ومن كتاب
الصدقات ومن الاملاء
على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله
قال الله تعالى ونسفت

الورثة وكان الثلث أقوا الوصية ألفين وكانت قيمة الغلام ثمانية مائة دارة أقوا الوصية ثمانية مائة دخل على كل واحد منهم في وصيته عول النصف وأخذ نصف وصيته فكان للوصي له بالسلام نصف الغلام وللوصي له بالدار نصف الدار وللوصي له بالثمانية مائة ثمان وخمسون ديناراً لا تجعل وصية أحد منهم أوصى به في شيء بعينه إلا أوصى به ولا يخرج إلى غيره إلا ما سلمها الورثة فإن قال الورثة لا نسلهم من الدار إلا ما نسلنا فيلعل ثلث الدار بشرى لكم ما إن شاء وشئتم فاقسمتم وضرب بقية سدس الدار الذي جازله من وصيته في مال الميت يكون شرى لكم به وهكذا العبد وكل ما أوصى به به بعينه فلم يسلمه له الورثة والله تعالى الموفق (١)

(باب الوصية في الدار والوصية بعينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل لرجل بدار فقال له اداري التي كذا أو وصفها وصية لفلان فالدار به بجميع شأنها ومائت فيها من باب وخشب وليس له متاع فيها ولا خشب ولا أبواب ليست بباينة في البناء ولا بين ولا جارة ولا أجر لم يبيعه لأن هذا لا يكون من الدار حتى يبنى فيه فكأن عماره الدار باينة فيها ولو أوصى له بالدار فأنه ميت في حياة الموصي لم يكن له ما أنعمهم من الدار وكان له ما بقي لم يندم من الدار وما ثبت فيها لم يندم منها من خشب وأبواب وغيره ولو جاء عليها سبل فذهب بها أو بعضها بطلت وصيته أو بطل منها ما ذهب من الدار وهكذا الوصية بعد فلت أو أعز أو أنقص منه شيء بعينه فذهب لم يكن له فيما بقي من الثلث سوى ما أوصى به شيء لأن ما أوصى به قد نذهب وهكذا كل ما أوصى به به بعينه ففعل أو أنقص وهكذا الوصية بشيء فاشق على الموصي بشيء اشتراه أو هبها أو غصب بطلت الوصية لأنه أوصى به بما لا يملك

(باب الوصية بشيء بصفته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل لرجل بعد فقال له غلامي البري أو غلامي الحبشي أو نسبه الجنس من الإحناس وسماه باسمه ولم يكن له عديم ذلك الجنس يسمى بذلك الاسم كان غير جائز ولو زاد وصفه وكان له عديم ذلك الجنس يسمى باسمه وتختلف صفته صفة كان ما زاله « قال الربيع » أضاف أن يكون هذا غلام من الكاتب لأنه لم يقرأ على الشافعي ولم يسمع منه والجواب عنه أنه إن وافق اسمه أنه أن أوصى به بغيره وسماه باسمه وصفه فوجدناه غلاماً بذلك الاسم والجنس غير أنه تختلف لصفته كأنه قال في صفته أبيض طوال حسن الوجه فاصب ذلك الاسم والجنس أو سود قصير راسخ الوجه لم يملكه (قال الشافعي) ولو كان اسمه باسمه ونسبه إلى جنسه فكان له عبدان أو أكثر من ذلك الجنس فاتفق اسمها وأجناسها لا تفرق بينهما صفة أو ثبتت الشهادة بما أراد « قال الربيع » ففينا قولان أحدهما أن الشهادة بالطلقة التي ثبتوا العبد بعينه كالشاهد ولو رجل على أن هذا العبد أو هذه الجارية أن الشهادة بالطلقة لا تسهم فيثبتوا العبد بعينه والقول الثاني أن الوصية جائزة في أحد العبدين

(١) وفي اختلاف العراقيين في آخر باب العين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل لرجل بثلث ما له رجل وعيانه لا تروى ذلك الورثة كله إلى الثلث فإن ما بعينه كان يقول الثلث بينهما نصفان لا يضرب صاحب الجميع بمهضة الورثة من الثلث وكان ابن أبي ليلى يقول الثلث بينهما على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم وضرب صاحب الثلث بسهم وهذا يأخذ بهني أبو يوسف

ما رزقنا الآن يعقون أو يعقون الذي يسده عقدة الشكاح (قال) والذي يسده عقدة الشكاح الزوج وذلك أنه أعاب يعقون من ملك فيعمل لها مما يحب لها من نصف المهر أن تعقون جعل له أن يعقون بأن يتم لها الصداق ولفظنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن الذي يسده عقدة الشكاح الزوج هو قول شرع وسعيد بن جبير وروى عن ابن المسيب وهو قول مجاهد (قال الشافعي) رحمه الله

فأما أبو بكر وأبو الجهمور عليه فلا يجوز عقوبها كالأخوة لهما من أموالهما وأى الزوجين عن عما يديه فله الرجوع قبل الدفع أو الرد والتام أفضل (قال) ولو هبت له صداقاتهم طلقها قبل أن يبعها ففيها قولان أحدهما يرجع عليها بنصفه والاخر لا يرجع عليها بشيء ملكه (قال المزني) رحمه الله وقال في كتاب التسميم لا يرجع إذا قبضته فوهبه له أول

وهما موقوفان بين الورثة والموصى له حتى يصطلحا أو لا تفقد عرفاً أنه أحدهما وإن كان بغيره (١)

(باب المرض الذي تكون عطية المريض فيه جائزة أو غير جائزة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى المرض مرضان فكل مرض كان الأغلب منه أن الموت يخوف منه فعطية المريض فيه أن مات من حكم الوصايا وكل مرض كان الأغلب منه أنه غير يخوف فعطية المريض فيه كعطية الصحيح وإن مات منه فأما المرض الذي الأغلب منه أن الموت يخوف منه فكل حتى بدأت بصاحبها حتى جهده أنه أي حتى كانت ثم إذا تطاولت فكلها يخوف إلا الرابع استمرت بصاحبها ربعاً كان الأغلب فيها أنها غير يخوفة فأعلى الذي استمرت به حتى الربع وهو في جهده فهو كعطية الصحيح وما أعطى من به حتى غير ربع فعطية مريض فإن كان مع الربع غيرهما من الأوصياء وكان ذلك الوجع يخوف فعطية كعطية المريض ما لم يبرأ من ذلك الوجع وذلك مثل البرسام والرعاف والدم وذوات الحنث والخامسة والقوائم وما أشبه هذا وكل واحد من هذا الفرع فهو مرض يخوف وإذا ابتدأ البطن بالرجل فأساهبه وما أوومين لأن في مدم ولا شيء غير ما يخرج من المخلاة لم يكن يخوفاً فإن استمر به بعد يومين حتى يبدله أو يتعبه يوماً أو يكون خفراً فهو يخوف وإن لم يكن البطن خفراً وكان معه رجلاً أو ينقطع فهو يخوف (قال) وما أشكل من هذا أن يتخلص بين يخوفه وغير يخوفه مثل عنه أهل العلم به فإن قالوا هو يخوف لم يخوف عطيته إدامات الأمن ثلثة وإن قالوا لا يكون يخوفاً جازت عطية جواز عطية الصحيح ومن ساوره المصح حتى تغير عقله أو قلبه وإن لم يتغير عقله أو المراد فهو في حاله تلك يخوف عليه وإن تطاول به كان كذلك ومن ساوره بالمرض كان يخوف عليه في حال مساورته فإن استمر به فإيج فالأغلب أن النابغ يتناول به وأنه غير يخوف المعالجة وكذلك أن أساهبه مثل فالأغلب أن البيل يتناول به وغير يخوف المعالجة ولو أساهبه طاعون فهذا يخوف عليه حتى يذهب عنه الطاعون ومن أنقذه الجراح حتى نصل منه إلى خوف فهو يخوف عليه من أساهبه من الجراح ما لا يصل منه إلى مقتل فإن كان لا يجم عليها ولا يجلس لها ولا يقبلها أو جمع ولا يصبه فيها ضربان ولا أدى ولم يأكل ورم فيها غير يخوف وإن أساهبه بعض هذا فهو يخوف (قال الشافعي) ثم جميع الأوصياء التي تسم على ما وصفت يسئل عنها أهل العلم بها فإن قالوا يخوف فعطية المعطى عطية مريض وإن قالوا غير يخوف فعطية كعطية صحيح وأقل ما يكون في المسئلة عن ذلك والشهادة به شاهدان ذو عدل

(باب عطية الحامل وغيرها من يخاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز عطية الحامل حتى يضر بها المولود أو أسقاط فتكون ثلث حال خوف عليها الآن يكون جهاراً غير الحمل محالاً أو أصاب غير الحامل كانت عطيتها عطية مريض وإذا طالت الحامل فإن كان بها وجع من جرح أو ورم أو بقعة طلق أو امرئ وفعطيتها كعطية مريض وإن لم يكن جهاراً من ذلك شيء فعطيتها كعطية صحيح (قال الشافعي) فإن ضر المرأة أو الرجل ببسائط

(١) زاد السراج البلقيني في نسخة ما نصه

(باب الوصية بالغلة للدار أو ثمرة البستان أو خدمة العبد) وليس في التراجم وقد ذكر حكمه في اختلاف العراقيين في باب الدين فقال رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل لرجل بغلة دار أو ثمرة بستان وثلث بجنه له فذلك جائز وإذا أوصى له بخدمة عبد أو ثلث بجنه العبد فذلك جائز وإن لم يحمل الثلث العبد جاز وزنه ما حول الثلث ووزن ما لم يحمل هذا ما ذكره هناك

تقبضه لان هتهاله
اربابس كاستلها كها
ابادوهيته لغبر فها
شي رجع عليها فر
صار اليه (قال) وكذلك
ان أعطاها نصفه ثم
وهيته النصف الاثم
ثم طلقها لم يرجع شيء
ولا أعلم قولاً غير هذا الا
أن يقول قائل هتهاله
كتهها لغبره والاوول
عندها أحسن والله أعلم
ولكل وجه (قال)
الزني والا حسن اوول
به من الذي ليس بأحسن
والقباس عندى على
قبوله ما قال في كتاب
الاسلاء اوابهته
النصف أن يرجع
عليها بنصف ما بقى
(قال الشافعي) رحمه
الله وان خالته شيء
معامله من المهر فابقى
فعله نصفه (قال)
الزني هذا أشبه بقوله
لان النصف مشاع فيها
قبضت وبني (قال) فأما
في الصدقات غير المسمى
أو القلانس فإلزامه في
ذلك بالطله لانها أرباهه
معاملات علم (قال) ولو
قبضت الغامه ثم ردت
عليه كانت الإبراء بالطله
ولها مهر مثلها إلا أن

أَوْ خَشَا وَجْهَ رَفِيعِ الشَّرِبِ جَوْفًا وَوَرَمَ بَدَنًا أَوْ جَلَّ بِهَا فَهَذَا كَلَهُ خَوْفٌ وَهُوَ قَبْلُ أَنْ يُلَاحِظَ هَذَا
فِي أَوَّلِ مَا يَكُونُ الشَّرِبُ أَنْ كَانَ مَا يَصْنَعُ مِثْلَهُ هَذَا خَوْفٌ فَإِنَّ تَعْلِيلَهُ أَيَّامَ يَوْمٍ فِيهَا يَبْقَى
بَعْدَهَا وَكَانَ مَقْتَلًا فَلَيْسَ بِخَوْفٍ

﴿باب عطية الرجل في الحرب والبحر﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونحو عطية الرجل في الحرب حتى يلتمع فيها فإذا التعم كانت عطيته
كعطية المريض كان محاربًا مسلمين أو عدوا « قال الربيع » وله فيما أعلم قول آخر أن عطية عطية الصبيغ
حتى يخرج (قال) وقد قال لوقد دم في قصاص لضرب عنقه أن عطية عطية الصبيغ لانه قد يعنى عنه فإذا أصر
فإن كان في أيدي المسلمين جازت عطيته في ماله وإن كان في أيدي مشركين لا يقتلون أسيرًا فكذلك وإن
كان في أيدي مشركين يقتلون الأسرى ويدعونهم فعطية عطية المريض لأن الأغلب منهم أن يقتلوا
وليس بخلو للمريض في حال أباد من رءاه الحياة وخوف الموت لكن إذا كان الأغلب عنده وعند غيره الخوف
عليه فعطية عطية مريض وإذا كان الأغلب عنده وعند غيره الأمان عليه مما زال به من وجع وأضرار وأحوال
كانت عطية عطية الصبيغ (قال الشافعي) وإن كان في مشركين ينفون بالعهد فأعطوه أمانا على شيء
يعطونه وأعلى غير شيء فعطية عطية الصبيغ

﴿باب الوصية للوارث﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرني سفيان عن سليمان الأحول عن مجاهد يعني في حديث لا وصية
للوارث (قال الشافعي) ورأيت متظاهرا عند جماعة من أئمتنا من أهل العلم بما غازی أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا وصية للوارث ولم يأت من الناس في ذلك اختلافًا وإذا قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا وصية للوارث فكذلك الوصية للوارث حكم ما لم يكن حتى أوصى رجلا للوارث وقفنا
الوصية فإن مات الموصى والموصى له وارث فلا وصية له وإن حدث الوصى وارث يبعده وأخرج الوصى
له من أن يكون يوم موته وارثه بأن يصكون أوصى به صلا لأمراه ثم يطلقه ثلاثا ثم مات كنه فلم تره
فالوصية لها بآلة لانه غير وارثه وانما تارة الوصية ونحو إذا كان لها حكم ولا يكون لها حكم إلا بعد
موت الموصى حتى تجب أو تطل ولو أوصى لرجل وله دينه وارث يبعده فمات الوارث قبل الموصى فصار
الموصى له وارثًا أو لأمراه ثم نكحها ومات وهي زوجته بطلت الوصية لهما معا لانها صارت وصية للوارث ولو
أوصى للوارث وأجني بعبداً أو عبيداً أو داراً أو ثوباً أو مالاً مسمى ما كان بطل نصيب الوارث وإن جاز لأجني
ما يصبه وهو النصف من جميع ما أوصى به للوارث والأجني ولكن لو قال أوصيت بكذا فلان وفلان
فإن كان سي للوارث نشأوا للأجني تلقى ما أوصى به جاز للأجني مسمى له ودفع الوارث مسمى له ولو
كان ابن يرثه ولابنه أو ولدته أو حضنته أو أرضته أو أب أرضته أو زوجة أو ولد لارثته أو خادم أو غيره
فأوصى لهؤلاء كاهلهم أو ليعنهم جازت لهم الوصية لأن كل هؤلاء غير وارث وكل هؤلاء مالاً لما أوصى به
ملكه ماله إن شاء منعه وإنه وإن شاء أعطاها وما أحداً ولا وصيته من ذوي قرابته ومن عطف على ولده
ولقد سكر الله تبارك وتعالى الوصية فقال إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين وإن الأغلب من
الأقربين لانهم يتنولون أولاد الموصى بالقرابة ثم الأغلب أن يزيدوا وإن يتنولهم بصلته أيهم لهم بالوصية
ويبقى لمنع أحدًا بخلافه أن يدعى وارث أو ينفعه أو يمنع ذوي القرابة وأن لا يعنى العبد الذي قد
عرفوا بالعطف على الورثة ولكن لا نعيم أحد وصية غير الوارث بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما
لا يختلف فيه من أحفظ عنه من لقيت

يكون بعدمعرفة المهر
أو يعطيهما ما يتفق
أنه أقل ونحوه مما بين
كذا إلى كذا أو يعطيهما
أكثر ونحوه مما بين
كذا إلى كذا

﴿باب الحكم في النكول
وإغلاق الباب وإرماء
الستر﴾ من الجامع
ومن كتاب عشرة النساء
ومن كتاب الطلاق
القديم

(قال الشافعي) رحمه
الله وليس له النكول
بها حتى يعطيهما المال
فإن كان كله ديناً فله
النكول بها ولو تزوج بها
ونحوه لتعلم أمرها ولو
يجاز به ثلاثاً إلا أن
تكون صغيرة لا تحتمل
الجماع فينعه أهلها حتى
تتحمل والصدائق كالذين
سواء وليس عليه دفع
صدقاتها ولا نفقتها حتى
تكون في الحال التي
يجامع مثلها ويحلى
بنيابته وإن كانت
بالغة فقال لا دفع حتى
تدخلوا بها والوالد دخلها
حتى تدفع فها تطوع
أجبرت الآخر فإن
اشتوا معا أجبرت
أهلها على وقت ينكحونها

(باب ما يجوز من اجازة الوصية للوارث وغيره والايحوز)

فيه واخذت الصداق
من زوجها فاذا دخلت
دفعت اليها وجعلت
لها النفقة اذا اهلوا
نفعها اليه اذا دفع
الصداق الشاوان
كانت نفوا اجبرت
على الدخول الا ان يكون
من مرض لا يجامع
فيه مثله القهول وان
افشاء فلم تلثم فعله
دنيا ولها المهر كاملا
ولها مسه ان يصيها
حتى تبرا البره الذي ان
عاد لم ينكأها ولم يزد
في جرحها والقول في
ذلك قولها فان دخلت
عليه فلم يصح حتى
طلقها فلها نصف المهر
لقول الله تعالى وان

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اراد الرجل ان يوصي لوارثه قبل الموت الى اريد ان يوصي بثلثي
لفلان واثني فان اجرته ذلك فعلت وان لم يجزوا او وصيت بثلثي لن تجوز الوصية فانهم يدونه على انفسهم
بان قد اجازوا له جميع ما وصى له وعلوتم مات لغواهم فيما بينهم وبين الله عز وجل ان يجيزوه لان في ذلك
صدقا ووافاء بعدد وبعد امان غدر وطاعة لليت ويرالي فان لم يفعلوا لم يجزهم الحاكم على اجازته ولم يخرج
ثالث مال المست في شيء اذا لم يخرجهم هو فيه وذلك ان اجازتهم وقيل ان يموت الميت لا يباينهم بها حكمهم
قبل انهم اجازوا ما ليس لهم الا ترى انهم قد يكونون ثلاثة وانسين وواحد اقتصدت له اولاداً كثر منهم
فكثرون اجازوا كل الثلث وانما لهم بعضه ويحدث له وارث غيرهم يجزيهم ويعتونه قبله فلا يكونون اجازوا
في واحد من الخالين في شيء يمكنه بحال وان اكثر احوالهم فيه انهم لا يمكنه ابدا لا بعد ما عوت
اولا ترى انهم لو اجازوا والوارث كان الذي اجيزت له الوصية قد عوت قبل الموصي فلو كان ملكا الوصية
بوصية الميت واجازتهم ملكها كان على حكمه ولا شأمن مال الميت الا عتونه وبشأنه بعد فكذلك الذين
اجازوا له الوصية فاجازوا ما لا يمكنه ولا سيما من اجازوا له ما لا يمكنه ابدا (قال) وهكذا الواسات انهم لم يجازوا الثلث
من وصيته فاذنوا له به وهكذا قال رجل منهم مرائي من لاخي فلان اولي فلان لم يكن له لانه اعطاه
ماله ملكا وهكذا الواسات انهم في عتق عبده فاعتقهم بعد موته فلم يخرجوا من الثلث كان لهم بردين
لا يخرج من الثلث منهم وغيره في هذا كله ان يجيزوه ولكن لو اوصى لوارث وصية فقال فان اجازها الورثة
والا نفى فلان رجل اجنى اوقى قبل الله اوقى في شيء مما تجوز له الوصية مضى ذلك على ما قال ان اجازها
الورثة ماتت وان ردوها فلانك لهم وعليهم ان ينفذوا لمن اوصى به ان لم يجزها الورثة لانها الوصية
لتعير وارث وكذلك اوصى وصي رجل فقال فان مات قبلي فما وصيت له فلان فأتى قبله كانت
الوصية لفلان وكذلك قال فلان ثلثي الا ان يقدم فلان فان قدم فلان هذا البلد فهو له اجازة ذلك
على ما قال

(باب ما يجوز من اجازة الورثة للوصية وما لا يجوز)

طلبته من قبل ان
تسوهن وقد فرضتم
لهن فريضة نصف
ما فرضتم فان احجج
بمخرج بالاثني عشر
رضي الله عنى اغلاق
الباب وازناه السد
انهم يوجب المهر فن
قول عمر ما ذنبهن لوجاه
الهمز من قبلكم فاجبر
انه يجب اذا خلت بينه
(١) كذا في النسج
وتامه كسبه محصيه

اخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا اوصى المسلم ان تجوز له وصيته من وارثه وغيره
واوصى بالوصية مما حازوا الثلث فأتى وقد علموا ما اوصى به وزل فقالوا قد اجزنا ما صنع ففها قولان
احدهما ان قولهم بعد علمهم وقصمهم ميراثه لهم قد اجزنا ما صنع ما زلن اجازوه كهمز لودفعوه اليه
من ايديهم ولا سبل لهم في الرجوع فيه ومن قال هذا القول قال ان الوصايا بعد الموت تخالف اعتبارا
الاحياء التي لا تجوز الا للحي من قبل ان تعطى ما قبل الموت ولا يكون مالها كمالا في شيء يخرج من يده
وانما هي ادخال منه لاهل الوصية على الورثة فقوله في وصيته بثلث لاهل الوصية فيما تجوز لهم ورثت
لهم ما يثبت لاهل الميراث واذا كان هكذا فاجاز الورثة بعد علمهم وملكهم فانما قطعوا حقوقهم من
ميراثهم عما اوصى به الميت (١) مضى على ما قل من اجازته جواز ما فعل مما لم يردوه وليس ما اجازوا لاهل
الوصايا في ايديهم ففرض جوبه اليهم انما هو في الميراث لا في الوصية لاسباب الميت واذا اخلوا حقوقهم سلم
ذلك لمن سلوه كايرون من الدين والدعوى في ثمانين اربعة ويرون من حقوقهم من الشفعة فتقطع
حقوقهم فيها ولهذا وجه شتمل والقول الثاني ان يقول ما ترك الميت مما لا تجوز له الوصية فهو ملك
نقله الله تعالى اليهم فكيف ينشئ في ايديهم وغيره كونه سواء واجازتهم ما صنع الميت منهم بل وهو له
فن دفعوه اليه اجازة ولهم الرجوع مما لم يدفعوه كما تكون لهم اموال ودائع في ايدي غيرهم فيسبون منها

التي لاغيرهم فلا تله الهمة الا بالقبض ولهذا وجه محتمل والله تعالى اعلم وان قالوا اجزئنا ما صنع ولا نعلمه وكنا راءيسرا انتفي في الوجهين جميعا ان يقال اجيزوا يسيرا واحلفوا بما اجزموه الا انتم ترونه هكذا ثم ايسم الرجوع فيما بقي وكذلك ان كانوا غيبا وان اقيمت عليهم البيعة بانهم علموه حازت عليهم في قول من اجاز اجازتهم بغير قبض وانما تحوز عليهم اذا اوصى بثقل ماله او بماله كله او تجزئ معلوم منه ان علموا كم تركوا ان اوصى بنسبه او بمال لفسلان كذا وكذا وادبارا ولفلان عدي فلان ولفلان من ايلي كذا وكذا فقالوا قد اجزئناه ذلك ثم قالوا انما اجزئنا ذلك ونحن نراهم يجاوز الثلث يسيرا فلا قد عهده ناله مالا فلم يجده او عهده ناه غير ذي دين فوجدناه عليه دين فاقفه قولان أحدهما ان يقال هذا يلزمهم في قول من اجاز اجازتهم لانهم اجازوا بما يعرفون وما لا يعرفون وما لا يعرفون بجهلهم والآخر ان لهم ان يحلفوا ورؤوا لان هذا انما يجوز من مال الميت ويقال لهم اذا حلفوا اجيزوا منه ما كنتم ترونه يجاوز الثلث يسيرا كان اوريا اقل او اكثر

(باب اختلاف الورثة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما حاز بعض الورثة فيما تازم الاجازة نفسه ولم يجز بعضهم حاز في حصة من امانه اما ان كان الورثة كانوا اثنين فجيب للصبي له نصف ما اوصى له بما يجاوز الثلث (قال الشافعي) ولو كان في الورثة صغير او بالغ محجور عليه او معتوه لم يجز على واحد من هؤلاء ان يحجز في نصيبه بشئ اجاز الثلث من الوصية ولم يكن لولي واحد من هؤلاء ان يحجز ذلك في نصيبه ولو اذن ذلك في ماله كان ضامنا له في ماله وان وجد في يدي من اجيزه اخذ من يديه وكان الولي ان يتبع من اعطاه له بما اعطى منه لانه اعطاه مالا اعطى

(الوصية للقراة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اوصى الرجل فقال لثلاث مالي اقربائي اولادى قرابتي اولادى رحي اولادى راحي اولادى قرابتي اولادى قرابتي فذلك كله سواء والقراة من قبل الأم والأب في الوصية سواء واقررت قرابتهن او بعدهن منه في الوصية سواء والذكر والاولاد والفقير والصغير والكبير لانهم اعطوا باسم القرابة فاسم القرابة يلزمهم معا كما اعطى من شهد القتال باسم الحضور واذا كان الرجل من قبله من قرين قرين فاقصى في قرابته فلا يجوز اذا كان كل من يعرف بنسبه الا ان يكون بينه وبين من يلزمه المهر وان بعد قرابة فاذا كان المعروف عند العامة ان من قال من قرين قرابتي لار بد جميع قرين ولا من هو بعدهم ومن قال لقرابتي لاريد اقرب الناس او وقرابة او بعدهم باب وان كان قريبا صريحا المعروف من قول العامة ذوى قرابتي فنظر الى القبيلة التي ينسب اليها فقال من بنى عبد مناف ثم قال قد يتفرق بنوعه من مناف فمن ابيهم فيقال من بنى المطلب فيقال لا يتغير بنو المطلب قبل ان هم قبائل فمن ابيهم قيل من بنى عبد زيد بن هاشم بن المطلب فيقال لا يتغير هؤلاء قيل من هم قبائل قيل فمن ابيهم قيل من بنى عبيد بن عبد زيد قيل لا يتغير هؤلاء قيل من هم بنو السائب بن عبيد بن عبد زيد قيل بنو سنانع وبنو عيسى وكل هؤلاء من بنى السائب فان قيل لا يتغير هؤلاء قيل نعم كل بطن من هؤلاء بنو عيسى فاما اذا كان من آل شافع فقال لقرابته فهو لا لا شافع دون آل علي وآل عباس وذلك ان كل هؤلاء يتميزون بظاهر التمييز بين البطن الاخر يعرف ذلك منهم اذا قصدوا بايهم دون الشعوب والقائلي في ابايتهم وفي تناسلهم وتناكحهم ويجوز ان يتبعهم لبعض على هؤلاء الذين معهم ولو قال لثلاث مالي لا قرب قرابتي اولادى قرابتي اولادى قرابتي كان هذا كله سواء ونظرنا الى اقرب الناس

وبينهم كما وجوب
النسب بالقبض وان لم
يغلق بابا ولم يرخ ستر
(قال) (سواء اطال مقامه
معها او قصر لا يجب
المهر والعدة الا
بالمس بنسبه) (قال
المرئي) رحمه الله قد يشاء
عن ابن مسعود وابن
عباس معنى ما قال
الشافعي وهو ظاهر
الفرقان

(باب المتعة) من كتاب
الطلاق قديم جديد

(قال الشافعي) رحمه
الله جعل الله المتعة
للطلقات وقال ابن عمر
لكل مطلقة متعة الا

التي فرض لها ولم يدخل
بها خفيها نصف المهر
(قال) فالمتعة على كل
زوج طلق ولكل زوجة
اذا كان الفراق من
قبله او بغيره مثل ان
يطلق او يتخلى او يطلق
او يضارق واذا كان
الفراق من قبلها فلا
متعة لها ولا مهر ايضا
لانها ليست بمتعة
وكذلك اذا كانت امه
فباعها بسدها من
زوجها فهو اقصد
التكاثر ببيعها باهاتها

فأما الملاعة فلن ذاك
منه ومنها ولأنه إن شاء
أسكنها في كالمطقة
وأما امرأة الغني فلو
شاعت أقامت معها ولها
عندي متعة والله أعلم
(قال الزني) رحمه الله
هذا عندي غلط عليه
وقاس قوله لاحق لها
لأن الفراق من قبلها
دونه

(الوصية والنثر)
من كتاب الطلاق املا
على مسائل مالا

(قال الشافعي) رحمه
الله الوصية التي تعرف
وإبنة العرس وكل يدعو
على إملاك أو نفاس أو
خشان أو ما حدث سرور
فدعي البهار جل فاسم
الوصية يقع عليها ولا
أرضى في تركها ومن
تركها لم يبن في أنه عاص
كإبنة في إبنة العرس
لأن لا علم أن الذي
صلى الله عليه وسلم ترك
الوصية على عرس ولا
أعله أو لم يترك غيره وأولم

(١) قوله ومن أوصى
له كذا في النسخ ولعله
مخبر عن قد وتامل
كتبه مصححه

منه رجسا من قبل أبيه وأمه فأعطيه إياه ولم تعطه غيره عن هوا بعد منتهى كان أو جده الله عن وشائين
و بن عموه بن خال وأعطيت المال عبه وخاليه سواء بينهم دون بني العم والخال لأنهم يلقونه عند أبيه
وأمه قبل بني عمه وخاله وهكذا الوجود لله أخوة لأب وأخوة لأم ومن وشائين أعطيت المال أخوة لأمه
وأخوة لأمه دون عبه وخاليه لأنهم يلقونه عند أبيه وأمه إلا الذين قبل عبه وخاليه ولو كان مع الأخوة
للأب والأخوة لأم أخوة لأب وأم كان المال لهم دون الأخوة للأب والأخوة لأم لا إذا أعددنا القرابة من
قبل الأب والأم سواء بجمع الأخوة للأب والأم قرابة الأب والأم كانوا أقرب باليت ولو كان مع الأخوة للأب
والأم ولد من قبل لأب أو أم كان المال له دون الأخوة لأنه ابن نفسه وابن نفسه أقرب إليه من ابن أبيه
ولو كان مع ولد الولد المنسل جد كان الولد أولى منه وإن كان جدا أدنى (قال) ولو كان مع الأخوة للأب
أو ألام جد كان الأخوة أولى من الجد في قول من قال الأخوة أولى بولد المولى من الجد لأنهم أقرب منه
وأقرب يلقون المنسل لأن بصير الميت إلى الجد ولو قال في هذا كله نلت مالي لجماعة من قرابتي فإن كان
أقرب الناس به ثلاثة فصاعدا فهو لهم وسواء كانوا رجلا أو نسلا وإن كانوا اثنين ثم الذين يلونهم واحد
أو أكثر كان الاثنين الثلثان من الثلث ولو أحدا فأكثري ما بين من الثلث وإن كانوا واحدا فله ثلث الثلث
وإن يلقونه من قرابته إن كانوا اثنين فصاعدا ثلثا الثلث ولو كان أقرب الناس واحدا والذي يليه في القرابة
واحد أخذ كل واحد منهم ثلث الثلث وأخذ الذين يلونهم في القرابة واحدا وأكثر الثلث الباقي سواء بينهم

(باب الوصية لمافي البطن والبطن والوصية بما في البطن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونحو الوصية بما في البطن ولمافي البطن إذا كان مخلوقا وم وقعت الوصية
فيخرج رجسا فلو قال رجل ما في بطن جاريتي فلانة أفلان ثم توفي فولدت جارية لا قبل من ستة أشهر من
يوم تكلم بالوصية كان لن أوصى لهما وإن ولدت لستة أشهر فأكثر لم يكن له لهما فديحدث الحمل فيكون
الحمل المحدث غير الذي أوصى به ولو قال ولدا جاريتي أو جاريتي أو عبد بعته وصية لمافي بطن فلانة امرأة
يسمى بعينها فإن ولدت تلك المرأة لا قبل من ستة أشهر من يوم تكلم بالوصية فالوصية حائزة وإن ولدت لستة
أشهر من يوم تكلم بالوصية فأكثر فالوصية مردودة لأنه قد يحدث حمل بعد الوصية فيكون غير ما أوصى له
وإن كان الحمل الذي أوصى به غلاما أو جارية أو غلاما أو جارية أو أكثر كانت الوصية بهم كلها حائزة لمن
أوصى له بهم وإن كان الحمل الذي أوصى به غلاما أو جارية أو أكثر كانت الوصية بينهم سواء على العدد
وإن مات الموصي قبل أن تلد التي أوصى لهما وقفت الوصية حتى تلد فإذا ولدت لا قبل من ستة أشهر كانت
الوصية له

(باب الوصية المطلقة والوصية على الشيء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن أوصى فقال إن مات من مرضي هذا أفلان بعد لمر ولقفلان كذا
وصية وتصديق بكذا من صمم من مرضه الذي أوصى فيه ثم مات بعده بأية من مرض غير ذلك المرض
بطلت تلك الوصية لأنه أوصى إلى أجل (١) ومن أوصى له وأعتق على شرط لم يكن كذلك إذا حدث وصيته
حد أففلان إن مات في عاى هذا أو في مرضي هذا أففلان من مرض سواء بطل فإن أهم هذا كله وقال هذه
وصيتي ما غير ما فهموا فقال وهي وصيتي ما لم يغيرها ولكنه لو قال هذا وأشهد أن وصيت هذه ثابتة عالم
يغيرها كانت وصيته نافذة (قال الشافعي) وإن أوصى فقال إن حدث في حدث الموت وصية مرسله
ولو حدد لها حدا أو قال متى حدث في حدث الموت أو متى مت فوصيته ثابتة بغير جميع ما فيه إنما حازه متى
حات ما لم يغيرها

(باب الوصية للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان تركا خبرا الوصية للوالدين الا بة الى المتقين وقال عز وجل في آي المواريث والابوه لكل واحد منهما السدس مما تركا ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللماه الثلث وذ كرمين وورث جلي ثناؤه في آي من كتبه (قال الشافعي) واحتل اجاع امر الله تعالى بالوصية للوالدين والاقر بين معنيين أحدهما ان يكون الوالدين والاقر بين الامران معا فكون على الموصي ان يوصي لهم فآخذون بالوصية ويكون لهم الميراث فآخذون به واحتل ان يكون الامر بالوصية نزلنا فآخذون بالوصية لئلا تكون الوصية لهم فآخذون بالوصية لئلا تكون الوصية للوالدين والاقر بين الوارثين منسوخة بما في المواريث من وجهين أحدهما اخبارنا بآية عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة الجاز بين منها ان سفيان بن عيينة أخبرنا عن سلمان الاحول عن مجاهد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وغيره يشتهر بهذا الوجه ووجدنا غيره قد يصل فيه حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم على هذا المعنى ثم نعلم أهل العلم في البلدان اختلفوا في أن الوصية للوالدين منسوخة بما في المواريث واحتل اذا كانت منسوخة ان تكون الوصية للوالدين ساقطة حتى لو وصي لهم لم تجز الوصية وهذا نقول وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وما نعلم أهل العلم اختلفوا فيه بدل على هذا وان كان يحتمل ان يكون وجوب ما نسوخا واذا وصي لهم جاز واذا وصي للوالدين فأجاز الورثة فليس بالوصية آخذوا وانما آخذوا باعطاء الورثة لهم ما لهم لاننا قد اطلقنا حكم الوصية لهم فكان نص المنسوخ في وصية الوالدين وصي معهم الاقر بين جله فلما كان الوالدين وارثين فقتلنا عنهم كل وارث وكذلك الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان الاقر بين وورثة وغير وورثة اطلقنا الوصية لورثته من الاقر بين بالنص والقياس والخبر الا لا وصية لوارث واجز الوصية للاقر بين ولغير الورثة من كان فالاصل في الوصية بالن اوصي في كتاب الله عز وجل وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يعلم من معنى من أهل العلم اختلفوا فيه في أن يتنظر الى الوصايا فاذا كانت من رثت المثل ابطمها وان كانت لم يرثه اجزها على الوجه الذي تجوز به وموجود عندني والله تعالى أعلم فيما وصفت من الكتاب وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وحيث ان ما لم نعلم من معنى من أهل العلم اختلفوا فيه أنه انما تجز الورثة الوصايا بالآلا باخذوا مال الميت من وجهين وذلك ان ما تركا المتوفى يؤخذ ميراثا أو وصية فلما كان حكمهما مختلفين لم يجز ان يجمع لواء الحكمان المختلفان في حكمهما احد ومال واحدة كالا يجوز ان يعطى بالن شي وقد الشئ ولم يحتمل معنى غير محال فان ذهب ذهاب الى أن يقول انما تجز الوصية للوارث من قبل تسمية الموصي لان يكون محبا وارثه ببعض ماله فلولا أن العناء يستعمل على بعض من يتعامل الفقهاء كان فيه ذهب الى هذا المذهب عندني والله أعلم بالوجوب موضع لان من شئ عليه هذا حتى لا يبين له الخطأ فيه كان شديدا ان لا يفرق بين الشئ وضد الشئ فان قال قائل فان هذا قبله ان شاء الله تعالى أرايت امرأ من العرب عصبته بلغونه بعد ثلاثين ايام فقتل اياه عصبته اياه موثقهم آياه وبلغوا غاية العداوة بينهم فسألت العامة وانتهاك الحرام والقطيعة والتي من الانساب في الانعام وغيرها وما كان هو يصطفي ما صعبا بآياه وعادى عصبته بلغوا عصبته فقتلوا له في ايامه موثقهم آياه من عصبته الذين يرونه من قتل اياه فآوصي من مرضه لهؤلاء القتلوا موثقهم آياه في ايامه موثقهم آياه وكان سكان الوارث معهم في حال عداوتهم أو كان له سلبا برأيه واسلا وكذلك كان آياهما التجوز الوصية لاعداءه وهو لا ينهم فيهم فان قال لا قبل وكذلك لو كان من الموالي فكان من ماله قد بلغوا آياه ماله بلغ بهم بابيهم ما وصفت من حال القرى فأوصي لورثته من ماله ومعهم ابنته تجوز الوصية لهم وهو

على صفة رضوانه عنها في سفر يسوق وتز وقال لعبد الرحمن أولم ولوشاة (قال) وان كان المدعو مائما أبا المدعو ورثه وانصرف وليس يحتم أن يا كل وأحب لو فعل وقد دعى ابن عمر رضي الله عنهما فجلس وقل الطعام فخبده وقول خذوا بسم الله ثم قض بدو قال الى صام (قال) فان كان بها كالعصبة من السكر او الخمر او ما شربهم من المعاصي الظاهرة ناهم فان نحو ذلك عنه والألم أحب له ان يجلس فان علم ذلك عندهم أحب له ان يجيب فان رأى صور اذ ان أرواح لم يدخل ان كانت منصوبة وان كانت توطأ فلا بأس فان كان صور النجس فلا بأس وأحب أن يجيب آياه وبلغنا أن الذي صلى الله عليه وسلم قال لأهدى الى ذراع لقت ولو دعيت الى ركاع لأجبت (وقال) في نثر الجوز والوزن والسكر في العرب لوزن ذلك أحب الى

لأنه يؤخذ بمصلحة
وتهيه ولا بين أنه حرام
الأنه قد يغلب بعضهم
بعضاً فاذ أخذ من غيره
أحب إلى صاحبه

(مختصر القسم ونشور
الرجل على المرأة)

من الجامع ومن كلب
عشرة النساء ومن
كتاب شوز المرأة على
الرجل ومن كتاب
الطلاق من أحكام
القرآن ومن الأملاء

(قال الشافعي) رحمه

الله تعالى قال الله
تبارك وتعالى ولهن
مثل الذي عليهن
بالمعروف (قال
الشافعي) رجاء
المعروف بين الزوجين
كف المكروه وأعضاء
صاحب الحق من

(١) قوله لعل هنا

سقط من النسخ

وأصل الكلام وله

صديق أعظم النعمة

عليه الخ فأنظر اه

(٢) قوله إذا دخل

الحكم كذا في التبع

ولعل في العبارة

نحو غير فتأمل وحور

كتبه مجمع

لا يتهمهم فإن قال لا قبل وهكذا زوجته لو كانت ناشرة منه عاصته غلبة البهتان وترهه بالصدق
قدسسته بما لفته وشتر به بالحد بكتفه فأقلت من ذلك وبقت مجتمعة منه وأمنع من فراقها أضاراً
لها ثم مات فأوصى لها بغير وصيته لانهما وارثان قبل قال نعم قبل ولو أن أحبا مات لیس له وارث (١) أعظم
النعمة عليه صغيراً وكبيراً وتتابع احسانه عليه وكان معروفاً بغيره فأوصى له بثلاث ماله أيجوز فإن
قال نعم قبل وهكذا يجوز الوصية وإن كان ورثته أعدامه فإن قال نعم يجوز وصيته في ثلثه كان
ورثته أعدامه أو غيراً عداؤه قبل له أريت لم يكن في أن الوصية تبطل للوارث وأنه إذا خص بإبطال وصيته
الوارث لم يكن فيها معنى إلا ما قلنا ثم كان الأصل الذي وصف لم يسبق له أحد يعقل من أهل العلم شيئاً
علمنا ما أكترت ركنه وأما كان يلزم أن نزع أنك تنظر إلى وصيته أبداً فإن كانت وصيته لرجل عبده
أو بغض البه أو غير صديق أجزمتا وإن كان وارثاً وإن كانت لصدقه له والذي يستعده أو غير عدو
فأبطلها وإذا فعلت هذا خرجت مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يدخل فيما لم يختلف فيه أهل
العلم علماء أوربا يقولون كان له عبد فعلم أنه أحب الناس إليه وأوثقه في نفسه وأنه يعرف بتوليجه ماله إليه
في الحياة وله ولدون وله ممتلكات وولدون فصار وارثه عدو له فأعتق عبده في وصيته ليس يلزم أن لا يجوز
العتق لثلاثتهم في حياته كان يؤثر به على ولد نفسه وممتلكاته كان عند بطل الحال وكان الوارث له
عدواً أوربا يقولون كان وارثه له عدواً قتل والله ما نعتني أن أدع الوصية فيكون الميراث وأفرأعلك إلا حب
أن يفرق الله ولا يشك ولكن أوصى بثلاث ماله لغيرك فأوصى لغيره ليس أن أحاز هذا أحاز ما ينبغي
أن يزيد وربما كان ينبغي أن يجوز من الوصية للوارث عدو في أصل قوله أوربا إذا كانت السنة تدل على
أن الثلثان أوصى بثلاث ماله ولا يحظر عليه منه شيء أوصى به الالوارث (٢) إذا دخل عليه أحد أن يحظر
عليه الوصية لغير وارث بحال ليس قد خالفنا السنة أوربا إذا كان حكم الثلث إليه بغيره لم يرأى غير
وارث ولو كان وارثه في العداوة قبل ما وصفت من العداوة وكان بعيد النسب وكان مولاه فأقر لرجل
آخر بحال قد كان يجهده أياماً وكان لا يعرف بالافراق به ولا لا آخر بدعواً ليس أن أحاز له بما يخرج
الوارث من جميع الميراث أحاز له كثر من الثلث وهو منهم على أن يكون صار الوارث وإن أبطله أبطل أقراراً
بدن أحق من الميراث لأن الميراث لا يكون إلا بعد الدين (قال الشافعي) الأحكام على الظاهر والله ولي
الغيب ومن حكم على الناس بالأزكان جعل لنفسه ما حذر الله تعالى عليه ورسوله صلى الله عليه وسلم
لأن الله عز وجل إنما ولي التوبة والعقاب على الغيب لأنه لا يعلم إلا هو جعل ثأوه وكلف العباد أن
يأخذوا من العباد بالظاهر ولو كان لأحد أن يأخذ بالباطن عليه دالة كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه
وسلم وما وصفت من هذا يدخل في جميع العلم فإن قال قائل ما دل على ما وصفت من أنه لا يحكم بالباطن
قبل كتاب الله ثم فسروا قول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الله تبارك وتعالى المتأخفين فقال لبيد صلى الله
عليه وسلم إذا جازت المتأخفين قالوا انتبهوا لرسول الله قرأ إلى فسدوا عن سبيل الله فأقرهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم بتنا كيون وبنارون وبهم لهم إذا حضروا والسمعة وبهم لهم أحكام المسلمين
وقد أخبر الله تعالى ذكر عن كفرهم وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم أخذوا وأعمالهم بحسنه من
القتل بالظهار الأمان على الأمان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أنابروا أنكم تخلصون إلى
ولعل بعضكم أن يكون أمان بعضنا بعضاً فافضى له على نعموا أجمع منه فمن قضيت به شيء من حق
أخيه فلا يأخذ به فأما أقطع له بقطعة من النار فأخبرهم أنه يذفي الظاهر وأن الحلال والحرام عند الله
على الباطن وأن قضاء لا يجزى للفتنة ما حرم الله تعالى عليه إذا علمه حراماً وقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أيها الناس قد أنلكم أن تنهوا عن محارم الله تعالى فمن أصاب منكم من هذه القاذورات شأ فليست
بستر الله فله من يبدلنا صغته فطلب عليه كتاب الله فأخبرهم أنه لا يكشفهم إلا يبدو من أنفسهم

المؤنة في طلبه لا
 بالتهار الكراهية
 في تأديته فأجابهم
 بتأخيره فجلس الغنى
 فلم يوفق صلى الله عليه
 وسلم عن تسع وكان
 يقسم لثمان ووهبت
 سوده يومها لعائشة
 رضي الله عنهن (قال
 الشافعي) وهذا يقول
 فيجبر على القسم فأما
 الجاع فوضع تلذذ ولا
 يجبر أحد عليه قال
 الله تعالى ولن
 نستطيع أن نعدوا
 بين النساء ولوجرم
 فلا نأكل الليل
 فنزروها كالمطقة
 (قال) بعض أهل
 التفسير لن نستطيعوا
 أن نعدوا بما في
 القلوب لان الله تعالى
 يحاوره فلا نعدوا
 لا نتبعوا أهواءكم
 أنفسكم فإذا كان
 الشغل والقول مع
 الهوا فذلك كل الليل
 ولتأتان التجرى صلى
 الله عليه وسلم كان
 يقسم فيقول اللهم
 هذا قسمي فيما أملك
 وأنت أعلم فيما أملك
 يعني والله أعلم فيما لا
 أملك قلبه (قال)

وأهم إذا بدوا ما فيه الحق عليهم أخذوا بذلك وبذلك أمر الله تعالى ذكره فقال ولا تحبسوا وبذلك أوصى
 صلى الله عليه وسلم ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان ثم قال انظروا فإن
 بياتيكم كذا فهو الذي تبسبه فبأيت به على النعت الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الذي
 تبسبه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمره بين أولي الأمانكم الله ولم يستعمل عليها الدلالة البينة
 التي لا تكون دلالة أمين منها وذلك خبره أن يكون الولد ثم جاء الولد على ما قال مع أشباه لهذا كلها تبطل
 حكم الأكرام من الذرائع في السوء وغيرهما من حكم الأكرام فأنظروا فيما وصفت من الحكم بالأكرام
 خلاف ما أمر الله عز وجل به أن يحكم بين عباده من الظاهر وما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
 لم تنتع من حكم الأكرام أن اختلفت أقاويله فحقى لو لم يكن آتما خلافة ما وصفت من الكتاب والسنة
 كان ينبغي أن تكون أكثر أقاويله متروكة عليه لضعف مذهبه فيها وذلك أنه يركن في الشيء للحلال فيجزمه
 ثم يأتي ما هو أولى أن يجزم منه أن كان له التحريم بالأكرام فلا يجزمه فان قال قائل ومثل ما ذمنا من
 البيوع قبل أن رأيت رجلا اشتري فرساعلى أنها عقوق فإن قال لا يجوز البيع لأن ما في بطنها مغيب
 غير مضمون نصفه عليه قبله وكذلك لو اشتراها وما في بطنها دينار فان قال قائل قبل أن رأيت إذا
 كان الشايعان يصررن فقالا هذه الفرس نسوي خمسة دنانير ان كنت غير عقوق وعشرة ان كنت عقوقا
 فأنا أخذنا من عشرة ولولا أنها عدى عقوق لم أزد على خمسة ولكننا لا نشترط معها عقوقا فالفساد
 البيع فان قال هذا البيع يجوز لان الصفقة وقعت على الفرس ذون ما في بطنها وأنتهم معا وانظروا هما
 الزيادة في البطن لا يفسد البيع اذ لا تعد الصفقة على ما يفسد البيع ولا أنفسد البيع ههنا بالنية قيل
 له ان شاء الله تعالى وكذلك لا يحل تكاح المنة ويصح فان قال قائل قبل وان كان عرابا وأهلا فان
 قال قائل قبل فان أراد أن ينكح امرأة أو يأن لا ينكحها الا يوما وعشرا انما أراد أن يقضى منها وطرا
 وكذلك يوتى منه غير أنها عقدا التكاح مطلقا على غير شرط فان هذا لا يحل قبله ولم يفسد
 بالنية اذ كان العقد صحيحا فان قال قائل قبل له ان شاء الله تعالى فهل يجدي في البيوع شأمن الذرائع أوفى
 التكاح شأمن الذرائع ففسده بعبا ونكاحا أولى أن تفسده البيوع من شراء الفرس العقوق على ما وصفت
 وكل ذات جمل سواها والتكاح على ما وصفت فاذا تفسد بعبا والتكاح بائنة يتصادق عليها الشايعان
 والمتناكحان أعيا كانت بينهما مظاهر قبل العقد ومعه بعده ولعل لا أنفسد أحدا منهما لان عقد البيع
 وعقد التكاح وقع على جهة التنية لا تصنع شيئا وليس معها كلام فالنية اذ لم يكن معها كلام أولى أن
 لا تصنع شيئا بفسده بيع ولا نكاح (قال الشافعي) واذا لم يفسد على المتبايعين بينهما وكلامهما فكيف
 أنفسد عليهما بأن أركنت عليهما أنها يوأوا أحدهما شيئا والعقد صحيح فأنفسد العقد الصحيح باز كاذب
 أنه يوجب ما لو شرط في البيع أو التكاح ففسد فان قال ومثل ما ذال قال قبله مثل قولك والله
 تعالى الوفاء

(باب تقرير الوصايا للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل ما أوصى به المريض في مرضه الذي يموت فيه لوارث من ملك مال
 ومنفعة يوجه من الوجوه لم تغير الوصية لوارث ما ي هذا كان
 (الوصية للوارث) قال الربيع قال الشافعي وإذا استأذن الرجل أن يوصي لوارث في جهة منته
 أو مرض فادناؤه أو لرباؤ فاذن ذلك سواء فان وفوا له كان خيرا لهم وإنه عذر ذكره وأحسن في الاحدوثة
 أن يعيروه فان لم يفعلوا لم يكن لها كمن يجبرهم على شيء منه وذلك بما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من المرات (قال الشافعي) أخبرنا شفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن

شهادة المحسود لا يجوز فأهدأ خبري فلان أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لأبي بكر: تبني قبري
 شهادة لك أو أن تبني قبري شهادة لك قال سفيان بن أبي الزهرى الذي أخرجه غنظته ثم نسبه وشككت
 فيه فلقاقتنا أنت من حضر فقال لي عمرو بن قيس هو سعيد بن المسيب فقلت له هل شككت فقال قال
 فقال له هو سعيد بن المسيب غيري (قال الشافعي) وكثيرا ما سمعته يخذه فميسي سعيدا وكثيرا ما سمعته
 يقول عن سعيد بن المسيب رضي الله تعالى عنه وقد روي غيري من أهل الحنفية عن سعيد بن المسيب أنه قال
 استأبب الثلاثة فتاب إثنان فأجاز شهادتهما وأبو بكره فرد شهادته

(مسئلة في العتق)

(قال) ومن أوصى بعتق عبده ولا يحمله الثلث فأجاز له بعض الورثة وأبي بعض أن يجبر عتق منه ما جاز
 الثلث وخصه من أجاز وكان الولد الذي أعتق لآل أبي أجاز أن قال أجزت لأبي ما فعل الميت ولا يطله من
 قبل له له أنه أن يكون له عتقه في حياته أو بعده كزعمنا هذا ومن أوصى له بثلث رقيق وقبضهم من
 يعتق عليه إذا ملكه فله الخيار في أن يقبل أو رد الوصية فان قبل عتق عليه من يعتق عليه إذا ملكه وقوم
 عليه ما عتق منه أن كان موسرا وكان له ولاؤه ويعتق على الرجل كل من ولد الرجل من أب وجد أب
 وجد أم إذا كان له والدان من جهة من الجهات وإن بعد وكذلك كل من كان له أب أو جد من جهة من الجهات
 وإن بعد ولا يعتق عليه أخ ولا عم ولا ذو قرابة غيرهم ومن أوصى لم يبلغ بأبيه أو جده كان الوصي أن
 يقبل الوصية لأنه لا ضرر عليه في أن يعتق على الصبي وله ولاؤه وإن أوصى له ببعضه لم يكن الولي أن يقبل
 الوصية على الصبي وإن قبل لم يقوم على الصبي وعتق منه ما ملك الصبي وانما يجوز له أمر الولي فيما زاد
 الصبي ولم ينقص أو قبلا لا بد منه فأما ما ينقصه مما له منه بد فلا يجوز عليه وهذا ينقص له منه بد وإذا
 كان العبد بين اثنين فأعتق أحدهما جسيب دينار على أن يعتقه أو يعتق نصيبه منه فأعتقه عتق عليه
 ورجع شريكه عليه بنصف الجسيب وأخذها بنصف قيمة العبد وكان له ولاؤه ويرجع السبد على العبد
 بالخمسة والعشرين التي قبضها منه السيد ولو كان السيد قال إن لم يأت هذه الخمسة فأنتم حر لم يكن حرا
 وكان للسبد بل أن يأخذ منه نصف الجسيب لأنه مال العبد وماله بينهما ومن قال إذا تم فأنصف غلامي حر
 فنصف غلامه حر ولا يعتق عليه النصف الثاني وإن جعل ذلك ثلثه لأنه أذمت فقد انقطع ملكه عن ماله
 وانما كان له أن يأخذ من ماله ما كان حيا فلما أوقع العتق في حال ليس هو فيها مال لم يقع منه إلا ما أوقع
 وإذا كثرت حياته لو أعتق نصف ماله ولو أعتقه لغيره ونصفه لغيره وهو عسر لم يعتقه عليه فهو بعد الموت لا عتق في حاله
 التي أعتق فيها ولا يبيد ملكه أبدا ولو أعتقه فبنت عتقه في حره عتق عليه كله لأنه أعتق وهو مال لكل
 أو الثلث وإذا مات حمل الثلث عتق كله وبقي على التسديد والوصايا (قال الشافعي) وإذا كان
 العبد بين رجلين أو أكثر فأعتق أحدهم وهو موسر وشركاؤه عتق كله وقوم دفع على وكلاء
 شركاؤه نصيبهم من العبد وكان حرا وله ولاؤه فان لم يكن لهم وكلاء وقف ذلك لهم على أيدي من يرضيه
 بالنظر من القاضي لهم وأقر على العتق أن كان مليا ولا يخرجه من يديه إذا كان مليا ما مونا انما يخرج
 إذا كان غيرا مونا وإذا قال الرجل لعبد أنت حر على أن عليك مائة دينار أو خدمة سنة أو عمل كذا
 فقبل العبد العتق على هذا فإنه ذلك وكان دينه عليه فان مات قبل أن يخدمه رجع عليه المولى بقيمة
 الخدمة في ماله أن كان (قال الشافعي) ولو قال في هذا قبل العتق ولا قبل ما جعلت على لم يكن حرا
 وهو كقولك أنت حر أو خدمت مائة دينار أو خدمت كذا وكذا ولو قال أنت حر وعليك مائة دينار وأنت
 حر ثم عليك مائة دينار أو خدمة فان ألتزمه العبد نفسه ولم يلزمه نفسه عتق في الحالين معا ولم يلزمه منه شيء
 لأنه أعتقه ثم استأنف أن يجعل عليه شيئا فجعله على رجل لا يملكه ولم يعقده بشرط فلا يلزمه إلا أن يتلوع

وبلغنا أنه كان يطاف
 به محمولا في مرضه على
 نسائه حتى حالته (قال)
 وعاد القسم الليل
 لأنه سكن فقال
 أروا جالسكم البها
 فان كان عند الرجل
 حرا لمسلات ونميت
 فهن في القسم سواء
 (قال) ويقسم للمرأة
 البتة ولا مالبسها إذا
 خلى المولى بينه وبينها
 في بيتها وبها ولا مة
 أن تحل من قسمها
 دون المولى ولا يجمع
 المرأة في غير مومها ولا
 يدخل في البس على
 التي لم يقسم لها (قال)
 ولا بأس أن يدخل
 عليها بالنهار في حاجة
 ويعودها في مرضها في
 ليلة غيرها فإذا انقضت
 فلا بأس أن يقسم عنها
 حتى تخف أو توت
 ثم يوفى من بقي من
 نسائه مثل ما قام
 عندها وإن أراد أن
 يقسم لبتين لبتين
 أو ثلاثا فلا بأس بذلك
 له أو كعبا أو ثلاث
 ويقسم للزينة
 والرقاء والحاض
 والنساء ولقي آباء أو
 ظاهرها ولا يقربها

بأن يضمنه لها (قال الشافعي) وإذا أعتق الرجل شركاه في عبد فأنتما أنظر إلى الحال التي أعتق فيها فان كان موسر ساعة أعتقه أعتقه وجعل له ولأهله وصيته نصيب شركاه وقومته بقبضته حين وقع العتق وجعلته حين وقع العتق حرا جنابته والحنانة عليه وشهادته وحدوده وجسيم أحكامه أحكام حرا وإن لم يدفع القيمة ولم يرتفع إلى القاضي إلا بعد سنة أو أكثر وإن كانت قبضته يوم أعتقه مائة دينار ثم نقصت لم يرفعها إلى الحاكم حتى تصير عشرة فأزادت حتى تصير ألفا فسواء وقبضته مائة وإن كانت المعتقة أمة فولدت ولاداً بعد العتق فالقيمة قبضة الأم يوم وقع العتق حاملاً كانت أو غير حامل ولا قيمة لما حدث من الحمل ولأم الولاد بعد العتق لأنهم ولاد حرة ولو كان العبد بين رجلين فأعتقه أحدهما وأعتقه الثاني بعد عتق الأول فعتقه باطل وهذا إذا كان الأول موسراً فله ولأهله وعليه قبضته وإن كان معسراً فعتق الثاني جائز وللولد بينهما وإن أعتقه جميعاً معاً لم يتقدم أحدهما صاحبه في العتق كان حراً وله ما ولأهله وهكذا إن ولدت جلاعت فعتقه فاعتقه كان حراً وكان ولأهله بينهما ولو قال أحدهما صاحبه إذا أعتقه فهو حراً فاعتقه صاحبه كان حراً حين قال الحق ولا يكون حراً لو قال إذا اعتقتك فأنت حرة لأنه أوقع العتق بعد كمال الأول وكان كمن قال إذا أعتقته فهو حراً ولا تنفذ إلى القول الآخر وإذا كان العبد بين شريرين فاعتقه أحدهما وهو معسر فنصيبه حراً وللعنق نصف ماله والذي لم يعتق نصفه ولو كان موسراً كان حراً وخاضعاً لشركه نصف قبضته وكان مال العبد بينهما ولأم الولاد بعد العتق ما لمالكه إن شاء أن يأخذه وأخذه وعتقه غيبة ماله (قال الشافعي) وهو غير ماله وهو يقع عليه العتق ولا يقع على ماله ولو قال رجل لغلامه أنت حر ولله أنت حر كان التسليم حراً ولم يكن المال حراً ما كان المال من حيوان أو غيره لا يقع العتق إلا على بني آدم وإذا أعتق الرجل عبداً يتيماً وبين رجل وله من المال ما يعتق عليه ثلاثة أرباعه أو أقل أو أكثر إلا أن الكل لا يخرج عتق عليه ما احتل ماله منه وكان له من ولأهله بقدر ما عتق منه وبقية ما بقي وسواء فباوصفت العبد بين المسلمين أو المسلم والنصراني وسواء أجهما أعتقه وسواء كان العبد مسلماً أو نصرانياً فإذا أعتقه النصراني وهو موسر فهو حرة ولأهله وهو مثل المسلم لأنه لا يربطه لاختلاف الدين كما لا يربطه إنيته فان أسلم بعد ثم مات المولى المعتق ورثه ولا يبعد النصراني أن يكون مالاً كماله معتقاً فعتق المالك جائز وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق ولا يكون مالاً كماله فلو أعتقه لم يجز عتقه فأما مال المعتق يجوز عتقه ولا يكون له ولأهله فلو أسمعهم هذا وهذا خلاف السنة وإذا مالك الرجل أباه وأمه عبرات عتق عليه وإذا مالك بعضهم عتق منهم ما مالك ولم يكن عليه أن يقوم ما عليه لأن المالك لزمه وليس له دفعه لأنه ليس له دفع الميراث لأن حكم الله عز وجل أنه نقل ميراث المولى إلى الإخوة والأرثين ولكنه لو أوصى له أو وهبه له أو تصدق به عليه أو ملكه بأى ذلك ما غشاه الميراث عتق عليه وإن ملك بعضهم ما يغير ميراث كان عليه أن يقوم ما عليه ولو اشترى بعضهم لا بد أن كان له دفع هذا الملك كله ولم يكن عليه قبوله ولم يكن مالاً كماله إلا أن يشاء فكان اختياره الملك ماله قيمة والعتق بغير العبد واجب أكره ولو أعتق الرجل شفهياً في عبد قوم عليه فقال عند القبضة إنه أبق وأسرقت كاف البينة فان جاءهم قوم كذلك وإن أقره شركته قوم كذلك وإن لم يقره شركته أحلف فان حلف قوم بيمين الألفاق والسرقة فان نكل عن اليمين ردنا البينة على المعتق فان حلف قومناه أقباسارقاً وإن نكل قومناه معصياً

(باب الوصية بعد الوصية)

(قال الشافعي) رجعت الله تعالى ولأوصي رجل بوصية مطلقه ثم أوصى بعبدها بوصية أخرى أنفذت الوصية معها وكذلك إن أوصى بالاولى لم يفعل إن شاءت الأولى وبالأخرى لم يفعل إن شاءت الأولى كانت كل واحدة من الوصيتين التي من جعلها إليه وإن كان قال في الأولى وجعل وصيته وقضاه دينه وتركته إلى

حتى يكفران في ميتته سكني والقال وإن أحب أن يترك مئلاً بآتيته فيه كان ذلك له عليهم فأبهم استعس سقط حقها وكذلك المعتقة باليمين (قال) وإن سافرنا بذنه فلا قسم لها ولا تنسقة إلا أن يكون من شخصها فيزني كل ذلك لها وعلى ولي المجنون أن يطوف به على نساء أو أربابيه بين وإن بعد أن يجود به ثم فان خرج من عند واحدة في الليل أو أخرج سلطان كان عليه أن يوفى ما بقي من لبتها وليس للأمة قسم ولا يعلن * وإذا ظهر الأضرار منه بامرأته أسكنها الجنب من نشق به وليس له أن يسكن امرأتين في بيت إلا أن تشاء أوله منعها من شهوة حذارة أمها وأبها ولولدها ما أحب ذلك

(باب الحال التي يختلف فيها حال النساء)

من الجلباس من كلب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

فلان وقال في الأخرى مثل ذلك كان كل ما قال في واحدة من الوصيتين ليس في الأخرى إلى الوصي في تلك الوصية دون صاحبه وكان قضاء دينه ولا به تركته البسماعا ولو قال في إحدى الوصيتين أوصى بما في هذه الوصية إلى فلان وقال في الأخرى أوصى بما في هذه الوصية ولا به تركته خلف وقضاء دينه إلى فلان فهذا مفرد عما أفرد به من قضاء دينه ولا به تركته وما في وصيته ليست في الوصية الأخرى وبشر بك مع الآخر فيما في الوصية الأخرى

(باب الرجوع في الوصية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والرجل إذا أوصى بوصية تنطق بها أن ينقضها كلها أو يبدل منها ما شاء التديبرا وغيره ما لم يمت وإن كان في وصيته إقرار بدين أو غيره واعتق بثلث فذلك شيء واجب عليه أوجه على نفسه في حياته لا بعد موته فليس له أن يرجع من ذلك في شيء

(باب ما يكون رجوعا في الوصية وتغيرا لها وما لا يكون رجوعا ولا تغيرا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل بعد بعثه رجل ثم أوصى بذلك العبد بعثه رجل فالعبد بينهما نصفان ولو قال العبد الذي أوصيت به فلان فلان أو قد أوصيت بالعبد الذي أوصيت به فلان فلان فلان كان هذا ردا للوصية الأولى وكانت وصيته لا أثر فيها ولو أوصى رجل بعد ثم أوصى أن يباع ذلك العبد كان هذا ليس على إبطال وصيته به وذلك أن البيع والوصية لا يجتمعان في عبد وكذلك لو أوصى رجل بعد ثم أوصى بعقه أو أخذ مال منه وعقه كان هذا إبطالا للوصية به الأولى ولو أوصى لرجل بعد ثم باعه أو كاتبه أو دبره أو هبته كان هذا إبطالا للوصية فيه (قال الشافعي) ولو أوصى به لرجل ثم أنزه في التجارة أو بعثه تاجر إلى بلد أو جزء أو عليه كتابا أو قرأ أو علما وصناعة أو كسبه أو أوصى به لآخر أو تزوجه أو يكنى من هذا رجوعا في الوصية ولو كان الموصي به طعاما فباعه أو هبته أو أكله أو كان حنطة فطبخها أو دققتا ففحصه أو خبزها أو حنطه فجعلها سوبا كان هذا كله كنقض الوصية ولو أوصى به بما في هذا البيت من الحنطة ثم خلطها بحنطة غيرها كان هذا إبطالا للوصية ولو أوصى به بما في البيت بمكة حنطة ثم خلطها بحنطة من لم يكن هذا إبطالا للوصية وكانت له المكة التي أوصى بها له

(تغير وصية العتق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي إماما قال ولا وصي أن يغير من وصيته ما شاء من تبديل أو غير تبديل لأن الوصية عطاء يعطيه بعد الموت فله الرجوع فيه ما لم يتم لصاحبه عتقه قال ويجوز وصية كل من عقل الوصية من بالغ بحجور عليه وغير بالغ لأننا إنما نجس عليه ما لم يبلغ رشده فإذا صار إلى أن يحول لمكة تغيره لم نفعه لم يتغير إلى الله تعالى في ما له عما حاز له السنة من الثلث قال وتقتصر في الصواعق الثلث والجنة في أن يقتصر بها على الثلث وفي أن يتغير بغير القربة حديث عمران بن حصين أن رجلا اعتق ستة فلولين له عند الموت فأقرع التي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة فأقتصر بوصيته على الثلث وجعل عتقه في المرض إذا مات وصية وأجازها العبد وهو غير قربة وأجاب الدنيا أن يوصي للقربة (قال الشافعي) وإذا أوصى رجل لرجل ثلث ماله أو شيء يسمى من دنائره أو دراهم أو عرض من العروض أو مال حاضر لا يستكمل ما أوصى به ومال غائب فيه فضل عما أوصى به أعطينا الموصي به ما أوصى به بما بينه وبين أن يستكمل ثلث المال الحاضر وبقي ما بقي وكل ما حضر من المال شيء فمنا على الورثة ثلثه وإلى الموصي به ثلثه حتى يستوفوا وصاياهم وإن ملك المال الغائب هلك منهم وصيهم فمعه وإن أبطاعهم سبطا عليهم معا وأحسن حال الموصي به أبدا أن يكون كالوارث ما احتل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في غزل التي صلى الله عليه وسلم لأجله رضي الله عنها إن شئت سبعت عندهن وإن شئت ثلثت عندهن ودرت دليل على أن الرجل إذا تزوج البكر أن عليه أن يقيم عندها سبعا والثلث ثلاثا ولا يختب عليها سبعا نسألهما الذي عنده قلها وقال ابن ماث الكبر سبع والثلث ثلاث (قال) ولا أحب أن يتخلف عن صلاة مكتوبة ولا شهود جنازة ولا يزكك بفعله ولا يجاهد عتوه

(القسم للشاة إذا حضر منقر)

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرني محمد بن علي بن شافع أحسبه عن الزهري « ثلث المرن » عن عبد الله عن عائشة رضي الله

الوصية الثلث فإذا عجز الثلث عن إسطمعه فأمّا أن يزاد أحد بحال أو يدعى ما أوصى به فقليلاً وكثيراً فلا الآن تطوعه الورثة فبهون له من أموالهم أرايت من زعم أن رجلاً لو أوصى رجل بثلاثة دراهم وترك ثلاثة دراهم وعصر ضاعاً ما سوى ألف ألف فقال أخبر الورثة بين أن يعطيه الورثة على هذه الثلاثة دراهم كلها وبسليم لهم ثلث مال الميت وأجبرهم على درهم من الثلاثة لأنه ثلث ما حضر وأجعل للوصى له ثلث الثلث فيما غاب من ماله أليس كان أقرب إلى الحق وأبعد من النقص في الظلم لو جبرهم على أن يعطوه من الثلاثة دراهم درهما فأذا لم يحضر عنه أن يجبرهم على درهمين يدفعون مائة من قبل أنه لا يكون له أن تسلم إليه وصيته ولم تأخذ الورثة ميراثهم كان أن يعطوه قيمة ألف أكرم عليه وأحسن في الظلم وأما أحسن حالات الوصى له أن يستوفى ما أوصى به لا يزاد عليه بشئ ولا يدخل عليه النقص فأمّا الزيادة فلا تجعل ولكن كلما حضر من مال الميت أعطنا الورثة الثلثين وله الثلث حتى يستوفى وصيته وكذلك لو أوصى به بعد بعينه ولم يترك الميت غيره إلا ما لا غنا بسجلنا له ثلثه والورثة الثلثين وكلما حضر من المال القابض بشئ له ثلث زونا الوصى به في العبد أدا حتى يستوفى رقبته أو يعجز الثلث فيكون له ما حصل الثلث ولا يملك ترك الميت داراً أو أرضاً أو غير ذلك لأنه لا مأمون في الدنيا قد تنهدم الدار وتحترق وأتى السيل عليها فينبأ أرضها وعمارتها وليس من العبد أن يكون للورثة ثلثان بكتاب الله عز وجل وللوصى له ثلث تطوعاً من الميت فيعطى بالثلث ما لا تعطي الورثة بالثلثين

(باب وصية الحامل)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي تجوز وصية الحامل ما لم يحدث لها مرض غير الحمل كالأمراض التي يكون فيها صاحبها مضياً أو تجلس بين القوايل فيضربها الطلق فأولاً جرت أن توصي حامل مرة ولا توصي أخرى كان لغري أن يقول إذا ابتدأ الحمل تغني نفسها وتغير من حال الصحة وتكره الطعام فلا أجيز وصيتها في هذه الحال وأجرت وصيتها إذا استمرت في الحمل وذهب عنها الغثاس والنحاس وأفهام الطعام ثم يكون أولى أن يقبل قوله من فرق بين حالها قبل الطلق وليس في هذا وجه يحتمله إلا ما قلنا لأن الطلق حادث كالغثاس وصكاً شديداً في الأرض مضى وأخوفه ألا تجوز وصيتها إذا جعلت بحال أنها ما ملأ مخالفة حالها غير حامل وقد قال في الرجل يحضر القتال تجوز حبسه وجميع ما صنع في ماله في كل مالم يخرج فإذا جرح جرحاً يخوفه هذا كالمرض المشئى أو أشد خوفاً فلا تجوز ما صنع في ماله إلا الثلث وكذلك الأسير يجوز له ما صنع في ماله وكذلك من حل عليه القصاص مالم يقتل أو يجرح من قبل أنه قد يمكن أن يجبا

(صدقة الحى عن الميت)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي أملاء قال يلحق الميت من فعل غيره وعمله ثلاث سمع يزيدى عنه ومال تصدقه عنه أو يقضى ودعاء فأمّا ما سوى ذلك من صلاة أو صيام فهو ولا فاعله دون الميت وانما قلنا بهذا دون ما سواه استدلالاً بالسنة في الخاصة والعامة مثله قياساً وذلك الواجب دون التطوع ولا يصح أحد عن أحد تطوعاً لأنه عمل على البدن فأمّا المال فإن الرجل يجب عليه فيما له الحق من الزكاة وغيرها فيجب به أن يؤدى عنه بأمره لأنه إنما أراد بالفرض فيه ما أدى به إلى أهله لا يعمل على البدن فإذا عمل أمر أو عني على ما فرض في ماله فتدأى الفرض عني وأما الدعاء فإن الله عز وجل نددت العباد الله وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به فإذا جاز أن يدعى لآخ حيا جاز أن يدعى له ميتاً ولحقه ما شاء الله

عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفراً أفرغ بين نسائه فأيمن خرج سهمها فخرج بها (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك إذا أراد أن يخرج بالنتين أو أكثر أفرغ وإن خرج واحدة بغير قرعة كان عليه أن يقم لمن بقي بقدر منعه التي خرج بها ولو أراد السفر لثلاثة لم يكن له أن يتفصل واحدة إلا في البراق مثل مقامه معها ولو خرج بها مسافراً بقرعة ثم أزع المقام لثلاثة احتسب عليها مقامه بعد الأزام

(باب نشوز المرأة على الرجل)

من الجامع من كتاب نشوز الرجل على المرأة ومن كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه

الله قال الله تبارك وتعالى واللاتي يخافون نشوزهن الآية (قال) وفي ذلك دلالة على اختلاف حال المرأة فيما تعاقبه وتغائب

عليه فإذا رأى من يد الله
على الخوف من فعل أو
قول وعظها فأنابت
نفسها هجرها فان
أقامت عليه ضربها
وقد يحتمل تخافون
نفسهن اذا تضرعن
لنفسهن لما يجتن في
التشور أن يكون لهن
جمع الفتنة والهجور
والفقر وقال عليه
السلام لا تضربوا إماء
الله قال فأنه عسر
رضي الله عنه فقال
بارسول الله تزنا النساء
على أزواجهن فاذن في
ضربهن فأطلق بال
محمد نساء كثير كهن
يستكين أزواجهن
فقال صلى الله عليه وسلم
لقد أظف بال محمد
سبعون امرأة كهن
يستكين أزواجهن فلا
تحدون أولئك خارككم
ويحتمل أن يكون قوله
عليه السلام قبل نزول
الآية بضربهن ثم
أن جعل لهم الضرب
فأخبر أن الاختيار ترك
الضرب

(باب الحكم في الشقاق
بين الزوجين)
من الجامع من كتاب
الطلاق ومن أحكام
الشرآن ومن نزول
الرجل على المرأة

تعالى بركة ذلك مع أن الله عز ذكره واسع لأن يوفي الحرج أجره ويدخل على الميت منفعته وكذلك كلما
تطوع رجل عن رجل صدقة تطوع

(باب الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز الوصية إلا إلى باع مسلم عدل أو امرأة كذلك ولا تجوز إلى عبد
أجنبي ولا عبد الموصي ولا عبد الموصي ولا إلى أحد لم يتم فيه الحرية من مكاتب ولا غيره ولا تجوز وصية
مسلم إلى مشرك فان قال قائل فكيف لم تجز الوصية إلى من ذكرتم أنها لا تجوز إليه قبل لا تعد الوصية
أن تكون كوكلة الرجل في الحق له فلست ارد على رجل وكل عبدا كلفا حاشا لأنه أملك عمله وتجوز أن
يؤكل بما يجزوه في ماله ولا يخرج من يديه ما دفع اليه منه ولا يجعل عليه فيه أمينا ولا أعلم أحد يجز
في الوصية ما يجز في الكوكلة من هذا وما أشبهه فإذا صار إلى أن لا يجز وهذا في الوصية فلا وجه للوصية
إلا بان يكون الميت تطرل أن وصي له يدين وتطوع من ولاية وله فأسند الله به بعد موته فلما خرج من ملك
الميت فصار ملكه وارث أو ذود من أم وصي له لا يملكه الميت فإذا قضى عليهم فيما كان لهم بمسبه فله يجز
أن يبيد إلى الحاكم القضاء لهم لانه نظر لهم أجرته وكان فيه معنى أن يكون من أسند ذلك إليه يعطف
عليهم من الثقة بعد ثبات الوصية لهم فإذا ولي حرا أو موهدين أو أجرا ذلك لهم بما عاينوا وصفت من أن ذلك
يعطف على الاشتداد لما كان يولي أحدهما فإذا بول من هو في هذه الصفة بان أنان خطأ فاعلدا
أو يجتهد على غيره ولا يجز بطلان على غيره إذا بان ذلك لنا كالخبر أمر الحاكم فيما احتل أن يكون موصيا
ولا يجز فيما ينظره ويجز أمر الولي فيما سمع نظرا ورده فيما سمع من مال من يولي غير نظر وتجوز قول
الرجل والمرأة في نفسه فيما يمكن أن يكون صدقا ولا يجز فيما لا يمكن أن يكون صدقا وهكذا كل من
شرطنا عليه في نظره أن يجز بحال لم يجز في الحال التي يخالفها وإذا وصي الرجل إلى من تجوز وصيته
ثم حدث الوصي به حال فخرج من حد أن يكون كافا لم أسند إليه أو استأمله أخرجت الوصية من
يديه إذا لم يكن أمينا وأمن إليه إذا كان أمينا ضعفا عن الكفاية فوباع على الأمانة فان ضعف عن الأمانة
أخرج بك حال وكل ما صار من بدل مكان وصي إلى تغير في أمانة أو ضعف كان مثل الوصي يبدل مكانه
كأي بدل مكان الوصي إذا تغيرت حاله وإذا وصي إلى رجلين فأت أحدهما أو تغيرت حاله يبدل مكان
الميت أو المتغير رجل آخر لأن الميت لم يرض قيام أحدهما دون الآخر ولو وصي رجل الرجل فأت
الموصي إليه أو وصي بما وصي به الرجل لم يكن وصي الوصي وصيا لثب الاول لأن الميت الاول لم يرض
الموصي الآخر (قال الشافعي) ولو قال أوصيت إلى فلان فان حدثت به حدث فقد أوصيت إلى من
أوصي به إليه لم يجز ذلك لانه إنما وصي بحال غيره وينبغي للقاضي أن ينظر فيمن أوصي إليه الوصي الميت فان
كان كافا أسلم لم يجد آمن منه أو مشله في الأمانة بمن يراه أمثل تركه الميت من ذي قرابة الميت أو موذنه
أو فرأه تركته أو موذنه لها بشد أو ليله تركه الميت وان جدا كفا أو ألبعض هذه الأمور منه ولي الذي
يراه أنفع من يوليه أمره إن شاء الله تعالى (قال الشافعي) وإذا اختلف الوصيان أو المولى أو الوصي
والمولى بمسبة في المال قسم ما كان منه يقسم فجعل في أيديهم ما نصيبين وأمر بالاحتفاظ بما لا يقسم منه
معا وإذا وصي الميت بالكساح شيئا فله الرجل فان كان وليه الذي لا أول منه زوجين ولاية النسب
أو أولاد دون الوصية جاز وإن لم يكن وليه لم يكن له أن يزوجهن وفي إجازة تزويج الوصي إبطال للأولاد
إذا كان الأولاد أهل النسب ولا تجوز أن يولي غرضي نسب فان قال قائل يجوز وصية الميت أن يولي
ما كان يولي الميت فالمتى لا لا لأنه على من فككون يولي أحدا ولاية الميت إذا مات صارت الولاية لأقرب الناس
بالمروسة من قبل أبيه بعدهم أحبت ذلك أو كرهته ولو جاز هذه الوصي الأب جاز الوصي الأخ والمولى ولكن

(قال الشافعي رحمه الله تعالى) فليأمر الله تعالى بإخفاش الشقاق بينهما بالحكمين لذلك على أن يحكمهما غير حكم الأزواج فإذا استبته حالهما فلم يفعل الرجل الصلح والفرقة ولا للراء تأدية الحق ولا للقدرة وصاروا للقول والفعل إلا بالاجل لهما ولا يحسن وتعايا بعث الإمام حكما من أهله وحكما من أهلها مأمورين بضل الزوجين وتوكلهما ابهما بأن يجعما أو يفرقا إذا رأيا ذلك وأجبه قول على ابن أبي طالب رضي الله عنه انشوا حكما من أهله وحكما من أهلها ثم قال للحكمين هل تدريان ما عليكما عليكما أن تجعما وأن تفرقا أن تجعما وأن تفرقا قالت المرأة رضيت بكتاب الله على نفسه وفي فقال الرجل أما الفرقة فلا فقال على كذبت والله حتى تفرق بصل الذي أقرت به فسد أن ذلك ليس لها كما لا يرضا الزوجين ولو كان ذلك

لا يجوز لوصي فان قيل قد وكل أوصيا الرجل في زوجها فيجوز قيل نعم وللهامن كان والولاية تحتد للي منها والوكيل يقوم مقامه (قال الشافعي) فاذا قال الرجل قد أوصيت إلى فلان بتركتي أو قال قد أوصيت إليه على أو قال بما خلفت «قال الربيع» أنا أجيب فيها أقول يكون وصيا مال ولا يكون اليه من النكاح شئ إنما النكاح إلى العصبه الأقرب فالأقرب من المروجه والله تعالى أعلم

(باب ما يجوز للوصي أن يبتعه في أموال البتاني)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخرج الوصي من مال النيم كل ما لم ينيم من زكاته وأهله وجناته وما لا غنى به عنه من كونه ونفقته بالمعروف وإذا بلغ الحلم ولم يبلغ رشده وزوجه وإذا احتاج إلى خادم ومثله يخدم أشتري له خادم وإذا ابتاع له نفقة وكسوة فسرق ذلك أخلف له مكانها وإن تلف ذلك فإنه يومئذ وأمره بالاحتفاظ بكسوته فان تلفها رفع ذلك إلى القاضي وينبغي للقاضي أن يجسبه في اختلافه ويخفيه ولا بأس بأن يأمر أن يكسأ أقل ما يكفيه في البيت مما لا يخرج فيه فإذا رأى أن قد أدبه أمر بكسوته ما يخرج فيه وينبغي على امرأته أن تزوجه وتاد من كانت لها بالمعروف وبكسوها وكذلك ينبغي على جارتها أن اشتراه لها لطاها ولا يرى أن يجمع له امرأتين ولا جارتين للوط وإن اتسع ماله لا أنما ينفعه منه ما فيه الكفاية مما يخرج من حد الضيق وليس بأمر أو لاجارة لوطه ضيق إلا أن تسقم أبتما كانت عنده حتى لا يكون فيها موضع للوطه فتسك أو يسرى إذا كان ماله يحمي ذلك وهذا لا يصلح له إلا ما كان كافيا في النساء فان كان محبوا وحضورا فأراد ما به يتلفذ به لم تشتره وإن أراد ما به يتلفذ به لم تشتره وإن كان أراد ما به يتلفذ به لم تشتره وإن كان أراد ما به يتلفذ به لم تشتره وإذا زوج المولى عليه فأكثر طلقها حيث أن يسرى فان أعنت فالعتق مردود عليه

(الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه)

قال الربيع بن سليمان هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس بن العباس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومائتين وأشهد الله على ما خاتمة الأعين وما خلف الصدور وكفي به جل ثناؤه شهيدا ثم سمعته أمه تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله لم يزل يدين بذلك به يدين حتى توفي والله وبعثه عليه أن شاء الله وأنه وصي نفسه وجماعة من سمع وصيته بالحلال ما أحل الله عز وجل في كتابه ثم على لسان نبه صلى الله عليه وسلم ونحرهم ما حرم الله في الكتاب ثم في السنة وأن لا يجاوز من ذلك إلى غيره وأن يجاوزته تركوا رضائه وتركوا ما خالف الكتاب والسنة وهما من المحدثات والمخالفات على أداء فرائض الله عز وجل في القول والعمل والكف عن محارمه خوف الله وكثرة ذكر الوقوف بين يديه يوم تجد كل نفس ما عملت من خير يحضر وأعلنت من سوءة دلوان يبينها وبينه أمدا بعيدا وأن تقول الدنيا نبشحت أنزلها الله فاته لم يجهدا دارهم الما مقام منة عاجلة لا انقطاع وأنما جعلها دار عمل وجعل الآخرة دار قرار وجزاؤها عمال في الدنيا من خير أو شر أن يصف الله جل ثناؤه وأن لا يتخال أحد الأحادخاله الله من يفعل الخلق في الله تبارك وتعالى ويرجي منه أفاذه علم في دين وحسن أدب في الدنيا. وأن يعرف المزمع ما ورغب إلى الله تعالى ذكره في الخلاص من شر نفسه فيه وعسل عن الأسراف من قول أو فعل في أمر لا يرضه وأن يتخلص التيه لله عز وجل في حال وعمل وأن الله تعالى بكشفه ما سوا ما لا يكتفي منه شئ غيره وأوصي متى حدث به حادث الموت الذي كتبه الله جل وعز على خلقه الذي أسأل الله العون عليه وعلى ما بعد موته فقامه كل هول دون الجنة ورجته ولم يغير وصيته هذه أن يلى أحد بن محمد بن الوليد الأزرق في النظر في أمر ثابت الخصى الأقرع الذي خلف بكة فان كان غير فسد فيما خلفه محمد بن إدريس في نفسه أعقته عن محمد بن

لبعث بغير رضاعها
(قال) ولولا ما مع
الطلع وانقصة الى
الحكمين الا ذلك لكان
واحد منهما من صاحبه
كان على الحكمين
الاجتهاد فيما يراه
انه صلاح لهما بعد
معرفة اختلافهما
ولولا هذا لكانت
ولم يفسح الا كانهما
الحكمين رأيا واهما
غلب على عقله لبعض
الحكمين بينهما شيئا
حتى يفتي فيمحدث
الوكالة وعلى السلطان
ان لم يرضى حكمين ان
ياخذ كل واحد منهما
من صاحبه ما يلزم
ويؤيد ايهما رأى
انه ان امتنع بقدر
ما يجب عليه (وقال)
في كتاب الطلاق
من احكام القرآن
ولو قال قائل يخبرهما
على الحكمين كان
مذهبا (قال المرنزي)
رحمه الله هذا ظاهر
الاية والقياس ما قال
على رضى الله عنه
لان الله تعالى جعل
الطلاق لازما فلا
يكون الا بهم (قال
الشافعي) رحمه الله

ادريس فان حدث باحد من محمد حدث قبل ان ينظر في أمره نظر في أمره القام بأمر محمد بن ادريس
بعدا جدا فانصفه ما جعل الى اجد وأوصى ان جاريته الاندلسية التي تدعى قوز التي رضع ابنه أبا الحسن
ان محمد بن ادريس اذا استكمل أبو الحسن بن محمد بن ادريس سنتين واستغنى عن رضاعها أو مات قبل
ذلك فهي حر ولو جازعته تعالى وإذا استكمل رضاعه ورؤي ان الرضاع خيرة أو رضعه سنة أخرى فهي حرة
لوجه الله تعالى لأن يرى ان ترك الرضاع خيرة أو عوتفت حتى يابها كان ومضى اخرج الى مكة أن خرجت
معه حتى يكمل ما وصفت من رضاعه فهي حرة وان عتقت قبل أن يخرج الى مكة لم تكره في الخروج
الى مكة وأوصى ان يحمل أم أبي الحسن أم ولد له ذنانير وأن تعطى حارثة سكة السوداء وصية لهما وأن
يشترى لهما حارية أو خشي عبا ينهوا بن نجسة وعشرين ديناراً أو يدفع اليها عشرين ديناراً وصية لهما
فأى واحد من هذا اختارته دفع اليها وان مات ابنها أبو الحسن قبل أن يخرج به الى مكة فهذه الوصية لهما
ان شاءتا وان فوز لم يعتق حتى يخرج بأبي الحسن الى مكة جلت وابنهام مع أبي الحسن وان مات أبو
الحسن قبل أن يخرج به الى مكة عتقت قوزاً وأعطيت ثلاثة ذنانير وأوصى أن يشترى ثلث ماله بأربعة
وعشرين سهماً فيوقف على ذنانير سمان من أربعة وعشرين سهماً ثلث ماله ما عاش ابنها وأقامت معه
ويبقى قطع غلاماً أوصى لهما وان مات ابنها أبو الحسن وأقامت مع ولد محمد بن ادريس فثلث ماله ومضى فارقاً ابنها
ويبقى قطع غلاماً أوصى لهما وان أقامت فوز مع ذنانير بعد ما عتقت فوزاً ذنانير مائة مائة مع ابنها محمد أو ولد
محمد بن ادريس وقف على فوزهم من أربعة وعشرين سهماً ثلث ماله محمد بن ادريس ينفق عليها لهما
ما أقامت معها ومع ولد محمد بن ادريس فان لم يتم فوز قطع غلاماً ورعى ذنانير أم ولد محمد بن ادريس
وأوصى لغيره آلاً لشافعي في السلب بأربعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً ثلث ماله يدفع اليهم سواء
فيه صغيرهم وكبيرهم وكرهم وأثاثهم وأوصى لاجد بن محمد الوليد الازرق بـ ستة أسهم من أربعة

في نسخة السراج البصري في هذا المكان زيادة ونصها

(باب الوصي) من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولوان رجلاً أوصى الى
رجل فأت الوصي اليه فأوصى الى آخر فان أحيته كان يقول هذا الآخر وصى اليه ولا يكون وصياً
ياخذ وكذلك بلغنا عن ابراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول هذا الآخر وصى اليه ولا يكون وصياً
للاول الا ان يكون الآخر أوصى اليه بوصية الاول فيكون وصيه ما جعلا وقال أبو يوسف بعد لا يكون
وصياً للاول الا ان يقول الثاني قد أوصيت اليك في كل شيء أو يذكر وصية الآخر (قال الشافعي) وإذا
أوصى الرجل الى الرجل لم يضر حتى يوصى الوفاة فأوصى اليه عتاله وولده وصية الذي أوصى اليه الرجل
آخر فلا يكون الا بوصية الاوسط وصي الاول ويكون وصي الاول وصي الوصي اليه ونقلاً أن الاول رضى
بأمانة الاوسط ولم يرض بأمانة الذي بعده والوصي أضعف مالاً أكثر من الوكيل ولوان رجلاً
وكل رجلاً لا يمكن أن يكون الوكيل أن يترك غيره الذي وكله به مستوجب الحق ولو كان الميت الاول أوصى الى
يكون قال ابن أبي ليلى قال أبو بصير رحمه الله تعالى قال أبو بصير رحمه الله تعالى قال أبو بصير رحمه الله تعالى
يكون وصي الاول حتى يقول قد أوصيت اليك بكذا فلا يكون حاشد وصي له (قال) ولوان وصياً
للايتام يتولى له أموالهم أو يدفعه مضاربة فان أبا حنيفة كان يقول هو ما زرع عليهم ولهم بلنفاذ عن
ابراهيم النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليهم والوصي ضامن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيضاً على
الشيخ كافي أموالهم وان أذاها الوصي عنهم فهو ضامن وقال أبو حنيفة لا يكون على شيء تركه حتى
يبلغ الأثرى انه لا سلا على ولا فرقة عليه وهذا ما أخذ (قال الشافعي) وإذا كان الرجل وصياً
بترك كسب يلى أموالهم كان أحبا الي أن يصر لهم بها وإذا كان أحبا الي أن يصر لهم لم تكن التجربة =

والسلام خدمتها فأخذ

== هاجدته نعدبا واذلكن نعدبا لم يكن زمانا لتلف وقد خرج من الخطاب رضي الله عنه حال
بتم كان به وكانت عائشة تضع بأموال بني محمد بن أبي بكر في التبر وهم أيتام ولهم وئدى منها الزكاة
وعلى ولي التيمم أن يؤدى الزكاة عنه في جمع ماله كأؤدىها عن نفسه لا فرق بين التيمم وبين الكبير البالغ فبما
يجب عليهما كأعلى ولي التيمم أن يعطى من مال التيمم ما من جنابه لو حياها وأتفقته في صلاحه (قال
الشافعي) أخبرنا ابن أبي رواد عن معمر عن أيوب عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب قال الرجل إن
عندنا تيمم فبدلنا سرعته الزكاة كأنه دفعه إلى رجل يجزئ (قال الشافعي) لما قال المضاربة
وأما قال بضاعة قال بعض الناس لا زكاة قال مال التيمم التماس وفي زرع الزكاة وعليه زكاة الفطر تؤدى
عنه وجنابه التي تلمه في ماله وإحسانه بالصلاح عليه وأنه لو كان بقوط الصلاة عليه تسعة عنه الزكاة
كان فطره قوله أنزع من عليه زكاة الفطر وكذا زرع وقد ذكره في كتاب الزكاة (قال) ولأن
وصى مستورته كبر وسغار ولأن على المولى بوصى بشئ أعقار من عقار المثلث فإن ما أخفى
كان يؤخذ في ذلك يجمع ما على الصغار والكبار وكان أن أبي بل يقول يجوز على الصغار والكبار إذا
باع كل واحد في نفسه وقال أبو يوسف يبيع على الصغار ما في كل شيء يباع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعي)
على الكبار في دينه العقار إذا لم يكن في الوصي شيء يباع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعي)
ولأن رجلا مات وأوصى الرجل ورثة ورثة ما قبله ورثة وسغار أو بوصى وصية ولم يكن عليه
دين فباع الوصي عقار أملاكه الكبار يبيع على غلظة ولا يترقب على الصغار فإن كان يباع
عليهم فما لا صلاح لعائنها إلا ما باع عليهم نظر المولى بطلان ما كان يباعا ما كان يباع في أحد من
الوجهين ولا أمر لهم به مع مردود وإذا أمر نأذا كان في يده التماس أن يشتري لهم العقار الذي
هو خير لهم من التماس لم تجز له أن يبيع العقار إلا بعض ما وصفت من العذر

مهاولحت في أهلها
 (قال الشافعي) رحمه
 الله وجهه ذلك أن
 تكون المرأة المانعة
 ما يح عليها له
 المفتدة تخرج من
 أن لا تؤذي بحقه أو
 كراهته ففعل القديرة
 للزوج وهذه مخالفة
 للقال التي تشبه فيها
 حال الزوجين خوف
 الشقاق (قال) ولو
 خرج في بعض مانتعه
 من الحق إلى أديها
 بالضرر أجزت ذلك
 له لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم قد أدن
 لتأب بأخذ القديرة
 من حبيته وقتالها
 بضرب ولم يقل لا يأخذ
 منها إلا قبل عدتها
 كما أمر المطلق غيره
 وروى عن ابن عباس
 أن الخلع ليس بطلاق
 قطعة إلا أن تكون
 سهيت لأن تكون
 (المرئ) رحمه الله
 وقطع في باب الكلام
 الذي يقع به الطلاق
 أن الخلع طلاق فلا
 يقع إلا ما يقع به
 الطلاق أو ما يشبه من
 إرادة الطلاق فإن

وولادته مما يتسدر على إصالة فقد خرجوا منه وهم قائلون بن محمد بن إدريس بن جهم وقصا قضا من أن
 كان عليه جم أو سبع مائة أو أضعاف من تركته وغير ذلك من جميع ما له عليه جسر وولاية أبنته أبي الحسن
 ما كان بصرو جميع تركته محمد بن إدريس بصير من أرض وغيرها وجعل محمد بن إدريس ولادته
 بمكة وحيث كانوا إلى عثمان وبنب وفاطمة بن محمد بن إدريس ولادته أبي الحسن بن محمد بن إدريس
 من دنائهم ولادته إذا فارق مصر والقيام بجميع أموال ولده الذي سعى وولادته حدث محمد بن إدريس حتى
 يصروا إلى الخوارج والرد مع أموالهم حيث كانت الأمالي أو صباؤه عصر فإن ذلك أهم ما قامه قائمهم
 فإذا تركه فهو إلى وصيه بمكة وهما أجد بن محمد بن الوليد الأرقبي وعبد الله بن اسمعيل بن مقرن الصراف
 فإن عبد الله بن مقرن في أوله قبل وصية محمد بن إدريس فأجد بن محمد قائم بذلك كله ومحمد بسأل الله القادر
 على ما يشاء أن يعصلي على سيدنا محمد عبده ورسوله وأن يرجه فإله فقير إلى رحمة وأن يحرمه من النار فإن الله
 تعالى غني عن عذابه وأن يخلفه في جميع ما خلفه بأفضل ما خلفه أحد من المؤمنين وأن يكفهم فقده
 ويحرم بصيرتهم بعده وأن يفهم معاصيه وأتباع ما يقع بهم والحاجة إلى أحد من خلقه به بقدرته والله
 الجسد أشهد محمد بن إدريس الشافعي على نفسه في مرضه أن سلبا الخلع ليس له أنما هو ليس ولم يوهو
 مشهود على قائم بيع فأنما ذلك على وجه النظره فليس في مالي منه شيء وقد أوصيت بنائي ولا يدخل في
 ثلثي ما لا قدره من نغار وصفاي وحصر من سقط البيت ببقايا الطعام البيت وما لا يحتاج إليه مما لا خطر له
 شهد على ذلك

(باب الولاء والحلف)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال أمر الله تبارك وتعالى أن ينسب من
 كان له نسب من الناس نسبين من كان له أب أن ينسب إلى أبيه ومن لم يكن له أب فلينسب إلى مواليه وقد
 يكون ذا أب وله موال فلينسب إلى أبيه ومواليه وأولى نسبه أن يسد أبوه وأمر أن ينسبوا إلى الأخوة
 في الدين مع الولاء وكذلك ينسبون إليهم النسب والأخوة في الدين ليست بنسب إنما هو صفة تقع على المرء
 بدخوله في الدين ويخرج منها بغير وجه منه والنسب إلى الولاء والآباء إذا ثبت لم ير المولى من فوق ولا
 من أسفل ولا الأب ولا الولد والنسب اسم جامع لمعان مختلفة فينسب الرجل إلى العلم وإلى الجمل وإلى
 الصناعة وإلى التجارة وهذا كله نسب مستحدث من فعل صاحبه وتركه الفعل وكان منهم صنف ثالث
 لا تأملهم يعرفون ولا ولا فلينسبوا إلى عبودية الله وإلى أديانهم وصناعاتهم وأصل ما قلنا من هذا في كتاب
 الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما أجمع عليه عوام أهل العلم قال الله تبارك وتعالى أذعنهم
 لا تأملهم هو أقط عند الله فإن تعلموا آباءهم فآخو أنكم في الدين ومواليتكم وقال عز وجل وأذعنهم
 فليعلموا الله عليه وأنعمت عليه أسلك على ذلك وقال الله تبارك وتعالى ونادى نوح أخوانه
 وكان في معزل يابني أركب معنا ولا تكن مع الكافرين قالوا ودي الجبل يعصمني من الماء قال لا عام
 اليوم من أمر الله إلا ربح مني ومال بينهم ما لوج فكان من المفسرين وقال عز وجل وأذكر في الكتاب
 إبراهيم أنه كان مدعيا تابيا أن قال لا يه يا بئ لم تعبدوا إلا ما يسمع ولا يبصر ولا يعني عنك شأ وقال تعدست
 أسماء لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم
 أو إخوانهم أو عشيرتهم فليعلموا عز وجل بينهم الذين ولم يقطع الأنساب بينهم فدل ذلك على أن الأنساب
 ليست من الدين في شيء الأنساب ثابتة لا زول والدين شيء يتخلون فيه أو يخرجونه ونسب ابن نوح
 إلى أبيه وابنه كافر ونسب إبراهيم خليله إلى أبيه وأبوه كافر وقال عز ذكره يابني آدم لا تشتمك الشيطان
 فليست آدم المؤمن من ولد الكافر ونسب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النبيين بأمهاتهم عز وجل

الى انهم كفارا كانوا او مؤمنين وكذلك نسب الموالى الى ولائهم وان كان الموالى مؤمنا والمعتقون
 مشركين (قال الشافعي) اخبرنا مالك وسفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته (اخبرنا الشافعي) قال اخبرنا محمد بن الحسين عن يعقوب
 عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء كلمة النسيب لا يباع ولا يوهب
 (قال الشافعي) اخبرنا سفيان عن ابن ابي نجيح عن مجاهد ان عليا رضي الله تعالى عنه قال الولاء بمنزلة
 الخلفاء افرحني جعله الله عز وجل (قال الشافعي) اخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة انها
 ارادت ان تشتري حارية تمتعها فقال اهلها تبعة كما على أن ولادها نافذ كرت ذلك لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال لا تعمل ذلك فانما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) اخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن
 أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت ما نتي بريرة فقالت اني كانت أهلى على تسع اواق في كل
 عام اوقية فاعينيني فقالت لها عائشة ان احب اهلك ان اعذها لهم ويكون ولاؤك لي ففعلت فذهبت
 بريرة الى اهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني قد عرفت عليهم ذلك فأبو الا ان يكون
 الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لعنه الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خذوها واشترطوا لهم الولاء فان الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الناس حمد الله وأثنى عليه فقال اما بعد فما بال رجال يشترون شروطا ليست في كتاب الله تعالى
 ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما
 الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) في حديث هشام بن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تل فدخل
 في بعضها من يذهب عنهم من أهل العلم فقال لا بأس ببيع المكاتب بكل حال ولا أمرا لا يدخل في الكتابة
 ناشئة فاذا عجز المكاتب فلا بأس أن يبيعه فقال في قائل بريرة كانت مكاتبه ويبتع وأما رسول الله
 صلى الله عليه وسلم البيع فقلته ألا ترى أن بريرة كانت تبعت في كتابها وبذهب مسومة بنفسها لم
 يشتريها وزعم تخبرنا عنها فقال لي ولكن ما قلت في هذا قلت ان هذا رضاهم بان تبايع قال أجل قلت
 ولولا على عجزها أو رضاهما بالهجر قال أما رضاهما بالهجر فإذا رضيت بالبيع دل ذلك على رضاهما بالهجر وأما على
 عجزها فقد تكون غير عاجزة ورضي بالهجر رضاه فيجعل العتق فقلته والمكاتب اذا حلت بحجومه فقال قد
 عجزت لم يسئل عنه غيره ورددناه مرة فاجمعنا الذي كاتبه يبيعه ويعتق ورق قال أما هذا فالاختلاف فيه
 أحسنه انه عجز زكوا فبقا قلت ولا يعلم عجزه الا بان يقول قد عجزت أو تحمل بحجومه فلا يؤدى ولا يعلم له مال
 قال أجل ولكن ما دل على أن بريرة لم تكن ذات مال قلت مسألتها في اوقية وقد بقيت علم الاواق ورضاهما
 بأن تبايع دليل على أن هذا عجزهما على لباسها قال ان هذه الحديث لا يثبت ما وصفت ويحتمل جواز
 بيع المكاتب قلت أما ظاهره فعلى ما وصفت والحديث على ظاهره ولو احتمل ما وصفت ووصفت كان
 أولى الغنيين أن يؤخذ به ما لا يخفى فيه أكثر أهل العلم من أن المكاتب لا يباع حتى يهجر ويمنسب الى
 العامة لا يصح بيعه حتى يحد ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) في بيع كتاب الله
 عز وجل ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لا تنتفع منه العقول من أن المرء اذا كان مكالرا جل فاعقنه
 فانتقل حكمه من العبودية الى الحرية فنجازت نهاده ورتبوا خذهم في المسلمين وحدودهم وحده
 فكانت هذه الحرية انما كانت العتق للمالك وكان المالك المسلم اذا أعتق مسلما ثبت ولاؤه عليه فلا يركن
 للمالك العتق أن يرد ولا مفيد مرققا ولا يهبه ولا يبيعه ولا لعن ولا لهم الا واجبة ما على ذلك فهو امتثل
 السلب الذي لا يحول وبين في السنة وما وصفت في الولاء أن الولاء لا يكون بحال العتق ولا يحتمل معنى
 غير ذلك فان قال قائل ما دل على ذلك ففسله أن شاء الله تعالى قال الله عز وجل انما الصدقات للفقراء
 والمساكين فلم يختلف المسكون أنها لا تكون الا لأن سمي الله وان في قول الله تبارك وتعالى معنيين أحدهما

سعى عدد او روى عددا
 فهو ما روى (قال
 للزنى) رجه الله وادان
 كان الفراق عن راض
 ولا يكون الا بازوج
 والعقد جميع ليس في
 أصله على فالقياس
 عندي أنه ملاق وما
 يؤكده ذلك قول
 الشافعي رجه الله فان
 قيل فاذا كان ذلك ملاقا
 فاجعل له الرجعة
 قيل لما أخذ من
 المطلقة عوضا وكان
 من ملاق عوض شي
 خرج من ملكه لم يكن
 له رجعة فيه لما عليه
 فكذلك المختلعة
 (قال الشافعي) رجه
 الله ولا يحصل له أن
 يأكل ما مات به نفسا
 على غير فراق حله
 أن يأكل ما مات به
 نفسا وأخذها الفراق
 به (قال في كتاب
 الاساءة على مسائل
 مالك ولعلها تطلق
 بدني على أن له الرجعة
 فالطلاق لازم له وله
 الرجعة والدينار
 مردود ولا علكه
 والرجعة معا ولا خير
 عليه من التسلط الا
 ما أوقعه (قال الفرز)

انها ان سبته والاخر انهما لا تكون لغيرهم بحال وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الولدان اعنت فلان رجلا ولاده والرجل جلاؤا وسلم على يديه لم يكن مولاه لاسلام والاولاد ولو اجتماعي ذلك وكذلك لو وجد مسبوفا فالتفت له ومن لم ينسبه لولده سمعته يخبر عليه للمعتق فلا يقال لهذا مولاه أحد ولا يقارنه بمولى المسلمين فان قال قائل فما باله اذ مات كان له المسلمين قبله ليس بالاولاد وروى ولكن وروى بان افترقه رجل من علمه بان خوله لهم الا ما ناله دونه فلما لم يكن ليراث هذا المات الولد ولا ينسب لولاه ماله ماله معروف كان مما خوله فان قال وما ينسبه فكذا قيل الارض في بلاد المسلمين لا مالها لها يعرف هي لمن احبها من المسلمين والذي عوت ولا وارث له يكون ماله لجماعتهم لا منهم واليه ولو كانوا اعترفوا لم تمنع اعنته منهم وهو كافر ولكنهم خولوا ماله بان لا مال له ولو كان حكم المسلمين في الذي لا دله اذ مات انهم رويته بالولاء حتى كان له اعنته جماعة المسلمين وجب علينا فيه امران أحدهما ان ينظر الى الحال التي كان فيها مولدا لارقه عليه وصليا فبجعل ورثته الاحياء وموتهم من المسلمين دون من حدث منهم فان ما توارثنا ورثته الاحياء وموتهم من الرجال ماله ارجع لهما من كان حيا من المسلمين يوم عوت ورثته فممن بينهم قسم ميراث الولد ولا تعجل في واحدة من الخلق ماله لاهل بلد دون اهل بلد واحصين من في الارض من المسلمين ثم اعطينا كل واحد منهم حقه من ميراثه كما يصح بجماعة لا تعجل واحد اقترع في الارض ونحن والمسلمون انما يعطون ميراث اهل البلد الذي عوت فيه دون غيرهم ولكننا انما اعطنا المسلمين من الوجه الذي وصفت لامن انه مولى واحد فكيف يكون مولى واحد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فاما الولدان اعنت وقوله انما الولدان اعنت تثبيت امرين أن الولد للمعتق بأكد (١) وفي انه لا يكون الولد الابن اعنت وهذا غير معتق (قال الشافعي) ومن اعنت عبدا له ساقية فالمعتق ماض وله ولاده ولا يخالف المعتق ساقية في نبوت الولد عليه والميراث منه غير الاله لان هذا معتق وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد ان اعنت وهكذا المسلم يعتق مشتركا قالوا لا مسلم وان مات المعتق لم يرث مولا ما خالف الدين وكذلك المشرك الذي وغير الذي فالمعتق حازر والولد المشرك وان مات المسلم للمعتق لم يرث المشرك الذي اعنته ما خالف الدين وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فكان هذا في النسب والولاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص واحدا منهم دون الآخر (قال الشافعي) واذا قال الرجل لبعده أنت حر عن فلان ولم يأمره بالحرية وقبل المعتق عنه ذلك بعد العتق أو لم يقبله فسواء وهو حر عن نفسه لاهن الذي اعنته عنه ولولا قوله لانه اعنته (قال الشافعي) واذا مات المولى للمعتق وكانت له غربة من قبل أبيه رثته بأصل فرشته أو عصبته أو اخوة لامير رثته بأصل فرشته أو زوجة أو كانت امرأة وان لها زوج وورث أهل الفرائض فرأى عصبته شيئا ان يرق عنهم فان لم يكن عصبته قام المولى للمعتق مقام العصبه فمأخذ الفضل عن أهل الفرائض فاذا مات المولى للمعتق فبذل المولى للمعتق ثمرات المولى العتق ولوارثه فغير مواله وله وارث لا يجوز ميراثه كله خالف ميراث الولد ميراث النسب كما مضى عنه لانه ان شاء الله تعالى فانظر فان كان المولى للمعتق يزوج بناته احياء يوم عوت للمولى للمعتق فبذل المولى للمعتق أو ما فضل عن اعطى الفرائض منه بنى المولى للمعتق فلا تورث بناته منه شيئا فان مات المولى للمعتق ولا يبين المولى للمعتق لصلبه وله ولد وبنت فلو أن أقرابه نسب من قبل الاب فانظر الاحياء يوم مات المولى للمعتق من ولده المولى للمعتق فان كان واحدا منهم لاقصد الى المولى للمعتق باب واحد فقط فاحمل الميراث له دون من بقى من ولده وله وان استقر والى التعدد فاحمل الميراث بينهم شرعا فان كان المولى للمعتق مات ولولاه ولولا المولى للمعتق وله اخوة لا يسه واهم واخوة لا يسه واخوة لا يسه فلا حق للاخوة من الأهل ولولاه ماله (٢) ولم يكن معهم غيرهم والميراث للاخوة من الأب والأم دون الاخوة للأب ولو كان الاخوة لا يسه والأب واحدا وهكذا مائة أبناء للاخوة ما كانوا مستحقين فاذا كان بعضهم

رحمه الله ليس هذا قياس أصله لانه يجعل النكاح وانقطع بين المجهول والشرط فانفسوا ويجعل لهافي الكاح مهسر مثلها ولهافي النكاح مهسر مثلها ومن قوله لخلعها بمائة على أنها متى طلقها فهي لها وله الرجعة عليها أن الخلع ثابت والشرط والمال باطل وعليها مهسر مثلها (قال المرتضى) رحمه الله ومن قوله لو خلع محجورا عليها بمائة ان المال يسطر له الرجعة وان أراد أن يكون بائنا كالوطعها فطلقته بائنا لم تكن بائنا وحضانة له الرجعة (قال المرتضى) رحمه الله وكذلك اذا طلقها بدنا وهي أنه الرجعة لا يسطر الشرط (قال

(١) فسواء ولو أنه لا يكون الولد الابن اعنت (٢) ولم يكن معهم غيرهم والميراث للاخوة من الأب والأم دون الاخوة للأب ولو كان بعضهم

أقسم من بعض فاطر فإن كان التعدد لى الاخوان والأولاد أحدهم فاجعل الميراث له وكذلك
 ان كان أمته في التعدد لسواها في التعدد لسواها بقرابة الأمهم وسواها في قرابة الأب فان
 كان التعدد لان الأخت لأب دون بنى الأب وأم جاعله لاهل التعدد المولى العتيق وهكذا من عتقهم
 كلهم بعد الوفاة بواقي ميراث الأولاد (قال الشافعي) فان كانت المنة امرأة أو وثب من أعتقت وكذلك
 من أعتق من أعتقت ولا ترث من أعتق أو عا ولا أمه ولا أحد غيرها وغير من أعتق من أعتقت وان سفوا
 ورثت ولا المرأة المعتقة من أعتقت كما يرث ولها الرجل الذي كور دون الأمان فان انقرض ولها وولدها
 الذي كور وان سفوا ثم مات مولى لها أعتقته ورثه أقرب الناس بها من رجال عتقها الأصعب ولها (قال
 الشافعي) أخبرني مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن
 عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن أبيه أنه أخبره أن العاص بن هشام هلك وترك بنتين له ثلاثة أمهات له
 ورجل له فله تلك أحد الذين لم يورثوا مالا مولى في ورثته أخوه الذي له وأمه وأمه له ولا ماله له تلك
 الذي ورث المال ولا المولى ترك ابنه وأحد له يقال ابنه قد حرز ما كان أبى أرض من المال
 ولا المولى وقال أخوه ليس بذلك وأما أرض المال فأما ولا المولى فلا أرايت له ذلك أخبرني اليوم
 ألت أنه أتته أنا فاحتصا إلى عثمان فقضى لأخيه ولا المولى (قال الشافعي) أخبرني مالك عن
 عبد الله بن أبي بكر أنه أخبره أنه كان جالساً عند أبيان بن عثمان فخصم إليه نفر من جهة ونفر من
 بني الحرث بن الخزرج وكانت أمهم من جهة عند رجل من بني الحرث بن أنس فبج يقال له إبراهيم
 ابن كلب فماتت المرأة وتركها أمها مولى في ورثتها ابنها فماتت ورثته ولا المولى
 فقد كان ابنها أحرره وقال الجهنيون ليس كذلك إنما هم مولى صاحبنا فإذا ماتوا هلكوا ولا لهم
 ونحن نرثهم فقضى أبيان بن عثمان للجهنيين بولا المولى (قال الشافعي) أخبرني مالك بن أنس عن يحيى
 ابن سعيد عن اسمعيل بن أبي حكيم أن عمر بن عبد العزيز أعتق عبداً نصرانياً فوفى العبد بعد ما عتق
 قال اسمعيل فأمرني عمر بن عبد العزيز أن أخذه له فأجعله في بيت مال المسلمين (قال الشافعي)
 وهذا كله تأخذ

الشافعي رحمه الله
 ولا يلحق المتعلقة
 طلاق وإن كانت في
 العدة وهو قول ابن
 عباس وابن الزبير
 وقال بعض الناس
 يلحقها الطلاق في
 العدة واحتج بعض
 التابعين واحتج الشافعي
 عليه من القرآن
 والاجماع عابد على
 أن الطلاق لا يلحقها
 بما ذكره الله بين
 الزوجين من العان
 والظهار والابلاء
 والميراث والعدنية
 الزوج فدل تخس
 آيات من كتاب الله
 تعالى على أنها ليست
 بزوجة وإنما جعل
 الله الطلاق يقع على
 الزوجة لخلاف
 القرآن والآثر
 والقياس ثم قوله في
 ذلك متناقض فزعم
 ان قالها أنت خدعة
 أو بية أو بية بنوى
 الطلاق أنه لا يلحقها
 طلاق فان قال كل
 امرأه طلاق لا ينوبها
 ولا غيرها طلاق لساؤه
 ونسبها وقال لها
 أنت طالق طلق
 فكيف يطلق غير
 امرأته

﴿ ميراث الولد الولاء ﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وترك ابنتين ومولى هو أعتقهم فمات المولى العتيق
 ورثه إناؤه لم يرثه أحد من بنيته فان مات أحد الابنتين وترك ولداً ثم مات أحد المولى الذين أعتقهم ورثه
 ان العتيق لصلبه دون بنى أخيه لان العتيق لموات يوم عتق المولى كان ميراثه لانه لصلبه دون ابنه ثم
 هكذا ميراث الولد وولد الولد أبداً وان نسبوا في المولى أنسب ولد الولد إلى المولى العتيق يوم عتق المولى
 العتيق فأهم كان أقرب إليه فأب واحد فأجعله جميع ميراث المولى العتيق ولو أعتق رجل رجلاً غلاماً ثم
 مات العتيق وترك ثلاثة بنين ثم مات البنون الثلاثة وترك أحدهم ابناً والآخر عتقته بنين والآخر خمسة
 بنين ثم مات المولى العتيق اقتسموا ميراث المولى على عشرة أسهم لابن سهم وللأمة البنين أربعة أسهم
 وللمنة خمسة أسهم كما يقتسمون ميراث الجد لموات يوم عتقهم ورثته لا اختلاف حال ميراث الولد والمال
 ولو كان الجد مات فورته ثلاثة بنون ثم مات البنون وترك أحدهم ابناً والآخر عتقته بنين والآخر خمسة
 بنين ثم ظهر الجد مات اقتسموا ميراثه على أنه ورثه ثلاثة بنين ثم ورثت الثلاثة البنين أنما ورثهم فلا ينفر
 ميراث أبيه ثلث ميراث الجد وذلك خمسة أبيه من ميراث الجد وللأمة البنين ثلث ميراث الجد وأربعة بنين
 وثلث خمسة ميراث أبيهم وللأمة البنين ثلث ميراث الجد وأربعة بنين وثلث خمسة أبيهم من ميراث
 جدتهم ولو كان معهم في المال بنات دخلن ولا يدخلن في ميراث الولاء فإذا عتق رجل عبداً فمات المولى

قوله تطلق كلما جاءت
ستوهي تحت طلاق
حق يقتضي طلاق
ذلك الملك (قال الزبي
رجه الله ولا يخلو
قوله أنت طالق في كل
سنة من أحد ثلاثة
معان إما أن يرقى
هذا التكاح الذي
عقدت فيه العلق
فقد بطل وحدث غيره
فكيف يلزمه وإما
أن يرقى غير ملكي

(الخلافة في الولاء)

(قال الشافعي) وجهه انه تعالى وقابل بعض الناس الكتاب والسنة والقاس والمعتول والأمر على أكثر ما قاسى في إمام الرواية السابق وغيره ونحن نختار المثل الثاني موضع نقس عليه غيره فمكنوا موضع قلت وماذا قال الرجل إذا سلم على رجل كان له ولا يؤذي يكون ليعتق قلت أتسمع أن الكتاب والسنة والقاس يدل على ما وصفتم أن من الممن بالاعتق ينسبه إليه إلا أن يكون النسب قال لا قلت والنسب إذا ثبت قلنا الحكم فيه أن الولد مخلوق من الولد قال نعم قلت فلو أراد الولد بعد الإقرار بأن المولد منه أنه - وأراد ذلك الولد أن يكون له المولود أحد منبه ذلك قال نعم قلت فلو أن رجلاً لا يرضى أن ينسب إلى رجل رضى أن ينسب إلى رجل رضى ذلك الرجل وتصدق مع التراخي بأن ينسب أحداهما إلى الآخر وعلى أن ينسب إلى النسب إليه من كان للنسب العزوجة ولا منه وطهر ما ينبغي لكن قيل له فما لو كان أحداهما قال نعم قلت لا أتعاينهما بأمرين أحدهما التراضي في مثل معانيتها والنسب بالنسبة بالتعاش قال نعم قلت لا والنسب بالتعاش قال نعم قلت والنسب بالتراضي إذا صدقاً لم يكن ما ينسبه قال نعم قلت والنسبة فعل للفرار ويتنقل عن أحكام العبودية قال نعم قلت والولد هو أرحل من كل من كان من الرق يعتقه والعتق فعل مثلاً يمكن له المولد رده عليك قال نعم قلت ورويت أن نسب ولده أو تبعه لم يكن

فذلك قال نعم قلت فإذا كان هذا ثبت فلا يزول عاوصفت من مقدم العتق والفراس والنطفة وما
 وصفت من ثبوت الحقوق في النسب والولاء أفتعرف أن المعنى الذي استمعنا عليه في ثبوت السبب والولاء
 لا يتناول وان رضى النسب والمنسب بالنسب والولاء المعنى في الجزالة والاهتمام بينهما قال
 نعم هكذا والآخر واجماع الناس فهل تعرف السبب الذي كان ذلك (قال الشافعي) فقلت له في
 واحد عاوصفت عوصفنا كفاية والمعنى الذي حكم بذلك بين عدى وانه تعالى أعلم قال فها هو قلت ان الله
 عز وجل أنبت الولد والوالد الحقوق في الموارث وغيرها وكانت الحقوق التي تمت لكل واحد من ماعلى صاحبه
 تثبت بالدعوى والولد والوليد من الام على والى والوالد الحقوق في الموارث وولاء المولى وعقل الجنائيات
 وولاية النكاح وغير ذلك فلو ترك الولد والوالد حقهما من ذلك ومما ثبت لانفسهما لم يكن لهما تركه لآبائهما
 أو آبائهما وعصيتهما ولو جاز لان أن يسلط حقه عن الاب في ولاية الصلاة علمه لمات والقيام به لم يقتل
 والعقل عنه لو جنى لم يجز له أن يسلط ذلك لآبائه ولا آبائهما ولا اخوته ولا عصيته لانه قد ثبت لآبائه
 وآبائهما وعصيته حقوق على الولد لا يجوز للوالد ان يابعد ثبوتها ومثل هذه الحال الولد فلما كان هذا
 هكذا لم يجز أن يثبت رجل على آبائه وآبائهما وعصيته نسب من قد علم أنه لم يولد فسدل عليهم بالنسب له
 (والا من قبل أحسن السبلين ميراث من نسب اليه من نسبه والمولى المعنى كالمولود فيما ثبت من
 عقل جنائياته وثبت عليه من أن يكون مولودا وغير ذلك فكذلك لا يجوز أن ينسب الى والاه رجل لم يبعثه
 لان الذي ثبت للوالد على نفسه ثبت على ولده وآبائه وعصيته ولانهم فلا يجوز أن يثبت عليهم ما لا يلزمهم
 من عقل وغيره ما لم يثبت ولهم ما لم يثبت فقال هذا كما وصفت ان شاء الله تعالى قلت جاز لك أن
 توافق في معنى وتختلف في معنى وما وصفت في ثبوت الحقوق في النسب والولاء قال أما القاس على
 الأحاديث التي ذكرت وما يعرف الناس فكذلك لا شيء أراك أغفله والمخالف عليه في قاطبة قلت وما ذلك
 قال حديث عمر بن عبد العزيز قلت له ليس يثبت مثل هذا الحديث عند أهل العلم بالجديت قال لانه
 خالف غيره من حديثك الذي هو أن ثبت منه قلت لو خالف ما هو أن ثبت منه لم يثبت وكان علينا أن نثبت
 الثابت وزد الأضعف قال أفرأيت لو كان ثباتا لختلف حديثنا لحديثك عن النبي صلى الله عليه وسلم في
 الولاء فقلت لو ثبت لاحتمل خلافها وأن لا يخالفها لا يبعد توجه الحديثين معاً لو ثبت وما وجدته من
 الأحاديث توجهها استعملنا مع غيره قال فكيف كان يكون القول فيه لو كان ثباتا قلت يقال الولاء لمن
 اعتق لا ينقل عنه أبداً ولو نقله عن نفسه ووجه قول النبي صلى الله عليه وسلم فينا الولاء لمن اعتق على
 الأخيار عن شرط الولاء فمن باع فأعتقه فغيره أن الولاء الذي اعتق إذا استكان معقداً على العاصم
 أن الولاء لا يكون الا لعتق فاجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والاعاقر معقود من أسلم على يديه قال
 هذا القول المنصف غاية النصف فلم يثبت هذا الحديث فيقول بهذا قلت لأنه عن رجل مجهول ومقتطع
 ونحن وأنت لا تثبت حديث مجهول ولا المقتطع من الحديث قال فلهذا لم يثبت أنه ينفك القياس
 إذا لم يثبت عتق قلت نعم وذلك ان شاء الله تعالى بما وصفت من ثبوت الحق عليه بوثب العتق وآبائه
 إذا كان يثبت بوثب العتق لم يجز أن يثبت حيلولة قال فان قلت ثبت على المولى بالاسلام لانه أعلم
 من العتق فإذا أسلم على يديه فكأنما أعتقه قلت ما تقول في حيلولة كافر ذي أسلعة أسلم على يديك
 أن يكون اسلامه ثباتا قلت نعم قلت أفكفرك ولا ذلك أم يباع على يديه ويكون رفيقاً لئن اشتراه قال بل
 يباع ويكون رفيقاً لئن اشتراه قلت فليست بأرأه جعلت الاسلام معقوداً لو كان الاسلام يكون عتقاً كان
 للعبد الذي أن يعتق نفسه ولو كان كافر يباع على يديه فكأنما أعتقه قلت ما تقول في حيلولة كافر ذي أسلعة أسلم على يديه
 من أسلم على يديه لانه كافر يباع على يديه فكأنما أعتقه قلت ما تقول في حيلولة كافر ذي أسلعة أسلم على يديه
 وان قلت كان ماله كماله من يدينه يباع ويبيع عنه إلههم قال ليس يحلوه للذميين وكيف يكون ماله كماله

فهذا لا يذهب اليه
 أحديهما وليس بشئ
 وأما أن يريد في نكاح
 يحدث قوله لا طلاق
 قبل النكاح فهذا
 طلاق قبل النكاح
 فتعهم رجل الله

(باب الطلاق قبل
 النكاح) من الاملاء
 على مسائل ابن القاسم
 ومن مسائل شعبة
 سمعنا النفا

(قال الشافعي) رحمه
 الله وقال بل امرأته
 أزواجهما طلاق أو
 امرأه بعينها أو ليعبد
 ان ملكك فأنث
 حر فتزوج أو طلق
 يلزمه شيء لان الكلام
 الذي له الحكم كان
 وهو غير ماله فبطل
 (قال المزي) رحمه
 الله ولو قال لامرأة
 لا يملكها أنت طلاق
 الساعية لطلاق فهو
 بدمعة أبعد مما دام
 يعمل القسوى
 فالنسب عيب أولي أن

(١) قوله ولان قول
 أحد الخ كذا في الأصل
 واشترط الصيغة كسبه
 صحيحه

لا يعمل (قال المرتز)
رجله الله واجعله
لا يلبس الى طلاق من
من يملك لسة الجمع
عليها فهي من ان
تطلق بدعة او على
صفة بعد

(بما يخاطبه المرأة
بما ياربها من الخلع وما
لا يربها من النكاح
والطلاق املاء على
مسائل ما بين
القاسم

(قال الشافعي) رجه
الله ولو قالته امرأته
انطلقت فلا تملك
علي ما تدرهم فهو
كقول الرجل يعني
توبك هذا بائة درهم
فان طلقتها فلا تملك
المسألة ولو قالت له
اخلفي او يربي او يربي
او اربأني او اربأني
وقل على ألف درهم وهي
تريد الطلاق وطلقتها
فله ما سته ولو قالت
اخلفي على ألف كانت
له ألف ما لم تنسأ كرا
فان قالت على ألف
ضنها لك غيرة او على
ألف فلس وانكسر
تحلفا وكان له عليها
مهرينها ولو قالته

لهم وهو وارثهم ونحو شهادته ولا لأبوين بل هو حر فلو كان الإسلام كالعتق قال بالخبر قلت
لو ثبت قتله معناه ان شاء الله تعالى وقتله قلت في الذي لا ولا له ولم يسلم على يدي رجل واليس
شاء قال قيسان بن عمر قال في النبو وهو حر ولاؤه قلت أفرأيت النبو اذا بلغ أن يتنقل ولاؤه
قال فان قلت لا لا الوالي عهد الاله عليه قلت أفكروا لوالي أن يعقده مالم يسبق به حر ولم يعقد
على نفسه قال فان قلت هذا حكم من الوالي قلت أو يحكم الوالي على غيره بمتقدم يكون له لأحد
وصفت أفنبت الولاد يحكم الوالي للقط فقلت للموالي عليه قلت فإذا والى فأنبت عليه الولاد ولا تحمله
أن يتنقل ولاؤه مالم يعقل عنه فأنبت تقول ينتقل ولاؤه قال فان قلت ذلك في اللقط قلت فقد زعمت
أن الحكم عليه أن يفسخ الحكم قال فان قلت ليس للقط ولا للوالي أن يتنقل وان لم يعقل عنه قلت
فهما يشترقان قال وابن افتراقهما قلت للقط لم يرض نساء وانما زومه الحكم بلا رضاه قال ولكن
ينعته من الملقط عليه قلت فان لم يرض غير لقط أكره من التبعة على اللقط فأنقطن قبل وقرع
ورق وسجن وأعطى مالا لا يكون لأحد به ولاؤه قال لا قلت فإذا كان الموالي لا يثبت عليه الولاد
الا رضاه فهو يخالف اللقط الذي يثبت به غير رضاه فكيف خسه عليه قال يرضى ما خلت حديث عمر
قلنا وليس مما يثبت مثله هو عن رجل ليس بالعرف وعنده حديث نأبى معروف أن سموة زوج
التي صلى الله عليه وسلم وهبت ولادته لابي سار لان عباس فقد أجازت سموة وابن عباس هبة الولاد فكيف
زكته قال نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاد وعن هبته قلنا أفيعمل أن يكون فيه
غيره الخريم قال هو على الخريم ومن أختل غير قلت فان قال لك فأنزل الجاهل ابن عباس وسموة
كفوه عنه قال قد ذهب عنهم الحديث رأسا فنقول ليس في أحدهم الذي صلى الله عليه وسلم
حجة قلت فكيف أغفلت هذه الحجة في اللقط فلم ترها تزم غيرك كآزمتك تختلف في أن الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم قد يعزب عن بعض أصحابه وأنه على ظاهره ولا يحال اليه بالحن ولا لخاص الاخير عن
التي صلى الله عليه وسلم لا عن غيره قال فهكذا نقول قلت نعم في الحجة وفي بعض الامردون بعض قال
قد مررنا في هذا بعض اصحابك قلت أحييت ذلك منهم قال لا قلت فلا أشركهم فيما لم يجمعوه ومباري
اطع في غيره فقال لمن حضر من الجازيين أ كما قال صاحبكم في أن لا ولاه الا لمن أعتق فقالوا نعم وبن ذلك
حاجت السنة قال فان متكم من يخالف في المسألة والذي يعق المسلم قالوا نعم قال فيكمه بعضهم او
أولى كلامه لكم قالوا الفصل فان قصرت تكلمنا قال فانما أنكم عن أصحابك في ولاه المسألة ما نقول
في ولاه المسألة ومبراته اذا لم يكن له وارث الا من سببه فقلت ولاؤه لمن سببه ومبراته له قال لها الحجة
في ذلك قلت الحجة البينة أعتق السبي السبي قال نعم قلت فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الوالان أعتق رجل المسلم مبرأ للعق من أعتقه اذا لم يكن ودينه ينجيه باصل فر بنه قال فهل
من غيره هذه قلت ما أحسب أحد اسأله طريق التمسك بريد وراه حجة قال بلى وقتله قال الله
تبارك وتعالى ما جعل الله من يحسب ولا المسألة ولا وسيله ولا لاحام قال وما معنى هذا قلت سمعت من
أرضى من أهل العلم يزعم أن الرجل كان يعق عبدا في المملوءة سائبة فيقول لأبيه ويعلن في الوصية من
الأول والمسلم أن لا يركب فقال الله عز وجل ما جعل الله من يحسب ولا المسألة ولا وسيله ولا لاحام على معنى
ما جعلنا من فاسد شر وطهم فيها وقضى أن الأولاد من أعتق و رد العبدية والوسيلة والاحام إلى مالكها
اذا كان العتق في حكم الإسلام أن لا يقع على اليها قال فهل تأول أحسد المسألة على بعض اليها
قلت نعم وهذا أشبه القولين ما يعرف أهل العلم والمسألة قال أفرأيت ذلك قد أعنتك المسألة ليس
خلاف قولك قد أعنتك قلت أما في قولك أعنتك فلا وأما في زيادة سائبة فمهم قال فوما كان من حربنا

[illegible]

لمتني، وإن عني ألف
 درهم فقال أنت طالق
 على الألف إن شئت
 عليها المنة وقتها
 انبارلوا عني ماها
 في وقت انبارلوا
 العلقا وسواها
 الزوج أو غلب حتى
 مضى وقت انبارأو
 ما بات هي الألف ولو
 قال أنت طالق
 عني أو طالق
 فاعتقه لها زائمة
 عليه طلقه لانها
 اعته ألف درهم
 وزمته ولو اعته ماها
 دينة فان كانت
 فمعه علم اس درهم
 طلقه وكان عليها
 بدلها فلان لم يبع
 عليها اسم درهم لم
 تطلق ولو قال سبي
 ما عني ألفا فانت
 طالق فذلك لها وليس
 له ان يتنعم من اخذها
 ولها ان ادخلته ان
 ترجع فيها ولو قالت
 له لمتني نلا أو لم
 تحرمه طلقها
 واحصلها ثلث الألف
 وانطلقا لثانها فيه
 الألف ولو لم يكن في
 عليها الألفة فطلق
 واحدة كانت الألف

بل هو معتق والعتق جائز قلت فما اعلك بقية المسئلة موضعا قال بلى لومات العبد لم يرته المعتق قلت
وامنع الميراث انما منع الميراث الذي منه الورثة ايضا غير المعتق باختلاف الدينين وكذلك عتقه وورثته
بالنسب باختلاف الولاد والنسب قال افيجوز ان يثبت له عليه ولا هو لورثته قلت نعم كما يجوز ان
يثبت له على ابيه او ابنته ولا يرثه اذا اختلف الدينان اوفيحوز ان يقال ان الذي اذا اعتق العبد المسلم
والذي ولد مسلمون كان الولاد لبنه المسلم ولا يكون للذي اعنته لئن لم يكن للمعتق فالعتق لهم من دينه
ابعد ان يجوز قال واثبت تقول مثل هذا قلت واثبت قال نعم ان رجلا كان له ولد مسلمون وهو كافر
فمات احدهم وورثته اخوته المسلمون ولم يرته ابوه وبه وورثوه قلت اجل فهذه الحجة عليك قال وكيف
قلت ارايت اونه زالت عن الميت باختلاف دينهما قال لا هو ابوه بحاله قلت وان اسلم قبل ان يموت
ورثته قال نعم قلت وانما حرم الميراث باختلاف الدينين قال نعم قلت فلم يقل في المولى هذا القول
فقول مولاهم اعنته ولا يرثه ما اختلف دينهما فاذا اسلم المعتق وورثته ان مات بعد اسلامه قال فانهم
يقولون اذا اعنته الذي ثبت ولاؤه للمسلمين ولا يرجع اليه قلت وكيف ثبت ولاؤه للمسلمين وغيرهم اعنته
قال فان شي روثه قلت ليسوا بوثه ولكن ميراثه لهم لانه لا مال له بعينه قال وما ذلك على ما تقول
فان الذي يعرف انهم لا يأخذونه الاميراء قلت افيجوز ان يروا كافرا قال لا قلت افرأيت الذي
لم يات ولا وارثه من اهل دينه بل ميراثه قال للمسلمين قلت لانه لا مال له ميراث قال نعم قلت
وكذلك من لا ولاء له من ليط ومسلم لا ولاء له ولا ولا كافر لاقربته من المسلمين وذكر ما ذكرت في اول
الكلام من انه لا يؤخذ على الميراث قال فان من اصحابنا من قال في معنى آخر فقال لو ان مسلما اعتق
نصرانيا ماتت النصراني وورثته وانما قال التي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر في النسب فقلت
اموجود ذلك في الحديث قال فيقولون الحديث بحمله قلت افرأيت ان عارضنا باهم غيرنا فقال
فانما معنى الحديث في الولاد قال ليس بذلك قلت ولم الا ان الحديث لا يحمله قال بل يحمله ولكنه
ليس في الحديث والمسلمون يقولون هذا في النسب قلت ليس كل المسلمين يقولونه في النسب فهم من
بوت المسلم الكافر كما يحرمه النكاح اليه ولا يورث الكافر المسلم قال فحديث النبي صلى الله عليه وسلم
جمله قلت اجل في جميع الكفار والجميع على من قال هذا في بعض الكافرين في النسب كالحجة على من قاله
في الولاد قلت فانهم يقولون ان عمر بن عبد العزيز رضي به فقلت فدا خبرتك ان يموتوه وبهت ولا يثبت
بصار لان عباس فانهم قلت اذا له الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جمله فهو على جمله ولم يحمله
ما احتج الا بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وكذلك اقول قلت فلم تقل هذا في المسلم يعتق
النصراني مع ان الذي يروى عن عمر بن عبد العزيز انه وضع ميراث مولاه نصراني في بيت المال وهذا
اثبت الحديث عنه واولاه له عندنا والله تعالى اعلم والجميع في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث
المسلم الكافر والا لا كافر المسلم وقدر وى عن عمر بن عبد العزيز بخلاف هذا قال فقد ثبت ان
يكون هذا من عمر بن عبد العزيز ترك شيوان كان له قلت نعم واطهر معانيه عندنا انه ليس له ان يرث
كافرا لانه اذا منع الميراث لولاه والوالد والزوج بالكفر كان ميراث المولى اولى ان يتبعه لان المولى ابعد
من ذي النسب قال فما يحتج على احدنا قال قلت في الرجل يعتق عبدا من الرجل يفر امره فقال
الولاد للمعتق عنه بدون المعتق لانه عند المعتق عنه قلت اسلم حتى على ما وصفت من ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال الولدان انعتق وهذا معتق قال فقد زعمت انه انعتق عبدا عنه بامر الله
الولاد لامر المعتق عنه عبدا وهذا معتق عنه قلت من قبل انه اذا اعتق عنه بامر فاعلمك عبدا
واعنته عنه بعد ملكه قال انقضه المالك للمعتق عنه قلت اذا اعتق عنه بامر فاعتقه اكثر من قبشه
هو قبضه قال ومن اين قلت انما يابى للرجل ان يامر الرجل ان يعتق عبده فاعتقه فبما يأمركه

لانها قامت مقام
الثلاث في انها تحررها
حتى تتكبر زوجها غيره
قال المزي رحمه
الله وقياس قسوله
ما حرمتها الا الاوليان
مع الثالثة كما لم يكره
في قوله الا القسطن
مع الثالث وكالم يعم
الاغور الفقهاء عنه
الباقية الا القسطن الاول
مع القسطن الاخر وانه
ليس على القسطن
الاخير عنه الانصف
الدية فكذلك ياربه
ان يقول لم يحرمها
عليه حتى تتكبر زوجها
غيره الا الاوليان مع
الثالثة فليس عليها
اللاث الا ان بالملقة
التي لا يثبت في معنى قوله
(قال الثاني) رحمه
الله ولو قال له طلقني
واحدة بانف فطلقها
ثلاثا كان له الاث
وكان متطوعا بالاثنتين
ولو يثبت له بالملقة
فطلقت طلقني ثلاثا
بانف واحدة اعمدها
عليك واثنتين ان
تكتفي بمذروج جمله
مهرته في الاث للملقة
كما قالوا ولا يكرهها
على ان تكشف وله

عشر سنين فلما ان
اشترطوا اذامضي
الحولان نفقته بعدعها
في كل شهر كذا فيما
وكذا زينا فان كنتي
والاراجعت عليه عا
يكفه وان ماترجع
عليها بما جنى ولو قال
أمرأيتك بيلك فطلق
نفسك ان خنتني
ألف درهم فضمتني
وقت الخيل زمتها ولا
لنيسار كالو جعل
ورق البها البعير الا
ان اوتيت الخيل ولو قال
ان اعطيتني عبدا
فانك انت طلق فاعطته أي
عسما كان فهي طالق
ولا عتد العبد وانما

(١) هذه الترجمة وكذا السراج التي تليها في قسم إلى عوا الغنية وما يتعلق به من الكلام على الأنفال قد ذكرت في هذا الموضع من نسخة السراج الباقية فأنبأناها اعتباراً بها

(۲) قوله غير له
عنه والله الساني قبله
لا مل كنهه

أخبرنا الرازي عن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال إذا استودع الرجل الرجل الدبعية وأراد المستودع أخيراً أن يرفق بأحد عياله عنده فاسفر جواراً وبصر فأهلكته ضمن وكذلك لو أراد سفره فجعل الدبعية في بيت مال السليبي فهلكته ضمن وكذلك إذا نهبها ولم يعلم بها أحد أبداً فإنه على ماله فهلكته ضمن وكذلك إذا نهبها ولم يفتق منها أحد اعتقله فهلكته ضمن وأما إذا ودع الرجل الدبعية فتعدي في فم تلك حتى أخذها ولو دفعها في موضعها فهلكته ضمن من قبض أو نذر حتى خرج من حبل الأمانة إلا أن كان متعدياً لما سأل المال لكل حال حتى يبعده المستودع أمانة مستغنية وكذلك لو نكرى دابة إلى بلد فتعدي بها إذا هابوا جاباً ثم ردوا إلى البلد الذي في الكراء فهلكته من قبل أن يدفعها كان لها ضمان من قبل أن تدفعها ومن صار متعدياً لم يبرأ حتى يدفع إلى من تعدي عليه ماله وكذلك لو سرق دابة رجل من سرها ثم ردّها إلى سر زائل فتعدي لم يبرأ من الأديع ما ضمن إلا ما كسبه ولو أودع عشرة دراهم فتعدي منها في درهم فأخرجته فأنقذه ثم أخذت دراهمه من فهلكته ولو أديعته عشرة دراهم ولا يضمن التسعة لأنه منتهى درهم فأخرجته فأنقذه ثم أخذت دراهمه من فهلكته ولو أديعته عشرة دراهم ولا يضمن التسعة لأنه منتهى درهم ولو لم يتعد التسعة وكذلك أن كان ثوباً فأنقذه من دراهمه ضمن (قال الرازي) قول الشافعي أن كان الدرهم الذي أخذته ثم وضع (٢) غيره مفر من ثوب الدرهم ضمن الدرهم ولو يضمن الدرهم كان لا يضمن ضمن العشرة (قال الشافعي) وإذا أودع الرجل الرجل الدبعية فأمره بشيئاً وعقلها فأمر بذلك من يرضى دوابه ويعقلها فأنقذه من غير جناح لم يرضى وإن كان يرضى دوابه في داره فبشرها جاباً من داره ضمن قال وإذا استودع الرجل الرجل الدبعية فأمره بشيئاً ولا عقلها لم يضمنه فبشرها المستودع منه إذا أتته على مثلها

ولم تأكل ولم تشرب تلفت فقلت فهو ضامن وإن كانت تلفت في عدة تقسيم الدواب في مثلها ولا تتلف
فقلت لم يضمن من تركها وإذا دفع الله الدابة وأمره أن يكر بهامن بركبها يسرج فأكرهاهمن يحمل عليها
فعلت ضمن ولوأمره أن يكر بهامن يحمل عليها يتنأفاً فأكرهاهمن يحمل عليها حبداً ففعلت ضمن
ولوأمره أن يكر بهامن يحمل عليها حبداً فأكرهاهمن يحمل عليها يتنأوزنه ففعلت ضمن لأنه يفتش عليها
من التبن ما يعم فقتل ويجمع عليها من الحديد ما يهد فيقتل ويرم فيقتل ولوأمره أن يكر بهامن بركب
يسرج فأكرهاهمن بركبها يسرج ففعلت ضمن لأن معسر وفأن السرج أو قتلها وإن كان يعرف أنه
ليس بأوقى لها لم يضمن لأنه زادها خفة ولو كانت دابة ضشله فأكرهاهمن يعلم أنها لا تطيق حمله ضمن لأنه إذا
سلطه على أن يكر بها فأنابا بسطه على أن يكر بهامن تحمله فأكرهاهمن لا تحمله ضمن وإذا أمره أن
يكر بهامن بركبها يسرج فأكرهاهمن بركبها كاف فكان الأكاف أعم وأضر في حال ضمن وإن كان
أخفاً ومثل السرج لم يضمن (قال الشافعي) وإذا استودع الرجل الرجل الوديعه فأراد المستودع السفر
فإن كان المستودع حاضراً أو وكيل لم يكن له أن يسافر حتى يردها إليه أو إلى وكيله أو يذاته إن يودعها
من رأى فإن فعل فأودعها من شاء فهلكت ضمن إذا لم يذاته وإن كان غائباً فادعها من يودعها له من
يكون أمينا على ذلك فهلك لم يضمن فإن أودعها من يودعها له من يستأجره أمانة فهلكت ضمن وسواء
كان المودع من أهلها أو من غيرهم وأمره أن يكرها أو أن يكرها أو أن يكرها أو أن يكرها أو أن يكرها أو أن يكرها
أن يستأجر مال غيره ويجوز له أن يكرها له غير أمين ولا يجوز له أن يكرها له بتمت ماله ولا يجوز له
المستودع فأوصى إلى رجل ماله والوديعه أو الوديعه دون ماله فهلكت فإن كان الموصى إليه بالوديعه أمينا
لم يضمن المستودع أن يكرها من ضمن ولواستودعها بالقرية أهله فانتقل إلى قرية غير أهله أو في عمران
من القرية فانتقل إلى خراب من ضمن فهلكت ضمن في الحلال ولواستودعها بالقرية خراب فانتقل إلى
عمره أو في خوف فانتقل إلى موضع آمن لم يكن ضامناً لأنه زاد خيراً ولو كان شرط عليه أن لا يخرجها
من هذا الموضع فتعدى فخرجهامن غير ضرور ففعلت ضمن فإن كانت ضرورة فخرجهامن الموضع
أخر من الموضع الذي كانت فيه لم يضمن وذلك مثل النار تغشاهما والليل ولواختلاف في السبل والأتار
فقال المستودع لم يكن سبل ولا نار وقال المستودع قد كان فإن كان يعلم أنه قد كان في تلك الناحية ذلك
يعين ترى أو أثر يدل فالقول قول المستودع وإن لم يكن فالقول قول المستودع ومتى ما قلت لأجلد منها
القول قوله ففعله البين أن شاء الذي يخالفه أحلفه (قال) وإذا استودع الرجل الرجل الوديعه فاختلعا
فقال المستودع فدفعها إليه وقال المستودع لم تدفعها فالقول قول المستودع ولو كانت المسئلة بحالها غير
أن المستودع قال أمرتني أن أدفعها إلى فلان فدفعتها وقال المستودع لم أمرتك فالقول قول المستودع
وعلى المستودع البينة وأما في قايتهما إن المدفع إلى غير المستودع وقد قال الله عز وجل فإن أمن
بعضكم بعضاً فليؤدوا نذورهم إلى وجهي العرش ولا يؤدوا نذورهم إلى وجهي العرش ولا يؤدوا نذورهم إلى وجهي العرش
منهم يشاء فادفعوا إليهم أموالهم وقال عز اسمه فإذا دفعتم إليهم أموالهم فاشهدوا عليهم وذلك أن نوى التيم
اغما هو وصى أبيه أو وصى وصاه الحاكيم ليس أن التيم استودعه فلما بلغ التيم أن يكون له أمر في نفسه
وقال لم أرض أمانة هذا ولم استودعه فليكون القول قول المستودع قال على المستودع أن يشهد عليه أن
أراد أن يبرأ وكذلك الوصي فإذا أقر المدفع أنه قد فسد بامر المستودع فإن كانت الوديعه قاتمة ردها
وإن كان استهلكها ردها فإن قال هلكت بفراستلها ولا تمذ فالقول قوله ولا يضمن من قبل أن
الدافع إليه بعد ادعائه إليه بقول رب الوديعه قال وإذا استودع الرجل الرجل المال فخر بطة فحولها
إلى غيرها فإن كانت التي حولها المأخرنا كالتى حولها المأخرنا لا يضمن وإن كانت لا تكون سرراً ضمن إن

(قال المزي) رجه
أله ليس هذا قياس
قوله لا هذا في معنى
العرض وقد قال في
هذا الباب متى أو
متى ما أعطيتي ألف
دوهم فأنطالق
فذلك لها وليس له أن
يتمتع من أخذها ولا
لها أن ترجع إن
أعطتها فيها والعبد
والدهرم عند سيء سواء
غير أن العبد يجهول
فيكون له عليها مهر
مثلها وقيل لوقال
لها أن أعطتني ثاة
مئة أو خير أو أوز
خر فأنطالق ففعلت
طلقت ورجع عليها
بمهر مثلها ولخلعها
بعد بعته ثم أصاب
به عيباً ردها وإن
عليها مهر مثلها ولو
قال أنت طالق وعليك
ألف درهم فهي طالق ولا
شئ عليها وهذا مثل
قوله أنت طالق وعليك
جدة أو نصفاً أو ثاة
سأته الطلاق فلفظها
على ذلك فإن الطلاق
بأثا ولو خلعها على
نفسه أو أنه مري فإذا
هو مري فردد كان له
عليها مهر مثلها

هلك وان استودعه اياها على أن يجعلها في صندوق على أن لا يرقعه اوعلى أن لا يبقعه اوعلى أن لا يبيع عليه متاعا فرقعه اوأوقفه اأوضع عليه متاعا فسرق لم يضمن لانه زاعم خيرا وكذلك لو استودعه على أن يدفها في موضع من البيت ولا يبيئ عليه فوضعتها في ذلك الموضع وبني عليه بنايا بلان يكون مخزجا لها من البيت فسرق لم يضمن لانه زادها بالنشاء مخزجا واذا استودع الرجل الرجل الوديعة على أن يجعلها في بيت ولا يبدخله اأحد فادخله فوما فسرقها بعض الذين دخلوا وغيرهم فان كان الذي سرقها بمن ادخله فعليه غرمها وان كان الذي سرق لم يبدخله فلا غرم عليه (قال) واذا سأل الرجل الرجل الوديعة فقال ما استودعتني شيئا ثم قال قد كنت استودعتني فهلكت فهو ضامن لها من قبل انه قد أخرج نفسه من الامانة وكذلك لو سألها اياها فقال قد دفعتها اليك ثم قال بعد قد ضاعت بي يدى فلم ادفعها اليك كان ضامنا ولو قال المالك عدى شيئا ثم قال كان لك عدى شيئا فهل كان القول قوله لانه صادق أم ليس له عند عدى اواهلك الوديعة (قال) واذا استودع الرجل الرجل الوديعة فوضعتها في موضع من داره لم يجر فيه ماله ويري الناس منه حرزا وان كان غيره من داره أحرز منه فهلكت لم يضمن وان وضعتها في موضع من داره لم يجر فيه ماله الناس حرزا ولا يجر فيه مثل الوديعة فهلكت ضمن واذا استودع الرجل الرجل الوديعة في داره او في غيره في منزله على أن لا يربطها في كده او بعض ثوبه فربطها فخرج فهلكت ضمن ولو كان يربطها في مكانه لم يضمن (قال) واذا استودعه اياها خارجا من منزله على أن يجرها في منزله وعلى أن لا يربطها في كده فربطها فضاقت فان كان يربطها من كده فيما بين عضده وجنبه لم يضمن وان كان يربطها ظاهرة على عضده

والطلع فيها وصفت كالبيع السهك ولو خلعها على أن ترضع ولده وقتا معلوما فأت السلولد فانه يرجع بعمر مثلها لان المرأة تدعى المولد ولا تدعى على غيره وقبل نديها ولا يقبل غيره ويترأها فستخرجه ولا يسترى غيرها ولا ينزله ولا تطيب نفسه ولو قال له ابو امرأته طلقها وانت بري من صداقها فطلقها طلقا ومهرها عليه ولا يرجع على الأب بئى لانه لم يضمن له شأوله عليها الرجعة ولو أخذ منها ألفا على أن يطلقها الى شهر فطلقها فاطلاق ثابت ولها الالف وعليها مهر مثلها ولو قالنا لقلنا بالف ثم اردت فطلقها بعد الرجوع فطلاق فان رجعتا في العدة لزمها والعنف يوم الطلاق وان لم يرجعا حتى انقضت العدة لم يضمنها في لو قال لهما ائتيا طلاقا ان شئنا بانك لم تطلقا ولا واحدة منهما حتى يشأ

وفي اختلاف العراقيين باب في الوديعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا استودع الرجل رجلا وديعة فقال المستودع أمرتني أن ادفعها الى فلان فدفعتها اليه قال ابو حنيفة قال قول رب الوديعة والمستودع ضامن وهذا ياخذ بهني ابا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعنه العيين (قال الشافعي) واذا استودع الرجل الرجل الوديعة فضاقت فاعلمها ثم قال المستودع أمرتني أن ادفع الوديعة الى رجل فدفعتها اليه وانكر ذلك رب الوديعة قال قول رب الوديعة وعلى المستودع اليمين بما ادعى واذا استودع الرجل الرجل وديعة فجاءه خريد بها معة فقال المستودع لا ادري ايك الوديعة عنى هذه الوديعة وأبى أن يحلف لهما وليس لواحد منهما يمينه فان اخشفت كان يقول يعطينا لك الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها يمينه ماله أنه أتلف ما استودع بجهالة الأخرى أعاد لهما هذا استودعنا ثم قال بل أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة الى أي أمر به أولا ويضمن لاخر مثل ذلك لان قوله أتلفه وكذلك الاول انما أتلفه بوجهه وبهذا ياخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الاول ليس عليه شيء والوديعة والمضاربة بينهما نصفان (قال الشافعي) واذا كانت في يد رجل وديعة فادعاه لرجلان كلاهما يزعم أنه له وهي مما يعرف بيعة مثل البوابين والدار فقال هي لأحدك ولا ادري ايكهما قيل لهما هل تدعيان شيئا غير هذا بيعة فان قال لا لا بل كل واحد منهما هو لي ألق الله ما يدري لأيهما هو ووقف ذلك لهما جميعا حتى يصطفا فيه او يقبل كل واحد منهما اليه على صاحبه أنه له دونه فان شك أحدهما وحلف الآخر كان كله وان شك كلاهما فهو موقوف بينهما وفيما يقول آخر يحتمل وهو أن يحلف الذي في يده الوديعة ثم يخرج من يده ولا شيء عليه غير ذلك فوقف لهما حتى يصطفا عليه ومن قال هذا القول قال هذا شيء ليس في أيديهما فاقسم بينهما والذي هو في يده يزعم أنه لأحدهما لا لهما واذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره فانما أخشفت كان يقول هو ضامن لانه تألف وبهذا ياخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لاشمان عليه (قال الشافعي) واذا أودع =

معاق وقت الخبار ولو كانت احداهما معجورا عليهما وقع الطلاق عليهما وطلاق غير المجبور عليهما بائن وعليها مهر مثلها ولائى على الأخرى ويحل رجعتها (قال المرنق) رحمه الله تعالى هذا عندى بقضى على نساد تجوز مهر أربع في عقدة بالف لأنه لا فرق بين مهر أربع في عقدة بالف وخلع أربع في عقدة بالف فإذا أفسد في احدها للعجل بما يصيب كل واحدة من فسدى الأخرى ولكل واحدة منهن وعليها مهر مثلها (قال الشافى) رحمه الله ولو قال له أنجبى طلق فدلته على أنك على الف درهم ففعل فلأنه لازمة ولا يجوز ما اختلفت به الأئمة إلا بدان سدها ولا الكتابة ولو أذن لها سدها له ليس بحال السيد فيعوز عنه ولا لها فيعوز ما صنعت في مالها وطلاقها منك بائن فإذا اعتصا اتبع كل

ضمن لأنه لا يضمن ثيله شيأ آخر من ذلك الموضع وقد يضمن ثيله ما هو آخر من الظاهر على عضده وإذا استودعه إياها على أن يرتبطها في كة فأنسكه في يده فأنفلتت من يده ضمن ولو أكرهه رجل على أخذها لم يضمن وذلك أن بدءاً حرز من كماله يحرق يدهم شأها له (قال) وإذا استودع الرجل الرجل شيئاً من الحيوان ولم يأمره بالتفقة عليه أتبعه أن يرفقه إلى الحيا كمن يأم به بالتفقة عليه ويحمله إلى بائع المستودع ويؤكل الحيا كماله بالتفقة من يقضهاته وينفقهها غيره لئلا يكون أمين نفسه أو يبيعها وإن لم يفعل فأنفق عليها فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ وكذلك إذا أخذه دابة صالداً وأبعدا أبشاً فأنفق عليه فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ وإذا خاف هلاك الدفعة فحملها إلى موضع آخر فلا يرجع بالكرهاء على رب الدفعة لأنه متطوع به (قال) وإذا استودع الرجل الرجل الذهب ففعلها مسع ورقه فإن كان خلطها بنقصها ضمن النقصان ولا يضمنها لو هلكت وإن كان لا ينقصها يضمن وكذلك لو خلطها بذهب تبخر منها فهلك لم يضمن وإن كان لا يضمنها تبخرت إياها فهلكت ضمن وإذا استودع الرجل الرجل دنانير أو دراهم فأختمها دنانيراً أو درهما ثم رد مكانه بدله فإن كان الذى رد مكانه يميز من دنانيره ودراهمه فصاعت الدنانير كلها ضمن ما تسلف فقط وإن كان الذى وضع بدلا مما أخذ لا يميز ولا يعرف فتلفت الدنانير ضمنها كلها

(قسم النىء)

أخبرنا الرايىع قال قال الشافى رحمه الله تعالى أصل قسم ما يقوم به الولاد من رجل المال ثلاثة وجوه أحدها ما جعله تاراك وتعالى طهورا لأهل دينه قال الله جل وعز لنبيه صلى الله عليه وسلم ضمن أموالهم صدقة الآية فكل ما أوجب الله عز وجل على مسلم في ماله بإلحابة جناها هو ولا غيره على يعقل عنو لائى أن يضمن كفارتو لائى أن يضمن نفسه لأحد ولا تفقة زينة لوالده ولولداً وعملوا أوزوجة أو ما كان في معنى هذا فهو صدقة طهورية وذلك مثل صدقة الأموال كلها عيناها ورجولها وما شئتوا وما وجب في مال مسلم من زكاة أو وجه من وجوه الصدقة في كتاب أو سنة أو أراجع عليه السلون وقسم هذا كله واحد لا يختلف في كتاب الله عز ذكره قال الله تاراك وتعالى في سورة راة أعمال الصدقات لفقراء الآية وعلى المسلم في ماله إيشاء وجب في كتاب أو سنة لست من هذا الوجه وذلك مثل نفقة من تزوجه نفقة والضيافة وغيرها والزم بالمجانبات والاقرار واليسوع وكل هذا خروج من دين أو تأدية واجب وأقله وصل فيها الأجر كل هذا موضوع على وجهه في كتاب الصدقات في كل منفعة من منفعة التى هو مال به

= الرجل الدفعة فاستودعها غيره ضمن إن تلفت لأن المستودع رضى بأمانته لا أمانة غيره ولم يسلطه على أن يودعها غيره وكان متدبها فأنشأتان تلفت وإذا مات الرجل وعليه دين معروف وقوله ودفعة فبغيرها فإن ما أخضع يقول جمع ما ترك بين القرماء وصاحب الدفعة بالخصص وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هى القرماء وليس لصاحب الدفعة شئ لأن الدفعة بحمولة ليس شئ بعينه وقال وأخضعه فإن كانت الدفعة بعين فهو لصاحب الدفعة إذا علم ذلك وكذلك قال ابن أبي ليلى أوجهة عن جاد عن إبراهيم أنه قال في الرجل يمتنع عن دية الدفعة وعليه دين منهم يضمنون القرماء وأصحاب الدفعة الجاهل من راطلة عن أبي يعتر وعطاسل ذلك الجاهل عن الحكم عن إبراهيم منه (قال الشافى) وإذا استودع الرجل الدفعة فإن المستودع وأقر بالدفعه بعينه أو قامت عليها بينة وعليه دين يحيط عمله كانت الدفعة تصلحها فإن لم تعرف الدفعة بعينها مينة تقوم ولا إقرار من اليت وعرف لها أعدا وقبة كان صاحب الدفعة كمن ضمن القرماء

واحدة بهر مثلها كما
لأحكم على الفلاس
حتى يوسر وإذا أجزت
ملاق المسفيه بلائى
كان ما أخذ عليه جعلاً
أولى ولوليه أن يلى على
ما أخذ بالخلع لانه ماله
وما أخذ العبد بالخلع
فهو لسببه فان

استهلك ما أخذنا جميع
الولو السيد عبد
المتحدة من قبل أنه
مخبرتها فدفده الى
من لا يجوز لها دفعه
اليه واختلفا فهو
بالتفاوت المتابعين
ان قال خالتي بأف
وقال بأنن أو قالت
على أن تلقيني ثلاثا
فقلتني واحدة
تخالفا وله صدق
مئلا ولابد الطلاق
وايلا بمنه الاما قربه

(قال الشافعي) رحمه الله وقالوا طلقك بألف وقال بل على غير شئ فهو مفسر بطلاق لا يملك فيه الرجعة فيزنيه وهو مدعي ما لا يملكه عواء ويجوز التركيل فإنا نطلع حرا كان أو عبدا أو مجبوراً عليه أو نسيا فان خلع عنها

اسماء

عما لا يجوز فالسلبون
لا يردوه كشيء اشتراه
لها فقتضت واستهلكته
فعلها فبته ولا شيء
على الوكيل الآن
يكون ضمن ذلك
(قال المسرق) رجه
الله ليس هذا عندى
بشيء وانطلق عنده
كالبيع في أصغر
معانيه وإذا باع الوكيل
ما وكله بصلحه عما
لا يجوز من الثمن بطل
البيع فكذلك لما
طلقه على ما لا يجوز
من البطل بطل الطلاق
عنه كإبطال البيع عنه
(قال الشافعي) رجه
الله ولو لو كان من مخالفا
بما لا يخالفه لم يفسد
فلا خلاف على كالأقوال
أنت طالسى بمائة

(١) سبيل التعريف
لسمجبل وبعضهم
قسطه بالغرض راجع
مجهول أه كنه
معجزة

أسوة للمسلمين وذلك سيرة نبيهم ومن بعدهما والامر الذي لم يختلف فيه أحد من أهل العلم عندنا عنه ولم يزل يحفظ من قوله "ليس لأحد ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفى الغنية ولا من أربعة أنجاس ما وجف عليه منها" (قال الشافعي) وقدمضى من كان ينق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن زاد أو كان معهن فلم أعلم أحدا من أهل العلم قال لورثتهم تلك النفقة التي كانت لهم ولا خلاف في أن تجعل تلك النفقات حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم يجعل فصول غلات تلك الأموال فيما فيه صلاح الإسلام وأهله (قال الشافعي) فصار في أيدي المسلمين من في لهم وجف عليه ثمنه حيث قسمه الله تبارك وتعالى وأربعة أنجاسه على ما سأله الله وقد سن النبي صلى الله عليه وسلم ما فيه الدلالة على ما وصفت أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقسمن رثتي ديناراً ما تركت بعد نفقة أهلى وموئنة عاملى فهو صدقة أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بعثت بعثته (قال الشافعي) وقد أخبرنا أن النفقة إنما هي جارية بقوت منته على أعيان أهله وأن ما فضل من نفقتهم فهو صدقة ومن وقفته نفقة لم تكن موروثة عنه (قال الشافعي) والخزينة التي وسيله لم يسبل جمع ما أخذها أو جف من مال مشترك أن يخص فكون لمن سعى الله عز وجل الخس وأربعة أنجاسه على ما سأله الله وكذلك كل ما أخذ من مال مشترك بغير إباحة وذلك مثل ما أخذته إذا اختلف في بلاد المسلمين ومثل ما أخذته إذا مات ولا ورثه وغير ذلك مما أخذ من ماله وقد كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فتوح غير قرى عريضة التي وعد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل فتحها فأما ضاها التي صلى الله عليه وسلم كاهلها هي له ولم يحبس منها ما حبس من القرى التي كانت له وذلك مثل قرية أهل البصرين وغير ذلك وقد كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم في غير قرى عريضة وذلك مثل قرية أهل البصرين فكان له أربعة أنجاس بعضها حسب آراء الله عز وجل كخس ماله وأوفى خمسة من جملة الله فلن قال قائل ما دل على ذلك قيل أخبرنا ابن عينة عن محمد بن المنكدر عن يار بن عبد الله الحديث « قال الربيع » قال غير الشافعي قال النبي صلى الله عليه وسلم لما بارأى لوما في مال البصرين لا عطيتك هكذا وهكذا فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأت فيه بأكثر مما عطاى

(تقرير القسم فيما وجف عليه الخليل والركاب)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا غزا المسلمون بلاد أهل الحرب بالليل والركاب ففتنوا وأرضهم وديارهم وأموالهم وأنفسهم أو بعض ذلك دون بعض فالسنة في قسمه أن يقسمه الامام مجلدا على وجه النظر فان كان معه كثير في ذلك الموضع آمن لا يكثر عليهم العدو فلا يترقبه إذا مكنته في موضعه الذي يقسمه وان كانت بلاد حرب أو كان يخاف كره العدو عليهم أو كان منزله غير راقع بالمسلمين يتحول عنه إلى أرفق جهته وآمن لهم من عدوهم ثم قسمه وان كانت بلاد مشرك (قال الشافعي) وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم أموال بني المصطلق وسيم في الموضع الذي غنمه قبل أن يقول عنه وما حوله كله بلاد مشرك وقسم أموال أهل بدر (١) بسر على أسبال من بدر ومن حول سر وأهله مشركون وقد يجوز أن يكون قسمه بدر لأن المشركين كانوا أكثر من المسلمين فتقول الى موضع لعل العدو لا يأتونه فيه ويجوز أن يكون سيرا وأصفهم في المنزل من بدر (قال الشافعي) وأكبر ما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره سيرا بلما غنموا بلاد أهل الحرب (قال الشافعي) وما وصفت من قسم النبي صلى الله عليه وسلم وسرا به معروف عند أهل العلم عندنا لا يختلفون فيه فقال لي بعض الناس لا تقسم الغنية إلا في بلاد الإسلام وبلغني أن بعض أصحابه خالفه وقال فيه قولنا واجتمع على من خالفنا فيه ما وصفتنا من العرف عن

(باب الطلع في المرض)

من كتاب تشريح الرجل
على المرأة

(قال الشافعي) رحمه

الله يجوز الخلع في

المرض كما يجوز البيع

فإن كان الزوج هو

المرضى فخالقه بائناً

من مهرها ثم مات

فبأنه لا نكاح بائناً

من غيرتي فإن كانت

هي الربة فخالقه

بأكثر من مهرتها

ثم مات من مرضها

حاز مهرتها وكان

الفضل وصية بحاص

أهل الوصايا في

ثلثها ولو خلعها

بعبد يساوي مائة

ومهرتها خمسون

فهو بالخيار إن شاء

أخذ نصف العبد

ونصف مهرتها

أو ردو برجع بمهر

متها كالمرأة

وإنما نصفه (قال

المرضى) رحمه الله

(١) الخريف ثم ما زالت

البيت أو أدا المذبح

والقنائم اه من

القنائم كسبه

مجمعه

التي صلى الله عليه وسلم من القسم ببلاد العدو وإذا حوله الإمام عن موضعه إلى موضع غيره فإن كانت معه جولة جسد عليها وإن لم تكن معه فبأنه لا يمين أن يحملوه إن كان معهم جولة بلا كراهة وإن امتنعوا فوجد كراهة كراهي إلى الغنائم واستأجر عليها ثم أخرج الكراء والإجارة من جميع المال (قال الشافعي) ولو قال قال يمين معي ففضل عمل كان مذهبا (قال الشافعي) وإن لم يجد جولة لم يحصل الجيش فحسمه ماله فمن شاء أخذ ماله (قال الشافعي) ولو قال قال يمين على جسدك بكذا لم يمتثلهم لأن هذا موضع ضرورة كان مذهبا (قال الشافعي) وإذا خرجت سيرة من عسكر فغبت غنمة فالأمر فيها كما وصفت في الجيش في بلاد العدو (قال الشافعي) فإن ساق صاحب الجيش أو السيرة سبها (١) أو خربها أو غير ذلك فادركه العدو وخاف أن يأخذ مومنه أو أباطا عليه بعض ذلك فالأمر الذي لا أشك فيه أنه إن أراد قتل السالقي من الرجال قتلهم وليس له قتل من لم يبلغ ولا قتل السامع منهم ولا عقرب الدواب ولا ذبحها وذلك أني إنما وجدت الدلالة من كتاب الله عز وجل ثم سنة النبي صلى الله عليه وسلم ثم ما يختلف أهل الصلح فيه عندنا أنه إن ما أبيع قتله من ذوات الأرواح من البهائم فأنما أبيع أن يذبح إن أقدري لذيبح ليوكل ولا يقتل بغير الذبح والنحر الذي هو مثل الذبح وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تصير البهائم وهي أن ترى بعد ما تؤخذ وأبيع ما امتنع منها بما لبس به من سلاح لأحد من عتق أن يقتل ليوكل وذلك ذكاته لأنه لا يقدر من ذكاته على أكثر من ذلك أما قتل ما لا يملك لغيره وأذناه لأنه في معنى الأعداء أو الحوت أو الجراد فإن قتله ذكاته وهو يلوكل بلا ذكاته وأما ما سوي ذلك فلا أحده أبيع (قال الشافعي) وقد قيل يذبح خيلهم وتعقر ويحجج بأن جعفر عشرين الحرب ولا أعمر ما روى عن جعفر من ذلك ما بنا لهم موجودا عند عامة أهل المغازي ولا بنا بالاسناد المعروف الموصول فإن كان من قال هذا إنما أراد غنم المشركين لما في غنمهم من أن يكتبه عمل صالح فذلك فيما أغنوا به عما يربح لنا وذلك أن أراد قتلهم وذلك أن أخذ ما يغنمهم ويوهمهم ما هو محذور علينا غير ما يربح لنا فإن قال قائل وما ذلك أن أتاهم ونسأهم ولو قتلوا كان أغنم وأهون لهم وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقتل ذوى الأرواح بغير وجهه عذاب فلا يجوز عندى لغير معنى ما أبيع من أكله أو طعمه أو قتل ما كان عداوته (قال الشافعي) فأما ما لا روح فيه من أموالهم فلا بأس بغيره وتلافه بكل وجه وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير وعقر الخيل بغيره والعنب بالعلاف وانحرق هذا ليس بتعذيبه لأنه لا ياله بالتحريق والعذاب لا ذور وروح وهذا مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) ولو كان رجل في الحرب فقهر رجل فرسه برحوت أن لا يكون به بأس لأن ذلك ضرورة وقد يباح في الضرورات ما لا يباح في غير الضرورات

(الانفال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم لا يخرج من رأس الغنمة قبل الجسر شيء غير السلب أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أبي عن أبي حمزة مولى أبي قتادة قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا بغيره فبما التقينا كانت السبلين جولة قرأت رجل من المشركين قد علا جلاله من المسلمين قال فاستدردت حتى أتيتهم من وراءه قال فشر به على جبل عاتقه فشر به وأقبل على فقتلني ضمة وحصدت من خارج الموت ثم أدركه الموت فاستدريه فاستدريه فاستدريه فاستدريه فقال أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه فقلت من يشهدني ثم جلست ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه فقلت من يشهدني ثم جلست ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه

ليس هذا عندى بشئ
ولكن له من العبد مهر
مثلها وما بينى من العبد
بعد مهر مثلها ووصية
له ان يخرج من الثلث
فان لم يخرج ما بينى من
العبد من الثلث ولم
يكن لها غيره فهو
بالخير ان شاء قبل
وصيته وهو الثلث وكن
نصف العبد وكن
ما بين السوروة وان شاء
رذالعبد واخذ مهر
مثلها لانه اذا صار فى
العبد شرك لغيره فهو
عيب يكون فيه الخيار
(باب صلح المشرك)
من كتاب نشوز الرجل
على المرأة

(قال الشافى) رحمه الله
ان اختلعت الزينة
بمهر او بغيره فدفقته
ثم رافعا لى اجزأ
الخلع والقض ولولم
تكن دفقت جعلناه
عليها مهر مثلها وهكذا
اهل الحرب الا انما
لا تحكم عليهم حتى
يحتسبوا على الرضا
وتحكم على النسيين
اذا ما آنا واحدهما
والله الموفق

فقلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك يا باقتادة فقمت عليه القصة فقال رجل من القوم
صدق يا رسول الله وسلب ذلك القليل عندى فأرضه منه فقال أبو بكر لا والله اذا لامع داني أسد من
أسد الله عز وجل يقال عن الله عز وجل رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق
فأعطه اياه فأعطانيه فبعت الدرع وابتمت به مخرفا فبنى سلة فاه لا أول مال تأتته فى الاسلام (قال
الشافى) هذا حديث ثابت معروف عدنا والذي لأشك فيه أن يعطى السلب من قتل المشرك مقبل
يقال من أى جهة قتله مبارزا أو غير مبارز وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم سلب من حارب من قتله
مبارزا وأوقد تغير مبارز ولكن المقتولين جميعا مشبران ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
أعطى أحدا قتل موليا سلب من قتله والذي لأشك فيه أن له سلب من قتل الذى يقتل المشرك والحرب
قائمة والمشركون يقتلون وقتلهم هكذا مؤنة ليست لهم اذا انهزموا وانهمز المقتول ولا يرى ان يعطى
السلب الا من قتل مشركه قتلا ولم ينهم جماعة المشركين وانما ذهبت الى هذا لى لم يحفظ عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قط أنه أعطى السلب قاتلا الا قاتلا قتل مقبلا وفى حديث أبي قتادة لم يدل على أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتلا سلبه يوم حين بعد ما قتل أو قتادة الرجل وفى هذا دلالة
على أن بعض الناس خالفوا يستق فى هذا فقال لا يكون القتال السلب الا أن يقول الامام قبل القتال
من قتل قتيلا فله سلبه وذهب بعض أصحابنا الى أن هذا من الامام على وجه الاجتهاد وهذا من النبي
صلى الله عليه وسلم عندنا حكم وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم السلب للقاتل فى غير موضع (قال
الشافى) ولو اشترك نفر فى قتل رجل كان السلب بينهم ولو أن رجلا ضرب رجلا ضربه لى بعض من
مثلها أو ضربه يكون مستهلكا من مثلها وذلك مثل أن يقطع يده أو رجله ثم يقتله آخر كان السلب
لضامع الدين أو الرجلين لانه قد صير فى حال لا يمنع فيها سلبه ولا يمنع من أن يذقق عليه وان ضربه وبني
فيه ما منع نفسه ثم قتله بعده آخر فالسلب لآخر انما يكون السلب لمن صير بحال لا يمنع فيها (قال
الشافى) والسلب الذى يكون للقاتل كل ثوب عليه وكل سلاح عليه ومنطقته وفرسه ان كان راكبا أو
محمكا فان كان منفلا منة أو مع غيره فليس له وانما سلبه ما أخذ من يده أو مما على يده أو تحت يده (قال
الشافى) فان كان فى سلبه سوار ذهب أو ناعم أو تاج أو منطقة فيه منقعة فلو ذهب ذاهب الى أن هذا ما سلبه
من سلبه كان مذهبها ولوقال ليس هذا من عدة الحرب وانما له سلب المقتول الذى هزله سلاح كان وجهها
والله أعلم (قال الشافى) ولا يخص السلب (قال الشافى) فعارضنا معارض فذكر أن عمر بن
الخطاب قال انما كنا لا نخص السلب وان سلب البراءة يبلغ شيئا كثيرا ولا رأى الا ناسه قال نخمسه
وذكر عن ابن عباس أنه قال السلب من الغنمة وفيه الخمس (قال الشافى) فاذا قال النبي صلى الله عليه
وسلم من قتل قتيلا فله سلبه فاخذ خمس السلب ليس انما يكون لصاحبه أربعة أجماعه لانه واذا نمت
عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ لم يجز تركه فان قال قائل فلعن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب
أنه لم يكن داخل ولا يخرج من غير بخرمه لم يكن يخمسه وانما نخمسه حين بلغ ما لا كثيرا فالسلب اذا كان غنمة
فأخبرنا من أن يكون حكمه حكمها وقتل قد يحتمل أن يكون قول الله تعالى فان لله نخمسه على أنه
الغنمة لا على كمالها يكون السلب مما يرد من الغنمة وصلى النبي صلى الله عليه وسلم وما غنمه ما كروا فله
من غنمه ويكون هذا بدلالة السنة وما بيني بخرمه الآية واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب
من قتل لم يجز عندى والله أعلم أن يخرم من يقسم الله كان اسم السلب يكون كثيرا وقليلا ولم يستثن النبي
صلى الله عليه وسلم قتل السلب ولا غيره أن يقول يعطى القاتل من السلب دون الكثير ونقول دلت
السنة انه انما أراد ما يخص ماسوى السلب من الغنمة (قال الشافى) وهذه الرواية من خمس السلب
عن عيسى بن عمر بن روايتنا وله رواية عن سعد بن أبي وقاص فى زمان عمر بن الخطاب أخبرنا بن عينة عن

الأسود بن قيس عن رجل من قومه يسمى سربن علقمة قال بارزت رجلا يوم القادسية فقتلته فبلغ عليه اثني عشر ألفا فغلبه سعد بن أبي وقاص (قال الشافعي) واثني عشر ألفا كثير

(الوجه الثاني من النقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية فبعدها الله من عرقيل فخذفغوا إبلا كثيرة فكانت سبعمائة ثم اثني عشر بعيرا وأحد عشر بعيرا ثم نفلوا بعيرا بعيرا أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج أنه سمع سعد بن المسيب يقول كان الناس يعطون النفل من الخمس (قال الشافعي) وحديث ابن عمر يدل على أنهم إنما أعطوا مالهم بما أصابوا على أنهم نفلوا بعيرا بعيرا والنفل هو شيء يزيدو غيره الذي كان لهم وقول ابن المسيب يعطون النفل من الخمس كما قال إن شاء الله وذلك من خمس النبي صلى الله عليه وسلم فإنه خمس الخمس من كل غنية فكان النبي صلى الله عليه وسلم يضعه حيث أراد الله كما يضعه سائر ماله فكان الذي يره الله تبارك وتعالى ما فيه صلاح للمسلمين (قال الشافعي) وما سوى سهم النبي صلى الله عليه وسلم من جميع الخمس لمن ساء الله عز وجله فلا يتوهم إلا أن يكون قوم حضروا فأخذوا مالهم وأعطوا ما لم يغيروهم إلا أن يطوع به عليهم غيرهم (قال الشافعي) والنفل في هذا الوجه من سهم النبي صلى الله عليه وسلم فينبغي للإمام أن يحتج إذا كثر العدو واشتدت الشوكة وقل من بازاته من المسلمين نفل منه اتساع السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا لم يكن ذلك لم ينفل وذلك أن أكثر ما غزى النبي صلى الله عليه وسلم وسرا يملك فيها أنفاله من هذا الوجه (قال الشافعي) والنفل في أول مغزى والثاني وغير ذلك سواء على ما وصفت من الاجتهاد (قال الشافعي) والذي يختار من أرض من أصحابنا أن لا يزاد أحد على ماله لا يعطى غير الأربعة الأجاس أو السلب القتال ويقولون نعم لم يأخذ من الأربعة زاد أحد على حظه من سلب أو سهمان معتم إلا أن يكون ما وصفت من كثرة العدو وكثرة المسلمين فنفلون وقد روي بعض الشافعية في النفل في البدأ والأربعة الثلث في واحدة والرابع في الأخرى ورواية ابن عمر أنه نفل نصف السدس فهذا يدل على أنه ليس بالنفل حدا ليجاوزه الإمام وأكثر ما غزى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن فيها أنفاله فإذا كان للإمام أن لا ينفل فضل فينبغي لتفضيله أن يكون على الاجتهاد غير محدود

(الوجه الثالث من النقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض أهل العلم إذا بعث الإمام سرية أو جيشا فقال لهم قبل المقاتلة من غنم شيئا فهو بعد الخمس وذلك على ما شرط الإمام لأنهم على ذلك غزوا وبه رضوا وقالوا لخمسة جميع ما أصاب كل واحد منهم غير السلب في قتال الحرب وذهبوا في هذا إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم يدرى قال من أخذ شيئا فهو له وذلك قبل نزول الخمس والله أعلم ولم أعلم شيئا ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما وصفتنا من قسمة الأربعة الأجاس بين من حضر القتال وأربعة أخصاس الخمس على أهلها ووضع سهمه حيث أراد الله عز وجل وهو خمس الخمس وهذا أحب إلى والله أعلم ولهذا ذهب وذلك أن يقال إنما قال هؤلاء على هذا الشرط والله أعلم

(كيف نفرق القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما حصل مما غنم من أهل دار الحرب من شيء أقل أو أكثر من دار وأرض وغير ذلك من المال أوسى قسمه إلا الرجال البالغين فالإمام فيهم بالخيار بين أن يمن على من رأى منهم أو يقتل أو يهادى أو يبي وإن من أو يقتل فذلك له وإن سبي أو فادى فليس ماسي وما أخذ مما فادى

(كتاب الطلاق)

(باب اباحة الطلاق ووجهه وتفرعه)

من الجائع من كتاب أحكام القرآن ومن اباحة الطلاق ومن جاع عشرة بالنساء وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه

الله قال الله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقد قرئت لقيل عذتهن (قال) والمعنى واحد وطلق ابن عمر رضي الله عنهما امرأته وهي حاضري زمان التي صلى الله عليه وسلم قال عمر فسأت التي صلى الله عليه وسلم عن ذلك

فقال من فليأمر بها ثم لم يسكها حتى تظهر ثم تحض ثم تظهر ثم إن شاء أسكها بعد وإن شاء طلق فلذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء (قال) وقد روي هذا الحديث سالم بن عبد الله وونس ابن جبير عن ابن عمر يخالفوننا في شيء منه قالوا كلهم عن

سبل مساو من الغنمة قال وذلك اذا أخذتهم شأ على اطلاقهم فأما أن يكون أسير من المسلمين فنفاه به
بأسيرين أو أكثر فله ولا شيء للمسلمين على من قاده من المسلمين بأسارى المشركين وأدخاله أن عن عليهم
فلا يعود على المسلمين منه منفعة بقضونها كان أن يستخرج أسير من المسلمين أنفع وأولى أن يجرؤ أخيراً
إن عينه عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قاده
رجلاً رجلاً (قال الشافعي) وفي الرجل بأسره الرجل فاسترق أو ونؤخذ منه الفدية قولان أحدهما
ما أخذ منه كالمال فغنم وإن استرق فهو كالزينة وذلك خمس وأربعة أخماسه بين جماعة من حضر
فلا يكون ذلك لمن أسره وهذا قول صحيح لا أعلم خيراً ما يتخالفه وقد قيل الرجل يخالف للبي والمال
لأن عليه القتل فهو لمن أخذه وما أخذ منه فلن أخذه كما يكون لبي لمن قتله لأن أخذه أشد من قتله وهذا
مذهب والله أعلم فينتهي كلاماً أن يعزل خمس ما حصل بعد ما وسفنا كملاد يقرأ أربعة أخماسه وبحسب
من حضر القتال من الرجال المسلمين البالغين ويعرف من حضر من أهل الدمة وغير البالغين من المسلمين
ومن النساء فلهن شياً فمن رأى أن يغلبهم من الاربعة الانجاس عزل لهم فلهن وسيد كرهنا في وضعه
أن شاء الله ثم يعرف عدد الفرس والرجل من باقي المسلمين الذين حضروا القتال فيهرب الفارس ثلاثة
أسهم والراجل سهمان فيسوي بين الرجل والراجل فيعطيان سهمهما أو يفضل الفارس فان الله عز
وجل يبدل إلى الخليل فقال وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة لا يـ فاطاع في الرباط وكانت عليه مودة
في أخذته وله غنا فهو دونه عليه ليس الرجل سهمه أخيراً الثقة عن إسحق الأزرق عن عبد الله بن
نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب للفارس سهمين ولها فارس سهم فزعم بعض الناس أنه
لا يعطى فارس الأسهم أو فارس سهم أو لا يفضل فارس على مسلم فقلت لبعض من يذهب بمذهب هؤلاء
عربي وإنما يعطى الفارس بسبب القوة والتمام السنة والفارس لا يملك شياً إنما يملك فارسه ولا يقال
لا يفضل فارس على مسلم والفارس سهم لا يقاس بمسلم ولو كان هذا كما قال صاحب لم يجز أن يسوي
بين فارس ومسلم وفيه وجهان أحدهما لأن السنة والاربعة أسهم بالفارس والمسلم وهو لو كان قليلاً
لم يدخل عليه أن يكون قدس في فارس مسلم وقال بعض أصحابه يقولنا في سهمان الخيل وقال هذه السنة
التي لا يثبت خلافها (قال الشافعي) وأحب الأهل والى أن أكثر قول أصحابنا أن البراذن والمقارب
يسهم لها سهمان العربية ولانها قد تفتى غناها في كثير من المواطن واسم الخيل جامع لها وقد قيل يفضل
العربي على الهجين وإذا حضر الرجل بفارسين أو أكثر لم يسهم بالفارس واحد ولو جاز أن يسهم لاثنتين
جاز أن يسهم لأكثر وهو لا يثني أبدأ الأعلى واحد ولو تحول عنه كان تاركه أخذ المشقة (قال الشافعي)
وليس فيما قلتم من أن لا يسهم للفارس واحد ولا خلافه خبر ثبت مثله والله تعالى أعلم وفيه أحاديث
منقطعة أشبهها أن يكون ثابثاً أخيراً لأن عينه عن هشام بن عروة عن يحيى بن سعيد بن عباد بن
عبد الله بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يضرب في الغنم بأربعة أسهم سهمها وسهم في فرسه وسهما
في ذي القربى (قال الشافعي) يعني والله تعالى أعلم بسهم ذي القربى سهم صفة أمه وقد شئت فسمي
أحفله عن هشام عن يحيى جماعاً ولم يشئت فسمي أمه من حديث هشام عن يحيى هو ولا غيره عن حفلة
عن هشام (قال الشافعي) وحديث مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أن الزبير يضرب
بفارسين فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم سهمه وأربعة أسهم لفرسه ولو كان كحدث
مكحول أن الزبير يضرب بفارسين فأخذ خمسة أسهم كان ولله أعراف يحد يته وأجوس على ما فيه من بانه
من غيرهم أن شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولا يسهم لراكب دابة غير الفرس لا نعل ولا حمار ولا بعير
ولا فحل ولا غيره وينبغي للأمام أن يتعاهد الخيل فلا يدخل الأشد بد ولا يدخل حطمو لا يجمعاً ضعفاً
ولا ضرراً ولا يجمع رازماً فان غفل فشهد رجل على واحد من هذه فقد قيل لا يسهم له لا ليس لواحد

ابن عمر أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال
مره فليرباعها ثم
ليسها حتى يخلص ثم
تظهر ثم إن شاء أمك
وان شاء طلق ولم يقولوا
ثم يخلص ثم تظهر
قال وفي ذلك دليل
على أن الطلاق يقع على
الحائض لأن النبي صلى
الله عليه وسلم لم يأمر
بالرجعة إلا من زنه
الطلاق (قال وأحب
أن يطلق واحدة
لتكون له الرجعة
للدخول بها وبالحا
لتعبر للدخول بها ولا
يجرم عليه أن يظنها
نكاحاً لأن الله تعالى
أباح الطلاق فليس
بمختور وعلم النبي
صلى الله عليه وسلم
ابن عمر موضع الطلاق
فلو كان في عدده مختور
وباح له إياه صلى
الله عليه وسلم أن شاء
الله وطلق الصلح بين
يدي رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثلاثاً لم
يشكره عليه وسأل النبي
صلى الله عليه وسلم
ركانة لما طلق امرأته
البتة ما ردت ولم ينهاه
يزيداً كثر من واحدة

منها جاء الخيل التي أسهم بها ربي الله صلى الله عليه وسلم ولم يعلم أسهم لأحد فيها مضى على مثل هذه
البواب (قال الشافعي) ولو قال رجل أسهم الفرس كما أسهم رجل ولم يقاتل كانت شبهة ولكن في الحاضر
غير المقاتل العون بالراي والدعاء وإن الجيش قد ينصرون بأضعفهم وقد لا يقاتل ثم قال وفيهم مرضى
فأعطى سهمه ستة وليست في فرس شرع ولا لقيم ولا واحد مما وصفنا من هذه المعاني (قال الشافعي) وإنما
أسهم للفارس سهم فارس إذا حضر شيئاً من الحرب فارساً قبل أن تنقطع الحرب فأما إن كان فارساً إذا دخل
بلاد العدو وكان فارساً بعد انقطاع الحرب وقبل جمع الغنمة فلا يسهم به سهم فارس قال وقال بعض
الساكنين إذا دخل بلاد العدو فارساً ثم مات فرسه أسهم به سهم فارس وإن أضاف فارساً لبلاد العدو قبل القتال
فحضر عليه لم يسهم به (قال الشافعي) فقبل له ولم أسهمته إذا دخل أدنى بلاد العدو فارساً وإن لم يحضر
القتال فارساً قال لأنه قد ثبت في الديوان فارساً قبل فقد ثبت هو في الديوان فمات فلا يسهم به إلا أن
موت بعد ما تجوز الغنمة قبل فقد أثبت هو وفرسه في الديوان فرمعت أن الموت قبل إحراز الغنمة وإن
حضر القتال قطع خطفه في الغنمة وأن موته فرسه قبل حضور القتال لا يقطع خطفه قال فلعنه مائة
وقد وافي أدنى بلاد العدو قبل فذلك كله يلزم في نفسه ويلزم في الفرس أرايت الخراساني وألباني
يقود الفرس الروم حتى إذا لم يكن بينه وبين أدنى بلاد العدو إلا ميل فمات فرسه أسهم لفرسه قال لا
قبل فهذا قد تكلف من المؤنة أكثر مما يتكلف رجل من أهل الثغور باتباع فرسا ثم غزا عليه فأمسى بأدنى
بلاد العدو ثم مات فرسه فرمعت أنك تسهم به ولو كنت بالمؤنة التي أرمته في الفرس تسهم به كان هذا أولى
أن تحرمه من الذي تكلف أكثر مما تكلف فرمته (قال الشافعي) ولو صار قوم مدنية فكأنوا
لا يقاتلون إلا رجالة أو غزاه قوم في البحر فكأنوا لا يقاتلون إلا رجالة لا ينتفعون بالخيل في واحد من المعينين
أعطى الفارس سهم الفارس لم يقص منه (قال الشافعي) ودخل رجل يريد الجهاد فمات بجراح أسهم به
ودخل أجير يربو الجهاد فقد قبل يسهم به وقيل يخبر بين أن يسهم به ويطلع بالأجرة أو الأمانة
ولا يسهم به وقد قبل برضحه (قال الشافعي) ولو انفلت أسير في أيدي العدو قبل أن تجوز الغنمة فقد
قبل لا يسهم به الآن يكون قتال فيقتال فأرى أن يسهم به وقد قبل يسهم به ما تجوز الغنمة ودخل قوم
تجار فقاتلوا ثم أربأوا أن يسهم لهم وقد قبل لا يسهم لهم (قال الشافعي) فأما الذي غير البائع والمرأة
يقاتلون فلا يسهم لهم ورضح لهم وكان أحب إلي في الذي لو استوجروا شيئاً من غير الغنمة أو المولد في بلاد
الحرب برضحه ورضح لمن قاتل أكثر مما يرضح لمن لم يقاتل وليس ذلك عندي حذره ورف يعطون من
الشرى والنسي المتفرق مما يفتن ولو قال قاتل برضح لهم من جميع المال كان مذهبا وأحب إلي أن
يرضح لهم من الأربعة الأسهم لأنهم حضروا القتال والسنة بارز فيهم بمحورهم كما كانت الأسهم
لغيرهم بمحورهم (قال الشافعي) فإن ما ملد للسليل بلاد المغرب قبل أن تنقطع الحرب فحضره ومن
الحرب شيا سأل أو أكثر شركوا في الغنمة وإن لم يأتوا حتى تنقطع الحرب ولا يكن عند الغنمة مانع لها
لم يشركهم ولو جازوا بعد ما أحزمت الغنمة ثم كان قتال بعده فإن غواشيا حضروا وشركوا فسه
وإذا بشرتون فبأمر رجل حضروهم ولو أن قائد أفرق جنده في وجهين فغنت إحدى الفرقتين ولم تغنم
الأخرى أو بعض من عسكر آخر جرت هي فغنت في بلاد العدو ولم يغنم العسكر أو غنم العسكر ولم
تغنم السير بشرك كل واحد من الفريقين صاحبه لا يجيش واحد منهم لصلحه قدمت قيل
المسلمين فغنت بأوطاس غنائم كثيرة وأتوا عسكر بخين فشر بهم وهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
(قال الشافعي) ولو كان قوم مقيمين ببلادهم فخرجت بهم ثمانية فغنوا لم يشركهم القتيون وإن كان منهم
قريباً لأن السرايا كانت تغزى من المدينة وتغنم ولا يشربهم أهل المدينة ولو أن أماً ما بعثت حديثاً على
كل واحد منهم فأقائد وأمر كل واحد منهم بأن يوجه ناحية غير ناحية صاحبه من بلاد العدو فغنم أحد

(عن الشافعي) رحمه الله ولو طلقها طاهراً
سدا جاع أحببت
أر ربهما ثم جعل
ينطلق كما أمروا أن كانت
في طهر بعد جاع
فأنها تعتد به (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو لم يسلم بها أدخل
بها وكانت حلالاً
لا تحض من صفر
أو كبر فقال أنت طالق
ثلاثاً لثنته أو البتة
طلقت مكانها لأنها
لا سنة في طلاقها ولا
سبعة وإن كانت تحض
فذا نهيأت طالق
ثلاثاً لثنته فإن كانت
طاهر من غير جاع
طلقت ثلاثاً وإن
كانت مجامعة أو أفضا
أو نساء وقص عليها
الطلاق حين تطهر من
الحيض أو النفاس
وحيث تطهر المجامعة
من أول حيض بعد
قوله وقبل النسل وإن
قال نويت أن تنسقي
كل طهر طلقه وقعن
معاً في الحكم وعلى
ماوى فيما بينه وبين
الله وإن كان في كل
قرة واحدة فإن كانت
طاهراً حبلى وقعت

الاولى ولم يتفق الثناتان
ان كانت تخضع على
اجنبال اولادهم
حتى تلد ثم تظهر وان
لم يحدث لها رجسة
حتى تلد بانقضاء
العدة ولم يقع عليها
الاولى ولو قال لامرأته
انت طالق ثلاثا بعض
للسنة وبعض
للبعدة وقعت الثناتان
في أي الحالين كانت
والأخرى اذا صارت
في الحلال الأخرى
(قلت) انا أشبهه
عندي أن قوله بعضهم
بجسب واحدة فلا يقع
غيرها أو اثنتين فلا يقع
غيرهما أو من كل
واحدة بعضا فليقع
بذلك ثلاث فلما كان
الثلث كان القول قوله
مع يمينه ما أراد
بعضهم في الحال
الاولى الا واحدة
وبعضهم الباقي في
الحال الثانية ثلاثا
يتمين وما زاد شك
وهو لا يستعمل الحكم
بالشك في الطلاق
(قال) ولو قال أنت
طالق أعدل أو أحسر
أو أكل أو ما أسب
سأته عن يمينه وان

الجسبين لم يشر بعضهم إلا خرون فان اجتمعوا فغوا عنه وعن فهمه كمن ش واحد فغوا عنه وعن الجس إلى الامام
وليس واحدا من الثناتين بأحق بولاية الجنس إلى أن يوصله إلى الامام من الآخر وفيما فيه شريكان (قال)
الشافعي ولو غزت جماعة باغتة مع جماعة أهل عدل شركوهم في الغنبة ولا هل العسل بلطاعة الامام ان
يلا الجنس دونهم حتى يوصلوا إلى الامام

(من نفي القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك اسمه واعلموا انما غنم من شيء الآية (قال الشافعي)
أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهري أن محمد بن جبير بن مطعم أخبره عن أبيه قال لما قسم النبي صلى الله
عليه وسلم بينهم ذى القري بن بن هاشم وبني المطلب أتته أنا وعثمان بن عفان فقلنا يا رسول الله هؤلاء
أخواننا من بني هاشم لا يتكر ففسلهم لكانك الذي وضعك الله به منهم أرايت اخواننا من بني المطلب
أعطيتهم وتركنا أو منعنا وأما قرابتنا وقراباتهم واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما هاشم
وبني المطلب شيء واحد هكذا وسئل بن أصابعه أخبيرا الربيع قال أخبيرا الشافعي قال أخبيرا
أحبسه داود العطار عن ابن المارز عن يونس عن ابن شهاب الزهري عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم
عن النبي صلى الله عليه وسلم بن مثل معناه أخبيرا النقة عن محمد بن اسحق عن الزهري عن ابن المسيب
عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم بن مثل معناه (قال الشافعي) فذكرت لطرف من مازن
أن يونس وابن اسحق رويا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب فقال معطرف حدثنا معمر كما وصفت ولعل ابن
شهاب رواه عن معاصي أخبيرا يعني شعب بن علي بن شافع عن علي بن الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم
المسلم وزاد عن الله من فرق بين بني هاشم وبني المطلب (قال الشافعي) وأخبرنا عن الزهري عن ابن
المسيب عن جبير بن مطعم قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القري بن بن بن هاشم وبني
المطلب ولم يقطع منه أحد من بني عبد شمس ولا بني نوفل شيئا (قال الشافعي) فبعضي جميع سهم ذى
القري حيث كانوا لا يفضل منهم أحد فحضر القتال على أحد لم يحضره إلا سهم في الغنبة كسهم العامة
ولا فقير على غنى ويعطى الرجل سهمين والمرأة سهما ويعطى المغير منهم والكبير سواه وذلك أنهم انما
أعطوا باسم القرابة وكلهم بلزسه اسم القرابة فان قال قائل قد أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعضهم مائة وسق وبعضهم أقل (قال الشافعي) فكل من لقى من علماء أصحابنا لم يختلفوا في ما وصفت
من التسوية بينهم وبأنهم أقبل أعطى فلانا كذا لأنه كان ذاك لا قبل أعطاه كذا وأما أعطاه حظه
وحظ عاله والدلالة على صحة ما حكيت مما قالوا عنهم ما وصفت من إسم القرابة وأن النبي صلى الله عليه
وسلم أعطاه من حنن خير ومن لم يحضرها وأنه لم يسم أحد من رجال من سقى أبه أو يعينه وأن
حديث جبير بن مطعم فيه أنه قسم سهم ذى القري بين بني هاشم وبني المطلب والقسمة اذا لم يكن تفضيل
يشه قسم الموارث وفي حديث جبير بن مطعم الدلالة على أنه لم يسم مائة وقد أعطى النبي صلى الله
عليه وسلم من سهم غير واحد من فريش والاندلس من سهم ذى القري (قال الشافعي) وتفرق
ثلاثة أنجاس الجنس على من سقى الله عز وجل على الشاهي والمساكين وابن السبيل في بلاد الاسلام
كلها يحسون ثم نزع منهم لكل نصف منهم سهم كاملا لا يعطى واحد من أهل السهمان سهم مساحبه
(قال الشافعي) وقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم بابي هو وأبي ما نساوى الله عليه وملاكه
فاختلف أهل العلم عندنا في سهمه فذهب من قال برذعي السهمان إلى ذكرها الله عز وجل معه لا يراى
المسلم قالوا في سهمي سهم من أهل الصدقات فلم يجد برذعي من سقى معه وهذا مذهب يحسن وان
كان قسم الصدقات بخلاف قسم النبي ومنهم من قال يضعه الامام حيث رأى على الاجتهاد لاسلام وأهله

ومنهم من قال يضعه في الكراع والسلاح (قال الشافعي) والذي أختار أن يضعه الامام في كل امر
 حسن به الاسلام وأهلهم من سذغر واعداد كراع أو سلاح أو اعطاه أهل البلاة في الاسلام نقله عند الحرب
 وغيرا الحرب اعداد القربى يادق تعزير الاسلام وأهلهم على ما صنع في رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الذي
 صلى الله عليه وسلم قد أعطى المؤلفة ونقل في الحرب وأعطى عام خيبر نفران من اصحابه من المهاجرين
 والانصار أهل الحاجة وفضل وأكرهم أهل فاقة يرى ذلك كله والله تعالى أعلم من سهمه وقال بعض
 الناس يقولن ان سهم النابى والمساكين وان السبل وزادهم النابى صلى الله عليه وسلم وسهم ذى القربى
 فقلت له أعطيت بعض من قسم الله عز وجل له ماله وزدته ومنعت بعض من قسم الله له ماله فخالف الكتاب
 والسنة فيما أعطيت ومنعت فقال ليس لذى القربى منه شئ (قال الشافعي) وكذا ما فيه بضروب من
 الكلام قد حكيت ما حضر في منها وأسأل الله التوفيق فقال بعضهم ما يحكمكم فيه قلت انما التائب من
 كتاب الله عز وجل وسنة نبيه وذكرته القرآن والسنة فيه قال فان شفيان بن عينة روى عن محمد بن
 اسحق قال سألت ابا جعفر محمد بن علي ماصنع على رجسه الله في الخس فقال سألته بطريق أبي بكر وعمر
 وكان بكونه أن يؤخذ عليه خلافهما وكان هذا يدل على أنه كان يرى فيه أو لخلاف رأيهما فاتبعتما
 فقلت لعل علي أن أبا بكر وعمر على العبد والحر وسوى بين الناس وقد عرف لي جعل العبد شيئا وفضل
 بعض الناس على بعض وقد عرف لي جعل العبد شيئا وسوى بين الناس قال نعم قلت أفعله خالفهما معا
 قال نعم قلت أوتسليم عمر قال لا تبايع أهبات الاولاد وما فعله على قال نعم قلت وتعلم أن عليا سأل أبا بكر
 في الجد قال نعم قلت فكيف حاله أن يكون هذا الحديث عندك على ما وصفت من أن عليا رأى غيره
 رأيهما فاتبعتما وبين عندك أنه قد خالفهما فباوصفتا في غيره قال فاقوله سألته بطريق أبي بكر
 وعمر فقلت هذا كلام جله يحتمل معاني قال قلت كيف صنع فيه على ذلك يدل على ما صنع فيه أبو بكر
 وعمر (قال الشافعي) وأخبرنا عن جعفر بن محمد عن أبيه أن حسنا وحسنا وعبد الله بن عباس وعبد الله
 ابن جعفر سألوا عليا رضي الله عنه وعنه عنهم أنهم من الخس فقال هو لكم حق ولكني بخاربعوا علي فان
 شتمتكم حكمكم منه (قال الشافعي) فأخبرت بهذا الحديث عبد العزيز بن محمد فقال صدق هكذا
 كان جعفر يحذره أنما حذركه عن أبيه عن جده قلت لا قال ما أحسنه الا عن جده قال فقلت له
 أحضر أروا وتو وأعرف به حديث أبيه أم إن اسحق قال بل جعفر فقلت له هذا بينك أن كان ثابتا أن
 ما ذهب اليه من ذلك على غير ما ذهبت اليه فينبغي أن يستدل أن أبا بكر وعمر أعطاه أهلهم (قال
 الشافعي) محمد بن علي مرسل عن أبي بكر وعمر وعلى لأدري كيف كان هذا الحديث قلت وكيف
 احتجبت به أن كان حجة فهو عليك وإن لم يكن حجة فلا يحتج به ليس بحجة واجعله كما لم يكن قال فهل
 في حديث جعفر أعطاهموه قلت لا يجوز علي على أو على رجل دونه أن يقول هو لكم حق ثم يتبعهم قال
 نعم إن طابت أنفسهم قلنا وهم إن طابت أنفسهم عما في أيديهم من موارث أباهم وأكسابهم حله
 أخذته قال فان الكوفيين قد رويوا فيه عن أبي بكر وعمر شيئا ففعلته قلت نعم ورووا ذلك عن أبي بكر وعمر
 مثل قولنا قال وما ذلك قلت أخبرنا إبراهيم بن محمد عن مطر الوراق ورجل لم يسمه كلابه عن الحكم بن
 عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لقيت عليا عند أجراء زيت فقلت له يا أبا عبد الله ما فعل أبو بكر وعمر
 في قسمكم أهل البيت من الخس فقال علي أما أبو بكر فلم يكن في زمانه أن يخاس وما كان فقد أوفاه وأما
 عمر فلم يكن يعطيه حتى جاءه مال السوس والاهواز أو قال فارس « قال الربيع أنا شئت » فقال
 في حديث مطر أوحديث الآخر فقال في المسلمين خلة فان أجبتم ركنتم حكمكم ففعلنا في خلة المسلمين
 حتى رأينا مال فأوفاكم حكمكم منه فقال العباس أهلكنا لنعلمه في حقنا فقلت له يا أبا الفضل السألتني
 من أجاب أمير المؤمنين ورفع خلة المسلمين فتوفي عمر قبل أن يأتيه مال فيفضله وقال الحكم في حديث

لم يوشى وأوقع الطلاق
 لئسنة ولوقال أقيع
 أو أفسح أو أفسح أو
 ما يشبه ما شئت عن بنته
 فان لم يوشى وأوقع
 بدعة ولو قال أنت
 طالق واحدة حسنة
 واحدة واحدة واحدة
 حقت حين تكلم ولو
 قال أنت طالق إذا
 دم فلان لئسنة فقدم
 فلان فهي طالق لئسنة
 ولو قال أنت طالق
 فلان أو سافلان
 طلقت بكلمة ولو قال
 ان لم تكوفي حاملا
 فأنت طالق وقفتها
 حتى تمر لها دالة على
 البراءة من الحمل ولو
 قالت له طلقتي فقال
 كل امرأة لها طالق
 طلقت امرأته التي
 سألته الآن يكون
 عز لها بينه

(باب ما يقع في الطلاق
 من الكلام وما لا يقع
 الابنية والطلاق)
 من الجامع من كتاب
 الربعة ومن كتاب
 النكاح ومن املاء
 مسائل مالك وغير ذلك
 (قال الشافعي) رحمه
 الله ذكر الله تعالى

الطلاق في كتابه ثلاثة
أسماء الطلاق والفرق
والسراح قال أنت
طالق أو قد طلقك أو
فارقت أو رخصك
لزمه ولم يتر في الحكم
ويؤي فيما يعمرون الله
تعالى لأنه قد يرسلها
من وثاق كالقول بعده
أنت حر يرد النقص
ولا يمس أمره وعنده
أن يشل منه وسواء
كان ذلك عند غضب
أو سخطه فطلاق أو
رضا وقد يكون السب
ويحدث كلام على غير
السب فان قال قد
فارقتك سائر إلى المجدد
أو رخصك إلى أهل
أو قد طلقك من وثاق
أو ما شئت هذا يمكن
طلاقاً فمن قبل قد يكون
هذا طلاقاً تقدم فأتبعه
كلاماً يخرج منه قبل
قد يقول لاله الا الله
فيكون مؤتمنين آخر
السلام عن أوله ولو
أزله الله كان كافراً ولو
قال أنت خلة أو ابن
أورثة أو نعمة أو حرام
أو ما شئت فان قال لته
ولم أو طلاقاً وأورثه

من أول هذه المزمعة
انفردت نسخة واحدة

سطر أو الآخر إن عمر قال الحق ولا يبلغ على إذ كثر أن يكون ذلك كله فإن شئت أعطيتك منه بقدر ما أرى
لكم فأنعاه لاله فاني أن بعثنا كله فقال وإن الحق يحكي عن أبي بكر وعمر أنهما أعطيا ذوى القربى
حقوقهم يختلف الرواية عنه في عرفته قول مرة أعطاهم حتى جاءهم مال السوس ثم استلفه منهم للسلمين
وهذا على علم أعطاهم القليل والكثير منه وتقول مرة أعطاهم حتى كثرتم عرض عليهم حين كثر أن
يعطهم بعض ما رآهم حقلاً كله وهذا أعطاهم بعضه دون بعض وقدرى الزهرى عن ابن عمر
عن ابن عباس عن عمر قرى بامر هذا المعنى قال فكيف يقسمهم ذى القربى وليست الرواية فيه عن
أبي بكر وعمر متواطئة وكيف يجوز أن يكون حق القوم ولا يثبت عنهم من كل وجه أنهما أعطياه عطاء مينا
مشهوراً فقلت له قولاً هذا قول من لا عهده قال وكيف قلت هذا الحديث ثبت عن أبي بكر أنه
أعطاهم في هذا الحديث وعرجى كثر المال ثم اختلف عنه في الكثرة وقلت أرايت مذهب أهل العلم
في القديم والحديث إذا كان النبي منصوصاً في كتاب الله عز وجل منبأ على لسان ربه صلى الله عليه
وسلم أو فعله ليس يستغنى عن أن يسئل عما بعده ويعلم أن فرض الله عز وجل على أهل العلم اتباعه
قال بلى قلت أفتجسد لهم ذى القربى مفروضاً في آيتين من كتاب الله تبارك وتعالى منبأ على لسان ربه
صلى الله عليه وسلم وفعله ثابت بما يكون من أخبار الناس من وجهين أحدهما متفقاً بخبر به وبإصالة
وأنهم كلهم أهل قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الزهرى عن أخواله وابن السبب من أخوال أبيه
وجبر بن مطعم ابن عمه وكلهم قريب منه في حزم النسب وهم بخبر ونسبهم قرابتهم وشرفهم أنهم بخبر
منه وإن غيرهم مخصوص به ودونه وبخبره أنه طلبه هو وعثمان فنعاهم وقرابتهما في حزم النسب قرابة بنى
المطلب الذين أعطوه قال نعم قلت فحتى تجسدهم أبداً أثبت بفرض الكتاب وجهه الملبى وهذه الدلالات
من هذه السنة لم يعارضها عن النبي صلى الله عليه وسلم معارض بخلافه وكيف بدأ بإبطال البين مع
الشاهد بأن تقول ظاهر الكتاب يتخالفها وهو لا يخالفها ما تجد الكتاب في حكي من منه بهم ذى
القربى من أنفسهم معه السنة فقد بدأ بإبطال الكتاب والسنة هل تعلم قولاً أو بأن يكون مردوداً من قولك
هذا وقول من قال قولك قال الشافعي له أرايت لو عارضك معارض بمثل جنتك فقال أرايك قد أبطلت
سهم ذى القربى من الجنس فأنا أبطل سهم البتائى والمساكين وابن السبيل قال ليس ذلك قلتان قال
فأثبتت أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهم أو أن أبابكر وعمر أعطاهم أو أحدهما قال ما فيه خبر
ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن بعده غير أن الذي يجب علينا أن نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم
أعطاهم من أعطى الله أو أن أبابكر وعمر عابلاً بك بعد ما نجاه الله تعالى قلنا أرايت لو قال فأرايك تقول
تعطى البتائى والمساكين وابن السبيل سهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذى القربى فان حازك أن يكون
الله عز وجل قسمه على خمسة فجعله ثلاثة فأنا أجعله كله ذوى القربى لأنهم يبدون في الآية على البتائى
والمساكين وابن السبيل لا يعرفون معرفتهم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ذوى القربى ولا أحد
خبراً مثل الخبر الذي يحكى أنه عليه الصلاة والسلام أعطى ذوى القربى سهمهم (١) والبتائى والمساكين وابن
السبيل ولا أحد ذلك عن أبي بكر ولا عمر فقال ليس ذلك قلتان قال لأن الله تعالى أقدس خمسة لم يحز
أن يعطاهما واحد قلت فكيف جاز لك وقد قسم الله عز وجل خمسة ما أعطيه ثلاثة وذو القربى
موجودون قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال لعل هذا عما كان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لمكانهم
منه فلما توفي النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم قلت له يجوز لأحد نظري في العلم أن يتجسس بمثل هذا قال
ولم لا يجوز إذا كان محتمل وأن لم يكن ذلك في الخبر ولا شئ يدل عليه قلت فان عارضك جاهل بمثل جنتك
فقال ليس البتائى والمساكين وابن السبيل بعد النبي صلى الله عليه وسلم شئ لا محتمل أن يكون ذلك حقاً
(١) لعله في البتائى والمساكين الخ تأمل

لشباب المهاجرين والانصار الذين جاهدوا في الله مع رسوله وكانوا قبل في مشركين كثيرين وناذروا الانبياء
والعشائر وقطعوا الذم وصوروا حزب الله فهذا الانبياء هم ومساكنهم وبنائهم فاذ مضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وصار الناس مسلمين ورأى يابن لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لآلته سابقة معهم
حسن اليقين والفضل أكثر من يرى أخذوا وصاروا الأحرار فلا يكون للشباب والمساكين وابن السبيل حق
إذا استوى في الاسلام قال ليس ذلالة قلت و قال لان الله عز وجل اذا قسم شيا فوافد لمن كان في ذلك
المعنى الى يوم القياسة قالت فقد قسم الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لذوي القربى فلم يتره نافعا
لهم الى يوم القياسة قالت فما نفعنا ان اعطيت وى انقري ان تعطهمهم على معنى الحاجة فيقتضى دين ذى
الدين ويوزو بين العرب ويتخدم من لانادله ولا يعطى الغنى شيا قلت له متعنى اى وجدت كتاب الله عز
وجل ذكره في قسم النى وسنة النى صلى الله عليه وسلم المينة على كتاب الله عز وجل على غير هذا المعنى الذى
دعوت اليه وانما يضام الخلف مادعوت اليه منقول لاشئ لذوى القربى قال لى افعلى فهل الدلالة على
ماقلت قلت قول الله عز وجل والرسول ولذى القربى فهل تراه اعطاهم بغنىهم القرباة قال لا وقد يحتمل
ان يكون اعطاهم باسم القرباة ومعنى الحاجة قلت فان وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى من
ذوى القربى غنى لادين عليه ولا حاجة به بل بعول عامة اهل بيته وبفضل على غيره لكتزاله وامر الله
عز وجل به عليهم من بعده خلقه قال اذا بطل المعنى الذى ذهب اليه قلت فقد اعطى بالفضل العباس
ابن عبد المطلب وهو كما وصفت في ككثرة المال بعول عامة من المطلب وبفضل على غيرهم قال فليس
لماقلت من ان يعطوا على الحاجة معنى اذا اعطيه الغنى وقلته ارايت عوارضك معارض ايضا فقال
قالا الله عز وجل في الغنمة واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله نجسه الآية فاستدلنا ان الاربعة الاحلاس
لغير اهل الخس فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاهم من خسر دون اهل القربى عنه اوقال قد
اعطاهم هو على احدى معني او علم ما يكون اعطاهم اهل الحاجة من خسر دون اهل القربى عنه اوقال قد
يجوز اذا كان بالغبسة اعطاهم ان يكون اعطاهم اهل البأس والتصدد دون اهل الجبر من الغنم اعطاهم
جميع الحاجة والغنم اتقول له قال اقول ليس ذلالة فقد اعطى الفارس ثلاثة اسهم والراجل سهما قلت
افيصوب ان يكون اعطى الفارس والراجل من هو بهذه الصفة قال اشكك ان اعطى الفارس والراجل
فهو عام حتى ياتي دله بتخبر عن النى صلى الله عليه وسلم انه ناس وهو على القنى والفقر والعاجز والشجاع
لانا نسدل انهم اعطوه معنى الحضور وقلته الدلالة على ان ذوى القربى اعطوا سهم ذوى القربى معنى
القرباة ثله اوابين قلت فحين حضر ارايت لو قال قائل ما غنم في زمان النى صلى الله عليه وسلم ليس بالكثير
فلو غنم اقومتمو غنماكم لثمة اعطيتهم بقدر ما كانوا ياخذون في زمان النى صلى الله عليه وسلم قال
ليس ذلالة قد علم الله ان يستغنى القليل والكثير فذا خبر النى صلى الله عليه وسلم ان لهم اربعة اجناس
فيسوا فقلت وكثرت اوقلوا ورتبه والا واستغنىوا واوقلوا قلت فسم لا تقول هذا في سهم ذوى القربى (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وقلته ارايت لو غنم افرس بربا لادروم فغنموا ما يكون السهم فيه مائة ألف
وعرا آخرون الترك فرب غنموا ادرهم ما وقولنا لا شديدا يجوز ان تصرف من الكثير الذى غنمه القليل بلا
قتال من الروم شيا الى اخوانهم المسلمين الكثير الذين اقوا القتل الشديدين الترك فرب غنموا شيا قال لا
قلت ولم وكل قائل لتكون كلمته هي العنسا قال لا بد من شئ عن موضعه الذى سده رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيه معنى ولا علة قلت وكذلك قلت في الفرائض انى انزل الله عز وجل وفيها جاحا منها من بعض
احباب النى صلى الله عليه وسلم قال وما ذاك قلت ارايت لو قال لى قد يكون زوال المعنى منفعهم لى
كاشق حياه وحفظه بعد وفاته ومنفعة كانت لهم ومكانهم كمنه وما يكون منهم ما ينفعى منه غيرهم

الساعة مطلقا يكن
مطلقا حتى يشده ويثبه
الطلاق وما اراد من عدد
(قال) ولو قال لها انت
حرزيريد الطلاق ولا مثه
انت طالق يريد العتق
لزمه ذلك ولو قال لها
انت طالق واحدة بانها
كانت واحدة عاك
الرجعة لان الله تعالى
حكم في الواحد والثلثين
بالرجعة كما لو قال لبعده
انت حرولا ولا فى عبدك
كان حر او لولاه جعل
عليه الصلوة والسلام
الاولا لمن اعتق كما جعل
الله الرجعة لمن طلق
واحدة او اثنتين وطلق
ركاة امرأته البتة
فاحلته النى صلى الله
عليه وسلم ما اراد ادا
واحدة وردها عليه
وطلىق المطلب بن
حنظلة امرأته البتة
فقال عز رضى الله عنه
امسك طلقا امرأتك
فان الواحدة ست وقال
على بن ابي طالب رضى
الله عنه لرجس قال
لامرأته حلال على
غارك ما اردت وقال
نثر في المال طلاق وسنة

فأفطرهم كما كان أصحابه وخبرته في حياته وبعده وأجرى إلى تركته وأعظم مصيبته بعد موته

فأجمل لهم سهمهم بخلاف هذا من كان يسى البسه في حياته وإلى تركته بعد موته وهو غنى عن ميراثه

قال ليس لك بل ينسلك ما جده الله عز وجل لمن جعله قلت وقسم الغنيمة والى والوارث والوصايا

على الأعماء دون الحاجة قال نعم فنته بل يدعى أئتمان لى الغنى والفقر قال نعم قد أخذ عثمان

وعبد الرحمن عطاءهما وله ما غنى شهو ورفل عنهما من الغنى قلت قال لم سهم ذوى القربى وفيه الكتاب

والسنة وهو أثبت من قسم لهم من البتاي وابن السبيل وكثير ما ذكرنا خلف فيه ما لا يجوز أن

يدخل في مثله وأدفع منه قال فأعادهو وبعض من يذهب مذهبه قالوا أردنا أن يكون ثابتا عن أبي بكر

وعمر قلته أو ما يكتفى بالكتاب والسنة قال بلى قلت فقد أعدت هذا أفرا باذا لم يثبت بخبر صحيح

عن أبي بكر ولا عرا عطاء البتاي والمساكين وابن السبيل أطرحتهم قال لا قلت أو رأيت إذا لم يثبت

عن أبي بكر أنه أعطى المساكين والسبى يثبت عن عمر أنه أعطاه أخرى ونحوه فكيف قلت فيه وكيف

استخرجت ثبوت السلب قال قال أمامهونى قتل وليس يثبت عن أبي بكر وخالفه عسرى في الكثير منه

وخالفه ابن عباس وهو يقول السلب من الغنيمة وفي السلب ليس لقول الله عز وجل وأعطوا ما غنمتم من

شيء فإن الله حصة الآية قال أذا ثبت الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يوهنه أن لا يثبت عن بعده ولأن

خالفه من بعده قلت وإن كان معهم التأويل قال وإن لأن الخلف في رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت

له قد ثبت حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم لذوى القربى بسهمهم فكيف أبطله وقالت

وقد قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقى

بالسجاء العشر لم يخص مال دون ماله في كتاب الله عز وجل ولا في هذا الحديث وقال إبراهيم الضحى العشر

فما أنبت الأرض فكيف قلت ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة قال فإن أبا عبد الله رآه عن النبي صلى الله

عليه وسلم فقلت له هل تعلم أحدا رواه ثبت رواه غيره أبي سعيد قال لا قلت فألم يحدث أن النبي صلى

الله عليه وسلم أعطى لذى القربى سهمهم أثبت ما لا وأعرف وأفضل أم من روى دون أبي سعيد عن أبي سعيد

هذا الحديث قال بل من روى سهم ذى القربى قلت وقد قرأت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة عهود

عهده لابن مسعود بن العاص على الصبرين وعهده لعمر بن الخطاب على بجران وعهده لثالث ولا يكرهها ولم

عهودا ولعثمان عهودا فما وجدت في واحد منها قط ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وقدهودا

في العهود التي قرأت على الرجال ما يجتمعون السهم من أخذ الصدقة وغيرها ولا وجدنا أحدا قط روى عن

النبي صلى الله عليه وسلم بجديث ثابت ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة غير أبي سعيد ولا وجدنا أحدا

قط روى ذلك عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على فهل وجدته قال لا قلت فهذا لأنهم يأخذون

صدقات الناس من الطعام في جميع البلدان وفي السنة مرارا لا اختلاف في ذروع البلدان وغيرها أول أن

يؤخذ عنهم مشورهم وقيام سهم ذى القربى الذي هو ثمنه بعد وفي وقت واحد من السنة قال كلاهما

كما كان ينبغي أن يكون مشورا قلت أفطر ح حديث أبي سعيد ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة لانه

ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من وجه واحد وإن إبراهيم الضحى تأول نساير الكتاب وحد بن ثابت أنه

وخالفه وهو ظاهر القرآن لأن المال يقع على ما دون خمسة أوسق وأنه غير موجود عن أبي بكر ولا عمر

ولا عثمان ولا على قال لا ولكني أكنى بالسنة من هذا كله فقلت له قال الله عز وجل قل لأجد فيها

أوسق التي تحرم على طاعة بطعمه الآية وقد قال ابن عباس وعائشة وعبد بن عمر لا بأس بكل سوى

ما سى الله عز وجل أنه حرام وأحقوا بالقرآن وهم كانه في العلم والفعل وروى أواد بن عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه هي عن كل كل ذى ناب من السباع ووافقه الزهري فيما يقول قال كل ذى ناب

فأفطرهم وأما السنة
فقد عتدنيوه (قال)
ويحتمل طلاق السنة
ويحتمل الاستبراء
الذي ليس بعده شيء
ويحتمل واحدة مبنية
منه حق يرتجىها فلما
احتلت بها جعلت
ألى قائمها ولو كتب
بطلانها فلا يكون
كلاهما إلا بان بوجه كما
لا يكون ما عاين
الصرح خلافا لآلان
نويه ولذا كتب إذا طلق
كل شيء فحق يأنها فان
ثبت أما بعد فست
طالق طلعت من حين
كتب وإن شهد عليه
أن هذا خطه ثم برره
حتى يقر ويؤان
لامرأته اختار أو امرأته
ينفك فطلعت نفسها
فقال ما أدرك طلاقا
يكن طلاقا إلا أن يريد
ولو أراد طلاقا فقلت
قد اخترت نفسي سلت
فإن أردت طلاقا فهو
طلاق وإن لم يرد فليس
بطلاق ولا أعلم خلافا
أنها شاعت نفسها
قبل أن يفسر من
المجلس وتحدث فدهما

من السباع حرام والنبي صلى الله عليه وسلم أعلم بمأزاد الله عز وجل ذكره من خالف شيئا مما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم نكس في قوله حجة ولو علم الذي قال فلا يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله رجوع إليه وقد ربح عن الطويل الحصة السننة ويعلم بعد الدار
قليل الحصة وقلته جعل أبو بكر وابن عباس وعائشة وابن الزبير وعبد الله بن أبي عتبة وغيرهم الجدايا
وأولوا القرآن يخالفونه لقول زيد بن مسعود قال نعم وخالفه أبان بكر في إعطاء المال فقلت لا يعطون
قال نعم وخالفه عوف بن امرأاة لمفقود والسنة وفي التي تنكح في عتدها وفي أن ضعف الغرم على سراق ناقة
المرئ وفي أن قضى في القسامة بشرط الدية وفي أن جلد في التعريض الحد وجلد في ربح الشراب الحد وفي
أن جلد ولد له حالب وهي نيب حد الزنا حد البكر وفي شيء كثير منه ما يخالفه لقول غيره من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم ومنه ما يخالفه ولا يخالفه منهم قال نعم أخالفه لقول غيره من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم قلته وسعد بن عباد قسم ماله حصصا بين ورثته ثم مات فآذ أبو بكر وعمر قيسا فقالا زيان
تردوا عليه فقال قيس بن سعد لا أرد شيئا فضاء معدو وهيب لهم نصيبه وأنت ترثهم أن ليس عليهم رد شيء
أعطوه وليس لأبي بكر وعمر في هذا يخالف من أصحابهم ما قد رويهم من أصحابهم ولا يخالفهم ما رويهم
يجمعون في قطع يد السارق بعد يدوم روجه لا يخالف لهم إلا ما لا ينبغي عليه عن رضوان تعالى عليه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم عدت عليه ثلاث عشرة قضية لغير من الخلفاء فيه غيره من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم بمحدث ثبت مثله أخذ بها نحن وبدعها هو منها أن عمر قال في التي تنكح في
عتدها ما صحت فعدت عن قول علي ومنها أن عمر رفض في الذي لا يحد ما ينقض في أمره أن يفرق
بينهما ومنها أن عمر رأى أن الأيمان في القسامة على قوم ثم حوّلها على آخره فقال انما الزنا الله عز
وجل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض علينا أن نأخذ به أفبعضوا أن يخالفوا شار وى عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولو خالفه مائة أو أكثر ما كانت فمهم حجة قلت فقد خالفه كالأب الله عز وجل وسنة يعملي الله
عليه وسلم في سهم ذي القربى ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه خالفه قال فقد روى
عن ابن عباس كذا رأينا في ذلك علينا قومنا قلت هذا كلام عربي يخبر عما هو رايه انما خلاص قال
ومثل ماذا قلت قول الله عز وجل الذين قال لهم الناس الآية فمن ومن أنت تعلم أن يقل ذلك البعض
الناس والذين قالوا أربعة نفر وأن لم يجمع لهم الناس كلهم انما جعت لهم عصاة انصرفت عنهم من أحد
قال هذا كله هكذا قلت فاذن اسم ابن عباس أحد من قومهم أم تره كلاما من كلهم وابن عباس رايهم
فكيف لم يجمع بأن ابن عباس لا رايهم إلا ما عنده واحتجبت بحرف جله خبر فيه أن غيره قد خالفه فيه
مع أن الكتاب والسنة فيه أثبت من أن يحتاج سحما إلى شيء قال أفبعضوا أن قول ابن عباس فأي ذلك علينا
قومنا يعني غير أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت انما يجوز أن يكون عن زيد بن معاوية وأبيه قال
فكيف لم يعطهم عمر بن عبد العزيز سهم ذي القربى قلت فاعطى عمر بن عبد العزيز سهمه التاي والمساكين
وابن السبيل قال لا أراه إلا قد فعل قلت أفبعضوا أن تقول أراؤه فعل في سهم ذي القربى قال أراهم ليس
بيقين قلت أقتطع سهم التاي والمساكين وابن السبيل حتى يفيق أن قد أعطاهم يوم عمر بن عبد العزيز
قال لا قلت ولو قال عمر بن عبد العزيز في سهم ذي القربى لا أعطاهم يومه قال نعم قلت وخالف عمر بن عبد العزيز في حكمهم يومه
إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطاهم يومه قال نعم قلت وخالف عمر بن عبد العزيز في حكمهم يومه
بأنهم يومه وعنه وهو عندك هكذا قال فعرضت بعض ما حكيت مما كتبه من كل في سهم ذي القربى على
عديم من أهل العلم من أصحابنا وغيرهم فكاهم قال إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء فالعرض من الله

لذلك أن المطلق يقع
عليها فبعضوا أن يقال
لهذا الموضع اجاع
وقال في الاملاء على
مسائل مالك وإن مالك
أمر ما غيره فافهم ذلك
مضى وأوقع المطلق وقع
وحتى شاء الزوج رجوع
وقال نفسه وسواء
قلت لطفنا لم طلقت
نسي إذا أردت طلاقا
ولو جعل لها أن تطلق
نفسها نلانا طلقت
واحدة ذان لها ذلك ولو
طلق بلسانه واستثنى
بقوله من المطلق ولم
يكن الاثنان الإبلانه
ولو قال أنت على حرام
يرد بحرفها بالطلاق
فعليه كفارة بين لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
حرم بارت فامر بكفارة
بين (قال الشافعي)
رحمه الله لانها تحريم
فربح بين علم
بحرف ما به ولو قال كل
ما ملأ على ربهم يوم
أمرته وجواربه وماله
كفارة أو لو قال
كفارة واحدة أو ما يكفر
عن ماله وقال في الاملاء
وان روى أصليه قلنا

عز وجل على خلفه أتباعه واجلته الثانية فيه ومن عارضه بشئ يخالفه عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ضطئ ثم إن كان معه كتاب الله عز وجل فذلك أركله وأولى أن لا يخرج أحدهم وسهمى القرى ثالث في السحاب والسنة

(الحس فيما لو جف عليه)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى وما أخذوا من المؤمنين من جزئهم والصلح عن أرضهم وما أخذ من أموالهم إذا اشتغلوا في بلاد المسلمين ومن أموالهم أن صلحوا بغير إجماع قبل ولا ركاب ومن أموالهم مات منهم ميت لا ورث له وما أشبه هذا مما أخذوا من أموال المشركين فالجس في جعبه ثابت فيه وهو على ما قسمه الله عز وجل لمن قسمه له من أهل الجس الموفق عليه من القسمة وهذا هو المسمى في كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال في قائل فذا خضبت بأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سهمي القرى عام خيرة ذوى القرى وخبر بما أوجب عليه فكيف ذهبت أن الجس لهم مما لو جف عليه فقلت له وجدت المالين أخدم من المشركين وخولهم ما بعض أهل دين الله عز وجل وجدت الله تبارك وتعالى اسمه محمدي في جس الغنمة بأنه على نجسة لأن قول الله تبارك وتعالى لله مفتاح كلام كل شئ وله الأمر من قبل ومن بعد فأفقد رسول الله صلى الله عليه وسلم لذى القرى خفهم فلا يشك أنه قد أنفذ لى والمساكين وابن السبيل حقهم وأنه قد أتى إلى كل ما أمر الله عز وجل به فلما وجدت الله عز وجل قد قال في سورة الحشر وما أذن الله على رسوله منهم إلا فكه فكيف حكمه فيها أوجب عليه ما قبل والركاب وذلت السنة على أن ذلك الحكم على جميعها علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مضى لمن جعل الله شأما جعل الله وإن ثبت فيه خيرة أعنه خير خيرين علم عن نفسه سهم ذى القرى من الموفق عليه كما علمت أن قد أنفذ لى والمساكين وابن السبيل فيما أوجب عليه مما جعل لهم شهادة أقوى من خبر رجل عن رجل بأن الله عز وجل قد أدى إليه رسوله كما أوجب عليه ما أوفى به فقال في قائل فإن الله تبارك وتعالى جعل الجس فيما أوجب عليه على نجسة وجعل السك فيما أوجب عليه على نجسة فكيف ذهبت أن أعمال النجسة الجس لا الكس فقلت له ما بعد ما ينكروا بين من يكلمنا في إعطال سهمى القرى أنت ترى بدان ثبت لذى القرى جس الجميع مما لو جف عليه تجل ولا ركاب وغيره يرد أن يسل عنهم جس الجس قال إنما قصدت في هذا قصد الحق فكيف لم تقل بما قلته وأنت شريك في تلاوة كتاب الله عز وجل ولا فيما زاد لى القرى فقلت له إن حظي فيه لا يدعوني أن أذهب فيه إلى ما بهل الله عز وجل إلى أرى الحق في غيره قال فإدلك على أنه إنما هو لمن له جس الغنمة الموفق عليها (1) جس التوى الذى لو جف عليه دون الكل قلت أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أنس بن الحسن بن عمر قال كانت بنو النضير مما أقام الله عز وجل على رسوله مما لو جف عليه تجل ولا ركاب فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصون المسلمين فقال لست أنظر إلى الأحداث والقرآن أولى ما نزلت في الحديث كان هذا الحديث يدل على أن الرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فقلت له هذا كلام عربي إنما يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يكون للمسلمين الموفقين وذلك أربعة أجناس قال فاستدللت بخبر عري على أن الكل ليس لأهل الجس مما أوجب عليه قلت نعم قال فخير أهل الرسول صلى الله عليه وسلم خاصة فإدلك على أن الجس لأهل الجس معه فقلت لما احتمل قول عمران أن يكون لكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن تكون الأربعة الأجناس التى كانت تكون للمسلمين فيما أوجب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الجس فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم فيها مقام المسلمين استدلنا

(1) المعنى ما ذكرك على أن جس التوى الذى لو جف عليه دون كله لمن له جس الغنمة الموفق عليها تأمل

أصب وكسر ولوقال
كأنه والهم فهو كالحرام
فأما ما لا يشبه الطلاق
مثل قوله برك الله فبذل
أو أسقى أو ألعى
أو أرى أو زوى وما
أشبه ذلك فليس بطلاق
وإن نواه ولو أجزت النية
على ما لا يشبه الطلاق
أجزت أن يطلق في
نفسه ولو قال لى لم
يدخل بها أنت طالق
ثلاثا لست بطلاق
قالها أنت طالق أنت
طالق أنت طالق وقعت
الاولى وباتت بلا عدة
والله سبحانه وتعالى أعلم

(الطلاق بالوقت
وطلاق المكر وغيره)
من كتاب راحة الطلاق
والاملا وغيرهما

(قال الشافعي رحمه الله
تعالى عليه وأي أجل
طلق له بل يرضه فبذل
وقته ولو قال في شهر كذا
أو في غرة هلال كذا
طلقت في الغيب من
الله التى ترى فيها هلال
ذلك الشهر ولو قال إذا
رأيت هلال شهر كذا
خشتا ذكرا غيره إلا أن
يكون أو أراد قوة نفسه

يقول الله عز وجل في الحشر لله والرسول ولذي القربى الآية على أن لهم المحسن وأن لهم النقص إذا كان لهم ولا يشك أن الذي صلى الله عليه وسلم له لهم فاستد لنا ذلك كان حكم الله عز وجل في الأطفال وأعلموا أنهم غنمتم من شيء فإن الله نجسه الآية فاتفق الحنك في سور الحشر وسورة الأنفال لقوم موصوفين وأعمالهم من ذلك المحسن لا غيره فقال فيتمثل أن يكون لهم محال يوجب عليه الكل قلت نعم فلهم الكل ونزع الحشر قال لا يجوز عندنا ترك الحشر والتفريط على معنى الخاص والعالم فقال في تأويل غيره فكيف زعمت أن المحسن ثابت في الجزية وما أخذه الولائم من شرك بوجه من الوجوه فذكرت له الآية في الحشر قال فأولئك أو جف عليهم بالأخيل ولا ركاب فاعطوه بشئ ألقاه الله عز وجل في قلوبهم (١) قلت أ رأيت الجزية التي أعطاهم أن أو جف عليهم بالأخيل ولا ركاب ما كان أصل إعطائهم منهم كفوف من القلعة وقديس إليهم بالأخيل ولا ركاب فاعطوا فيها أي أقرب من الأبحاف أمهم أعطى بأمرهم يسير إليه بالأخيل ولا ركاب قال نعم قلت فإذا كان حكم الله فيهم باليوسف عليه خيل ولا ركاب حتى يكون مأخوذًا مثل صلح لامل ما أو جف عليه بغير صلح أن يكون لمن سعى كيف تمكن الجزية وما أخذه الولائم من شرك بهذه الحال قال فهل من دلالة غير هذا قلت في هذا كفاية وفي أن أصل ما قسم الله من المال ثلاثة وجوه الصدقات التي ما أخذ من مسلم فذلك لأهل الصدقات لأهل التي وما غنم بالأخيل ولا ركاب فذلك على ما قسم الله عز وجل والتي الذي لا يوجب عليه خيل ولا ركاب فهل تعلم رابعًا قال لا قلت فبذلك ألقاه الله عز وجل في قلوبهم ما أخذ من شرك لأنه لا بعد وما أخدمته أبداً أن يكون غنمة أو فأبى والتي ماردة الله تعالى على أهل بيته

﴿ كيف يفرق ما أخذ من الأربعة الأجناس التي غير الموصوفين عليه ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونبي الامام أن يحصى جمع ما في البلدان من المقاتلة وهم من قدام استلم أقداس استكمل خمس عشرة من الرجال ويحصى الذرية وهم من دون المحترمين وخمس عشرة نسوة والنساء صغيرن وكبيرن ويعرف قدر نفقاتهم وما يحتاجون اليه في مؤناتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطاءهم والذرية ما يكفهم ليستهم من كسوتهم ونفقتهم طعاما أو قيمته دراهم أو دينار ويعطى المنفوس شيئا ثم زاد كلما كبر على قدر مؤنته وهذا يستوى في أنهم يعطون الكفاية ويختلف في مبلغ العطاء باختلاف أسعار البلدان ومالات الناس فيها فإن المؤنة في بعض البلدان أن تغل منها في بعض ولا أعلم أصحنا لا تختلف في أن العطاء لمقاتلة حيث كانت إنما يكون من التي وقالوا في إعطاء الرجل نفسه لأبائهم أن يعطى لنفسه أكثر من كفايته وذلك أن عمر بلغ بالعطاء خمسة آلاف وهي أكثر من كفاية الرجل نفسه ومنهم من قال خمسة آلاف بالمدينة لرجل يفرى إذا غزا ليست بأكثر من كفاية إذا غزا عليها بعد المغزى وقال هي كالكفاية على أنه يفرى وإن لم يفرى في كل سنة وقالوا بغيره هو أقرب للهاد وأرخص سعر بلداً أقل ولم يختلف أحد لقننه في أن ليس للمال في العطاء ولا لأعراب أهلهم من أهل الصدقة واختلفوا في التفضيل على السابقة والنسب فمنهم من قال أساوي بين الناس ولا فضل على نسب ولا سابقه وإن أبكر حين قاله عمر يجعل الذين جاهدوا في الله بأموالهم وأنفسهم وهجر واديارهم كمن أتى بالسلام كرها فقال أبكر أنما عايناه الله وأما أجورهم على الله عز وجل وأما الدنيا لا يباع وخير البائع أوسعهم وسوى على أن يئ طالب كرم الله تعالى وجهه من الناس في فضل أسدائهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الذي اختاروا سأل الله التوفيق وذلك أني رأيت قسم الله شركه وتعالى اسمه في المواير يث على السدد وقد تكون الأخوة متفاضلين الغناء على استواء الصلة في الجاهلية والحفظ بعد الملوثة فلا يفسدون وقسم النبي صلى الله عليه وسلم بين حضرة الوثمة من الأربعة الأجناس على العدد ومنهم من نفي غاية الغناء

(١) وقوله أ رأيت الخ تأمل هذه العبارة فإن السخنة غير موقوف بها اهـ كتبته محصمه

ولو قال إذا ذهبت سنة وقدم من الهلال تجس لأطاني حتى تمضي خمس وعشرون ليلة من يوم تكلم وأحد عشر شهرا بالأهلة ونجس بعدها ولو قال لها أنت طالق الشهر الماضي طلقك مكانها وأبقاه الطلاق لأن في وقت مضى حال ولو قال عنت أنها مطلقة من غيري ليرقب منه لا أن يعلم أنها كنت في ذلك الوقت مطلقة من غيره فالقول قوله مع يمينه في تحذرك ولو قال لها أنت طالق إذا طلقك فإذا طلقها وقعت عليها وأجدة ابتداءه الطلاق والأخرى بالخش قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو كان قال أنت طالق كما وقع عليك طلاق وطلقة واحدة طلقك ثلاثا وإن كانت غير مدخول بها طلق بالاولى وحدها قال الشافعي رحمه الله تعالى لو قالها بالطلقة مرة بها (قال المزني) رحمه الله تعالى الطلق الشافعي

(اعطاء النساء والذرية)

[illegible]

في وقتها باع الطلاق
فليرفع الواحدة ولو
قال أنت طالق إذا لم
أطلقك أو سقي ما لم
أطلقك فسكت مدة
كنه فيها الطلاق
طلقت ولو كان قال
أنت طالق إن لم أعاقل
لم يحنث حتى يفسخه
أو يملكها حتى يزوجها
(قال المزني) رحمه الله
ويعاقب الفرق الشافعي بن
أذوان قالزمي إذا أدام
مفعله من ساعته ولم
يركنه في أن لا يعونه
أو سوتها ولو قال لها
ننت طالق إذا قدم
الان فقدمه مبني أو
سكرها لم تطلق ولو قال
نأذا يفسره أنه تأث
لما قال حنث ولو حلف
أخذ مالاً على جارية
سلطان فأخذ منه
مال حنث ولو قال
أعطيك لم يحنث
أو قال إن كتبه فأنث
لق فكفته حيث
يعتد من خسران أربع
مئة وإن كتبه مبني
حيث لا يبيع لم
يحنث وإن كتبه محرقة

فرض المقاتلة وأعطى بعض الكفاية في المقام والكفاية في المقام شبه عطاء الذر به لان الكفاية في القتال
السفر والمزينة أكثر وكذلك كان سالما في المقاتلة ثم عني أو أصابه ما يعلم أنه لا يجاهد معه أبدا صرا إلى أن
يعطى الكفاية في المقام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن مرض مرضا طويلا فقدر جبر روزه منه
أعطاه عطاء المقاتلة ويخرج العطاة في كل عام للمقاتلة في وقت من الأوقات وأحب إلى أن أعطيت الفدية
على ذلك الوقت وإذا صار مال الذي فيه عطاؤه لذلك العام إلى الوالي لم تعط وإن باع عطاؤه أعطى ورثته عطاءه وإن
مات قبل أن يصير المال الذي فيه عطاؤه لذلك العام إلى الوالي لم تعط ورثته عطاءه وإن فضل من المال فضل
بعدها وصفت من عطاء العطاء وضعه الامام في اصلاح الحصون والازدياد في السلاح والكرام وكل ما أقوى
به المسلمين فإن استغنى به المسلمون وكلت كل مصلحة لهم فرق ما بين منه بينهم كله على قدر ما يستحقون في
ذلك المال وإن ضاق الذي عن مبلغ العطاء فرق بينهم بالعام لم يحبس عنهم منه شيئا (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ويعطى من التي مرزق الحكام وولاء الأحداث والصلوات أهل التي وكل من قام بأمر
أهل التي من وال كاتب وحشدي عن لاغى لأهل التي عنه رزقه مثله وإن وجد من يغني عنه ما يكون
أمنيا كعمره على بأقل مما هو لم ير ذاك دعا على أقل ما يجده أهل الغناء وذلك أن منزلة الوالي من رعيته منزلة
والى المال الذين من ماله لا يعطى منه على الغناء على التيمم الأقل ما يقدر عليه قال وإن ولي أحده على أهل
الصدقات كان رزقه مما يخدمه لانه فيها حق ولا يعطى من التي عليها كمالا يعطى من الصدقات على
التي ولا رزق من التي وعلى ولاية تسمى الاملا اصلاح فلا يدخل الأكر فرب رزقه على التي وهو يغنيها الأقل
وإن ضاق التي عن أهله آسى بينهم فيه

(الخلاف) (قال الشافعي) فاختلف أصحابنا وغيرهم في قسم التي فذهبوا به مذاهب
لا يحفظ عنهم تفسيرها ولا يحفظ أيهم قال ما حكى من القول دون من خلفه وسألكي ما حضر في من معاني
كل من قال في التي شيئا فقه من قال هذا المال للعدل على من يعطاه فإذا اجتهدوا في اعطائه ففرقه في جميع
من سعى على قدر ما يرى من استحقاقهم بالحاجة اليه وإن فضل بعضهم على بعض في العطاء فذلك تسوية
إذا كان ما يعطى كل واحد منهم ليدخله ولا يجوز أن يعطيه مستغنا منهم ويحرم مستغنا ومنهم من قال
إذا اجتمع المال ونظر في مصلحته للسلبين فرأى أن يصرف المال إلى بعض الأصناف دون بعض فكان
الصف الذي يصرف اليه لا يستغنى عن شيء مما يصرف اليه كأن أرقى بجماعة المسلمين صرفه وإن حرم
غيره وبشبه قول الذي يقول هذا ان طلب المال صفان فكان إذا حرمه أحد الصنفين فماله يدخل
عليه خلفه مضرة وإن آسى يشهرون الصفين الآخر كانت على الصف الآخر مضرة أعطاه الذي فهم
الظلمة المضرة كله إذا ريد دخلتهم غيرهم وان منعه المتساكين كله ثم قال بعض من قاله إذا صرف مال التي
إلى ناحية فسدها وحرم الأخرى ثم ما مال آخر أعطاه دون الناحية التي سدها فكان ذهب إلى أنها ما
جعل أهل الظلمة وأخر غيرهم حتى آفاهم بعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعلم أحد منهم قال
يعطى من يعطى من الصدقات ولا يجاهد من التي شيئا وقال بعض من أحفظ عنه قال أعطيت أهل
الصدقات ستة ثلث أموالهم أنفق عليهم من التي فإذا استغنوا عن التي ومنهم من قال في مال
الصدقات هذا القول يرد بعض أهل الصدقات على بعض والذي أقوله به وأحفظه عن أرضي من سمعت
منه من قيلت أن لا يوزن المال إذا اجتمع ولكن يقسم فإذا كانت ثلاثة من عذر وجب على المسلمين القيام
بها وإن غشهم عدو في دارهم وجب النفي على جميع من غشهم من الرجال أهل التي وغيرهم أشبهنا
من أهل العلم أنه لما قدم على عرين الخطاب رضى الله عنه عما أصيب بالعراق قال له صاحب بيت المال ألا تدخله
بيت المال قال لا ورب الكعبة لا يوزن تحت سقف بيت حتى أقسمه فأمر به فوضع في السجود وضعت

سكرانه تحت ولو قال
لمدخل بهم أنت طالق
أنت طالق أنت طالق
وقعت الأولى وسئل
ماوى في التنتين بعدها
فإن أراد تبين الأولى
فهي واحدة وما
أراد وإن قال لم أرد
طلقا لم يدين في
الأولى ودين في التنتين
ولو قالها أنت طالق
وطالق طالق وقعت
الأولى والثانية بالواو
لأنه استثنى لكلام
في القاهر ودين في
الثانية فإن أراد بها
طلقا فهو طلاق وإن
أراد بها تكرارا فليس
طلاق وكذلك أنت
طالق ثم طالق طالق
وكذلك طالق بل طالق
بل طالق (قال المازني)
رحمه الله في كتاب
الاملاء وإن أدخل ثم أرو
وأوفي كلتين فإن لم تكن
له نية فظاهرها استأنف
وهي ثلاث (قال
المزني) رحمه الله
والتأخر في الحكم الأولى
وباللسن فيما بينه
وبين الله تعالى (قال
الشافعي) رحمه الله

ولو قال أنت طالق
طلقا فهي واحدة
تقوله طلاقا حنا
وكل مكروه مغلوب على
عقله فلا يلحقه الطلاق
خلاا السكران من نجر
أو نيسا فان العصية
بشر رب الخ لا تقطع
عنه فرضا ولا طلاقا
والمغلوب على عقله من
غير عصية مثاب
كفك يقاس من
العقاب على من
له الثواب وقد قال
بعض أهل الحجاز
لا يلزمه طلاق فله
إذا لم يجز عليه تحريم
الطلاق أن يقول ولا
عليه قضاء الصلاة كما
لا يكون على المغلوب
على عقله قضاء صلاة

باب الطلاق بالحساب
والاستئذان من الجامع
من كتابين

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولو قال لها
أنت طالق واحدة
في اثنين قال توي
مقرونة لاثنين فهي
ثلاث وإن توي الحساب
فهي اثنان وإن لم ينو
شيئا فواحدة وإن قال

عليه الانطاع وحرمه حال المباحين والانصار فلما أجمع غلام العباس بن عبد المطلب وعبد الرحمن
أن عرفا أخذ بيده أحدهما وأخذ بيده فلما أروا كسطنوا الانطاع عن الأوال فرأى منتظرا
لم ير مثله رأى الذهب فيه والباوت والرجد واللؤلؤ شيئا لا فكي عمن الخطاب فقال له أحدهما
والله ما هو بيوم بك ولكنك يوم شكر وروى فقال أتى والله ما ذهبت حيث ذهبت ولكنك والله ما كثرها
في قوم قط الا وقع باسمهم بينهم ثم أقبل على القبلة ورفع يديه إلى السماء وقال اللهم أتى أعوذ بك أن أكون
مستندما فأتى اسمعقل تقول سنستدجهم من حيث لا يعلمون الآية ثم قال أين سراقته من جعشم فأتى به
أشعر الزارعين فقبضهما فأطاع مسواري كسرى فقال البسهما ففعل فقال الله أكبر ثم قال الحمد لله
الذي سلبهما كسرى بن هرمز وألبسهما سراقه من جعشم أعرابيا من بني مدلع وجعل يقبض بعض ذلك
بعضا ثم قال إن الذي أذى هذا الأيمن فقال له رجل أنا خيرك أنت أمين الله وهم يؤدون إليك ما أدى سالي
الله عز وجل فلذا رخصته وقال صدقت ثم فرقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما البسهما سراقه
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال السراقه ونظر إلى ذراعيه كافي بك وقد لبست سواري كسرى (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولم يجعل له الادوار به أخيرا قال الشافعي من أهل المدينة قال أنفق عمر على أهل الرماة
حتى وقع مطر فترحلوا فخرج إليهم عمرا كما يفرسا ينظر إليهم وهم يتراجلون فطعناهم فدمعت عيناه فقال له
رجل من بني محارب بن خصفة أشبه دناءة النجسرت عكك ولست بأبن أمة فقال له وبالله ذاك لو كنت أنفقت
عليهم من مالي ومال الخطاب أنما أنفقت عليهم من مال الله عز وجل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال
ما صلح عليه المشركون فغير فقال يجبل ولازك فبيله سبيل التي يعقيم على قسم التي فان كانوا ما صلحوا
عليه أرض ودور فالدور والأرضون وقف المسلمين تستغل ويقسم الامام غلتها في كل عام ثم كذلك أبدا
وأحسب ما تركه من مزارع أهل الشرك هكذا أو شأ استطاب أنف من ظهر وعليه يجبل وركب فتركوه
كما استطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنف أهل سي هوازن فتركوا حقوقهم وحديث جرير بن عبدالله
عن عمر أنه عوضه من حقه وعوض امرأته من حقه ما جبرها من أيها كالليل على ما قلت وبشبه قول
جرير بن عبدالله عن عبيد الله بن قاسم مولى لرسول الله كرك على ما قسم ليكم أن يكون قسم لهم ببلاد صلح مع بلاد
الجحاف فزادهم الصلح وعوض من بلاد الجحاف يجبل وركب

باب تقويم الناس في الديوان على منازلهم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل الخلفنا كمن ذكر وأنى الآية وروى عن الزهري أن
النبي صلى الله عليه وسلم عرف عام خيبر على كل عشرة عريفيا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجعل
النبي صلى الله عليه وسلم أهل الجاهلين بغيرا ولا وس شعارا وللزرج شعارا وعقد النبي صلى الله عليه وسلم
الأولى في عام الفتح ففعل للقبائل قبيلة قبيلة حتى جعل في القبيلة ألوية كل لواء له وكل هذا لما روى
الناس في الحرب وغيرها وتخلف المؤنة عليهم باجتماعهم وعلى الوالي كذلك لأن في تقويمهم إذا أرادوا الأمر
مؤنة عليهم وعلى والدهم وهكذا أحبالا إلى أن يضع ديوانه على القبائل ويستظهر على من غلب عنه ومن
جعل من يجهر من أهل الفضل من قبائلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا غير واحد من
أهل العلم من قبائل بني أن عمر بن الخطاب لما كتب المال في زمانه أجمع على تدوين الديوان فاستشار
فقال بن تروان أبدأ فقال له رجل أبدأ بالأقرب قال ذكر غوي بل أبدأ بالأقرب قال أقرب من
رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدأ بني هاشم أخبرنا زلفين بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر

عز وجل لهم بالهجرة وجعل لهم مخرجاً فقال زلتون من بني الله يجعله منجر حافاً عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قد حصل الله تبارك وتعالى لهم بالهجرة مخرجاً وقال ومن هاجر في سبيل الله بعدد الأرض مراناً كثيراً وسعة الآيات وأمرهم ببلاد الحبشة فهاجرت إليهم منهم طائفة ثم دخل أهل المدينة في الإسلام فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم طائفة فهاجرت إليهم غير محرم على من بقي ترك الهجرة إليهم وذكر الله جل ذكره لاغفر الله لهم ما هم فيه وقال ولا يأتى أولوا الفضل منكم والسعة قرأ الربيع إلى في سبيل الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم أذن الله تبارك وتعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم بالهجرة إلى المدينة ولم يحرم في هذا على من بقي عكة المقام بها وهي دار شرك وإن قالوا بان يقتنوا ولم يأتهم بالهجرة ثم أذن الله عز وجل لهم بالمهاد ثم فرض بعدهم عليهم أن يهاجروا من دار الشرك وهذا موضوع في غير هذا الموضوع

﴿مبتدا الاذن بالقتال﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأذن لهم بأحد الجهادين بالهجرة قبل أن يؤذن لهم بان يشدوا مشركا بقتال ثم أذن لهم بان يشدوا المشركين بقتال قال الله تعالى أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم فصرحوا الآية وأباح لهم القتال عصى بأه في كتابه فقال عز وجل وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تمتدوا إلى الله لالحب العددين واقتلوهم حيث تفقتهمهم قرأ الربيع إلى كذلك جزاء الكافرين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقال نزل هذا في أهل مكة وهم كانوا أشد العدو على المسلمين وفرض عليهم في قتالهم ما ذكر الله عز وجل ثم يقال نسخ هذا كله والنهي عن القتال حتى يقاتلوا والنهي عن القتال في الشهر الحرام يقول الله عز وجل وقالوا لهم حتى لا تكون فتنة الآية ووزل هذه الآية بعد فرض الجهاد وهي موضوع في موضعها

﴿فرض الهجرة﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم افرض الله عز وجل الجهاد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بجاهد المشركين بعد ذلك كان أباحه وأنجن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل مكة وأوأكرتهم من دخل في دين الله عز وجل أشدوا على من أسلم منهم ففتنواهم عن دينهم أو من فتناهم بعد ذلك من لم يقدروا على الهجرة من المفتونين فقال الامن أكرهه وقليه مطعون بالاعيان وبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله عز وجل جعل لكم مخرجاً وفرض على من قد على الهجرة والمخرج إذا كان ممن يفتن عن دينه ولا يمنع فقال في رجل منهم توفي تخلف عن الهجرة فسلم هاجر الذين تنوفاهم للامانة طمأنى أنفسهم قالوا فيم كتب الآية وأبان الله عز وجل عند الاستئذان فقال الاستئذان من الرجال والنساء والولدان لا يستطعون جيلة الجهاد رويها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال عصى من الله واجبة (قال الشافعي) ولست استقرسول الله صلى الله عليه وسلم على أن فرض الهجرة على من أطاعها أمها هو على من قتل عن دينه بالبلد الذي يسلم به إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لغزو مكة أن يسلموا بها بعد إسلامهم إليهم العباس بن عبد المطلب وغيره اذ لم يخافوا الفتنة وكان يأمر حيوشه أن يقولوا لمن أسلم ان هاجرتم فلكم ما لله بالهجرة وإن أقمتم فأنتم كأعراب وليس بخيرهم الا فيما يحل لهم

﴿أصل فرض الجهاد﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم افرض رسول الله صلى الله عليه وسلم مدية من هجرة ثم أذن الله تعالى لهم

ان مذهب ابن الزبير اصعبها وقال فيه لو ائتمروا في مرضه أنه أطلقها في سنة - ثلاثاً لم ترضه وحكم العلاقات في الباقع والافراد في القياس عندى سواء وقال في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لا تزل المشيئة (قال الزنى) وقد استعج الشافعي رحمه الله على من قال اذا ادعى ولداً لمات وورثه كل واحد منهما نصف ان وان ماتا ورثهما كالأب قال الشافعي الناس يرون من حيث يرون فأنزهم تناقض قولهم اذا لم يحصلوا الابن منها كما يمتنع في الدرات فكذلك اختار في الزوجة الزوج من حيث يرثهما فإذا ارتفع العصى الذي يرث به لم ترضه وهذا أصح في القياس وكذا قال عبد الرحمن بن عوف ما فرت من كتاب الله ولا من سنة رسوله وتبعه ابن الزبير (باب الشك في الطلاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

على جماعة باتباعه حدثت لهم بهاج عون الله فزة العدد لم تكن قبلها فرض الله تعالى عليهم الجهاد بعد ذلك
كان إبادة لأفر من شافقاته قال سبحانه وتعالى كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير
لكم وعسى أن يحببوا شيئا وهو شر لكم وقال عز وجل أن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم الآية
وقال سبحانه وتعالى وقالوا في سبيل الله وأعوأنا لله نسبيهم عليهم وقال عز وجل وجاهدوا في الله حتى يجهادهم
وقال فإذا الذين كفروا فاضرب الرقاب حتى إذا تخشعوا لهم فخذوا الوثاق وقال عز وجل والمكاذب
لكم انفروا في سبيل الله انما قلتم الخدي وقال انفر واخفاوا ونفالا وجاهدوا بأموالكم وانفسكم الآية ثم
ذكر كرموا لمخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كان يظهر الاسلام فقال لو كان عرضا فربما وسفرا
فامدا لا تبعوا الآية فأبان في هذه الآية أن عليهم الجهاد فيما قرب وبعدد ما تمتد إلى غير مكان في
قوله ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب فرأى الربيع إلى أحسن ما كانوا يعملون وسين من ذلك ما حضرتنا
على وجهه ان شاء الله تعالى قال الله عز وجل فرح المخلفون بمقعدهم بخلاف رسول الله فرأى الربيع الآية
وقال الله سبحانه الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص وقال والمكالم لا تقاتلون في سبيل الله
مع ما ذكر به فرض الجهاد وأوجب على المختلف عنه

﴿من لا يجب عليه الجهاد﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلفا فرض الله تعالى الجهاد دل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم
أنه لم يفرض الخمر وجب الجهاد على عاقل أو أبلع بالغ ولا حر لم يبلغ لقول الله عز وجل انفر واخفاوا ونفالا
وجاهدوا وقرأ الربيع الآية فكان الله عز وجل يحكم أن لا مال للمعاول ولم يكن مجاهد الا يكون عليه
الجهاد مؤثما من المال ولم يكن للفقير مال وقد قال لنبيه صلى الله عليه وسلم حرض المؤمنين على القتال فدل
على أنه أراد بذلك كره دون الاناث لان الاناث المؤمنات وقال عز وجل وما كان المؤمنون لينفروا
كافة وقال كتب عليكم القتال وكل هذا يدل على أنه أراد به الذكور دون الاناث وقال عز وجل إذا أمر
بالاستئذان وإذا بلغ الألفاظ استكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم فاعلم أن فرض الاستئذان
انما هو على البالغين وقالوا وشاءوا التامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادخلوا فجهادهم
سكتا نصيره أموالهم اللهم الله بعد البلوغ فدل على أن الفرض في العمل انما هو على البالغين وذلك السنة
ثم ما لم أر فيه مخالفا من أهل العلم على مثل ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا شافعي بن
عبيدة عن عبد الله بن عبد الله عن نافع عن ابن عمر «سئل الربيع» قال عرضت على النبي صلى الله عليه
وسلم يوم أحد وأنان أربع عشرة سنة فردني وعرضت عليه عام الخندق وأنان خمس عشرة سنة فأجابني
قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم القتال عبيدنا وغيره بالبالغين فرض
لهم ولا يسهم وأسمهم لضعفاء أحرار البالغين شهدوا معك فذلك على أن السهم انما تكون بين شهد القتال
من الرجال الأحرار وذلك على أن لا فرض في الجهاد على غيرهم وهذا موضوع في موضعه

﴿من له عذر بالمرض والزمانة في ترك الجهاد﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل في الجهاد ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون جرح إذا
نصروا لله ورسوله الآية وقال ليس على الأعمى جرح ولا على الأعرج جرح ولا على المريض جرح (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وقيل الأعرج المقعد والأغلب أنه الأعمى جرح في الرجل الواحد وقيل زلت في
أن لا جرح أن لا يصاحدا وهو أشبه ما قالوا وغيره بمحمول غير وهو داخلون في حد الضعفاء وغير خارجين من
فرض بالغ ولا الصلاة والالصوم ولا الحدود ولا يجهاد ولا على أن يكون أريد به ما لا يؤمنع

ان الشيطان لعنه الله
باني أحدكم فينزع بين
أبيه فلا يصرف حتى
يسمع صوتا أو يسمع ريحا
علنا انه لم يزل يقسمين
لمهارة الا يقين حدث
فكذلك سن استيقن
نكاحا ثم شفى الطلاق
لم يزل يقين الا يقين
(قال) ولو قال حنفت
بالطلاق وفي العتق
وقف عن نكاحه
ورقيقه حتى يسين
ويحل الذي بدى فان
ما تقبل ذلك أرفع
بينهم فان خرج السهم
على الرقيق عتقوا من
رأس المال وان وقعت
على النساء لم يطلقن ولم
يقت الرقيق والوديع
أن يدعن مبرأته ولو قال
احدا كما طلق ثلاثا
منع منها واحدة
بقتنهما حتى يسين فان
قال لم أر هذه الطلاق
كان قرارا منه لا شرى
ولو قال أسخطت بل هي
هذه طلقا معا بل قراره
فان ما تبا وأحدهما
قبل أن يسين وفضله
من كل واحدة منهما
ميراث وز وإذا قال

لاحداهما هذه التي
 طلقت وردنا على أهلها
 ما وقفنا له وأحلفناه
 لورثة الأخرى ولو كان
 هو الميت وقضاهما
 مميزات امرأته حتى
 يصلحها فان ماتت
 واحدة قبضه ثم مات
 بعدها فقال وارثه
 طلق الأولى ورثت
 الأخرى بلا يمن وإن

قال طلق الميتة ففها
 قذلان أحدهما أنه يقوم
 مقام الميت بخلفان
 الميتة هي التي تطلق
 ثلاثاً وبأفعمية إيه من
 الميتة قبله وقديهم ذلك
 يتجره أو يتجره غيره عن
 صدقه والقول الثاني
 أنه يوفقه ميرات
 زوج من الميتة قبله
 وللميتة ميرات أمه
 منه حتى يصلها

باب ما يهـدم
الرجل من الطلاق
من كتابين

قال الشافعي رحمه الله
لما كانت الطلقة الثالثة
توجب التحريم كانت
إصابة الزوج غيره توجب
العدل ولم يكن في
الطلقة ولا في الطلقتين

ما يوجب العزم لم يكن
لأصانه زوج غيره
عني هو حاصل
فكساحه وتر كسواه
الذي هذا واحتج الشافعي
رحمته بغير بن الخطاب
رضي الله عنه أن رجلا
سأله عن طلق امرأته

أشبهت وانقضت عقدتها
فترجعت غيره فطلقها
أو مات عا وتزوجها
الاول قال عمر بن عبد
على ما بقي من الطلاق

﴿ مختصر من الرجعة
من الحامض من كتاب
الرجعة من الطلاق
ومن أحكام القرآن
ومن كتاب العدد ومن
القديم ﴾

(قال الشافعي) قال
الله تعالى في المطلقات
وإذا طلقن أجلهن
فأستكفرن به معروف
وأسترحمن به معروف
وقال تعالى فإذا بلغن
أجلهن فلا تضلوهن
أن يكنن أزواجهن
فدل سياق الكلام
على افتراق السلوطين
فاحدهما مقابلة بلوغ
الأجل فله أسكها
أو تركها ففسح
بالطلاق المتقدم والعرب

منه إلا يخوف أن يتلف وذلك أن بصير إلى بلاد المدون فلو غارق المسلم لم يأمن أن يأخذه العدو وإذا كان هذا
هكذا لم يكن له أن يرجع للعدو في الرجوع وكذلك أن لم يكن صارا إلى بلاد العدو فإن غرق الجماعة فمات
الثاني وهكذا إذا غرق أولاد من عليه ثم مات سأل صاحب الدين الرجوع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وان سأل به أو أباؤه أو أحدهما الرجوع وليس عليه خوف في الطريق ولا له عذر فعليه أن يرجع للعذر وإذا طلق
ليس له أن يرجع فلا أحب أن يادر ولا يسرع في أوائل الخيل ولا الرجل ولا ينف الموقوف الذي ينفقه من
يتعرض للقتل لأنه إذا نهضه عن الغزو لطاعة والديه أو لأهل الدين نهضه إذا كان له العذر عن تعرض للقتل
وهكذا أنها من تعرض للقتل لو خرج وليس له أن يخرج بخلاف صاحب دينه وأحد أبويه وأخلاف
الذي غزا أو أحد أبويه وصاحب دينه كاره وليس على الخفي المشكل الغزو فإن غزا وقاتل لم يعط سهما
ويرض له ما يرضي لأمره والعبد يقتال فإن بان لنا أنه رجل فعليه من حين بين الغزو وله فيه سهم رجل

﴿ العذر الحادث ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أذن الرجل أبواب الغزو فغزا ثم أمراه بالرجوع فعليه الرجوع إلا من
عذر حادث والعذر ما وصفت من خوف الطريق أو وجده أو من مرض يحدث به لا يقدر معه على الرجوع
أو قلة نفقة لا يقدر على أن يرجع يستقل معها أو ذهاب مركب لا يقدر على الرجوع معه أو يكون غرا يجعل
مع السلطان ولا يقدر على الرجوع معه ولا يجوز أن يغزو يجعل من مال رجل فإن غزاه فعليه أن يرجع
ويرد الجعل وإنما جرت به هذا من السلطان أنه يغزو بشئ من حقه وليس للسلطان حصة في حال قلت
عليه فيها الرجوع إلا في حال ثابته أن يكون يخاف رجوعه ورجوعه من هوى حاله أن يكبر أو أن يصب
المسلمين خلة برجعهم بجرهم يعظم الخوف فيها عليهم فيكون له حصة في هذه الحال ولا يكون لهم
الرجوع عليها فإذا زالت تلك الحال فعليه أن يرجع أو على السلطان أن يخلفه إلا من غزاهم ثم يجعل إذا
كان رجوعهم من قبل والد أو صاحب دين لا من علة بآبائهم فإن أراد أحد منهم الرجوع لعله يبدنه يخرج
من فرض الجهاد فعلى السلطان تخلفه غرا يجعل أو غير يجعل وليس له الرجوع في الجعل لأنه حق من حقه
أخذه وهو يستوجب وحده حال عذر وذلك أن عرض أو زمن أو بعد أو بعد رج شديد لا يقدر معه
على بشئ العصب وما أشبه هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأنى لأرى العرب إذا نقص شيء من مشى
العصب وعدوه كاه عذرا والله تعالى أعلم وكذلك أن رجل عن دابته أو ذهب نفقته خرج من هذا كله من
أن يكون عليه فرض الجهاد ولم يكن للسلطان حصة عليه إلا في حال واحد أن يكون خرج إلى فرض الجهاد
بقلة الوجود فعليه أن يعلم حتى يكون واجداً أو فعله حصة وليس للرجل الامتناع من الأخذ منه إلا أن
يقرب منه في الجهاد حتى ينقضي فله إذا فعل الامتناع من الأخذ منه وإذا غزا الرجل فذهب نفقته أو دابته
فقتل أو جرح فنفقة أو فداية وإن كان ذلك بلاد العدو لم يكن له الخروج وكان عليه الرجوع إلا أن يكون
خفاف في رجوعه وإن كان قد غرق بلاد العدو فله الاختيار له العودة إلا أن يخاف فلا يجب عليه العودة لأنه قد
نزع وهو من أهل العذر فإن كانت تكون خلة برجعهم أو كانوا جماعة أصابهم ذلك وكانت تكون
بالسلبين خلة برجعهم فعليه رجوعهم وعلى الواحد أن يرجع إذا كانت كالأوصاف إلا أن يخاف إذا تخلفوا أن
يقطعوا في الرجوع خوفاً فإنه يكون لهم عذر بأن لا يرجعوا

﴿ نحو بل حال من الجهاد عليه ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل من الجهاد عليه عاوصفت من العذر وكان من عليه

جهاذخر ج فيه فحدث له ما يخرج به من فرض الجهاد بالعذر في نفسه وما له في الجهاد عنه عاذا إلى أن يكون من عليه فرض الجهاد وذلك أن يكون أعمى فذهب العمى وصحصره أو أواه - عني فيه فخرج من حد العمى أو يكون أعرج فينطلق العرج أو مريضا فيذهب المرض أو لا يجدر به - وأجسادا أو صلبا فيبذل أو مملوكا كاعتق أو خشي مشكلا فيبين رجلا لا يشك أو كافرا فيسلم فدخل في عليه فرض الجهاد فإن كان بسلامه كان كفره عن عليه فرض الجهاد فإن كان قد غزا أو له عذر ثم ذهب العذر وكان من عليه فرض الجهاد لم يكن له الرجوع عن الغزو دون رجوع من غزاه معه أو بعض الغزاة في وقت يجوز فيه الرجوع قال وليس الامام (١) أن يجبر بالغزو وإن جرحهم فقد أساء ويجوز ليكاهم خلافه والرجوع وإن اطاعته منهم طائفة فأقامت فأراد بعضهم الرجوع لم يكن لهم الرجوع إلا أن يكون من تخلف عنهم ممنعتين بموجبهم ليس الخوف عليهم بشديد بأن يرجع من يرد الرجوع فيكون حينئذ قلنا أراد الرجوع أن يرجع وسواء ذلك الواحد يرد الرجوع والجماعة لأن الواحد قد يخل بالقليل والجماعة لا يخل بالكثير ولذا العذر للرجوع في كل حال إذا جرح وجوزته قدر الغزو وإن أخلف عنه مع وكل منة قتل لا ينبغي لأحد أن يرجع فيها فاقضى الامام فيها أن ياذن في الوقت الذي قتل بعضهم الرجوع ويمنع في الوقت الذي قتل ليس لهم فيه الرجوع

(شهود من لا فرض عليه القتال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذين لا يأذن بترك القتال والله تعالى أعلم بحال ضربان ضرب أحراة بالقوم معذورون وبما عاينوا وصفت وضرب لا فرض عليهم بحال وهم العبيد وأمن بلغ من الرجال الأحرار والله ولا يجرم على الامام أن يشهد معه القتال الصنفان معا ولا على واحد من الصنفين أن يشهد معه القتال (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن حماد بن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرم عن أنس بن مالك عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرز بالنساء ويفرز ويهمل كأن ضرب بهن بسهم فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرز بالنساء فيداوين الجرح ولم يكن يضرب بهن بسهم ولكن يجزين من الغنمية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحفظونه أنه يشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم القتال العبيد والصبيان وأخذهم من الغنمية (قال) وإذا شهد من ليس عليه فرض الجهاد فإيا كان أو ضعيفا أو قتال أخذ من الغنمية كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحذو النساء ويقبض عليهن ويخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في العبيد والصبيان ولا يبلغ خبر واحد منهم بحر ولا قري بآمنه ويقبض بعضهم على بعض في الحذية إن كان منهم أحد له غناه في القتال أو موعونه ليلسمن القتالين ولا يبلغ بأكثرهم حذية منهم مقاتل من الأحرار وإن شهد القتال الرجل حر بالغ له عذر في عدم شهود القتال من زمن أو ضعف عرض أو عرض أو فقير معذور وضربه بسهم رجل تام فإن قال من أين ضرب بساه ولا وليس عليهم فرض القتال والاهم غناه بسهم ولم تضربه بالعبيد ولهم غناه ولا النساء والمرأهقن وإن أغوا أو كل ليس عليه فرض القتال قيل له قلنا خبرنا وقبضنا فأما الخبر فإن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من النساء من الغنائم وكان العبيد والصبيان من لا فرض عليهم وإن كانوا أهل قوة على القتال ليس بعذر في أبيانهم وكذلك العبيد لا يفتق عليهم لم يكن عليهم القتال فكانوا غير أهل جهاد بحال كما يجمع الصبي والعبد ولا يجزى عنهم من جهاد الإسلام ولا لهما نسائم أهل الفرض بحال ويخبر الرجل والمرأة الزمان للذان لهما العذر بذلك والجمع للفقراء الزمان فيصير عنهم ما (١) قوله أن يجبر أي أن يجبر في القاموس جبر الحش جبرهم في أرض العدو ولم يقبلهم الخ اه مصححه

يقول إذا قاتل بالبلد تزيده قد بلغت كما تقول إذا بلغته والبلوغ إذا تراضوا للأجل (قال) والعبد من الرجعة بعد الواحدة ما ظهر بعد الثنتين كانت تحته حرًا وأمة والقول فيها يمكن فيه انقضاه العدة فتولاه وهي محرمة عليه تحريم التوبة حتى تراجع وطلق عبد الله بن عمر امرأته وكانت طريفة على المسجد على مكها فكان يسلك الطريق الأخرى كراهية أن يستأن عليها حتى راجعها وقال عطلة لا يحل له منها شيء أراد أن يجتمعها أولم يرد ما لم يراجعه وقال عطلة وعبد الكريم لا يراها فضلا (قال) ولما يكن نسكاح ولا خلاق إلا بكلام فلا تكون الرجعة إلا بكلام والكلام بهما أن يقول قد راجعنا أو ارتجعتها أو رددها إلخ فإن جامعها يترى الرجعة أو لا يترى بها فهو جماع

حجة الاسلام لانهما انما ازال الغرض عنهم ما يعزى في ابدانهم ما واولها ما في قارقه ما اختلف كانا من اهلهم ولم يكن
هكذا العصبى والمبدى في الجح قال وكذلك لو لم يكن كذا والمرا متناهيا في الجهاد وضرب الزمن والفقير الذين
لا غرض عليهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسبهم لرضى وجرى وقوم لا غنا لهم على اليهود وانهم لم يزل
فرض الجهاد عليهم الا لعنى العذر الذي اذا زال صار وامن اهله فلا ذكافوا وشهوده كان لهم ما لا اله

(من ليس الامام ان يغزو به بحال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم قفرا معه بعض من يعرف نفاقه فلتخلزل
يوم احدثه بنشامانه ثم شهدوا معه يوم الخندق فتكلموا بما حكي الله عز وجل من قوله ما وعدنا الله ورسوله
الاغروا ثم غزا النبي صلى الله عليه وسلم على المصطلق فشهدوا معه عدد فتكلموا بما حكي الله تعالى من قوله
لئن جدعنا الا لبلدة ليطرحن الاغرض منها الا اذن ولا غير ذلك مما حكي الله عز وجل من نفاقهم ثم غزا غزوة تبوك
فشهدوا معه قوم منهم نفاقه بل لبلدة المعركة ليقولوا فقام الله عز وجل يشهدهم ويختلف آخر يوم منهم فبين
يحضرته ثم ازال الله عز وجل في غزاة تبوك اية نصره فنه عن اول يكن في تبوك قتال من اخبارهم فقال ولو
ارادوا الخرو جلا لعدو الله عدة ولكن كره الله انعامهم فنتظهم وقيل اقعدوا مع القاعد بن (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى فاطمه الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم اسرارهم وخبر السامعين لهم وبنامهم ان
يقترنوا من معه بالكذب والارماق والتخذي لهم فأتى خبره انه كره انعامهم فنتظهم اذ كانوا على هذا الله
كان فيها ما دل على ان الله عز وجل امر ان يمنع من عرف عماره فوابه من ان يغزو مع المسلمين لانه ضرر
عليهم ثم زاد في كيد بيان ذلك بقوله فرح الخلقون بمسعدهم خلاف رسول الله « قرأ الربيع » الى
الخالفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في شهر عتلى ما وصف الله تعالى المنافقين من اجل امام ابدعه
يغزو معه ولم يكن لو غزا معه اية ينسبهم ولا يرضى لانه ممن منع الله عز وجل ان يغزو مع المسلمين اطلسته
فتتهم وتخذيله اياهم وان فهم من يستع به بالنفلة والقرابة والصدقة وان هذا قد يكون اضر عليهم من كثير
من عدوهم (قال) ولما نزل هذا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن اضر بهم ابدأ واذا حرم الله
عز وجل ان يجزى بهم ولا يسبهم لهم لو شهدوا القتال ولا يرضى ولا يشي لانه لم يحرم ان يجزى باحد غيرهم
فأما من كان على غير ما وصف الله عز وجل من هؤلاء او بعضه ولم يكن بحمد صالحه او من ذلك وهو ممن
لا يطاع (١) ولا يضر ما وصف الله تعالى عن هؤلاء الذين وصف الله عز وجل بنق من احكام الاسلام لا
مانعهم الله عز وجل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرهم على احكام الاسلام بعد الآية وانما منعوا
الغزو مع المسلمين لغنى الذي وصف الله عز وجل من ضررهم (٢) وصلا النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع
رسول الله صلى الله عليه وسلم احدا ان يصلى عليهم بخلاف صلاته صلاته غيره (قال الشافعي) وان كان
بشرك يغزو مع المسلمين وكان معه من الغزوين بطيعه من مسلم وامشرك وكانت عليه دلائل الهزعة
والحرص على غلبة المسلمين وتفرق بجاعتهم لم يجز ان يغزو بدوان غزاه لم يرضه لانه هذا اذا كان
في المنافقين مع استنابهم بالاسلام كان في المكشفين في الشرك مثله فهم اوا كذا اذا كانت افعاله كافه اياهم
او اكثر ومن كان من المشركين على خلاف هذه الصفة فكانت فيه منفعة للمسلمين بدلالة على عورة عدو
او لم ين اوضعة وانصبة للمسلمين فلا بأس ان يغزى به واسما الى ان لا يعنى من التي وسأول يستاجر
اجارة من مال لا مال له بعينه وهو غير سبهم النبي صلى الله عليه وسلم فان أغفل ذلك أعطى من سبهم النبي صلى الله
(١) سقط من هنا جواب اما لعله فلا يمنع من الغزو تأمل (٢) كذلك في السنة والغرض ان يجزى
صلاة النبي عليهم لانتق عنهم الاسلام لانه لم يمنع احدا الخ وتأمل

شبهة ويعزى ان كانا
عالمين واهل اصدق مثلهما
وعليه العذر ولو كانت
اعتدت بحضرتين ثم
أصابها ثم تكلم بالرجعة
قبل ان يحضر الثلاثة
فهو رجعتان كانت
بعدها فليس بالرجعة
وقد انقضت من يوم
طلقة العدة ولا لتحل
لغيره حتى تنقضى
عنتهما يومهما ولو
أشهد على رجعتا ولم
تعلم بذلك وانقضت
عنتها وزوجت
فستكاهما فسوخا ولها
مهر مثلها كان مسها
الاخرى زوجة
الاول قال عليه الصلاة
والسلام اذا نكح الويلان
فالاول احن وقال على
ابن ابي طالب رضى الله
عنه في هذا المسئلة هي
امراة الا ازل دخل بها
اول يدخل (قال
الشافعي) رحمه الله
وان لم يسم بینه لم يفسخ
نكاح الاخر ولو ارتجع
بغير بینه وأقرت بذلك

عليه وسلم ورد النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر شركا قبل نعيم فأسلم ولعله رده بجاه اسلامه وذلك واسع الامام ابراهيم المشرك فبينه الغزو وبأذنه وكذلك الضعيف من المسلمين وبأذنه ورد النبي صلى الله عليه وسلم من جهة ناحية الدليل على ذلك والله تعالى أعلم أنه قد غزاهم بدوي فقتل بعدد كثير وشهدوا من أمية معهم حينما بعد الفتح وصفوا مشركا (قال) ونساء المشركين في هذا وصياهم بهم كجاسم لا يجوز أن يشهدوا القتال وأحب إلى لولم يعطوا وإن شهدوا القتال فلا يمين أن يرضخ لهم إلا أن تكون منهم منفعة للمسلمين يرضخ لهم بشئ ليس يكابر رضخ لعبد مسلم ولا حر ولا صبي مسلمين وأحب إلى لولم يشهدوا الحرب أن لم تكن بهم منفعة لأننا نعلم أن حرزناك هو النساء مع المسلمين والصبيان في الحرب بجاه النصر بهم لا واجب الله تعالى لأهل الإيمان وليس ذلك في المشركين

﴿ كيف تفصل فرض الجهاد ﴾

« أخبرنا الربيع » (قال قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم القتال وهو كره لكم مع ما أوجب من القتال في غير آية من كتابه وقد وصفنا أن ذلك على الأحرار المسلمين البالغين غير ذوى العذر لدلائل الكتاب والسنة فانما كان فرض الجهاد على من فرض عليه معتقلا لأن يكون فرض الصلاة وغيرها عاما وصحتم لا لأن يكون على غير العموم فدل كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على أن فرض الجهاد أعماهو على أن يقوم به من فيه كفاية للقيام به حتى يجتمع أمران أحدهما أن يكون نراه العدو المخوف على المسلمين من منعه والآخر أن يجاهد من المسلمين من في جهاده كفاية حتى يعلم أهل الأوثان أو يعطى أهل الكتاب الجزية (قال فإذا قام هذا من المـ) لين من فيه الكفاية به نرج المتخلف منهم من المأثم في ترك الجهاد وكان الفضل الذين ولوا الجهاد على المتخلفين عنه (قال الله عز وجل لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة الآية (قال الشافعي) وبين أن وعد الله عز وجل القاعدين خيرا وأولى الضرر بالسبي أنهم لا يأمنون بالتخلف ويعدون الحسن بالتخلف بل وعدهم لما وسع عليهم من التخلف لئلا ينقضوا ما كانوا مؤتمنين لم يتخلفوا واشكوا ولا سوء نية وإن تركوا الفضل في الغزو وأبأن الله عز وجل في قوله في التغريد من أمرنا بالانفرا نفر واخفافا وثقلا وقال عز وجل لا تنفروا بعد ذلك عداها أبدا (قال تبارك وتعالى وما كان المؤمنون لنفسر واكافه فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين الآية فأعلمهم أن فرض الجهاد على الكفاية من المجاهدين (قال الشافعي) ولم يفسر رسول الله صلى الله عليه وسلم غزاه عليها إلا تخلف عنه فيها بشر فغزاها وتخلف عنه غير حال مع وفون كذلك تخلف عنه عام الفتح وغير من غزواته صلى الله عليه وسلم وقال في غزوة تبوك وفي تجهزه للجمع لم يرض به من كل رجلين رجل تخلف الباقي الفاضل في أهله وماله (قال الشافعي) وبشر رسول الله صلى الله عليه وسلم جوشا بشر بالتخلف عنها بنفسه مع حرصه على الجهاد على ما ذكرت (قال الشافعي) وأبأن أن يتخلفوا معا أو معاها بالتخلف بقوله عز وجل لا تنفروا بعد ذلك عداها أبدا يعني والله تعالى أعلم إلا أن ترك التغريد كذلك كلف فرض الجهاد على ما وصفت بشرح المتخلفين من المأثم القائم بالكفاية لم يأتوا معا إذ اختلفوا معا

﴿ تغريد فرض الجهاد ﴾

(قال الشافعي) قال الله عز وجل قالوا الذين يلوونكم الكفار قال فرض الله جهادا للمشركين ثم أبأن من الذين يلوونكم المشركين فأعلمهم أنهم الذين يلوون المسلمين وكان معقولا في فرض الله جهادهم أن ألوهم بأن يجاهدوا دارا لأنهم إذا فو وأعلى جهادهم وجهاد غيرهم كانوا على جهاد من

فهو ربيعة وكان يبنى أن يشهد ولوقال قد راجعنا قبل انقضاء عدلتك وقالت بعدد فالتقول قولها مع بينها ولو سلا بها ثم طلقها وقال قد أصبكتك وقالت لم يصبري ولا رجعة ولي قالت أصابني وأتكر فعلها العدة بأقراها ولا رجعة له عليها بأقراره وسواء طال مقامه أو لم يطال لا يجب العدة وكل المهر إلا بالمسبين نفسه ولوقال ارتجعتك اليوم وقالت انقضت عدتي قبل رجعتك صدقتها إلا أن تقر بعد ذلك فتكون كمن جحد حقا ما أقر به (قال المزني) رحمه الله أن لم يفسر رجعا ولا أحدهما بانقضاء العدة حتى ارتجعت الزوج وصارت امرأته نفيس لها عندى نقض ما مات عليها (قال الشافعي) رحمه الله ولأنك ثبت بعد طلاقها فأرجعها مرة

قرب منهم أقوى وكان من قرب أولى أن يجاهدوا من عورات المسلمين وإن نكابه من قرب أكثر من نكابه
من بعد قال فحب على الخليفة إذا استوثق حال العدو وأثبت المسلمين عليهم قوتاً أن يبدأ بأقرب العدو من
ديار المسلمين لأنهم الذين يلونهم ولا يتناول من خلفهم من طريق المسلمين على عدو دونه حتى يحكم أمر العدو
دونه بأن يسلموا أو يعطوا الجزية أن كانوا أهل كتاب وأحله الله أن يتناول عدو وراهم ولم يعل على
المسلمين عدو أن يبدأ بأقرب منهم من المسلمين لأنهم أولى باسم الذين يلون المسلمين وإن كان كل على طائفة من
المسلمين فلا أحب أن يبدأ بقتال طائفة على قوم من المسلمين دون آخر وإن كانت أقرب منهم من الأخرى على
قوم غيرهم فإنما تختلف حال العدو فكان بعضهم أنكى من بعض أو أخوف من بعض فليبدأ بالامم العدو
الأخوف والأأنكى ولا بأس أن يفعل وإن كانت داره أبعد إن شاء الله تعالى حتى ما يجاب من به بما هما
لا يخاف من غيرهم مثله وتكون هذه غزوة ضرورية لا يجرى في سرور ولا في خوف ولا يجرى في غيرهما ولا يبلغ النبي
صلى الله عليه وسلم عن الجرح من أن يضرب الله جميعه فأغار النبي صلى الله عليه وسلم عليه وقر به عدو وأقرب به
وبله أن تلبس في سبيل (١) من جمع له فاربس ابن أبي قتله وقر به عدو وأقرب (قال الشافعي) وهذه
مثله لا يتبين فيها حال العدو كما وصفت وأوجب أن يكون أول ما يبدأ به أحد أطراف المسلمين بالرجال وإن
قدر على المحيطة والقتال وكل أمر دفع العدو قبل أن يندب العدو في ديارهم حتى لا يلقى للمسلمين طرف الأوفى
من يقوم حرب من يده من المشركين وإن قدر على أن يكون فيه أكثر فضل ويكون القاتل من بينهم أهل
الإمامة والعقل والنسب للمسلمين والعلم بالحرب والتدبير والأمانة والأقدام في موضعه وقلة البطش
والهبة (قال الشافعي) فإذا أحكم هذا في المسلمين وجب عليه أن يدخل المسلمين بلاد المشركين في الأوقات
التي لا يضر بالمسلمين فيها ويرجو أن يبال القوم من العدو فأمر كانت المسلمين قوتاً ثم أربى على عهده الأول
جيش أو غزاة بلاد المشركين في ذلك في المسلمين من كل ناحية عامة وإن كان عكسه في السنة فلا يضر
بالمسلمين أحبته أن لا يدع ذلك كلها لكنه ما قبل ما يجب عليه أن لا يأتى عليه عام الأول فيه غزو حتى
لا يكون الجهاد معطال في عام إلا من عذر وإذا غزا عاماً فلا يغزى بالغا غير ولا يتابع القزو على بلد ويعمل من
بلاد المشركين غيرهم إلا أن يختلف حال أهل البلدان فيتابع القزو على من يخاف نكابه أو من يرجو عليه
المسلمين على بلاده فيكون تتابعه على ذلك وعطى غيره بمعنى ليس في غير مثله قال وانما قل عا وصفت
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخل من حين فرض عليه الجهاد أن يغزى نفسه أو غيره في عام من غزوة
أو غزوتين أو سراً وقد كان يأتى عليه الوقت لا يغزو نفسه ولا يبرى ربه وقد عكسه ولكنه يستحبهم جميعه
ويدعو وبهذا الطريق على من دعاه ويجب على أهل الامم أن يغزوا أهل التي يغزو وكل قوم إلى من
يلهم من المشركين ولا تكاف الرجل البلاد المدة وله بجاهد أقرب منها إلا أن تختلف حال المجاهدين
فيزد عن القرب من بعضهم فإن عجز القرب عن تكفائهم كلفهم أقرب أهل التي يلهمهم قال ولا يجوز أن
يغزوا أهل دار من المسلمين كافة حتى تختلف في ديارهم من يتبع دارهم منه (قال الشافعي) فإذا كان أهل
دار المسلمين قتلان غزاه بعضهم خيف العدو على الباقي منهم لم يغزواهم أحد وكان هؤلاء في دار الجهاد
وتلهم (قال الشافعي) وإن كانت متعة غير مخوف عليها من يقاربها أكثر ما يجوز أن يغزى من كل
رجلين رجلاً فيختلف المقيم الدافع في أهله وماله فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تجهز إلى تبوك فأراد
الروم وكثرت جنودهم قال يغزى من كل رجلين رجلين ومن في المدينة مجتمع أهل من يختلف بها وإذا
كان القوم في ساحل من السواحل كسواحل الشام وكانوا على قتال الروم والعدو الذي يلهم أقوى من ياتهم
من غير أهل بلدهم وكان جهادهم عليه أقرب منه على غيرهم فلا بأس أن يغزواهم من يعنى في غزورهم
(١) كذلك في الشرح وحرره اه

في العدة لم تكن رجعة
لأنها تحل في حال
التحريم (قال المزني)
رجعه الله فيها فغير
وأشبه بقوله عندى أن
تكون رجعة موقوفة
فإن جمعها الإسلام
قبل انقضاء العدة علماً
أن رجعة وإن لم يجمعها
الإسلام قبل انقضاء
العدة علماً أنه لا رجعة
لأن الفسخ من حين
ارتدت كما يقول في
الطلاق إذا طلقها
مرتدة أو وثنية فجمعها
الإسلام قبل انقضاء
العدة علماً أن الطلاق
كان واقعاً وكانت العدة
من حين وقع الطلاق
وإن لم يجمعها الإسلام
في العدة بطل الطلاق
وكانت العدة من حين
أسلمت فجمعها الإسلام
(باب المطلقة ثلاثاً)
(قال الشافعي) رجعه
الله قال الله تبارك
وتعالى في المطلقة ثلاثاً
الثالثة فلا تحصل له من

عليه المأثم ولولوى المهاجده ان يفر عنه لا لواحد من المشركين كان خوفى عليه من المأثم اعظم ولوشهد القتال من له عذوق ترك القتال من الضعفاء والمرضى الاحرار خفت ان يثبت على اهل القتال لانهم انما عذروا بتركهم فاذنوا تكلموا ففهم من اهلها كابعد الفقرة الذين تركوا الجناح من مقدمهم من لا يبعد يترهم من على واما من فدية قال وان شهد القتال عدا ذن له سيده كان كالارما كان في اذن سيده يثبت عليه التولية لان كل من سميت من اهل القرائض الذين يجرى عليهم المأثم ويصلون للقتال قال ولوشهد القتال عذبه وان سدد لم يأت بالفرار على غير نية واحد من الاخرين لانه لم يكن له القتال ولو شهد القتال مغلوب على عقله بالسكر لم يأت بان يولى ولوشهد مغلوب على عقله بسكر من خرفولى كان كتولية الصبيح المطبق للقتال ولوشهد القتال من لم يبلغ لم يأت بالتولية لانه من لاحد عليه ولم تكمل القرائض عليه ولوشهد النساء القتال فويلن وجوت ان لا يأتين بالتولية لانهن لسن من عليه الجهاد كيف كانت حالهن قال واذ احضر العدو والقتال فاصاب المسلمون غنيمه ولم تقسم حتى ولت منهم طائفة فان قالوا ولينا مقرر فين القتال ومخير من الفشة كانت لهم سبها منهم فيما غنم بعد وان لم يكونوا مقاتلين ولاردا ولوغنم المسلمون غنيمه ثم لم تقسم بحيث اولم تخمس حتى ولوا واقرروا انهم ولوا بغير نية واحد من الاخرين وادعوا انهم بعد التولية احد ثوانية احد الاخرين والرحمة ورجعوا لم يكن لهم غنيمه لانهم انصروا لهم حتى ضلوا ومن عصى بالمرور ترك الدفع عنها وكانوا آتجين بالترك قال الشافعي رحمه الله تعالى واذ اولى القوم غير مقرر في الفشة ثم غزوا غزاة اخرى وعادوا الى تلك الغزاة فما كان فهدا من غنيمه شهدوها ولم يولوا بعدها فلهيهم حقهم منها واذ رجع القوم فقد هبوا بهم لم يكن لهم عذر بان يولوا وان ذهب السلاح والدواب وكالوا بعدون شهدا بدعوى من به حجازة واشتبوا وغيرها وكذلك لم يجدوا من هذا شيئا فاحسب ان يولوا فان خلفوا احسب ان يجمعوا مع النعل على ان يكونوا مقرر في القتال ومخير من الى فشة ولا يبين ان ياتوا الا منهم من لا يقتدق في هذا الحاله على شيء يدفعه عن نفسه واحسب هذا كله ان لا يولى احد محال الا مقرر في القتال ومخير من الفشة ولو غزا المشركون بلاد المسلمين كان تولية المسلمين عنهم كتوليتهم لو غزاهم المسلمون اذا كانوا من الذين لهم عليهم ان يبرزوا اليهم قال ولا يثبت على المسلمين ان يخصصوا من العدو في بلاد العدو وبلاد الاسلام وان كانوا قاهرين للعدو في مبارزنا اذ انما انكف ازيد في قوتهم ما لم يكن العدو شاول من المسلمين او ا. والله شافي بحسبهم فاذ كان واحد من المشركين ضررا على المسلمين شاق عليهم ان مكبهم اتروا من يثقلوا عنهم فاما اذا كان العدو قاهرين فلا بأس ان يخصصوا الى ان ياتهم بمدد وتحدث لهم قوتون ولوى عليهم فلا بأس ان يولوا من العدو ما يلتحقواهم والعدو لان النبي انما هو في التولية بعد القاه قال الشافعي رحمه الله والتصرف للقتال الاستعداد الى ان يمكن المستعد الكثرة في اى حال ما كان الا سكان والتصرف الى الفشة ان كانت الفشة ببلاد العدو وبلاد الاسلام بعد ذلك اقرب اتما ياتي في التوليتين من يسو واحد من المشركين * اخبرنا ابن عيينه عن يزيد بن ابي ذريح عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ابن عمر قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فلقوا العدو فخاص الناس حمة فاقبلنا اليه وقتنا بابا فقتلنا بارسول الله فحين القروا قال انتم العكار وبنوا فاقفتم * اخبرنا ابن عيينه عن ابن ابي نجيع عن مجاهد ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال انا فقه كل مسلم

﴿ في اهلها الذين النبي صلى الله عليه وسلم على الاديان ﴾

﴿ قال الشافعي ﴾ قال الله تبارك وتعالى هو الذي ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره

زينا ولا رجس الا
محسنا قال ولو كانت
الاصابة بعد ردة
احدهما ثم رجع المرتد
منها لم تحلها الاصابة
لانها محرمة في تلك
الحال (قال المزني)

لا يفي لربوع المرتد
منها عنده فيصع
التكاح بينهما الا في الثاني
قد احلها اصابته بها
الزوج وقيل ان كانت
غير مدخول بها فقد
انقض التكاح في فوه
ولها مهر مثلها بالامالة
وان كانت مدخولا
بها فقد احلها اصابته
ايها قبل الرد فكيف
لا يحلها فتعهم (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
ذكرت انها تكنت
نكاحا صحيحا واميت
ولانه لم يسله وان وقع
في قلعته انها كاذبة
فالزوج ان لا يعل

﴿ باب الابلاء ﴾

تخصر من الجاسع
من كتاب الابلاء قديم

المشركون أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا هلك كسري فلا كسري بعده وإذا هلك فقصير فلا قصير بعده والذي نفسي بيده لتنتفن كنزوها في سبيل الله (قال الشافعي) لما أتى كسري بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حرقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عرق ملكه (قال الشافعي) وحفظنا أن قصيرا كرم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ووضع في سبيل فقال النبي صلى الله عليه وسلم بشت ملكه (قال الشافعي) ووعده رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فتح فارس والشام فأغزى أبو بكر الشام على نفقة فتحها القول رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح بعضها وتم فتحها في زمان عمر وفتح العراق وفارس (قال الشافعي) فقد أظهر الله عز وجل دينه الذي بعث به رسوله صلى الله عليه وسلم على الأديان بأن أبا نسل من سمعه أنه الحق وما نالهم من الأديان باطل وأظهره بأن جاع الشرك دينان دين أهل الكتاب ودين المؤمنين فقهر رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنين حتى دأوا بالاسلام طوعا وكرها وقتل من أهل الكتاب وبس حتى دأوا بعضهم بالاسلام وأعطى بعض الجزية صاغرين وجرى عليهم حكمه صلى الله عليه وسلم وهذا ظهور الدين كله قال وقد يقال فظهر الله عز وجل دينه على الأديان حتى لا يدان الله عز وجل إلا به وذلك شئ شانه الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) وكانت عريش قتات الشام نيايا كثيرة مع ما يشاهد من الشام والعراق إذا رقت الكفر ونحلت في الاسلام خلاف ملك الشام والعراق لاهل الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا هلك كسري فلا كسري بعده (قال الشافعي) فلم يكن بأرض العراق كسري بعده فبطل أمر بعده قال وإذا هلك قصير فلا قصير بعده فلم يكن بأرض الشام قصير بعده وأجابه على ما قاله وكان كمال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطع الله الكسري عن العراق وفارس وقصير ومن قام بالأمر بعلمهم الشام (قال الشافعي) قال النبي صلى الله عليه وسلم في كسري عرق ملكه فلم يكن إلا كسري تمك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال في قصير بشت ملكه ببلاد الروم إلى اليوم وتبقى ملكه من الشام وكل هذا أمر يصدق بعضه بعضا

(الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعث الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم بمكة وهي بلاد قوم وقومه أميون وكذلك من كان حولهم من بلاد العرب ولم يكن فيهم من الهيم إلا عمال أو أجراء وحيثما أومن لا ترك قال الله تبارك وتعالى والذي بعث في الأميين رسولهم يتلو عليهم آياته الآية فلم يكن من الناس أحد في أول ما بعث أعده من عوام وقومه ومن حولهم وفرض الله عز وجل عليه هذا حكم فقال وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فقبل فيه فتنة شرك ويكون الدين كله واحدا لله وقال في قوم كان بينه وبينهم شيء فإذا انسحق الأشهر الحرم المشركين حيث وجدتهم وخذوهم واحصوهم الآية مع فظاير لها في القرآن أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا لا اله الا الله فقد دعيتهم وأمنيتهم وأموالهم إلا الحقها وحسابهم على الله أخبرنا إسحاق بن عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن أبي عصم المري عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث رسالة قال إن رأيت مسجدا أو مسجدا مؤذنا فلا تقبلوا أحدا أخبرنا إسحاق بن ابن شهاب عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إمرأت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا لا اله الا الله فقد دعيتهم وأمنيتهم وأموالهم إلا الحقها

وجهد بد والاملاء وما دخل فيه من الامالي على مسائل ملك ومن مسائل ابن القاسم من اباحسة الطلاق وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى الذين يؤلون من نساءهم تربص أربعة أشهر الآية في ذلك دالة والله أعلم على أن لا يسجل على المولى لأمرته حتى يمضي أربعة أشهر كما لو ابتاع بها أو ضمن شيا إلى أربعة أشهر لم يكن عليه سبيل حتى يمضي الأجل وقال سليمان بن يسار أدركت بضعة عشر من أعجاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم بوقت المولى وكان على عثمان وعائشة وابن عمر وسليمان بن يسار يوقنون المولى (قال) والمولى من حلف بين يديه بها كفارة ومن

أوجب على نفسه شيئاً
يجب عليه إذا أوجبه
فأوجب على نفسه
إن جامع امرأته فهو في
معنى الولي ولا يلزمه
الإيلاء حتى يدرج
بأحد أسماء الجماع
التي هي صريحة وذلك
قوله والله لا يبيحك ولا
أغيبك كرى في فرجك
أولاد أدخله في فرجك
أولاد جامعك أو يقول
إن كنت غناراً والله
لا أنقض أوماً من
هذا المعنى فهو مول
في الحكم (وقال في
القديم) لوقال والله
لا الحزك أولادك
باب واحد كل كان
لجامع اسم كتي به عن
نفس الجامع فهو واحد
وهو مول في الحكم قلنا
ما لم ينو في لا معك في
الحكم في القديم ونواه
في الجديد وأجمع قوله
فيما يحلفه لا أجامل
أنه مول وإن احتفل
أجامل يدين وهذا

وحسبهم على الله قال أبو بكر هذا من حقها ومنعوني عقلاً عما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقائهم
عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني من منع الصدقة ولم يرتد به أخيراً بالثقة من عمر بن الزهري
عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكره هذا القول وأما عنه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وهذا مثل الحديث قبله في المشركين مطلقاً وأما ما رواه الله تعالى علم مشركو أهل الأوثان
ولم يكن يحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا غيره أحد من مشركي أهل الكتاب إلا يوم المدينة وكانوا
حلفاء الأتصار ولم تكن أنصاراً اجتماعاً أول ما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم إسلاماً فادعيتهم ودور رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولم يخرج إلى شيء من عداوته بقول يظهر ولا فعل حتى كانت وقعة بدر فحكم بعضها
بعضاً بعداوتهم والتعريض عليه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ولم يكن بالحجاز علقته إلا يوم بدر
أولاً فصراني بخبر أن كانت الجحوس بهجر وبلا دال بر وفارس نائين عن الحجاز ونهم مشركون أهل الأوثان
كثير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن الله عز وجل على رسوله فرض قتال المشركين من أهل الكتاب
فقتل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ولا يخرجون ما حرم الله ورسوله إلا بقدر ففرض الله عز وجل
كل شيء لا محقق حكمه من قتال أهل الأوثان ففرض أن يقتلوا حتى يسلموا أو قتال أهل الكتاب ففرض أن
يقتلوا حتى يعطوا الجزية أو أن يسلموا وقرئ الله تعالى بين قتالهم وأخيراً بالثقة يحيى بن حسان عن محمد بن
أبان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن برة عن أسماء بنت أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث رسالة
أوجب أمر عليهم قال إذا قلت عداوتهم من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو ثلاث خلال على علقمة
ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين فإن
أجابوك فاقبل منهم وأخبرهم أنهم إن فعلوا أن لهم المهاجرين وعليهم ما عليهم وإن اختاروا المقام في دارهم
أنهم كغير المسلمين يجري عليهم حكم الله عز وجل كما يجري على المسلمين وليس لهم في شيء إلا أن
يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يجيبوك إلى الإسلام فادعهم إلى إعطاء الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم فإن أبوا
فاقتلهم بالله عليهم وقاتلهم (قال الشافعي) حذني عدد كلهم بقعة عن غير واحد كلهم بقعة لا أعلم إلا
أن فهم ضمان التورى عن علقمة بن مثل معنى هذا الحديث لا يخالفه (قال الشافعي) وهذا في أهل
الكتاب خاصة دون أهل الأوثان وليس يخالف هذا الحديث حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله ولكن أولئك الناس أهل الأوثان والذين أمر
الله أن تقتل منهم الجزية أهل الكتاب والدليل على ذلك ما وصفت من فرق الله بين القتالين ولا يخالف أمر
الله عز وجل أن يقتل المشركين حتى يكون الدين لله ويستأوا جندوا حتى يتوبوا ويقبلوا الصلاة
وأمر الله عز وجل بجعل الجزية على كل مسلم حتى يسلموا الجزية ولا تسبق واحد من الآي غيرها ولا واحد من
الحديثين غيره وكل فيه أنزل الله عز وجل من رسوله فيه (قال الشافعي) ولوجه رجل فقال إن أمر
الله بالجزية تسبق أمرهم بقتال المشركين حتى يسلموا أو الجزية عليه أن يقول جاهل مثله بل الجزية مندوحة بقتال
المشركين حتى يسلموا ولكن ليس فيها مانع لصاحبه ولا مخالف

(من يلق بأهل الكتاب)

(قال الشافعي) اتفق قتال من العرب قبل أن يبعث الله رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وينزل عليه
الفرقان فقاتل من أهل الكتاب وقارب بعض أهل الكتاب العرب من أهل الذين قدان بعضهم دينهم وكان
من أنزل الله عز وجل فرض قتاله من أهل الأوثان حتى يسلموا فقاتل من وصفه دان من أهل الكتاب
قبل نزول الفرقان على نبي الله صلى الله عليه وسلم لم تسلك أهل الأوثان بدین آياتهم فأخذر رسول الله صلى الله عليه وسلم

لأبائنا عايناهم أنه حائره ولكنه سأل عن الجيوس اذ لم يعرف من كانهم ما عرف من كتاب اليهود والنصارى حتى أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأخذه الجزية وأمره بأخذ الجزية منهم فثبتهم على كل ما حكيت ما يدل على أنه لا يسعه أخذ الجزية من غير أهل الكتاب

(تفرع من توخذه الجزية من أهل الأوثان)

« أخيرنا أربع » قال قال الشافعي فكل من دان و داناً بأولادان بنفسه وإن لم يدن آ بأولاد من أهل الكتاب أي كتاب كان قبل زول الفرقان وناقد من أهل الأوثان قبل زول الفرقان فهو خارج من أهل الأوثان وعلى الإمام إذا أعلاه الجزية فهو صائر أن يقبله أمسه عربياً كالأوهميا وكل من دخل عليه الاسلام ولا يدن من أهل الكتاب من كان عربياً أو عجمياً فأراد أن تؤخذ منه الجزية فو يقر على دينه أو يحدث أن يدن من أهل الكتاب فليس للإمام أن يأخذ منه الجزية وعليه أن يقاتله حتى يسلم كما يقابل أهل الأوثان حتى يسلموا قالوا وأي مشرك ما كان أدم لم يدع أهل دينه من أهل الكتاب فهو كاهل الأوثان وذلك مثل أن بعد الصنم وباتسكن من شيء ومن يعطى ومن فمعناهم ومن غزا المسلمون ممن يجهلون دينه وذكروا لهم أنهم أهل كتاب (١) فهم أهل كتاب شلوا حتى دأوا به وألزمهم ذلك وكان ذلك قبل زول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو أقولهم إلا أن يعطوا غير ما قالوا وأن علوا بمينة تقوم عليهم لم يأخذوا منهم الجزية ولم يدعهم حتى يسلموا أو يقتلوا أو يفلحوا بفرار فكذلك وإن أقر بعضهم أنه لم يدن ولم يدن آ بأولاد من أهل الكتاب إلا في وقت ذكر كونه مسلم أنه قبل أن ينزل على رسوله صلى الله عليه وسلم أقرناهم على دينهم وأخذناهم من الجزية ولا يكون للإمام أخذها إلا أن يقول أخذناهم حتى أعلم أن لم يتنأوا أو قال هذا الدين إلا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا علم أنه أخذناهم حتى قبل التسليم وثبتنا لكم طماننا سلجولوا ما أن يقتلوا (٢) فإنا أخيرنا من الذين أئلمهم قوما بعد ولا فأنتموا على هؤلاء الذين أخذناهم من الجزية يقولهم أن لم يدنوا من أهل الكتاب بحال إلا بعد زول الفرقان وإن شهد هؤلاء النفر المسلمون أو أوثان منهم على جماعة من أهل الأوثان من أهل الكتاب إلا في وقت كذا وإن آباهم كانوا يدنوا من أهل الكتاب ثبت الدين بلغ منهم ولم يدن من أهل الكتاب إلا في وقت كذا وكل ذلك بعد زول الفرقان قال ولم ينذالي صغاهم كان آأولهم دأوا من أهل الكتاب قبل زول الفرقان ولو أن هؤلاء النفر العدول شهدوا على أنفسهم أنهم لم يكونوا دأوا من أهل الكتاب إلا بعد زول الفرقان كان قرارا منهم على أنفسهم لا جعله شهادة على غيرهم ولا قبل الشهادة على أحد منهم إلا بأن يشتهوا عليه أن الفرقان نزل ولا يدن من أهل الكتاب فإذا فعلوا ما قبل منه الجزية يقولوا كان آأولهم من أهل الكتاب لأنه لا يكون دين من آأله إذا بلغ انما يكون مشرعا على دين آأله ما بلغ فلا يشهدوا أن آأولهم ما بلغ على دين أهل الكتاب يهوداً وأنصاراً وبه أن بلغ يتخلف دين أهل الكتاب وإن صغبر وزل الفرقان وهما يتخلفا لبلغ الصغير ودان من أهل الكتاب وعاد إلى الجزية منهم أخذت الجزية من الصغير لأنه كان يقر على دين آبيه ولم يدن بعد البلوغ غيرنا غيره ولا أخذنا من الكبر الذي نزل الفرقان وهو على دين غير من أهل الكتاب

(من ترفع عنه الجزية)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدنوا من الحق من الذين آأولوا الكتاب حتى يسلموا الجزية عن يد وهم صاعرون قال فكان بيننا

(١) قوله فهم أهل كتاب لعله زائد من الناسخ وتأمل فإن الجواب ما بعده وسر (٢) وقوله فإنا أخيرنا الخ لم يدن كذا الجواب ولعله نبي الله فماتل

الأربعة أشهر أو أقل لم يوقف لأن جعل له أربعة أشهر من يوم يحل له الفرج وإن قال إن فرتك فعلى صوم هذا الشهر كالم يكن مولياً كما لو قال فعلى صوم يوم أمس ولو أصابها وقد بقي عليه من الشهر شيء كانت عليه كفارة أو صوم باقي ولولا أن قربت كانت طالق لانا وقت فان فاه وضابت الحشفة فالتقت نسلنا فإنا أخرجه من داخله بعد فعله مهرها وإن آبن آبن مطلق عليه واحدة فأن رجع فله أر بعشه أشهر من يوم راجع ثم فكذلك حتى ينقض مطلق ذلك الملك فلا ولولا أن أنت على حرام بد بغيرها بلا مطلق وألعبن بغيرها فليس يجوز لأن التصرم شيء حكم فيه بكفارة أنا يضعه مطلقاً كما يكون

في الآلة والله تعالى أعلم أن الذين فرض الله عز وجل قتالهم حتى يعطوا الجزية الذين قامت عليهم الحجة بالبلوغ فقد كره أن يقاتلهم الله عز وجل وأما ما على ما وجدوا عليه أي ما هم من أهل الكتاب وكان حنا أن الذين أمر الله بقتالهم عليهم الذين فهم القتال وهم الرجال البالغون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل معنى كتاب الله عز وجل فأخذ الجزية من المحتلمين دون من دونهم ودون النساء وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تقتل النساء من أهل الحرب ولا الولدان وسأهم فكان ذلك خلافا على خلاف بين النساء والصبيان والرجال ولا جزية على من لم يبلغ من الرجال ولا على امرأة وكذلك لا جزية على مغلوب من عقله من قبل أنه لا دين له فملكه تركه له الاسلام وكذلك لا جزية على مجنون لأنه لا مال له يعطى منه الجزية فأما من غلب على عقله أي ما مات ثم أفاق وأجن ثم أفاق فتوخضت منه الجزية لأنه مجري عليه القلم في حال أفاقته وليس يخلو بعض الناس من العلة بغرب بعقله ثم يمشي فإذا أخذت من جميع ثم غلب على عقله حسبه من يوم غلب على عقله فإن أفاق لم ترفع عنه الجزية وإن بقي رفعته عنه من يوم غلب على عقله قال وإذا صار لموا على أن يؤدوا عن أبنائهم ونساءهم سوى ما يؤدون عن أنفسهم فإن كان ذلك من أموال الرجال فلا جزية وهو كالأزبد عليهم من أهل الجزية ومن أموالهم إذا اختلفوا وغير ذلك مما يلزمهم إذا شرطوا لنا أو كانوا على أن يؤدوا من أموال نساءهم أو أبنائهم الصغار لم يكن ذلك عليهم ولأننا تأخذ من أبنائهم ولا نساءهم بقولهم (٢) فلا نسألك فإن قالت أنا تؤدى بعد عاهل قبل ذلك ولأننا تأخذ من أبنائهم ولا نساءهم بقولهم (٢) فلا نسألك فإن قالت أنا تؤدى بعد عاهل قبل ذلك منها ومتى استعت وقد شرطت أن تؤدى لم يلزمها الشرط ما أقامت في بلادها وكذلك لو تجرت عاهل يمكن عليها أن تؤدى إلا أن كثره ولكنها تنزع الجزاء فإن قالت أدخلها على بني تؤخذ مني فإنزته نفسها لم عليها لأنه ليس لها دخول الجزاء وإذا صارت على أن تؤخذ من ماله التي في غير بلادها حتى أدته قبل وأنتمتع بعد شرطه فلها منعه لأنه لا يبيع إلى أن على أهل السماء عنموها من غير الجزاء ولو شرط هذا مسمى أو مغلوب على عقله لم يجز الشرط عليه ولا يؤخذ من ماله وكذلك لو شرط أن يوالى أو الولى أو الولد أو ولها ذلك عليهم ما لم يكن ذلك لنا ولنا أن نمنعهم من أن يتخلفا في بلاد الجزاء وكذلك عن ماله ما مع الذي لا يؤدى شيئا عن نفسه ولا يكون لنا منعه من مسلم ولا ذمي يؤدى عن ماله ونعم أنفسهما قال ولأن أهل دار من أهل الكتاب امتنعوا منهم من أن يصالحوه على جزية أو يجري عليهم الحكم أو طاعوا بالجزية فلو كانوا عليهم وليس في مصلحتهم نظر فسلوا أن يؤدوا الجزية عن نساءهم وأبنائهم ودونهم لم يكن ذلك لنا وإن صلحوهم على ذلك فالصالح منقطع ولأننا أخذنا من شيئا أن سموه على النساء والأبناء لأنهم قد منعوا أموالهم بالأمان وليس على أموالهم جزية وكذلك لأننا أخذنا من رجالهم واشترطنا على نساءهم ولم يقولوا أن أبنائنا وبناتنا أخذنا من أموالهم من شرطها بشرطه وكذلك لو دعا في هذا النساء والأبناء لم يؤخذوا من أموالهم وكذلك لو كان النساء والأبناء أخلاء من رجالهم فقبلوا أن أحدهما ليس لنا أن تأخذنا منهم الجزية ولأننا نسيبهم لأن الله عز وجل أنما أذن بالجزية مع قطع حرب الرجال وأن يجري عليهم الحكم لا حرب في النساء والصبيان انما عن غنمة وليسوا في المعنى الذي أذن الله عز وجل بأخذ الجزية به والقول الثاني ليس لنا أن نأخذنا منهم الجزية ولا نأخذنا منهم الجزية إذا أقر وأبان يجري عليهم الحكم وليس لنا أن تأخذنا من أموالهم شيئا أن أخذنا منهم الجزية رده قال وتوخضت الجزية من الرهبان والسنخ العاق الزمن وغيره من عليه الحكم من رجال الشركتين الذين أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم وإذا صالحو القوم من أهل الذمة على الجزية لم يتم بلع منهم مولود قبل حولهم يوم أو أقل أو أكثر فرضي بالهمل يستل فإن ماتت نفسه بالأداء لم يولد فومه أخذت منه وإن لم تغلب نفسه فوله حول نفسه لأنه انما وجب عليه الجزية بالبلوغ والرضا وأخذت من المام من حين رضى على حول أحمائه وفصل أن كان عليه من سنة قبله الا لا تختلف أحوالهم كان يبلغ قبل الحول بشر

(٢) لهو ويقال لهم فلا ترضي عليك تأمل كسبه معصمه

الابلاء والقتل والملاط
وان أريد بهما إطلاق
لأنه حكم فبما كفارة
ولو قال ان قر ينك
فغلاى حرجن نظهارى
ان تقا هرت لم يكن
موليا حتى يظاهر ولو قال
ان قر ينك فقه على أن
أعتق فلان عن نظهارى
وهو ظاهر لم يكن
موليا وليس عليه أن
يعتق فلان عن نظهارى
وعليه فيه كفارتين
(قال الزنى) رحمه الله
أشبه بقره أن لا يكون
عليه كفارة الأثرى
أنه يقول لو قال له على
أن أسود يوم الخميس
عن اليوم الذى على لم يكن
عليه صوم يوم الخميس
لأنه لم يندرسه بشئ
يلزمه وان صوم يوم
لازم فأى يوم صامه
أجزأته ولم يحصل
لأنه في ذلك معنى
يلزمه كفارة
فنعهم (قال الشافعي)
ولو آتى ثم قال لأثرى
فقد أشركتك معها

فصالحه على دينار كل حول فأخذ منه إذا حال حول أصحابه نصف سدس دينار وفي حول مستقبل معهم دينار فإذا أخره أخذ منهم في حول أصحابه دينار ونصف سدس دينار

(الصغار مع الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فلم ياذن الله عز وجل في أن تؤخذ الجزية ممن أمر بأخذها منه حتى يعطها عن يد صاغرا (قال الشافعي) وصفت عددا من أهل العلم يقولون الصغار أن يحرى عليهم حكم الإسلام (قال الشافعي) وما أشبه ما قالوا عما قالوا لا امتناعهم من الإسلام فلا يحرى عليهم حكمه فقد أصغر وأصغر وأصغر عليهم منه (قال الشافعي) وإذا أحاط الامام بالدار قبل أن يسي أهلها أو قهر أهلها القهر السيول لم يسهم أو كان على سببه بالاحاطة من قهر لهم ولم يغزهم قهرهم وقتلهم أو كثرهم وقوته وعرضوا عليه أن يعطوا الجزية على أن يحرى عليهم حكم الإسلام زمة أن يسلمها منهم ولسألوهم أن يعطوها على أن لا يحرى عليهم حكم الإسلام لم يكن ذلك له وكان عليه أن يقتلهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية وهم صاغرون بأن يحرى عليهم حكم الإسلام قال فان سألوا أن يتركوا من يؤمن من حكم الإسلام إذا سلمهم به غرهم أو وقع عليهم بسبب غرهم لم يكن له أن يجبرهم به ولو أخذ الجزية منهم عليه فاما إذا كان في غز وهم مشقة أو من يلزمهم من المسلمين ومن يتناهبهم عنهم ضعف أو بهم (١) انتصاف فلا بأس أن يوادعوا وإن لم يعطوا شأنا أو أعطوه على النظر وإن لم يحرم عليهم حكم الإسلام كما يجوز ترك قتالهم وموادعتهم على النظر وهذا موضوع في كتاب الجهاد دون الجزية

(مسئلة أهل الجزية بعد ما يؤثرون) (قال الشافعي) وإذا أسرا لأم قوم من أهل الكتاب وحوى نساهم ونذار بهم وأولادهم فسألوهم تخليتهم ونذار بهم ونسأهم على إعطاء الجزية لم يكن ذلك في نسأهم وللأولادهم ولا ما غلب من نذار بهم وأموالهم وإذا أسروا ما عطا الجزية في هذا الوقت لم يقبل ذلك منهم لأنهم صاروا غنمة أو أوفيا وكان له القتل والمنا والفداء كما كان ذلك في أحرار رجالهم البالغين خاصة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدمن وفدى وقتل أسرى الرجال وأذن الله عز وجل بالمرء والفداء عنهم فقال فصر بالرقاب حتى إذا اتخنتهم فشدوا الوثاق فاما مناداه واما فداء (قال الشافعي) ولو كان أسرا كسر الرجال وحوى أكثر الناس ما الفذاري والأموال وبقيت منهم بقية لم يصل إلى أسرهم ما تمنع في موضع أو هرب كان له وعليه أن يعطى المتعنين أحد الجزية والامان على أموالهم ونسأهم أن لم يكن أحرز من ذلك شأنا فإن أعطاهم ذلك فطلقا فكان قد أحرز من ذلك شأنا لم يكن له الوفا به وكان عليه أن يقسم ما أحرزهم وخبرهم بن أن يعطوا الجزية عن أنفسهم وما لم يحرمهم أو نبذ إليهم ولو جاء الامام برب بعض أهل الحرب فأجابهم إلى أن آمن من سألوا من عندهم من بلد كذا وكذا على أخذ الجزية وخالفه الرسل من غزائم المسلمين فانتقموا وحروا وبالرهم نظرا فإن كان الامان كان لهم قبل الفتح وقبل أن يحروا والادخل في سبيلهم وكانت لهم الذمة على ما أعطوا ولو أعطوا ذمة متنتقة حتى يسلمهم ونبذ إليهم وإن كان سبيلهم والغلبة على بلادهم كان قبل إعطاء الامام بهم ما أعطاهم مضى عليهم السبيل وطل ما أعطى الامام لهم أعطى الامان من كان رقبته ما له غنمة أو فيا كالأعلى قوما حروا أن يردهم أموالهم لم يكن ذلك له

(مسئلة إعطاء الجزية على سكتي بلد ودخوله) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى إنما المشركون نجس الآية قال فسمعت بعض أهل العلم يقول المسجد الحرام الحرم (قال الشافعي) ويلقى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي لمسلم أن يؤذي المشرك ولا للمشرك أن يدخل الحرم قال وصفت عددا من أهل العلم بالمغازير وروى أنه كان في رسالة النبي صلى الله عليه وسلم لا يجتمع مسلم ومشرك في الحرم

(١) لعله أو بهم أي بالمسلمين انتصاف تأمل كتبه مصححه

في الإسلام لم تكن شريكها لأن البين زيمته لا الأولى والبين لا يشترط فيها ولو قال ان يرتك فانت ذانية فليس يحول وان قهرها فليس يعاقب الا يقتل صريح ولو قال لا أميتك سنة الأمة لم يكن مولىا فان وطني وقد بقي عليه من السنة أكثر من أربعة أشهر فهو مول وان كان أقل من ذلك فليس يحول ولو قال ان أميتك فواتقه لا صبتك لم يكن مولىا حتى يصيبها فتكون مولىا ولو قال والله لا أفرقك اليوم القبامة أوصي بخرج الدجال أوصي بيزل عيسى بن مريم أوصي بقدم فلان أو يموت أو يتوفى أو تقضى إنك فان مضت أربعة أشهر قبل أن يكون شي مما حلف عليه كان مولىا وقال في موضع آخر حتى تقضى ولهذا لم

بعد علمهم هذا فان سأل احد من تخدمته الجزية أن يعطوه او يحرقوا عليه الحنك على أن يتكلم يدخل الحرم بحال فليس الامام أن يقبل منه على ذلك شأ ولا أن يدع مشركا يدا الحرم بحال من الحلات طيبا كان أو صائغا فبأننا نغيره نصر بم الله عز وجل دخول المشركين المسجد الحرام وبعد تحريم رسوله ذلك وان سأل من تخدمته الجزية أن يعطوه او يحرقوا عليه الحنك على أن يسكن الحجاز لم يكن ذلك له والحجاز مكة والمدينة واليمامة ومخالفها كلها لان تركهم سكني الحجاز منسوخ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم استثنى على أهل خيبر حين علمهم فقال أفر كم ما أفر كم الله ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأجلانهم من الحجاز ولا يجوز صلصم على أن يسكن الحجاز بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب أن لا يدخل الحجاز الا بغير صلصم أو كثر من ثلاث لئلا يذلل ذلك مقام سفر لانه قد يحتل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأجلانهم عنها أن لا يسكنوهو يحتل لو ثبت عنه لا يقرين دينان بأرض العرب لا يقرين دينان مشيطان ولولا أن عروى الخراج أهل النمة لما تمت عند من أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتل ما رأى عمر بن أن أجل من قدم من أهل النمة تاجر ثلاث لا يقرين فيها بعد ذلك لا ريت أن لا يصلحوا بدخولها بكل حال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يتنذرى شأ من الحجاز اذا راولا يصلح على دخوله الاختنازا اصله ه أخيرنا يحيى بن سلم بن عبدالله بن عمر بن نافع عن ابن عمر بن الخطاب (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا أتت لهم أن يدخلوا الحجاز فذهب لهم بها مال أو عرض لهم بها شغل قبل لهم وكاواهم شتم من المسلمين واخرجوا ولا يقسمون بها كثر من ثلاث وأمانة فلا يدخل الحرم احد منهم بحال أما كان لهم بها مال أوليكم وان غفل عن رجل منهم فدخلها فخرجت من مرضا أو ماتت من مرضا لم يدفن بها وان ماتت منهم ميت بغير كفنة فحيث عوت أو مرض فكان لا يطبق أن يحمل الا تنقل عليه أو ز نالته في مرضه ترك حتى يلقى الخلق ثم يحمل قال وان صالح الامام احد من أهل النمة على شيء يأخذ في النعمة من مخالفت لا يجوز الصلح عليه على أن يدفعوا اليه كسافق قبض ما حبل عليهم فلا يرد منه شأ لانه قد وفي بما كان يشهونه وان علم بعضهم نصف السنة نذاهم مكانه واعلم أن صلحهم لا يجوز وقال ان رضى من صلحوا جرحه جرحه لكم وان لم ترضوه أخذت منكم ما وجب عليكم وهو نصف ما صلحتمكم عليه في السنة لانه قد تم لكم ونسبت اليكم وان كانوا صلحوا على أن سلفوا مشايتهم رديهم ما صلحوا عليه الا قدر ما استحق بتمامهم ونذاهم ولم أعلم احدا أجلي احد من أهل النمة من الذين وقد كانت به انتم ولست بجواز فلا يحملهم احد من الذين ولا بأس أن يصلحهم على مقامهم بالين فاما ما سأل البلدان ما خلا الحجاز فلا بأس أن يصلحوا على المقام بها فلذا وقع لذي حق بالحجاز وكل به ولم أحب أن يدخلها بحال ولا يدخلها النعمة لاهلها ولا يغرف من أسباب الخول كجارة يعطى منها شأ ولا كراهية به وسلم ولا غير (٢) فان أمر بأجلانهم من موضع فقد منع من الموضع الذي أجلي منه وهذا اذا فعل فلان في النفس منه شيء واذا كان هذا هكذا فلا يشين أن نعوا ركوب بحر الحجاز ونعوت المقام في سوا حله وكذلك ان كانت في بحر الحجاز جزائر وجبال تسكن نعواسكنا هالا بها من أرض الحجاز واذا دخل الحجاز منهم رجل في هذه الخلقة فان كان تقدم اليه أدب وان خرج وان لم يكن تقدم اليه لم يردب وان خرج وان عاد أدب وان مات منهم ميت في هذه الخلج نكدة أخرج منها أو أخرج من الحرم فدفن في الخلق ولا يدفن في الحرم بحال لان الله عز وجل قضى أن لا يقرب مشركا المسجد الحرام ولولا أن أخرج من الحرم ولودفن بها تبش ما يتشقق وان مات بالحجاز فدفن بها وان (١) يدفع في الأصل لما الحديث (٢) وقوله فان أمر بأجلانهم الخ المراد أنا أمرنا بأجلانهم من الحجاز وهذا يتضمن المنع من الإقامة به وتامل

يكن مولد الانه لا قد تقطعه قبل أربعة أشهر الا أن يربا كثر من أربعة أشهر (قال الزكي رحمه الله) هذا أولى بقوله لان أصله ان كل عين منعت الجماع بكل حال أكثر من أربعة أشهر الا بأن يحتج فهو مول وقوله حتى يشاء فلان فليس يعمل حتى يموت فلان (قال المزي) وهذا مثل قوله حتى يقدم فلان أو غير سواء في القياس وكذلك حتى تقضى ولما اذا أمكن المقام في أربعة أشهر ولو قال حتى تحبل فليس بمول (قال المزي) رحمه الله هذا مثل قوله حتى يقدم فلان أو يشاء فلان لانه قد يقدم ويشاء قبل أربعة أشهر فلا يكون مول (قال المزي) رحمه الله عليه وأما قوله حتى يموت فهو مول بكل حال كقوله

مرض في الحصر أخرج فان مرض بالحجاز بمسبب بالانحراج حتى يكون محتملا للسفر فان احتمله أخرج
قال وقد وصفت من قبلهم بالقبائر بالحجاز فبما يؤخذ منهم وأما الله التوفيق وأحب إلى أن لا يرجعوا
بالحجاز بحال التجارة ولا غيرها

(حكم الجزية)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وكان معقولا أن الجزية شيء يؤخذ في أوقات
وكانت الجزية محتملة للقليل والكثير (قال الشافعي) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المدين عن الله عز
وجل معنى ما أضافه رسول الله صلى الله عليه وسلم جزية أهل اليمن دينار في كل سنة وأوقيته من المعافى
وهي الثياب وكذلك روى أنه أخذ من أهل أبيه ومن نصارى مكة دينار عن كل إنسان قال وأخذ الجزية من
أهل بخران فيها كسوة ولا أدى ما غابها ما أخذ منهم وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن أهل النمة
من أهل بخران يذكر أن قوما أخذ من كل واحد أكثر من دينار وأخذها من أكيدر ومن بجوس الصيرن
لا أدى كغاية ما أخذ منهم ولم أعلم أحدا دفع حتى عنه أنه أخذ من أحد أقل من دينار « أخبرني إبراهيم
ابن محمد قال أخبرني اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل
اليمن أن على كل إنسان منك ديناراً أوقيته من المعافى يعني أهل النمة منهم « أخبرني مطرف بن مازن
وهشام بن يوسف بساند لا أحفظه غير أنه حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على أهل النمة من أهل
اليمن ديناراً كل سنة قلت لمطرف بن مازن فإنه قال وعلى النساء أيضاً فقال ليس أن النبي صلى الله عليه وسلم
أخذ من النساء شيئاً عندنا (قال الشافعي) وسألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعذمت بن علي
أهل اليمن فكل حكمي عن عدم وضو أقبلهم كلهم نقصة أن صلح النبي صلى الله عليه وسلم لهم كان لأهل ذمة
اليمن على دينار كل سنة ولا يشترط أن النساء كن فيهن تؤخذ من الجزية وقال عامتهم يؤخذ من جزيتهم
وقد كانت لهم الزروع واليمن وشبه ذلك على ما وصفنا أخبرني أن عامة ذمة أهل اليمن من حير (قال الشافعي) سألت
أوراها فأنكر ذلك عليه وكل من وصفنا أخبرني أن عامة ذمة أهل اليمن من حير (قال الشافعي) سألت
عدداً أكثر من ذمة أهل اليمن مفرقين في بلدان اليمن فكلهم أثبت لي لا يختلف قولهم أن معاذاً أخذ منهم
ديناراً على كل بالغ وسواها البالغ الحالم قالوا كلن في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم مع معاذ أن على كل عالم
له موهب ديناراً كل سنة وأن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى أيلة ثلثمائة دينار كل سنة وأن
يصفوا من مريمهم المسلمين ثلاثاً ولا يصفوا مسلمياً * أخبرنا إبراهيم بن إسحق بن عبد الله أنهم كانوا
بموثنة ثلثمائة فغضب بالنبي صلى الله عليه وسلم وبموثنة ثلثمائة دينار كل سنة (قال الشافعي) فإذا كان يجوز
أن تؤخذ منه الجزية إلى الجزية على ما يجوز ويند ديناراً عن نفسه كل سنة يجوز لأم الأقبول منه وإن
زاد على ديناراً ما بلغت الزيادة قلت أو كثرت حاز لا ما أخذها منه لأن اشتراط النبي صلى الله عليه وسلم
على نصارى أيلة في كل سنة ديناراً على كل واحد والضافة زيادة على الدينار وسواء معسر البائع من أهل
الذمة وموسرهم بالغاً ما بلغ يسره لأنه لا تأمل أنه إذا صلح أهل اليمن وهم عدد كثير على دينار على المحترف في كل سنة
أن منهم المعسر يقع فيه عنه وأن فيه الموسر فمن الموسر فمن عرض ديناراً موسراً كان أو موسراً قبلته وإن
عرض أقل منه لم يقبل منه لأن من صلح رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينعلم ما بلغ على أقل من دينار قال
فإن ديناراً أقل ما يقبل من أهل النمة وعليه أن يذوق قوله منه عن كل واحد منهم وإن لم يذوقه ولا يشبهه
من ماله فإن صلح السلطان أحداً من يجوز أخذ الجزية منه وهو يقوى عليه على الأبد على أقل من دينار
أو على أن يضع عن أعسر من أهل دينه الجزية أو على أن يفتق عليهم من بيت المال فالصلح فليس له أن

حتى أموت أنا وهو
كقوليه والله لا أطول
أبدافهم مول من حين
خلف (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولو
قال والله لا أفر ببلان
شئت فسمت في المجلس
فهو مول قال ولا يلاؤه
في الغضب والرضا سواء
لما تكون البسيف
والغضب والرضا سواء
وقد أنزل الله تعالى
الأيلاء مطلقاً ولو قال
والله لا أفر ببلان حتى
أخرجك من هذا البلد
لم يكن مولياً لأنه قد
يقدر على أن يخرجها
فذلك انقضاء الأربعة
الأشهر ولا يجبر على
انحراجها

(باب الإيلاء من نسوة)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولو قال لأربع
نسوة والله لا أفر ببلان
فهو مول منهن كلهن
بوفصل واحد
منهن فإذا أضاف واحدة
أو اثنين خرجت من حكم

ياخذ من أحد منهم إلا ما صلحه عليه أن مضت مدة بعد الصلح توجب عليه بشرطه ما عليه أن ينفذ
 إليهم حتى يصلحوا صلحا حازرا وإن صلحوا صلحا جازرا على دينار أو أكثر فأعسر واحد منهم يجوز ثمة فالسلطان
 غيرهم من القرماء ليس بأحق بحاله من غرمائه ولا غرمائهم منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن غلبه
 لأهل دينه قبل أن يحول الحول عليه ضرب مع غرمائه بحصة جزية مسلمة مضي عليه من الحول وإن قضاه
 الجزية دون غرمائه كان له ما لم يستعد عليه غرماءه أو بعضهم فإذا استعدى عليه بعضهم فليس له أن يأخذ
 جزية دونهم لأن عليه حين استعدى عليه أن يقف ماله إذا أقر به أو ثبت عليه مينة فإن لم يستعد عليه
 كان له أخذ جزية ثمنه دونهم لأنه لم يثبت عليه حتى عنده حين أخذ جزية وإن صالح أحدا من أهل الذمة
 على ما يجوز له فغلب الذي فله أخذ حقه من ماله وإن كان غائبا إذا علم حياته وإن لم يعلم حياته سأل وكيله
 ومن يقوم بحاله عن حياته فإن قالوا مات وقف ماله وأخذ ما استحق فيسأل في يوم يقولون مات فإن قالوا لا
 وقف ماله إلا أن يعطوهم متطوعين الجزية ولا يكون له أخذها من ماله وهو لا يعلم حياته إلا أن يعطوها ما يراها
 متطوعين أو يكون يعلم ورثته كلهم وأن لا ورثة غيرهم وأن يكونوا بالغين يجوز أمرهم في حالهم فيميز
 عليهم أفرارهم على أنفسهم لأنه إن مات فهو مالهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أخذ الجزية من
 ماله لستين ثم ثبت عند ماله مات قبلها مائة درهم أو كان يحيا من القرماء بأن كان ما يصيبه
 إذا صار منهم في الجزية على أقل مما أخذ منه ما عليهم وإن كان ورثته بالغين جازى الأمر فقالوا مات أسس
 وشهد بشوادة مات عام أول فسال الورثة قالوا أن يرده عليهم جزية تستحقه يمكن على الولي أن يردها عليهم
 لأنهم يكذبون الشهود بسقوط الجزية بعته بالوت ولو جاءه توارثان فصدق أحدهما الشهود وكذبهم الآخر
 فكأن كرجلين شهداهما رجلا من محققين فصدق أحدهما ولم يصدق الآخر فقبضت منه فدلته ما نفي
 صدقه فترد ذلك على كذبهما وكان على الإمام أن يرده نصف الدينار على الوارث الذي صدق الشهود ولا يرد
 على الذي كذب الشهود (قال الشافعي) وإن أخذنا الجزية من أحد من أهلها فاختصر كان الإمام غير عا
 من القرماء ولم يكن له أن يتفق من مال الله عز وجل على فقير من أهل الذمة لأن مال الله عز وجل ثلاثة أصناف
 الصدقات فهي لأهلها الذين سعى الله عز وجل في سورة براءة والتي فلاه الله الذين سعى الله عز وجل في سورة
 الحشر والفتنة فلاه أهلها الذين حضروها وأهل الجس المسكين في الأنفال وكل هؤلاء مسلم يخبر على الإمام
 والله تعالى أعلم أن يأخذ من حق أحد من المسلمين فيعطيه مسلما غيره فكيف يذم لم يجعل الله تبارك وتعالى
 له فيما تطول على المسلمين نصيبا إلا ترى أن الذي منهم عوت فلا يكون له وأرث فيكون ماله للمسلمين دون
 أهل الذمة لأن الله عز وجل أنتم على المسلمين يتخو بلهم مالم يكونوا يتخولونه قبل يتخو بلهم بأموال المشركين
 فأوغر غنمة (قال الشافعي) ويرى أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل على نصارى بيلة جزية دينار على كل
 إنسان وضيفة من ماله من المسلمين وثلاث دنانير على الديار (قال الشافعي) فإن بدل أهل الذمة أكرمين
 دينار بالغ ما بلغ كان الأزد ياد أبا سبي ولم يحرم على الإمام عما زاد وشي وقصدا على أهل الشام على أربعة
 دنانير وضيفة أخبرنا مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب بالجزية على
 أهل الذهب أربعة دنانير ومع ذلك أراق المسلمين وضيفة ثلاثة أيام (قال الشافعي) وقد روى أن عمر ضرب
 على أهل الورق ثمانية وأربعين وعلى أهل اليسر وعلى أهل الأوساط أربعة وعشرين وعلى من دونهم
 اثني عشر درهما وهذا في الدرهم أشبه عذب عمر بأنه عدل الدرهم في البدية اثني عشر درهما بدنانير
 أخبرنا يونس بن عيينة عن أبي إسحق عن حارثة بن مضار عن عمر بن الخطاب فرض على أهل السودان وضيفة
 يوم وابلية فمن جبهه مرض أو سطر أنفق من ماله (قال الشافعي) وحديث أسلم وضيفة ثلاثة أيام أشبهه لأن

الأيلاء ووقف الباقيين
 حتى في ما ويطلق ولا
 حنث عليه حتى يصيب
 الأربع للآتي حلف
 عليهم كاهن ولو طلق
 منهن ثلاثا كان موليا
 من الباقية لأنه لو جاءها
 والآتي طلق حنث ولو
 مات أحداهن سقط
 عنه الأيلاء لأنه يجمع
 البواقي ولا يحنث (قال
 المزني) أصل قوله إن كل
 عين تحت الجماع بكل
 حال فهو بها مول وقد
 زعم أنه مول من الرابعة
 الباقية ولو وطئها
 وحدها لم حنث فكيف
 يكون شيئا موليا ثم يبرئ
 ذلك بقوله لو مات
 أحداهن سقط عنه
 الأيلاء والقياس أنه
 لا إيلاء عليه حتى يبطأ
 ثلاثا يكون موليا من
 أولها لأنه لا يقدر أن
 يبطأها الاحتشوا هذا
 بقوله (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى ولو كان
 قال والله لا أقرب وأحدة
 منهن وهو يبرهن

رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الضيافة ثلاثة ثلاثا وقد يكون جعلها على قوم ثلاثا وعلى قوم يوما وليلة ولم يجعل على آخر من ضافته كما يختلف صلته لهم فلا ريد بعض الحديث بعضا

(بلاد العنوة)

(قال الشافعي) وإذا ظهر الإمام على بلاد أهل الحرب ونفى عنهم أهلها وأظهرهم على بلاد وقهر أهلها ولم يكن بين بلاد الحرب التي ظهر عليها وبين بلاد الإسلام مشتركاً أو كان بينهما وبينهم مشتركون لا يمتنعون أهل الحرب الذين ظهر وأعلى بلادهم وكان قاهراً إلى بين حصو وأمنطاره وإن يكن محصوراً فإنه أولئك من العدو إن بدع لهم أموالهم على شيء يأخذ منهم فيها أو منها قبل أو أكثر لم يكن ذلك لها نقاد صارت بلاد المسلمين أملاكاً لهم ولم يحزها إلا القسما بين أظهرهم كما عثر رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير فظهر ظهر عليها وهو على عدد المشتركين من أهلها أكثرهم وقتهم ما شربون من العرب غير جهود وقتها أرادوا منهم من قبلها فإنه أنه قاهرهم أموالهم كما يقسم ما حرق في بلادهم لغير زحها وأروهم حصصون منته لهم وشوكة فاشية أن يؤمنهم ولا يسي درارهم فأعلاهم ذلك لأنه لم يظهر على الحصون من فيها فملكها المسلمون ولم يعطهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فظاهر عليهم من الأموال لأدراى أن لا قوة لهم على أن يبرزوا عن الحصون لنزع الأموال وكذلك أعطهم ذلك في حصن ظهر فيه بصفة بنت حبي وأختها وصارت في يده لأنه ظهر عليه كما ظهر على الأموال ولم يكن لهم قوة على منعه إياه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل ما ظهر عليه من قليل أو مال المشتركين أو أكثره أرضاً وأدار وأغرى لأنه غنيمته وحكم الله عز وجل في الغنمة أن تحبس وتدين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأربعة الأحسان أو أوجب عليها بالنسب والأرباب وإن ظهر المسلمون على طرف من الأطراف المشتركين حتى يكون قسم قوتهم على منعه من المشتركين ولم ينالوا المشتركين فهو بلد عنون يجب عليه قسمه وقسم أربعة أحسان من أوجب عليه فحبل وركبان كان قسمه عبارة أو كانت لأرضه فقبعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما وصفت إليه بقبعة فأن تركه الإمام ولم يقسمه فوقعه المسلمون أو تركه كالأربعة أحكام الإمام في لانه تخلف للكل ما استعما فان قيل فإن ذكر ذلك في الكتاب قبل قال الله عز وجل وإعلاء أعانتم من من ثأني فأنه جهه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأربعة الأحسان على من أوجب عليه بالنسب والأرباب من كل ما أوجب عليه من أرض أو عمار أو أموال وإن تركه الأهل التابع أهلها يجمع ما كان في أيديهم من غنما فاستخرج من أيديهم وجعل أجرتهم فيها قاموا عليه فيها وكان لأهلها أن يشعوا لأمام بكل ما خلف فيها إلا ما خرج منها قال فالظاهر للإمام على بلاد عنود نفسه هم مال أهل الأربعة الأحسان ترك حقوقهم هنا فاعطوا ذلك لمطبة به أنفسهم فله قوله أن أعطوا إياه بضمه حيث يرى أن تركه كالأوقف على المسلمين فلا بأس أن يسلمه من أهله وغير أهله بما يجوز لأرجل أن يسلم به أرضه وأحسب عن رطلطبات أن كان صنع هذا في شيء من بلاد العنوة إنما استطاب أنفس أهلها فأنصنع ما وصفت فيها كما استطاب التي صلى الله عليه وسلم أنفس من صارت في يده سي هوان يجنين من طلب نفسها و من لم يلبس نساء لم يكره على أخذ ما في يده

(بلاد أهل الصلح)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا غزا الإمام قه ما فلم يظهر عليهم حتى عرضوا

كلهن فهو مول يوقف
لهن فأى واحدة
ما أصاب منهن خرج من
الايلاء في البواقي لأنه
حلت بأصاها الواحدة
فإذا حلت مرة لم يعد
الحلث بألاء ثانية

باب على من يجب
التأني في الإيلاء ومن
يسقط عنه

(قال الثاني) رجعت الله تعالى ولاعرض لولي ولاأمره إلى حتى تطلب الوقت بعد أربعة أشهر فإما أن ينيء وإما أن يطلق ولو غشخت ثم طلبت أن يكون لها لها تركت ما يحبها في حال دون أن يرضى فقلت لشدالة والولي معوهة ومن حلف على أربعة أشهر فلا إيلاء عليه أن يتنصت وهو راجع من أشرته وأدباف بلان أشرته لا يبرأ من أشرته أخرى ثم بات منه ثم نكحها فهو مول (قال المزي)

عليه الصلح على شيء من أرضهم أو شيء يؤدونه عن أرضهم فيه ما هو أكثر من الجزية أو مئثل الجزية فإن كانوا ممن يؤخذ منهم الجزية وأعطوه ذلك أن يجري عليهم الحكم فعليه أن يقبله منهم وليس لقبوله منهم الأعلى أن يجري عليهم الحكم وإذا قبله كتب بيته ويقيم كتابا بالشروط بينهم واتخاذ بهل من جاء بعده وهذه الأرض مملوكة لأهلها الذين صالحوا على ما صالحوا على أن يؤدوا عنها مئثل ما يقبض على كلهم على ذلك وأنهم صالحوه على أن للسلمين من ربة الأرض شأنا فإن المسلمين شركاؤهم في رقاب أرضهم بما صالحوه عليه وإن صالحوا على أن الأرض لهم وعليهم أن يؤدوا كذا من الخنطة أو يؤدوا من كل ما زرعا في الأرض كذا من الخنطة لم يجز حتى يستبين فيه ما وصفت فمن صالح على صدقة ماله وإذا صالحوه على أن الأرض كلها للنسركين فلا بأس أن يصلحهم على ذلك ويجعلوا عليهم خراجا معلوما أمائثي مسمى بضمنونه في أموالهم كالجزية وأمائثي مسمى يؤدى عن كل زرع من الأرض كذا من الخنطة أو غيرها إذا كان ذلك لأجاع مثل الجزية أو أكثر ولا خير في أن يصلحوه على أن الأرض كلها للنسركين وأنهم إن زرعوا شيا من الأرض فالسلمين من كل ريب أو فدان زرعوا مملكة معلومة أو زرعوا معلوم لأتسم قد يزعمون فلا يثبت أو يقل أو يكثروا ولا يزعمون ولا يكونون حشنة صالحوه على جزية معلومة ولا أمر يحيط العلم أنه باق كقول الجزية أو يحاوي ذلك * وأهل الصلح أحرار إن لم يظهر عليهم ولهم بلادهم إلا ما أعطوه منها * وعلى الإمام أن يخلص ما صالحوا عليه في دفع حصة إلى أهله وأربعة أضعافها إلى أهل النبي * فإن لم يفعل ضمن في حاله ما سلك عليهم منه كما وصفت في بلاد العنوة وعلى الإمام أن يمنع أهل العنوة الصلح لأنهم أهل جزية كما وصفت منع أهل الجزية

(الفرق بين نكاح من يؤخذ منه الجزية وتوكل ذبايتهم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكى الله عز وجل في المشر كين حكيان حكم أن يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا أو أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية أو يسلموا قال وأحل الله عز وجل نساء أهل الكتاب وطعامهم فقيل طعامهم ذبايتهم فاحتل إحلال الله نكاح نساء أهل الكتاب وطعامهم كل أهل الكتاب وكل من دان دينهم واحتل أن يكون أراد بذلك بعض أهل الكتاب دون بعض فكانت دلالة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم لا أعلم فيه مخالفا أنه أراد أهل التوراة والإنجيل من بني إسرائيل دون المجوس فكان في ذلك دلالة على أن بني إسرائيل المرادون بإحلال النسا والذبايت والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفا أن لا تنكح نساء المجوس ولا تؤكل ذبايتهم فإلّا دل الإجماع على أن حكم أهل الكتاب حكيان وأن منهم من تنكح نسائهم وتؤكل ذبايتهم ومنهم من لا تنكح نسائهم ولا تؤكل ذبايتهم وذكر الله عز وجل نعمته على بني إسرائيل في غير موضع من كتابه وما آتاهم دون غيرهم من أهل دهرهم كان من دان دين بني إسرائيل قبل الإسلام من غير بني إسرائيل في غير موضع من بني إسرائيل أن ينكح لاه لا يقع عليهم أهل الكتاب بأن يأبىهم كانوا غير أهل الكتاب ومن غير نسب بني إسرائيل فلا يكونوا أهل كتاب إلا بمعنى لا أهل كتاب مطلق ثم يحرم والله تعالى أعلم أن ينكح نساء أعدائهم من العرب والعجم غير بني إسرائيل دان دين اليهود والنصارى بحال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد بن الجاربي أن عبد الله بن سعيد مولى عمر بن الخطاب قال ما نصارى العرب بأهل كتاب ولا تجعل لأندائهم وما آتاهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن كان من بني إسرائيل دين دين اليهود والنصارى نكح نسائهم ولا تذببتهم ومن نكح نسائهم منهم أحد وطى بالملك ومن دان دين بني إسرائيل

رحمه الله وقال في موضع آخر لو أنتم فيها ملطقة فاقبضت عدتها ثم نكحها نكاحا جدينا سقط عنه حكم الأيلاء وانما يسقط عنه حكم الأيلاء لأنها صارت في حال لو طلقها لم يقع طلاقها لم يلحق بها تبين أمر المرأة المولى حتى قصر أملاك نفسها منه ثم نكحها بعد حكم الأيلاء بهذا بعد ثلاث وروز وغيره لأن

الدين فائسة تبنيها في امرأ تبنيها يكفران

أسبابها كما كانت فائسة قبل التزويج وهكذا الظاهر مثل الأيلاء ولو

إلى من امرأه الأمة ثم اشتراها فخرجت من ملكه ثم تزوجها أو الصديق جزء ثم اشتريه فزوجه لم يعد الأيلاء لا تنسخ النكاح (قال المزي) رحمه الله هذا كله أشبه بأصله لا بل نكاح أومك حدثت يعمل فيه الأقول وأيلاء

من غيرهم لم يتكلم نساؤه ولم تؤكل ذبيحته ولم تؤطأ أمته واذ لم يتكلم نساؤهم ولم تؤطأ منهم أمهات العيين
(١) لم يتكلم منهم امرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان الصابئون والسامرة من بني اسرائيل وادنا
دين اليهود النصارى فلاصل التوراة ولاصل الانجيل تكلمت نساؤهم وأحلت ذبايحهم وان حالفوهم في فرع
من دينهم لانهم فروغ فقتلوا عقولهم بينهم وان حالفوهم في أصل التوراة لم تؤكل ذبايحهم ولم يتكلم نساؤهم
(قال الشافعي) وكل من كان من بني اسرائيل تؤكل ذبايحهم وتكلم نساؤهم بدنه اليهودية والنصرانية
حل ذلك منه حينما كان محارباً ومهادناً ومعطي الجزية لافرق بين ذلك غير أني أكرم الرجل النصارى ببلاد
الحرب وخوف الفتنة والسياسة عليه وعلى واد من غير أن يكون محزماً والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ومن ارتد من نسل اليهود الى النصرانية أو من نسل النصارى الى اليهودية أو رجلاهم لم يقر وأعلى
الجزية ولم يتكلم من ارتد عن أصل دين آتاه وكذلك اذا ارتدوا الى محسوبة أو غيرهما من الشرك لأنه انما أخذ
منهم على الاقرار على دينهم فاذا بدلوه بغير الاسلام حالت حالهم عما أخذوا من بأخذ الجزية منهم عليه وأبج من
طعنهم ونسأهم

(تبدل أهل الجزية بدينهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما ينبغي عليه أن الجزية لا تقبل من
أحدان دين كتابي الآن يكون باؤه أو هودان ذلك الدين قبل زول القرآن وتقبل من كل من يشئت على
دينه من آتاه قبل زول القرآن ما شئتوا على الأديان التي أخذت الجزية منهم عليها فان بدلهم يهودي دينة
ب نصرانية أو مجوسية أو نصراني دينة مجوسية أو بدلي مجوسية دينة نصرانية أو تنقل أحد منهم من دينه الى غير
دين من الكفر بما وصفه أو التعطل أو غيره لم يقتل لانه انما يقتل من بدل دين الحق وهو الاسلام وقيل ان
رجعت اليه بدل أخذت الجزية الجزية وان أسلت طرخاها غلغلياً يستقبل وتأخذ من كل حصه الجزية بقاى
زيت الى ان أسلت أو بدلت وإذا بدلت بغير الاسلام نفذت الجزية عن بلاد الاسلام لان بلاد الاسلام لا تكون دار مقام لاحد الاسلام وأمعاد ولا يجوز أن تأخذ من كل الجزية بقاى غير الذي أخذت منك أولاً
عليه ولو أجزأها أجزأ أن يفتقر وبني اليوم أو يهوداً ويحيى فتأخذ من الجزية قتيلاً قتال الذين كفروا
حتى يسلموا وانما أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم على ما دناؤه قبل محمد صلى الله عليه وسلم وذلك خلاف
ما أخذوا من الذين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان له مال بالخازن وكل به ولم يترك قيم الانلافا
وان كان له بغير الخازن يترك قيمه في بلاد الاسلام لا يضر ما يجمع ماله فان أبطافاً كثر ما يؤجل الى الخروج
من بلاد الاسلام أربعة أشهر لانه كرمته جعله الله تعالى لغير المؤمنين من المشركين وأكرمته جعلها
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تبارك وتعالى براءه من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين

« قرأ الربيع » الى غير محيزي الله فأجلهم التي صلى الله عليه وسلم ما أجلهم الله من أربعة أشهر (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا قيل بدار الحرب فغلغلياً تؤذى إليه ماله وليس لنا أن نقنه برزقه من شرك
المشرك لما ساق من الأمانه فان كانت له زوجة وولد كبار وصغار يسدوا أديتهم أقرت الزوجة والولد
الكبار والصغار في بلاد الاسلام وأخذ من ولده الرجال الجزية وانما مات زوجته وأولاده لم تبدل دينها
وهي على دين يؤخذ من أهل الجزية أقر وادها الصغار وان كانت بدلت دينها وهي حبيصة أو بدلت نجات
أو كانت وثنية وولد صغارها فهم قولان أحدهما أن يخرجها لانه لا يهملهم ولا يهملهم بقرونها
في بلاد الاسلام والثاني لا يخرجون لما ساق لهم من النمة وان بدلواهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
واذا قلعت في زوجت وولده الصغير وماريته وعبدوه وبكاتبه ومدره أقر في بلاد الاسلام فأراد ان يجمعهم
وكرهه فليس ذلك له وأمره فيمن يجوز له بيعه من رقيقه أن وكل به أو يبيعه وأوقف ماله ان وجدته
(١) قوله لم يتكلم منهم امرأة كذلك في النسخ ولعله لم يؤكل ذبايحهم فأمل

وظاهر يحدث قال الشافعي
أن كل حكم يكون في
ملك اذا زال ذلك الملك
زال ما فيه من الحكم
فلا يزال نكاحه
فانتهى منه امره زال
حكم الابلاء عنه في غناه
(قال الشافعي) والابلاء
عين لوقت فلو لم يند
فهو سواء الا ترى أن
أجل العبد وأجل الحر
العين سنة ولو قلعت قد
انقضت الأربعة
الأشهر وقال لم تنقض
أقول قوله مع عينه
وعليها البنية ولو آلى
من مطلقة ملك رجعتها
كان مولى من حين
يرجعها ولو ملك
رجعتها لم يكن مولى
والابلاء من كل زوجة
حر أو أمه وسهولة ومنية
سواء

(الوقف من كذب
الابلاء ومن الاسلاء
على مسائل ابن القاسم
والابلاء على مسائل
مالك)
(قال الشافعي) رحمه

وأشهد عليه أنه ملكة النفقة على أولاده الصغار وزوجته ومن تلبه النفقة عليه وإن لم أجده شافلاً نشأه
وقف ونفقه بكل حال عن بلاد الإسلام لم يسلّم وأرجع إلى سنة الذي أشفقت عليه منه الجزية وإدامات
قبل أخراجه وزنت ماله من كان يرثه قبل أن يبدل دينه لأن الكفر كلمة واحدة وبوزن الوثني الكتابي
والجوي وبعض الكتابيين بعضاً وإن اختلفوا كالإسلام له

(جاء الوفاء بالندوة والعهد ونقشه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى جاع الوفاء بالندوة وبالعهد كان
بميناً وغيره في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وفي قوله تعالى يوفون بالندوة ويخافون وما كان
شره مستطيراً وقد ذكر الله عز وجل الوفاء بالعقود والأمين في غير آية من كتبه منها قوله عز وجل وأوفوا
بعهودكم إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها فقرأ الربيع الآية وقوله يوفون بعهود الله
ولا ينقضون الميثاق مع ما ذكر به الوفاء بالعهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا من سعة لسان العرب
الذي هو بطريقه وظاهر عام على كل عقد وبشبه والله تعالى أعلم أن يكون أراد الله عز وجل أن يوفي بكل
عندئذ إذا كانت في العقيدة طاعة ولم يكن فيها أمر بالوفاء بمنه معصية فان قال قائل ما دل على ما وصفت
والأمر فيه كله مطلق ومن أين كان لأحد أن ينقض عهد أبك حال قبل الكتاب السنة صالح رسول الله
صلى الله عليه وسلم قر بشا لم يدب عليه أن يرد من جاء منهم فأنزل الله تبارك وتعالى في أمر أمة منهم
مسألة إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فمتنوهن الله أعلم بما ينهين ففرض الله عز وجل عليهم أن لا ترد
النساء وقد أعطوهن ردم من جاءهن ومنهم فحسب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر الله عز وجل وعاهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم من المشركين فأنزل الله عز وجل عليه راقم عن الله ورسوله إلى الذين
عاهدتهم من المشركين الآية وأنزل كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتهم من
المشركين ثم لم يصرح بشيء الآية فان قال قائل كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل المدينة
ومن صالح من المشركين قبل كان صلحهم طاعة لله ما عن أمر الله عز وجل بما يصح نصاً وأما أن يكون
الله تبارك وتعالى جعل له أن يعقدن رأي بما رأى ثم أنزل قضاءه عليه فصاروا إلى قضاء الله جعل ثناؤه
ونسخ رسول الله صلى الله عليه وسلم فعهله بعهله بأمر الله وكل كان لله طاعة في وقته فان قال قائل وهل
لأحد أن يعقد عهداً منسوخاً ثم يفسخه قيل له ليس له أن يبتدىء عهداً منسوخاً وإن كان ابتداء فعله
أن يفسخه كما ليس له أن يصلي إلى بيت المقدس ثم يصلي إلى الكعبة لأن قبله بيت المقدس قد نسخت ومن صلى
إلى البيت المقدس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نسختها فهو مطيع لله عز وجل كالطاعة له حين صلى
إلى الكعبة وذلك أن قبله بيت المقدس كانت طاعة لله قبل أن تنسخ ومعصية بعدما نسخت فلما قبض
رسول الله صلى الله عليه وسلم تناهت فراض الله عز وجل فلا راد فيها ولا ينقض منها فمن عمل منها فبسخ
بعد عليه فهو عاص وعليه أن يرجع عن المعصية وهذا فرق بين بني النبي وبين من بعدهم من الولاة في الناسخ
والنسخ وفي كل ما وصفت دلالة على أن ليس للأمام أن يعقد عهداً غير ما جاز به وعلى أن عليه إذا عهده
أن يفسخه ثم تكون طاعة الله في نقضه فان قبل فإيشبه هذا قيل له هذا ما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم نذر أن تطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وأمر المشركون أمر أن ينصروا
وأخذوا وأن النبي صلى الله عليه وسلم فأنطقت الأنصار على ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فنذرت أن
تجاهد الله عز وجل عليها أن نصرها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تدر في معصية ولا في إعمال
ابن آدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني والله تعالى أعلم لا تدر في به فلما دلت السفلى على إبطال النذر
فيما يختلف الجاهل من طاعة الله عز وجل دل على إبطاله العقود في خلاف ما يباح من طاعة الله جعل وعز

الله تعالى إذا مضت
الأربعة الأشهر الأولى
وقف وقيل إن نكثت
والأطلاق والقبض الجاهل
الامن عند فني
بالسان ما كان العذر
فأما ما جرح نكث من
النصارى ولو جامع في
الأربعة الأشهر خرج
من حكم الإبلاد وكفر
عن يمينه ولو قال أحلى
في الجاهل أو أحله أكثر
من يوم فأن جامع خرج
من حكم الإبلاد وعليه
الحش في يمينه ولا يمين
أن أوجه ثلاثاً ولو قاله
قائل كان مذنباً فان
طلق والأطلاق عليه
اللزني رحمه الله تعالى
قد قطع به بغير مكانه
فأما أن ينبي وأما أن
يطلق وهذا القياس
أولى والتأنيب لا يجب
الاعتزال لأنم وكذا قال
في استنباه المزدك مكانه
فإن طلب الاقتل فكان
أصح من قوله ثلاثاً
(قال) وأما ما قلت

الآثرى أن البحر الناقص لم يكن معصية لو كانت لها إلهما كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتدبرت بحرها كان
نحرها معصية بغير أن ما كان لها فاعطى عنها عقد السدر وقال الله تبارك وتعالى في الأيمان لا يؤخذ ثم الله
بالقوى في أيمانكم ولكن يؤخذكم عما عقدتم الأيمان فكفارتم ما تعلمون عسى تكونوا راسخين وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه فاعلم أن
طاعة الله عز وجل أن لا يفي باليمين إذا رأى غيرها خيرا منها وأن يكفر بما فرض الله عز وجل من الكفارة
وكل هذا دليل على أنه اعماق في بكل عقد نذر وعهد مسلم أو مشرك كان مباحا لا معصية لله عز وجل فيه فأما
ما فيه لله معصية فطاعة الله تبارك وتعالى في نقضه إذا مضى ولا ينبغي للإمام أن يعقده

(جاء نقض العهد بلا خيانة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى واتخافوا من
قوم خيانتهم فإذا أتاكم عليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين (قال الشافعي) نزلت في أهل هذنة بلغ النبي صلى الله
عليه وسلم عنهم خيانتهم استدله على خيانتهم (قال الشافعي) فإذا جاءت دلالة على أن لم يوف أهل هذنة جميع
ما أحدهم عليه فله أن ينذره لهم ومن قتل له أن ينذره فله أن يلحقه بأمنه ثم أن يحارب به كما حارب
من لا هذنة له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال الإمام أخاف خيانتهم قوم ولا دلالة على خيانتهم
من خبر ولا عين فليس له والله تعالى أعلم نقض مدتهم إذا كانت صحيحة لا معقولا أن تلخوف من خيانتهم
الذي يجوز به التنبذ لهم لا يكون إلا بدلالة على الخوف (١) الآثرى أنه لو لم يكن مما يخطر على القلوب قبل
العقد لهم ومعهو بعد من أن يخطر عليها أن يخونوا فإن قال قائل غايته قيل قول الله عز وجل ولا تألفوا
تخافون نخونهم فمطلوبهم والعبرون في المضاجع فكان معلوما أن الرجل إذا اعتقد على المراتب الكاح ولم
يرهاق قد يخطر على الله أن تنزله بلا دلالة ومعقولا نعمه أنا إذا أمر بالعقود والعبر والنذر بالمزمير
الاعتدال في الشور وما يجوز به من بطلانها ما يوجب فيها

(نقض العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دأب الإمام قوما مدة وأخذ الجزية من قوم
فكان الذي عقد الموادة والجزية عليهم رجلا أو رجلا منهم لم نازعهم حتى تعلم أن من بقي منهم قد أقر بذلك
ورضه وإذا كان ذلك فليس لأحد من المسلمين أن يناول لهم مالا دوما فإن فعل حكم عليه بالسبك ما كانوا
مستقيمين وإذا نقض الذين عقدوا الصلح عليهم أو نقضت جماعة بين أظهرهم فلم يخالفوا الناقض
يقولوا وفعل ظاهر قبل أن يأول الإمام أو يعترفوا ببلادهم ويرسلوا إلى الإمام اتاعى صلحنا أو يكون الذين
نقضوا رجلا إلى قتال المسلمين وأهل دمة المسلمين فيعينون المقاتلين ويعينون على من قاتلهم منهم فلا امام
أن يفرز وهم فلا يفعل ولم يفرج عنهم إلى الإمام خراج ما فعله جماعةهم فلا امام يقتل مقاتلتهم ويبس ذرارهم
ورغبة وأوالهم كانوا في وقى بلاد العدو وهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بين قريظة
عقد عليهم صلحهم الصلح بالمهانة فنقض ولم يفرق قومه فسارهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في عقد دارهم
وهي معه بغير الدية فتقتل مقاتلتهم ويبس ذرارهم وغنم أموالهم وليس كالهم اشتراك في المعونة على النبي
صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كالهم لزمت حصنه فلم يفرق القادر من منهم إلا نفر خفن ذلما معا وهو أحرز
عليهم وكذلك أن نقض رجل منهم مقاتل كان للإمام قتال جماعةهم كما كان مقاتلهم قبل الهدنة قد أعان على
خزاعه وفي عقد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من قريظة فقتلوا قتالهم ففرا النبي صلى الله عليه وسلم
فر بشاعام الغنم ففردا نفر الثلاثة (٢) وروى الباقون معونة فخرافة فإن فرج عنهم خراج بعد صد الإمام

(١) قوله الآثرى في قوله أن يخونوا كذا في النسخ ولعل الأصل الآثرى أي التنبذ لم يكن مما يخطر على
القلوب قبل العقد لهم ومعه فلا يجوز به من بطلانها ما يوجب فيها وقوله وترك الباقون عطف على أمان وتأمل

السلطان أن يطلق عليه
واحدة لانه من على
المولى أن يقي أو يطلق
إذا كان لا يقدر على
القبضة إلا به فلذا امتنع
قدر على الطلاق عنه
ولزمه حكم الطلاق كما
بأخذ منه كل شيء
وجب عليه إذا امتنع
من أن يعطيه (وقال
في القديم) فيها قولان
(١) أحدهما وهو أحسبها
إليه والثاني يضيق
عليه بالحبس حتى يفي
أو يطلق لأن الطلاق

لا يكون إلا منه (قال
الزبي) رحمه الله تعالى
ليس الثاني بشيء وما
علت أحدا قاله (قال
الشافعي) رحمه الله
ويقال فله أن يلبسه
من عذرا إذا أمكن
أن يصحبها وقتلها فإن
أصبحت والأخر فأن يترك

(١) قوله أحدهما
وهو أحسبها الخ كذا في
الأصل ولعله أحدهما
يطلق عليه وهو أحسبها
الخ تأمل كتبه معصية

والمسلمين اليهم الى المسلمين مسلما احرز له الاسلام ماله ونفسه وصغار ذريته وان خرج منهم خارج فقتل اما على الهدنة التي كانت وكانوا اهل هدنة لا اهل جزية وذكر انه لم يكن من غدر ولا اغان قبل قوله اهل العلم الامام عير ما قال فان علم الامام عير ما قال بنذاليه ورد له الى مائته ثم قتله وسبي ذرية وغنم ماله اهل لم يسلم او يعط الجزية ان كان من اهلها فان لم يسلم غير قوله ونظر منه ما يدل على خيانتة وخبرته واخوف ذلك منه نذاليه الامام واخفقه بآمنه ثم قتله لقول الله عز وجل وامانحافوا من قوم خيالة فانبذ اليهم على سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى نزات والله تعالى اعلم في قوم اهل مهدنة لا اهل جزية وسواء ما وصفت فيمن تؤخذ منه الجزية او لا تؤخذ الا ان من لا تؤخذ منه الجزية اذا عرض الجزية لم يكن للامام اخذها منه على الايدى واخذها منه الى مدة قال وان اهل الجزية يخالقون غير اهل الجزية في ان يخاف الامام غدر اهل الجزية فلا يكون له ان ينذاليهم بالخوف والدلالة كما ينذالي غير اهل الجزية حتى ينكثوا بالغدر او الامتناع من الجزية والاحكام وانما كان اهل الهدنة ممن يجوز ان تؤخذ منهم الجزية بغير خيانتهم بنذاليهم فان قالوا انعطى الجزية على ان يجري علينا الحكم لم يكن للامام الا قبولها منهم والامان بان يغزوا من غدر من ذى هدنة او جزية بغير علمهم ليلوا ونهارا وبسببهم اذا ظهر الغدر والامتناع منهم فان تميزوا او يخالفهم قوم فأنظره والواو وانظره قوم الامتناع كان له غزوهم ولم يكن له الاغارة على جماعتهم واذا قادهم عا اهل الزوايا الى الخروج فان خرجوا وفي لهم وقاتل من بقي منهم فان لم يعقدوا على الخروج كان له قتل الجماعة ويتوق اهل الزوايا فان قتل منهم اعداء لم يكن فيه عقتل ولا قود لانه بين المسلمين واذا ظهر عليهم ترك اهل الزوايا فلا يضمن لهم مالا ولا سفك لهم دما واذا اختلطوا فأنظره عليهم وادعى كل اهل لم يغدر وقد كانت منهم طائفة اعتزكت اسلحتهم كل من شئ فيه فلم يقتله ولم يسب ذريته ولم يضمن ماله وقتل وسبي ذريته من علم انه غدر وغنم ماله

(ما أحدث الذين نقضوا الهدنة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اذاع الامام قوما فأنظره واعلى قوم موادعين واهل نمة او مسلمين فقتلوا او اخذوا اموالهم قبل ان يظهر وانقض الصلح فلا ما غزوه وهم قتلهم وسبواهم واذا ظهر عليهم انهم مهيمنون قتلوا وجرحووا واخذوا اموالهم قبل ان يظهر وانقض الصلح فلا ما غزوه وهم قتلهم وضمان قال وان نقضوا العهدوا ذروا الامام بحرب او اظهره وانقض العهدوا لم يؤذوا والامام بحرب الا انهم قد اظهروا والامتناع في ناحيتهم ثم اغاروا او اغر عليهم فقتلوا او جرحووا واخذوا المال حووبا وسوا وقتلوا فان ظهر عليهم ففها وقتلوا اعداهم لا يكون عليهم قود قد دم ولا جرح واخذ منهم ما وجد عندهم من مال بعيته ولم يضمنوا ما هلك من المال (١) ومن قال هذا قال انما فرق بين هذا وقد سكت الله عز وجل بين المؤمنين بالثود وعت انك تحكم بين العاهدين به ويحرم على العاهدين من المؤمنين على المؤمنين قلت استدلوا بالسنة في اهل الحرب وقباصا عليهم ثم ما لم اعلم فيه مخالفا فان قالوا فان قتل وحشي جرئين عبد المطلب يوم احد وحشي مشرك وقتل غير واحد من قريش غير واحد من المسلمين ثم اسلم بعض من قتل فلم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على قاتل منهم قودا واحسب ذلك القول الله عز وجل قل الذين كفروا ان بينهم وبينهم وبين الله صلى الله عليه وسلم ان لا يكونوا من المؤمنين وكان الحارثيون من المشركين خارجين من هذا الحكم وما وصفت من دلالة السنة ثم اسلم طليعة وغيره ان اردوا وقتل طليعة واخوه ثابت بن

وبنها ولو كانت حائضا
أو أحرمت مكانها باله
أو بغيره فله بل امرها
بلحلال لم يكن عليه
سبيل حتى يكن
جاعها أو تحلل
اصابتها (قال) وإذا
كن المنع من قبله كان
عليه ان يفي في جاع
أوفى معذور وفي
الحبس باللسان وقال
في موضع آخر فإلى
فجس استوفت به
أربعة أشهر متتابعة
(قال المزني رحمه الله)
الحبس والمرض عدى
سواء لانه ممنوع بهما
فانما حبس عليهم في
المرض وكان يعجز عن
الجماع بكل حال اجل
المولى كان المحسوس
الذي يمكنه ان تأتبه
في حبسه فيصحب بذلك
أولاد (وقال في موضعين
ولو كان يشبه وبها
مسيرة أشهر وطلبه
وكيلها بما ينسب لها
أمرته ان يفي بلسانه
والسوا لها كما يمكنه

(١) قوله ومن قال هذا الخ كذا في الأصل الذي بينا ولا تخالوا العاهدين بحرب ولعل الاظهر فان قال قائل لم فرقت لحرر كتبه معصمه

أقرم وعكاشتم بحسن بعدما أظهر طلحة وأخوه الشرك أهل الحرب والامتناع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورحمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين ومواعدين نبيان جاؤوا نزل عليه فان جاؤا فاحكم بينهم عما أنزل الله فخير الأن يحكم على كل ذي وموادة في مال مسلم ومعهاده أصله بما أصاب مالم يصري أظهر الحاربه فانما أصاب الم يحكم عليه بما أصاب بعد انظارها والامتناع كالم يحكم على من صار الى الاسلام ثم رجع عنه عما فعل في الحاربه والامتناع مثل طلحة وأصحابه فاذا أصابوا وهم في دار الاسلام غير محتعين شيئا فحق المسلم أخفهمهم وان امتنعوا بعده لم يزدهم الامتناع خيرا وكأوفي غير حكم المحتعين ثم ينالون بعد الامتناع دما ولا أولئك أعتاقا لو بعد الشرك والحاربه وهؤلاء نالوه قبل الحاربه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن مسلما قتل ثم ارتد وجارب ثم ظهر عليه وتاب كان عليه القود وكذلك ما أصاب من مال مسلم أو معاهد شيئا وكذلك ما أصاب المعاهد والموادة لمسل أو غيره ممن بان أن يؤخذ له ويخلف المعاهد المسلم فيما أصاب من حدود الله عز وجل فلا تقام على المعاهد حتى يأتوا طائعين أو يكون فيه سبب حتى لغبرهم فطلعه وهكذا حكمهم مع المعاهد من قبل يعتنق أو ينقض (والقول الثاني) ان الرجل اذا أسلم أو أقوم اذا أسلموا ثم ارتدوا وجاربوا أو امتنعوا وقتلوا ثم ظهر عليهم أقدمتهم في الدماء والجراح وضئوا الأموال تالوا ولم يتوبوا ومن قال هذا قال ليسوا كالحاربين من الكفار لان الكفار اذا أسلموا غفر لهم ما قد سلف وهو لا اذا ارتدوا حبطت أعمالهم فلا تطرح عنهم الرد شيئا كان يلزمهم لو فعلوا مسلمين بحال من دم ولا قود ولا مال ولا حد ولا غيره ومن قال هذا قال له لم يكن في الردة قاتل يعرف بعينه أو كان لم يشكك عليه ولم يطلب ولاه الدم « قال الربيع » وهذا عندي أشبه بما يقوله عندني في موضع آخر وقال في ذلك ان الردة من الشرك لم يزدهم خيرا لان الردة عليهم فاقعة فيما نالوه بعد الردة

(ما أحدث أهل الفقه الموادة عن ما لا يكون نقضا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اخذت الجزية من قوم قطع قوم منهم الطريق أو قاتلوا رجلا مسلما فضرروا وظلموا مسلما أو معاهدا أو زنى منهم زان أو أظهر فاداني مسلم ومعهاد حد في عاقبه الحد وعوقب عتقه بمسكة في عاقبه العقوبة ولم يقتل إلا بان يجب عليه القتل ولم يكن هذا نقضا للعهد بحمل دمه ولا يكون النقص للعهد إلا بئع الجزية أو الحكم بعد الاقرار والامتناع بذلك ولو قال أودى الجزية ولا أفرج بحكم بذله ولم يقاتل على ذلك مسكه وقبل قد تقدم ذلك أمان بآثار الجزية واقرارها بما وجدنا حلالا في أن يخرج من بلاد الاسلام ثم اخرج فبلغ مأمنا قتل ان قدر عليه وان كان عينا لشركين على المسلمين يدل على عورتهم وعوقب عتقه بمسكة ولم يقتل ولم ينقض عهده وان منع بعض ما وصفت من هذا أو ما في معناه موادة الى مدة بذله فإذا بلغ مأمنا قوتل إلا ان يسلم أو يكون من تغلب منه الجزية في قطعها القول الله عز وجل والامتناع من قوم خيانة فان بذلهم على سواء الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر في الذين لم يخونوا أن يتوا اليهم عهدهم الى مذهبهم في قوله الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقضوا شيئا ولم يظهروا عليكم أحد فأتوا اليهم عهدهم الى مذهبهم الآية

(المهادنة) (قال الشافعي) فرض الله عز وجل قتال غير أهل الكتاب حتى يسلموا وأهل الكتاب حتى يعطوا الجزية وقال لا يكلف الله نفسا الا وسعها فهذا فرض الله على المسلمين قتال القرينين من المشركين وأن يهادنهم وقد كفر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتال كثير من أهل الأوثان بلامهانة انما شملت دورهم عنهم مثل بني تميم وربيعة في الجند على كراههم الذين أسلموا وهاذان رسول الله صلى الله عليه وسلم لمساوادة حين قدم المدينة هو داعي غير ما يوجب أخفهمهم (قال الشافعي) وقتال السفين من المشركين فرض اذا قوى عليهم وتركه واسع اذا كان بالمسلمين عنهم وعن بعضهم ضعف أرفق ركمهم المسلمين نظر

فان فعل والاطلاق عليه
(قال) ولو غلب على
عقله لم يوقف حتى
يرجع اليه عقله فان
عقل بعد الاربعة وقف
مكانه فالما أن يفي وما
أن يطلق (قال المزني)
رحمه الله هذا
يؤكد أن يجب عليه
مدة حيه ومنع تأخره
وما أولنا (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو أكرم قبله ان
وطئت فسد حراما
وان اتقى أطلق عليه
ولو أتى ثم تنفاهر أو
تظاهر ثم أتى وهو يجد
الكفارة قبل أنت
أخذت النسخ على
نفسك فان قتل فانت
عاص وان اتقى طلق
عليك ولو قالت لم يصني
وقال أصبها فان كانت
نبا فالقول قوله مع
عنه لانهما تدين ما به
الفرقة التي هي الحيوان
كانت بكرا أو بها
النساء فان قلن هي بكر
فالقول قولهما مع بينهما

للهادنة وغير المهادنة فإذا قوتوا فقد وصفنا السيرة ففهم في موضعها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ضف المسلمون عن قتال المشركين وأطافه منهم بل عدد أدهم أو كثرة عددهم وأخلة بالمسلمين أو بمن يلهم منهم جاز لهم الكف عنهم ومهادنتهم على غير شيء يأخذونهم من المشركين وإن أعطاهم المشركون شأقل أو أكثر كان لهم أخذ ولا يجوز أن يأخذوهم منهم إلا على مدية أو أن يأخذوا منهم من المشركين بقوتهم عليه إذا لم يكن فيه وفاء بالجزية أو كان فيه وفاء ولم يعطوا أن يجزى عليهم الحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا خير في أن يعطهم المسلمون شيئاً بحال على أن يكفوا عنهم لأن القتل للمسلمين شهادة وإن الإسلام أعز من أن يعطى مشركاً على أن يكف عن أهله لأن أهله قاتلين ومقتولين ظاهرون على الحق إلا في حال واحدة وأخرى أكثر منها وذلك أن يلتمهم قوم من المسلمين فيضافون أن يظلموا من الكثرة العترة وقتلهم وخلة فهم فلا بأس أن يعطوا في تلك الحال شيئاً من أموالهم على أن يتخلصوا من المشركين لأنه من معاني الشروريات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها أو يؤسر مسلم فلا يحتل إلا بدينه فلا بأس أن يشد لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدى رجل من أصحابه أسره العذريتين أخيراً عبد الله بن أبي الهيثم عن أبي الهيثم عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدى رجلين

(المهادنة على النظر للمسلمين) أخيراً بالربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قامت الحرب بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرش ثم أغارت سراياهم على أهل نجد حتى نزلوا على الناس فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم خوف القرش بدونه من سراياه وأعد من بعده من عدوه ونجدت عنه قرش أهل تهامة ومنع أهل نجد عنه أهل نجد المشرق ثم اغتر رسول الله صلى الله عليه وسلم عروة الحديبية في ألف واربعمائة فجمعت به قرش فجمعت له وحملت على منعه ولهم جوع أكثر من خرج فيهم وول الله صلى الله عليه وسلم قنصاً على الصلح فهادنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مدية ولم يهادنهم على الأبد لأن قتالهم حتى يسلموا فرض أن اقترى عليهم وكانت الهدنة بينه وبينهم عشرين سنة ونزل عليه في سفره في أمرهم أن انفصلوا ففصلنا قال ابن شهاب بن أبي أنس في الإسلام ففتح أعظم منه كانت الحرب قد أخرجت الناس فلما أنموأل بشكهم بالإسلام أحد لم يعقل إلا قبله فلقد أسلم في سنتين من تلك الهدنة أكثر من أسلم قبل ذلك ثم نقض بعض قرش ولم ينكر عليه غيره أنكاراً يعتد به عليه ولم يعتزل داره ففرزاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فغلبوا وجهه لجنب منهم غزوة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكانت هدنة قرش نظراً من رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين الذين وصفنا من كثرة جمع عدوهم وجمعهم على قتاله وأن أرادوا الدخول عليهم وفرغوا لقتال غيرهم وأن الناس حتى دخلوا في الإسلام قال فاحبب للإمام إذا نزلت بالمسلمين نازلة وأرجو أن لا ينزلها الله عز وجل بهم إن شاء الله تعالى مهادنة يكون النظر لهم فيها ولبهادن إلا في مدية ولا يجوز بالمدة مدة أهل الحديبية كانت النازلة ما كانت فإن كانت بالمسلمين قوة قاتلو المشركين بعد انقضاء المدة فإن لم يقوا الإمام فلا بأس أن يجدد مدته مثلها أو دونها ولا يجوز لها من قبل أن القوة للمسلمين والشعف لعدوهم فيجسد في أقل منها وإن هادنهم إلى أكثر منها فتنقضه لأن أصل الفرض قتال المشركين حتى يؤمنوا أو يعطوا الجزية فإن الله عز وجل أنزل بالهدنة فقال إلى الذين عاهدتم من المشركين وقال تبارك وتعالى الذين عاهدتم فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة أكثر من مائة الحديبية لم يجوز أن يهادنوا إلا على النظر للمسلمين ولا يجوز (قال) وليس للإمام أن يهادن القوم من المشركين على النظر إلى غير مائة هدنة مطلقة فإن الهدنة المطلقة على الأبد هي لا يجوز لها وصفت ولكن يهادنهم على أن التحارب به حتى إن شاء أن ينبداهم فإن رأى نظر المسلمين أن ينبداهم فإن قاتل فقاتل فهل لهذه المدة أصل قبل ثم افتقر رسول الله

(قال المزني) رحمه الله تعالى إنما أحلفها لأنه يمكن أن يكون لم يبلغ فرجعت العدة بحالها قال ولوارثاً أو أحدهما في الأربعة الأشهر أو ثلثها ثم راجعها أو رجع من ارتد منها في العدة استأنفت في هملطالات كلها أربعة أشهر من يوم حل له الفرج ولا يشبه هذا الباب الأول لانه في هذا الباب كانت محرمة كالجنينة الشعر والنظر والجس وفي تلك الأحوال لم تكن محرمة بشئ غير الجماع (قال المزني) الفاس عندي أن ما حل له بالعدة الأولى حكمه حكم امرأته أو ابنته بلزمت عنه وأما لم تحل له بعبدة الأولى حتى يجسد نكاحاً جديداً يحكمه مثل الأيم تزوج فلا حكم للإلحاق في معناه شبه لأسله (قال) وأقل

ما يكون به المولى فاشا
 في التلب أن يغيب
 الحشفة في البركة هب
 العذرة فان قال لا أقدر
 على اقتضاها أجل
 أجل العين ولو جامعها
 محرمة أو مضافا وهو
 محرمة أو مخرج
 حكم الإيلاء ولو ألى ثم
 جن فأصابها جنونه
 أو جنونها خرج
 من الإيلاء وكفرا إذا
 أصابها وهو صحيح
 ولم يكفر إذا أصابها
 وهو جنون لان التمس
 عنه مرفوع في تلك
 الحال (قال المزي)
 رحمه الله جعل فصل
 الجنون في جنونه
 كالصحيح في خروجه
 من الإيلاء (قال المزي)
 رحمه الله) انما خرج
 من الإيلاء في جنونه
 بالإصابة فكيف
 لا يلزمه الكفر ولو لم
 يلزمه الكفر لما كان
 حاشا وإذا لم يكن حاشا
 لم يخرج من الإيلاء
 (قال الشافعي) رحمه

صلى الله عليه وسلم أموال خير عتوة وكانت رجالها وذر بها الأهل حصن واحد لمها فاصالحوه على أن
 يقرهم ما أقرهم الله عز وجل ويعولون له والسلمين بالشرط من الثمر فان قيل ففي هذا انتظار للسلمين قيل
 ثم كانت خير وسط مشركين وكانت يهودا أهلها صالحين للمشركون وأقوا على منعها منهم وكانت وثقة
 لا تؤاخذ الامن ضرور فقه قههم المؤنة ولم يكن بالسلمين كثرة منزلها منهم من منعها فلما كثرا المسلمون أمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجهلاء اليهود عن الحجاز فثبت ذلك عندهم فأجلاهم فإذا أرادوا الامان من يهادتهم
 الى غير مدها هادتهم على أنه اذا بدله نفذ الهدنة فذلك اله وعله أن يطعهم تأمهم فان قيل فلم لا يقول
 ما أقركم الله عز وجل قيل للفرق بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن أمر الله عز وجل كان باقي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالو ولا باقي أحد غيره موسى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جاء من
 المشركين يريد الاسلام فحق على الامام أن يؤمنه حتى يتولعه كتاب الله عز وجل ويدعوه الى الاسلام بالعق
 التي برحوا أن يدخل الله عز وجل به على الاسلام لقول الله عز وجل ولله على الله وسلم وان أحد من
 المشركين استعاضك فأجر حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه ما منه الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن
 قلت بهذا أبلغه ما منه وبلاغه ما منه ان يمتنع من المسلمين والمعاهد ما كان في بلاد الاسلام وأوجب
 فصل بلاد الاسلام وسواقر بذلك أم بعد (قال الشافعي) ثم أبلغه ما منه يعني والله تعالى أعلم بذلك
 وأوجبه يقتله على ذلك (أي يقطع لأمانه من غيرك من عدوك وعدو الذي لأمانه ولا يقطع) فإذا
 أبلغه الامام أدنى بلاد المشركين شيئا فقد أبلغه ما منه الذي كافأ إذا أخرجه سالما من أهل الاسلام ومن
 يجري عليه حكم الاسلام من أهل عهدهم فان قطع به بلادا وهو من أهل الجزية كلف المشرك رد الا
 أن يقم على اعطاء الجزية بقسط منه وان كان من لا يجوز فيه الجزية يكلف المشرك أو حبل ولم يقر ببلاد
 الاسلام فحق تأمنه وان كانت عترة التي يأمن فيها بعيدة فأراد أن يبلغ أبعدها لم يكن ذلك على الامام
 وان كان له ما من قلى الامام الحاقه بحث كل يسكن منها وان كلفه ببلد شرك كان يسكنه معا
 الحقة الامام بأهله واهل الامام ومتى سأله أن يجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه ما منه وغيره من المشركين
 كان ذلك فرضا على الامام ولو لم يجاوز به موضعه الذي استأمنه منه رجوت أن يسعه
 (المهادت من يقوى على قتاله) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولذا قال قوم من المشركين مهادة
 فلا مهادت لهم على النظر للسلمين وجاء من يسلموا أو يعطوا الجزية بلامؤنة وليس له مهادتهم اذا لم يكن في ذلك
 نظر وليس له مهادتهم على النظر على غير الجزية أكثر من أربعة أشهر لقول الله عز وجل براثمن الله ورسوله
 الى الذين عاهدتم من المشركين الى قوله ان الله يرى من المشركين ورسوله الآية وما بعد (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى لما قى أهل الاسلام أنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم مرجعه من تبوك برامة
 من الله ورسوله فارسل بهذا اليات مع بني أبي طالب رضي الله تعالى عنه فقراها على الناس في الموسم وكان
 فرضا أن لا يعطي لأحد من بعد هذا ما لا يأتمن أربعة أشهر لهما القاية التي فرضها الله عز وجل قال وجعل
 التي صلى الله عليه وسلم في صوفان بن أمية بعد فتح مكة بسنتين أربعة أشهر لم يعلها زادا حدا بعد أن قوى المسلمون
 على أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقبل كان الذين عاهدوا التي صلى الله عليه وسلم قوما
 موادعتين الى غير مده معلومة فخطها الله عز وجل أربعة أشهر ثم جعلها رسوله كذلك وأمر الله تبارك وتعالى
 نبيه صلى الله عليه وسلم في قوم عاهدتم في مدة قبل نزول الآية أن يتم اليهم عهدهم الى مدتهم ما استقاموا له
 ومن خاف منه خافه نبذ اليه فلم يجر أن يستأنف مدة بعد نزول الآية والمسلمين قوتالي أكثر من أربعة
 أشهر لا وصف من فرض الله عز وجل فيهم وما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا عرفكم كانت
 (١) لعله أو من يقطع تأمل كتب مصححه

مدته التي صلى الله عليه وسلم ومدته من أمر أن يتم إليه عهد الذي مدته قال ويجعل الامام للمدة التي أقبل من أربعة أشهر إن رأى ذلك وليس بلازمه أن يهادن بحال الاعلى النظر للمسلمين وبين لن هادن ويجوز له في النظر لن بسلامة موافقته له شوكه أن يعطيه مائة أربعة أشهر إذا خاف أن يفعل أن يلحق بالشركين وإن ظهر على بلادهم فقد صنع ذلك التي صلى الله عليه وسلم بصفاة من خرج هار بالي إلى بن الإسلام ثم أتم الله عز وجل عليه بالإسلام من قبل أن تأتي مدته ومدة أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن جعل الامام لن قل ليس له أن يجعل له مدة أكثر من أربعة أشهر فعليه أن يذلل للمسلمين وصفت من إن ذلك لا يجوز له وبوجه المدة التي أربعة أشهر لا يزبد عليها وليس له إذا كانت مدة أكثر من أربعة أشهر أن يقول لا أقل من أربعة أشهر لأن الفساد هو فيها جاوز الأربعة الأشهر

(جماع الهدنة على أن يراد الامام من جاء ببلده مسلماً أو مشركاً)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذكره عن أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هادن قريشا عام الحدي يمتد على أن يأمن بعضهم بعضاً وأن من جاهد قريشاً من المسلمين مرتد إلى دعوته ومن جاهد إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدته منهم رد عليهم ولم يعطهم أن رد عليهم من خرج منهم مسلماً إلى غير المدية في بلاد الإسلام والشرك وإن كان قادراً عليه ولم يذكر أحد منهم أنه أعطاهم في مسلم غير أهل مكة شيا من هذا الشرط وذكر أنه أنزل عليه في مهادنتهم أن يقتلوا بعض الفرسين فقتلوا قتله ميتاً ثم الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة على هذا حتى جاهدته ثم كرم أبو عبيدة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة فقتل الله عز وجل الصلح في النساء وأنزل الله تبارك وتعالى إذا جاءكم من المؤمنين مهاجرات فامتنعوهن الله أعلم بما تهنن الآية كلها وما بعدها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز للإمام من هذا ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل في الرجال دون النساء لأن الله عز وجل نسخ ذلك النساء أن كن في الصلح ومنع أن يردن بكل حال فإذا صالح الإمام على مثل ما صالح عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة صالح على أن لا يمنع الرجال دون النساء الرجال من أهل دار الحرب إذا جاء أحد من رجال أهل دار الحرب إلى منزل الإمام نفسه وجاه من يطلبه من أوليائه خلى بينه وبينهم بأن لا تمنع من الذهاب وأشار على من أسلم أن لا يأتي منزله وأن يذهب في الأرض فإن أرض الله عز وجل واسعة فها راعهم كثير وقد كان أبو بصير ملحق بالعص مسلماً ولحق به جماعة من المسلمين فطلبوهم من النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنما أعطيتكم أن لا تؤيهم ثم لا تمنعكم منهم إذا جئتم ونتركمهم يتلون من المشركين ما شاؤا (قال الشافعي) رحمه الله وأما صالح الإمام على أن يعطيههم من كان يقدر على بيعته منهم بمن لم يهجر الصلح لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعطهم منهم بأحد ولم يأمر بأبصار ولا أصحابه باتباعه وهو يقدر على ذلك وإنما معنى رددها إليكم لئلا تمنعوا كما تمنع غيره وإذا صالحهم على أن لا تمنعهم من نسائهم لم يهجر الصلح وعليه منهم ممن لا يهجر من دخل في الصلح لم يهجر فليس له أن يصالح في هذا فمن وإن كن دخل في فيه ففكك الله عز وجل أن لا ترجعوهن إلى الكفار ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاءه من النساء وهكذا من جاءه من معنوه وأوصى هار بهنهم ثم فككن له التخلية بينهم لأنهم يهجر النساء في أن لا يمنعوا من زبدان على النساء أن لا يعرفوا ما في أن ينال منها المشركون شياً ولا يرد إليهم في صبي ولا في معنوشاً كالإرد إليهم في النساء غير المتر ولساناً لأن لا داعي لها في المتر وحات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جاءه من عبيدهم مسلماً يرد إليهم وأعنته بخرجه الله وفي إعطائهم الصلح قولاً أن أحدهما أن يعطوهما كراً أو أثنى لأن رقيقهم ليس منهم ولهم حرمة الإسلام فإن قال قائل فكيف لا يكون

الله تعالى والذي كالمسلم فيما يلزمه من الأياد إذا جاءكم البنا وحكم الله تعالى على العباد واحد (وقال) في كتاب الجزية لو جاءت امرأة تستعدي بأن زوجها ملحقها أولاً منها أو ظواهر حكمت عليه في ذلك حكى على المسلمين ولو جاهد رجل منهم يطلب حقاً كان على الإمام أن يحكم على المطلوب وأن لم يرض بحكمه (قال المرتضى) رحمه الله هذا شبه القولين به لأن تأويل قول الله عز وجل عنده حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون أن يهجر عليهم أحكام الإسلام (قال) وإذا كان العربي يتكلم بالأسنة العجم والي بأى لسان كان منها فهو مول في الحكم وإن كان يتكلم بالعجمية فقال ما عرفت ما قلت وما أردت ببلادنا قبل قوله

مع عيته ولو لم يأت
فان حنث في الأولى
والثانية لم يعطيه
الايلة وان أراد بالبين
الثانية الأولى فكفارة
واحدة وان أراد غيرها
فأحب كفارتين وقد
زعم من خلفنا في الوقت
أن الفتن فصل بعده
بعد البين في الاربعة
الاشهر بما يجامع أو في
معدود بلسانه وزعم
أن عزة الطلاق انقضاء

أربعة أشهر فغير فعل
بعده وقد ذكره الله
تعالى بلافصل فيما
فقلت له أبايت أن لو
عزم أن لا ينفي عن الاربعة
الاشهر أ يكون ملأفا
قال لا حتى يطلق قلت
فكيف يكون انقضاه
الاربعة الاشهر ملأفا
بغير عزم واحدات
شيء لم يكن

باب ايلاء النسي
غير المبرور والمجرب
من كتاب الايلاء وكتاب
النكاح واملأ على
مسائل مائل

منهم قيل فان الله عز وجل يقول وأشهد وأدوى عدل منكم فلم يختلف المسلمون أنها على الأحرار دون
المالكية سوى العدل ولا يشال لرقين الرجل هم مثلنا أي حالهم مالاً وانما زودهم القسمة ما بهم إذا صلحوا
أمنوا على أموالهم ولهم أمان فليأخذوا الله عز وجل بأن يرد نفقة المولود لانه فأتت ما تعلم فيه من النفقة فلما أن أخذ منهم شيئا إذا فأتت المسلمين البهم مثله وانما أعطوه فيه شيئا
من الأحرار أراحاً ولا غير ذوات الأزارح لم يأخذ منهم شيئا إذا فأتت المسلمين البهم مثله لان الله عز وجل أراحاً
حكم بأن يرد إليهم العوض في الموضع الذي حكم بالسلب بأن يأخذوا منهم مثله والقول الثاني لارداهم قبة
ولا يأخذ منهم فمن فات البهم من رقيق عينا ولا قبة لأن رقيقهم ليسوا منهم ولا يجوز للأمام إذا لم يصلح
القوم الأعلى ما وصفت أن عكنهم من مسلم كان أسيراً في أيديهم فأبطلت منهم ولا يقضى لهم عليه شيء
ولو أقر عبيدهم أنهم أرسلوا على أن يؤدى إليهم شيئاً لم يجز أن يأخذ منهم لهم ولم يخرج المسلم بحسبه لانه
أعطاهم على ضرورة هي أكثر الأكرام وكل ما أعطى المرء على الأكرام لم يلزمه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولو أن أسيراً في بلاد الحرب أخذ منهم ما أعطى أن يعطيه منه عوضاً كان بالخيار بين أن يعطيه
مثل ما لهم أن كان له مثل أو مثل قيمته أن لم يكن له مثل أو العوض الذي رضوا به وإن كان في بدده
البهم بعينه أن لم يكن تغير وإن كان تغير دونه ما قصه لانه أخذ على أمان وانما أبطلت عنه الشرط
بالأكرام والضرورة فيأخذ عليه عوضاً وهكذا لو صلحنا قوم من المشركين على مثل ما وصفت فكان
في أيديهم أسيرين غيرهم فأنزلناهم ما كان لهم لئلا يرد عليهم من قبل أنه ليس منهم وأهم فديعسكون عن قتل
وتعذيب من كان منهم أسيراً لا يمسكونه عن غيره

(أصل نقض الصلح فيما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حفظنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلح أهل المدينة الصلح الذي
وصفت نفي بن من قدم عليه من الرجال ووليه وقدمت عليهم أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة
فخافوا أهلها فطلبوا منها فأنهها وأخبرنا أن الله عز وجل نقض الصلح في النساء وحكم بهن غير حكمه في
الرجال وانما ذهبت إلى أن النساء كن في صلح المدينة ما لم يدخل ردهن في الصلح لم يعط أزواجهن فبهن
عوضاً والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وذكر بعض أهل التفسير أن هذه الآية نزلت فيها إذا جاءكم
المؤمنات من يهود أو نصارى فامتنعوهن فقرأ الآية ومن قال أن النساء كن في الصلح قال بهذا الآية
الآية التي برأه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الآية في برأه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الآية في برأه
لا يجوز الطاعة نقضه كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في النساء وقد أعطى للمشركين فيما حفظنا فبهن
ما أعطاهم في الرجال بأن لم يستثنين وأمن منهن وبالإتي في برأه وبهذا قلنا أن طفر المشركون رجل من
المسلمين فأخذوا عليه عهداً وأماناً بأن يتبهم أو يبعث إليهم بكنتاً أو بعدد أسرى أو مال فخلال أن
لا يعطيههم قليلاً ولا كثيراً لايماناً بكمركه وكذلك أعطى الإمام عليه أن يرد عليهم أن جاءه قال فأت
قائل ما دل على ذلك قيل لم يمتنع رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبصر من وليه حين ما آه فقباه فقتل
أحدها وهرب الآخر حنه فلم يكر ذلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بل قال قولاً يشبه التسعين
ولا حرج عليه في الأيمان لايماناً بكمركه وحرام على الإمام أن يرد إليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
ولو أراد هو الرجوع حبسه وكذلك حرام على الإمام أن يأخذ منهم شيئاً منهم بمأصلهم عليه وكذلك أن
أعطاهم هذا في عهده أو ناعاً غداً عليه لم يكن للإمام أن يأخذ منهم شيئاً (١) يعطونه ما دفعه أخذ الإمام
برأسه أو يبعثه أو قيمته أن لم يكن له مثل ولو أعطوه ما يباعفوه بالخيار بين أن يرد إليهم أن لم يكن تغير

(١) فيسقط ولعل الأصل لم يكن للإمام أن يأخذ منهم لهم يأخذ منهم الشيء الخ تأمل

أو يعطيه قبيته أو الثمن لأنه مكره حين اشتراه وهو أسير فلا يملك ما اشتري ولا يملك أن يعطيه منه ما وجب لهم عليه بما اشتراه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجهنا قلنا لو أعطى الامام قومًا من المشركين الامان على أسير في أيديهم من المسلمين ثم جازوه لم يخل له الا انزع من أيديهم بلا عوض لما وصفت من خلاف حال الاسير وأموال المسلمين في أيدي المشركين (١) ما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية من رذ رجالهم الذين هم بناؤهم واخوانهم وعشائرهم الموعود منهم ومن غيرهم أن ينالوا بثلث فان ذهب ذاهبًا إلى رداءي جندل بن سهيل إلى أبيه وعياش بن أبي ربيعة إلى أهله بما أعطاهم قبل له بأبوابهم وأهلهم أشقى الناس عليهم وأحرص على سلامتهم وأهلهم كانوا يسبقونهم بأنفسهم بما يؤدونهم ففلا عن أن يكونوا منهمين على أن ينالوهم بثلث أو بأمر لا يحملونه من عذاب وأعانهم وأمنهم خلافه بدنيهم ودين آبائهم فكانوا يتشددون عليهم ليركواد في الاسلام وقد وضع الله عز وجل عنهم المأثم في الاكرام فقال الامن أكره وقلبه مطمئن بالايمن ومن أسرى مسلمين غرق سبلته وقرابته فقد بقلته بأولان القتل ويألوه بالجويع والجهد وليس حالهم واحدة وقاله أيضا ألا ترى أن الله عز وجل نفى الصلح في النساء إذا كن إذا أريد من الفتنة تضعف عند عرضها لعلن ولم يفهم من فهم الحال أن التقيعة تسعهن في طهارها إذا المشركون من القول وكان فنه أن يصيرن أزواجهن وحرام فأسرى المسلمين في أكثر من هذا الحال إلا أن حال ليس ممن يتكبح وربعا كان في المشركين من يفعل فيما بلغنا والله سبحانه وتعالى أعلم

(جماع الصلح في المؤمنين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعوهن قرا الآية (قال الشافعي) وكان ينافي الآية امتنع المؤمنات المهاجرات من أن يردن إلى دار الكفر وقطع العصبة بالاسلام فيهن وبين أزواجهن وذلك السنة على أن قطع العصبة إذا انتقض عددهن ولم يمس أزواجهن من المشركين وكان يخافهن أن يردن على الأزواج تنفقتهم ومعقول فيهن أن تنفقتهم التي ترذعنات الا في ملكوا عدهن وهي المهور إذا كانوا قد أعطوهن إياها وبين أن الأزواج الذين يعطون النفقات لانهم الموعود من نساءهم وأن نساءهم المأذون للمسلمين بأن يتكحهن إذا توهن أجورهن لانه لا إشكال عليهم في أن يتكحوا غير ذوات الأزواج إنما كان الإشكال في نكاح ذوات الأزواج حتى قطع الله عز وجل عصبة الأزواج بالاسلام النساء وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك يحصى العدة قبل اسلام الأزواج فلا يوق أحد نفقته من امرأته فانت الأذوات الأزواج وقد قال الله عز وجل للمسلمين ولا تذكروا عصم الكوافر فأبانه من المسلمين وأبان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك يحصى العدة فكان الحكم في اسلام الزوج الحكم في اسلام المرأة لا يختلفان قال واسألو أبا أنفقتهم وليسألو أبا أنفقوا يعني والله تعالى أعلم أن أزواج المشركات من المؤمنين ما دفعهم المشركون اتين أزواجهن بالاسلام أو تواتم دفع البين الأزواج من المهور كالودى المسلمون ما دفع أزواج المسلمين المهور وجعله الله عز وجل حكما بينهم ثم حكم لهم في مثل ذا المعنى حكما ثانيا فقال عز وعلا وان فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتهم والله تعالى أعلم بردهم تقووا اسماءهم إذا لم يعفوا عنكم مهور نساءكم فأتوا الذين ذهب أزواجهن مثل ما أنفقوا كأنه يعني ما مهورهم إذا فاتت امرأته مشرك أو تمتا مسلة فقد أعطاها ما تفي مهرها فانت امرأته مشركة إلى الكفار قد بذلك إلى أصحاب عهدو للمشركين حتى يعطى المشرك ما فاضت منه من مهر امرأته المسلم التي فاتت امرأته اليهم ليس له غير ذلك ولو كان للسلمة التي تحت مشرك أكثر من مائة راد لا المفضل عن المائة إلى الزوج المشرك ولو كان مهر المسلمة ذات الزوج المشرك مائتين ومهر امرأته المسلم العاقبة إلى الكفار مائة ففانت

(١) قوله ما أعطى مفعول فلان فتنبه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أتى الحصى من امرأته فهو كغير الحصى إذا بقي من ذكره ما ينال به من المرأة ما بلغ الرجل حتى يغيب الحشفة وإن كان يجيبها قبل له في بستانك لاني عليه عشرة لانه ممن لا يجامع مثله (قال في الاموال) ولا يلا على الجيب لانه لا يطبق الجامع أبدا (قال المزني) رحمه الله تعالى إذا لم يجعل ليمينه معنى يمكن أن يحث به سقط الأيلاء فهذا بقوله أولى عندي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو ألى صبيها لم يجب ذكره كان لها خيار مكانها في المقام معه وأفرقه

(كتاب الطهار)

(باب من يجب عليه الطهار وما لا يجب عليه) من كتاب الطهار قديم ومجيد (قال الشافعي) رحمه الله

قال الله تبارك وتعالى
والذين نكحوا ما
بينهم الآية (قال
الشافعي) وكل زوج
حاز ماله بغيره عليه
الحكم من بالغ جرى
عليه التلهاجر كما كان
أوعدا أو نكحها أو لم
يدخل أو تدخلها أو لم
يبدل بشيء على ما جعلها
أولا بشر أن يكون
حاضرا أو محررا ورتقاء
أو صغيرا أو غيبا عليك
رجعت أفلاذك كله سواء
(قال المزي رحمه الله)
ينبغي أن يكون معنى
قوله في التي عليك رجعت
أن ذلك يأنسه أن
راجعها لأنه يقول لو
تظاهر منها ما تبس
التظاهر فلا عليك فيه
الرجعة فلا حكم بالإزالة
حتى يرجع فإذا الرجوع
رجع حكم الإزالة
رجع الشافعي رحمه الله
بينهما حيث يزمان
وحيث يستطمان وفي
هذه المصنف بيان
(قال الشافعي رحمه الله)

(١) قوله لو تظاهر منها ثم
أتبع التظهير الخ لعله لو
أتى منها ثم أتبع الإيلاء
الخ كما يعلم من بقية
العبارة تأمل

أمرأة مشتركة أخرى قصص من مهرها ملية وليس على الإمام أن يعطي من فاقته زوجها من المسلمين إلى
المشركين إلا بقصاص من مشترك فاقته زوجته المسلمة وإن فاقته زوجة المسلم مسلمة أو مرتدة فبعضها فذلك
له وإن فاقته على أي حالين كان فردوا المهر وخلف زوجها منهم مهر وتقبل إن لم تأكل إذا أرادت وتقرع
زوجها مسلمة

(تفريع أمر نساء المهاذنين)

[illegible]

حتى مات لم يكن له عوض لانه انما يعاوض بان ينعها وهي بحضرة الامام ولو كانت المسئلة بحالها فلم
 عت ولو كن غلبت على عقلها كان لاز وجها العوض ولو قدم الزو بمسألة وهي في العدة كلن أحق بها ولو قدم
 يطلبها مشتركا ثم أسلم قبل أن تنقض عتدها كانت زوجته ورجع عليه بالعوض فأخذه من ان كان أخذه
 وولم يطلب العوض أعطيه ثم لم يلبس حتى تنقض عتدها ثم أسلم فلا العوض لأنها قد بانته من الإسلام في مال
 النكاح وولم نكحها بعد لم يرجع عليه بالعوض لانه انما ملكها بعد عقده غيره وان قدمت امرأة من بلاد
 الإسلام أو غيرها حيث نفذ أمر الامام ثم جاز وجها يطلبها الى الامام لم يعط عوضا لانها لم تقدم عليه ووجب
 على كل من كانت بين ظهرانيه من المسلمين ان ينعها وجها ومضى ما صارت الى دار الامام فنعها منه فله
 العوض ومضى طلبها وزوجها وهي في دار الامام فجاز وجها فلم يرفعها الى الامام حتى تصف عن دار الامام لم
 يكن له عوض لانه انما يكون له العوض بان تقم في دار الامام ومضى طلبها بعد موتها أو مضيها عن دار الامام
 فلا عوض له ولو قدمت مسلمة ثم ارتدت استتبت فان تابت والاقتل وان قدمت زوجها بعد القتل فقد فانت
 ولا عوض وان قدم قبل أن ترتد فارتدت وطلبها لم يعطها على العوض واستتبت فان تابت والاقتل وان
 قدم وهي مرتدة قبل أن تقتل فطلبها أعطى العوض وقتل مكانها ومضى طلبها فاستوجب العوض
 لان على الامام منعها وان قدمت وطلبها الزوج ثم قتلها رجل فعليه النكاح أو العقل وزوجها العوض
 وكذلك لو قدم وفيها الحياة لم تمت وان كان يرى أنها في آخر رفق لانه ينعها في هذه الاحوال الا ان يكون حتى
 علم بجانيه فمضت في حال لا تعين فيها الا كما تعين الذبيحة ففي حال الميتة فلا يعنى فيها عوضا وانما
 كان على الامام منعها بالهافي هذه الاحوال بان تكون في حكم الحياة كان له العوض ولا يستوجب العوض
 بحال الا ان يطلبها الى الامام أو وال يخلفه بيده فان طلبها الى من دون الامام من عامة أو خاصة الامام أو
 وال من لم يوليه الامام هذا فهذا لا يكون له العوض ومضى وصل الى الامام طلبها بها وان لم يصل اليه فله
 العوض وان مات قبل أن تصل الى الامام ثم طلبها فلا عوض له وان كانت القادمة مملوكة متروكة
 رجلا أو مملوكة كأمراة الامام بانتها فراقا أو جاز كان مملوكة أو كان حرا فطلبها أو مملوكة كأمم تحضر فراقه
 حتى قدم مسلما فهي على النكاح وان قدم كافرا فطلبها فحق قال تمتق ولا عوض لمولاه لانها ليست منهم
 فلا عوض لمولاه ولا لاز وجها كما لا يكون لازوج المرأة المأسورة فبهم من غيرهم عوض ومن قال تمتق
 ويرد الامام على سيدها فبها فلز وجها العوض اذا كان حرا وان كان مملوكة فلا عوض له الا ان يجمع طلبه
 وطلب السيد فطلبها هو أمراته بعد النكاح والسبيل الى (١) مع طلبه فان انفرد أحد بهما دون الآخر
 فلا عوض له وان كان هذا بيننا وبين أحد من أهل الكتاب فجاءتنا امرأة رجل منهم بشركة أو امرأة أخرى
 كذا وهذا العقد بيننا وبينه فطلبها وزوجها لم يكن لنا منعها انما كان لازوج القادما وبمهرها هو كالتسه
 انما سألت ذلك وان كان لازوج القادما فطلبها وزوجها أو سألنا أعطيناه العوض وان لم نسلم فنعها عليه ولو
 نرجحت أمره رجل منهم منعه منعتنا وزوجها ما حتى يشبع عتدها فإذا ذهب فان قالت خرجت مسلمة
 وأنا كافرا ثم عرض لي فقد وجب له العوض وان قالت خرجت منعه منعه ثم ذهب فقلت عني فانما أسلمت نعها
 متروك طلبها يومئذ أعطيناه العوض وان لم يطلبها فلا عوض له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان خرجت
 الى امسهم ورجع رجل لم تبلغ وان عققت فوصفت الاسلام منعها منه بصفة الاسلام ولا يعنى حتى تبلغ
 وادخلت وشتت على الاسلام أعطيناه العوض اذا طلبها بعد بلوغها وثبتت على الاسلام فان لم يطلبها بعد
 ذلك لم يكن له عوض من قبل أنه لا يكمل اسلامها حتى تقتل على الردة لا بعد البلوغ ولو جاز تباينه لم تبلغ
 فوصفت الاسلام وجاز وجها وطلبها فنعها منها فبلغت ولم تصف الاسلام بعد البلوغ فتكون من الذين

(١) قوله مع طلبه أى طلب المملوكة امرأته فنتبه

تعالى ولو ظهر من
 امرأته وهي أمه ثم
 اشتراها فسد النكاح
 والظاهر بجاه لا يقرها
 حتى يكفر لانها
 لزمته وهي زوجة ولا
 يلزم المخلوب على عقله
 الا من سكر (وقال في
 القديم) في ظهور
 السكران فلولان
 أحدهما يلزمه والاخر
 لا يلزمه (قال المزي)
 رحمه الله تعالى يلزمه
 أولى وأشبه بالقول ولا
 يلزمه أشبه بلقى عندي
 اذا كان لا يعبر (قال
 المزي رحمه الله) وعلة
 جواز الطلاق عنده
 ارادة المطلق والمطلوق
 عنده على مكر ولا ارتفاع
 ارادته والسكران الذي
 لا يعقل سعى ما يقوله
 لا ارادته كالتامر فان
 قيل لانه ادخل فخل على
 نفسه قبل الولي وان
 أدخله قبل نفسه فهو
 في معنى ما أدخله على
 غيره من ذهاب عقله
 وارتفاع ارادته ولو

افترق حكمهما في المعنى
 الواحد لا اختلاف نسبته
 من نفسه ومن غيره
 لاختلف حكم من جن
 بسبب نفسه وحكم من
 جن بسبب غيره فيعوز
 بذلك لملاق بعض
 الجناس فان قيل ففرص
 الصلاة يلزم للسكران
 ولا يلزم الجنون قيل
 وكذلك فرص الصلاة
 يلزم السالم ولا يلزم
 الجنون فهل يجوز إطلاق
 النول ولو جوب فرض
 الصلاة عليهم فان قيل لا
 يجوز لانه لا يعقل قبل
 تركه لملاق السكران
 لانه لا يعقل قال الله
 تعالى لا تقربوا الصلاة
 وانتم سكارى حتى
 تعلموا ما تقولون فلا تكن
 له صلاة حتى يعلمها
 ويريدها وكذلك لا
 ملائكة ولا طهار حتى
 يعلم ويريه وهو قول
 عثمان بن عفان وابن
 عباس وعمر بن عبد
 العزيز ويحيى بن سعيد
 والليث بن سعد وغيرهم

أمر نادا علنا بعتهم أن لا تدفعهن إلى الأزواج ومنه في وصف الإسلام بعد وصفها الإسلام والبولوغ لم يكن
 له عوض وكذلك ان بلغت متعوشة لم يكن له عوض ، والقول الثاني أنه العوض في كل حال منعناها منه
 بصحة الإسلام وان كانت صبيبة ، وادعاء زوج المرأة بطلبها فترفع إلى الامام حتى أسلم وقد خرجت امرأته
 من العدة لم يكن له عوض ولا على امرأته سبيل لانه لا يمنع من امرأته اذا أسلم اذ انقضاء عدتها ولو كانت
 في عدها كانا على السكاح وانما يعطى العوض من منع امرأته ، ولوقدم وهي في العدة ثم أسلم ثم طلبها إلى
 الامام حتى ينهيه وينها فان لم يطلبها حتى ارتدت بعد اسلامه ثم طلب العوض لم يكن له لانه لما صار
 بمن لا يمنع امرأته فلا يكون له عوض لاني امتعها منه بالردة فان لم يلق بدار الحرب مرتدا فسال العوض
 لم يعطه لما وصفت ، ولوقدمت مسلمة ثم ارتدت ثم طلب (١) منها الإسلام الاول ويمنع منها بالردة وان رجعت
 إلى الإسلام في العدة فهو أحر حتى يهاوا وان رجعت بعد مضي العدة والعصمة منقطعة بينهما فلا عوض
 وكل ما وصفت فيه العوض في قول من رأى أن يعطى العوض وفيه قول ثان لا يعطى الزوج المسلم الذي
 ماتت زوجته مسلمة العوض ولو شرط الامام رد النساء كان الشرط منتقضا ، ومن قال هذا قال ان شرط
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ان يدخل فيه ان يرد من جاءهم وكان النساء منهم كان شرطها صحيحا
 فنتسخه الله ثم رسوله لاهل المدينة ورده عليهم فيما نسخ منه العوض ولمناقض الله ثم رسوله صلى الله عليه
 وسلم أن لا رد النساء لم يكن لاحد ردهن ولا عليه عوض فحين لان شرط من شرط رد النساء بدخلك الله عز
 وجل ثم رسوله لاهل المدينة ولا يعطى بالشرط الباطل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال هذا لم يرد
 عمل كالحال ولا يعلمهم فيه عوضا وما أشبههم ان لا يعطوا عوضا ولا يخرجوا كوصف يعطون فيه العوض ومن
 قال هذا لا رد إلى الأزواج المشركون عوضا لم يأخذ المسلمون فيما مات من أزواجهم عوضا وليس لاحد ان
 يعقد هذا العقد الا بالخلفاء ورجل بأمر الخليفة لانه على الاموال كلها فن عقد غير خليفة فقدعه مردود
 وان ساءت فيه امرأته أو رجل لم يرد للسكران ولم يعطوا عوضا ونبيذ البهم واذ عقد الخليفة فباتت وعزل
 واستخلف غيره فعليه أن يفي لهم بعقد قتلهم الخليفة قبله وكذلك على والي الامر بعده انفاذ ما انقضاه
 المدة فان انقضت المدة فن قدم من رجل أو امرأته لم يرد ولم يعط عوضا وكانوا كاهل دار الحرب قدم علينا
 نساؤهم ورجالهم مسلمين فقتلهم ولا يعطى أحد عوضا من امرأته في قول من اعطى العوض فان هذا ناهم
 على التركة سنة فقد تمت علينا امرأته أو رجل منهم وكان الذين هادنونا من اهل السكك اربعين دان دينهم
 قبل زول الفرقان واسلموا في دارهم وأعطوا الجزية ثم جاءوا بطلون بجالهم ونساءهم قبل قد انقضت
 الهدنة وخبركم دخولكم في الإسلام وهو لا ير حالكم وان أحبوا رجعو وان أحبوا أقاموا وان أحبوا
 انصرفوا ولونقضوا العهد بئنا وبينهم لم يعطوا عوضا من امرأته رجل منهم ولم يرد اليهم منهم مسلم وهكذا
 لو هادنوا قومنا هكذا أو اناب جالهم فقتلنا بيننا وبينهم ثم نقضوا العهد كان لنا ان نراجعهم من أيديهم وعيننا
 عليهم حتى نخبرهم من أيديهم لانهم تركوا العهد بئنا وبينهم وسقط الشرط وهكذا لو هادننا
 لا تؤخذ منه الجزية في كل ما وصفته الا أنه ليس لنا أن نأخذ الجزية واذ هادنوا قومنا ردنا اليهم ما فاتنا من
 من جهات أموالهم واستعتم لانهم ليس في جهات حرمه عتق من جهات أن نصيرها إلى المشركة وكذلك المناع وان
 صارت في يد بعضنا فاعله أن يصيرها لهم ولو استعتم بها واستهلكها كان كالغصب يلزمهم ما يلزم الغاصب
 من كراهة ان كان لها ولو قبضه ما هلك منها في أيديهم كما كانت قيمته فقط

(١) لعله لم يمنع منها بالإسلام الخ وتأمل كتبه معصية

« اذا أراد الامام أن يكتب كتاب صلح على الجزية كتب بسم الله الرحمن الرحيم »

[illegible]

وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى في الاستسكان
لم يستحب يسكرو ولم
يقترحه (قال المزي)
رحمه الله وقد غلب
أن الأحكام لقوله لا يؤب
لأنه لا يعقل ما يقول
فكذلك هو في الطلاق
والظهار لا يعقل ما
يقول فهو أحق قوله
في التتبع (قال ولو)
تظاهر فيها تركها
أكد من أن يعتد به
فهو متظاهر والإبلاء
عليه وقوله لا يسكن
المتظاهر به مؤبدا ولا
المول بالإبلاء متظاهرا
وهو مطيع لله تعالى
ترك الجماع في الظاهر
عاصي ولو جامع قبل
أن يكفر وعاصي
بالإبلاء وسواء كان
مضرا تركه الكفاية
أو غير مضرا لأنه بائن
الظواهر كإيائهم لو أن
أفكارهم أربعة أشهر
يريد أربعة وأسم
عليه يحكم بالإبلاء ولا يحكم
بحل حكم الله عز وجل

(۱) کذا فی النفس وحرر

تحت شبابه واحتلم واستكمل خمس عشرة سنة قبل ذلك فهذه الشروط لازمة ان وضها فان لم وضها
فلا عقده ولا جزئ على أباتكم الصغار ولا صبي بالغ ولا مغلوب على عقله ولا مملوك إذا أفاق المغلوب على
عقله وبلغ السبي وعق المملوك مكتمل فدان دينكم فليجبر بكم والشرط عليكم وعلى من رضى به ومن
حفظه منكم بذناب الله ولكم ان تعجزكم وما يحل ملكه عند نالكم من أرادكم من مسلم أو غيره بظلم عاينته
انفسنا وأموالنا ونحكم لكم فيه على من جرى حكمتنا عليه بما يحكم به في أموالنا وما يلزم المحكوم في أنفسكم
فليس علينا ان نضع لكم شيئا ملكتموه محرمان من دماءنا ولا من دماء غيره ولا من دماء من لا نعرض
لكم فيه إلا أن لا ندعكم تظهرونه في أصدار المسلمين فإنا لله منه مسلم أو غيره لم نقره من غيبه لانه محرم ولا عن
محرم ووزجوه عن العرض لكم فيه فان عاد أدب بغير غرام في شيء عليكم والوفاء بجميع ما أخذنا عليكم
وأن لا تنفثوا مسلما ولا تقادحوا وعدوهم عليهم يقولون ولا فعل عهد الله وميثاقه وأعظم ما أخذنا الله على أحد
من خلفه من الوفاء بالميثاق ولكم عهد الله وميثاقه ونمة فلان أمير المؤمنين ونمة المسلمين بالوفاء عليكم وعلى
من بلغ من أباتكم ما عليكم عا علينا كما وقفت بجميع ما شرطنا عليكم فان غيرتم أو بدلت فذمة الله ثم
ذمة فلان أمير المؤمنين والمسلمين رتبة منكم ومن غاب عن كتابنا من أعطينا ما فيه فريضه إذا بلغه هذه
الشروط لازمة وإن فقه من لم يرض بذناب الله شهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان شرط عليهم
ضيقا فلا فرغ من ذلك الجزية كسب أو كراهية ولا شيء عليكم في أموالكم غير الدينار في السنة والضيقة على
ما يستفاد من حره به مسلم أو جاعل من المسلمين فعليه أن يتركه في فضل منزله فيما يكتمه من خا ورد
ليس له ويوما أو ثلاثة أو ثلث شروطا أو ثلاثة أو ما يقوم مقامه في مكانه فان أقام أكثر من ذلك فليس عليه
والقول المطبوعه وبطعن مدابة واحدة تينا وما يقوم مقامه في مكانه فان أقام أكثر من ذلك فليس عليه
ضيقا ولا لعقداء وعلى الوسط أن يترك كل من مره رجلين وثلاثة لا يزيد عليهم ويصنع لهم ما وصفت
وعلى الموسع أن يترك كل من مره ما بين ثلاثة إلى ستة لا يزيدون على ذلك ولا يصنعون بدوهم إلا ما وصفت
الآن تطوعوا لهم ما كتم ذلك فان قلت المار من المسلمين بقرهم وعدلوا في نفر يقهم فان كذب الحش
حتى لا يتحملهم منازل أهل الفتي ولا يجدون منزلا أنزلهم أهل الحاجة في فضل منازلهم وليست عليهم ضيقة
فان لم يجدوا فضلا من منازل أهل الحاجة لم يكن لهم أن يخرجوه من منازلهم وإذا كانوا أقل من
بضعهم فاجهسقى الى التزول فهو أحق به وان جاؤا معا فراعوا فان لم يفعلوا وغب بعضهم بعضا شاف الغالب
ولا ضيقة على أحد كرم ما وصفت فاناز لو يشوم آخر من أهل النمة أجبت أن يدع الذين قروا القري
وقري الذين لم يقر واذا ضاق عليهم الأمر فان لم يقرهم أهل النمة لم يأخذ منهم غنائم القري فإذا مضى القري
لم يؤخذوا به (١) انسابهم المسلمون ولا يأخذ المسلمون من ثمار أهل النمة ولا أموالهم شيئا بغير إذنه
والذي بشرطوا عليهم ضيقة فلا ضيقة عليهم وأهم قال أو فعل شيئا مما وصفته نقض العهد أو لم يقتل
إذا كان ذلك قول أو كذلك إذا كان فعلا لم يقتل الآن يكون في دين المسلمين أن فعله قتل حدا أو قصاصا فقتل
بحد أو قصاص لا نقض عهد وان فعل ما وصفتنا وشرطناه نقض العهد النمة فلم يسلم ولكنه قال آتوب
وأعطي الجزية كما كنت أعطيها أو على صلح أجده عقيب ولم يقتل الآن يكون في فعل (٢) يجب
القصاص بقتل أو قودنا ما مادن هذا من الفعل أو القول وكل قول يعاقب عليه ولا يقتل (قال الشافعي)
رحمه الله فان فعل أو قال ما وصفتنا وشرط أنه يحل دمه فنقتلناه فامتنع من أن يقول أسلم أو أعطي جزية قتل
وأخذنا له غنيا

(١) كذا في النسخ ولعله نالهم وأنتاهم وأنجوه (٢) وقوله يجب القصاص الخ المائل أصله يجب
القتل بحد أو قودنا أو تأمل كنهه معجبه

فيه ولو تظاهر برده
ملافا (١) كان ملافا أو
مطلق برده فلما كان
ملافا وهذه أصول ولا
تظهر من أمة ولا أدوية
لأن الله عز وجل يقول
والذين يظاهرون من
نساءهم كما قال يؤلون
من نسائهم والذين
يرمون أزواجهم
فقتلوا الله عز وجل
أنها ليست من نساءنا
وانما نساءنا أو أزواجنا
ولو زنىهاوا حد من هذه
الأحكام لزمها كما

باب ما يكونظهارا
وما لا يكونظهارا

(قال الشافعي) رحمه
الله التظهار أن يقول
الرجل لأمر الله أنت
على كتفك أي فان قال
أنت مني أو أنت معي
كتفك أي وما أشبهه
فهو تظهار وان قال
فرجك أو رأيتك أو
ظهرك أو جلدك أو
بدك أو رجلك على
كتفك أي كان هذا

(١) لعله كان تظهارا
كما يؤخذ من عبارات الأمام
فراجعها كتبه معجبه

(الصلح على أموال أهل الذمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فكان معقولا في الآية أن تكون الجزية غير جائزة والله تعالى أعلم الامم لو ما تم ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معنى ما وصفت من أنهم ما علم فاما ما لم يعلم اقله ولا اكثروا كيف أخذ من أخذ من الولادة ولا من أخذت منهم من أهل الجزية فليس في معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا توقف على حده ألا ترى أن قال أهل الجزية تعطيتكم في كل مائة سنة درهما وقال الوالي بل آخذ منكم في كل شهر دينار لم يقم على أحد هذا ولا يجوز فيه إلا أن يستن فيها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأخذ بأقل ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكون لوال أن يقبل أقل منه ولا يرد له لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها معلومة ألا ترى أنه أخذها ديناراً وازداد فيها ضافة فأخذ من كل إنسان من أهل الدين ديناراً ومن أهل أيلة مثله وأخذ من أهل نجران كسوة وأعلمي علماء أهلها أنهم اتجروا بجزية دينار ولم يجز في الآية إلا أن تكون على كل بالغ لأعلى بعض البالغين دون بعض من أهل دين واحد لا يجوز والله تعالى أعلم أن تؤخذ الجزية من قوم من أموالهم على معنى تضعيف الصدقة بلائعي عليهم فيها وذلك لو جاز كان منهم من لا مال له نجبه الصدقة وإن كان له مال كثير من عرض ودور كغله وغيره فافككون بين أظهرنا بقرن على دينهم بلا جزية ولا ربع هذا لولا أن يكون أحد من رجالهم خليفاً من الجزية ويجوز أن يؤخذ من أهل الجزية على ما صنفوا عليه من أموالهم تضعيف صدقة أو غير أو ربع أو نصف أموالهم أو أثارها أو شيء أن يقال من كان له من مال أخذ منه ما شرط على نفسه بشرط أنه ما كان يؤخذ منه في السنة تكون قيمته ديناراً أو أكثر فإذا لم يكن له ما يجب فيه ما شرط أو هو أقل من قيمة دينار فله ديناراً وتمام دينار وأما اخذت هذا أنها جزية معلومة الأقل وأن ليس منهم خلى منها قال ولا يفسد هذا لا بشرط بقرضان به لا بيع بينهما ففسد ما فسده السوء كالم يفسد أن بشرط عليهم الضافة وقد تنافى عنهم فتنزههم وتقب فلا يراهم غناهم شيء قال ولعل عمران أن يكون صالح من نصارى العرب على تضعيف الصدقة وأدخل هذا الشرط وإن لم يخل عنه وقد روى عنه أنه أي أن يقر العرب لأعلى الجزية فأنفأوا عنها وقالوا تأخذها منا على معنى الصدقة مضعفة كما يؤخذ من العرب المسلمين فأبى فلحق منهم جماعة بالروم فذكر ذلك وأجابهم إلى تضعيف الصدقة عليهم فصالحه من بقي في بلاد الإسلام عليها فلا بأس أن يصالحهم عليها على هذا المعنى الذي وصفت من اللتي

تلها را ولو قال كدند
أي أو كراس أي أو
ليدها كان هذا
طهارا لأن التلذذ بكل
أمة محرم ولو قال كأي
أو مثل أي وأراد
الكرامة فلاظهار وإن
أراد اظهار فهوظهار
وان قال لانية لي فليس
بظهار وإن قال أنت
على كلظهر امرأة
محترمة من نسب أو
رضاع قامت في ذلك
مقام الأم لأن النسبي
صلى الله عليه وسلم
قال يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب
(قال المزني) رحمه الله
تعالى وحفظي وغيري
عنه لا يكون متظاهرا
بين كانت خلافا في حال
ثم حرم بسبب كما
حرم نساء الآباء
وحلائل الإناة بسبب
وهو لا يجعل هذا
ظهارا ولا في قوله
كلهم رأي (قال)
وبرم الحث الطهار
كبابهم بالطلاق (قال)

(كتاب الجزية على شيء من أموالهم) « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي وإذا أراد الامام أن يكتب لهم كتابا على الجزية بشرط معنى الصدقة كتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين فلان بن فلان النصراني من بني فلان الفلاني من أهل بلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا انما سألني لنفسك وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أن اعتدلك ولهم على وعلى المسلمين ما يعقد لأهل الذمة على ما شرطت عليك وعليهم ولك ولهم ما فاجئت إلى ما سألنا لك ولن رضى ما عقدت من أهل بلد كذا على ما شرطنا عليه في هذا الكتاب وذلك أن يجري عليك حكم الإسلام لا حكم خلافه ولا يكون لأحد منكم الامتناع مما رآه من الله ما له فيه ولا يحيا زانه ثم يجري الكتاب على مثل الكتاب الأول لأهل الجزية التي هي ضريبة لا تزد ولا تنقص فإذا انتهى إلى موضع الجزية كتب على أن من كان له منكم إبلا أو شرا أو غنم أو كان ذار ع أو عين مال أو غير في نفسه المسلمون على من كان له

منهم فيه الصدقة أخذت جزيته منه الصدقة مضعفة وذلك أن تكون غنمه أربعين فمؤخذ منه فهاشأتان
 إلى عشرين ومائة فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة أخذت فهاشأ ربع شيائها إلى مائتين فإذا زادت شاة على
 مائتين أخذت فهاشأت شيائها إلى أربعين وثلاثة وتسعين فإذا بلغت أربع مائة أخذت فهاشأت شيائها
 ثم لا شيء إلى أربعين حتى تكمل مائة ثم عليه في كل مائة شيائتان ومن كل مائة ما بقى فبلغت ثلثين
 فغلبه فيها ثمانين ثم لا شيء عليه في زيادتها حتى تبلغ أربعين وإذا بلغت أربعين فغلبه فيها مائتان ثم لا شيء
 في زيادتها حتى تبلغ مائتين فإذا بلغت مائتين فغلبه فيها أربعة مائة ثم لا شيء في زيادتها إلى ثمانين فإذا بلغت ثمانين فغلبه فيها
 مائتان ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ تسعين فإذا بلغت تسعين فغلبه فيها مائة ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة وإذا
 بلغت مائة فغلبه فيها مائتان وأربع مائة ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت مائة وعشرين فغلبه فيها أربع
 مائتان وثمانين ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت مائة وعشرين فغلبه فيها مائتان مائة وعشرين
 الكتب بمدة القرم مضعفة ثم يكسب في صدقة الأبل فإن كانت له ابل فلا شيء فيها حتى تبلغ جارية فإذا بلغت
 فغلبه فيها شيائتان ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت عشرين فغلبه فيها أربعين ثم لا شيء في زيادتها حتى
 تبلغ أربعين عشرة فإذا بلغت أربعين عشرة فغلبه فيها ثمانين ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ عشرين ثم لا شيء في زيادتها حتى
 ثمانين شيئا ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ جارية واحدة وإن لم يكن لها جارية واحدة أخذت بنت الحماض وإن
 الحماض فالبون ذكرا وإن كانت له جارية واحدة وإن لم يكن لها جارية واحدة أخذت بنت الحماض وإن
 البون ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ستا وثلاثين فإذا بلغت ستا وثلاثين فغلبه فيها ثمانين ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ستا
 وأربعين فإذا بلغت ستا وأربعين فغلبه فيها عشتا عشر وقتا الجبل ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ إحدى وستين فإذا بلغت
 فغلبه جديعتان ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ستا وسبعين فإذا بلغت ستا وسبعين فغلبه فيها أربعين ثم لا شيء في زيادتها
 حتى تبلغ إحدى وتسعين فإذا بلغت إحدى وتسعين فغلبه فيها أربعين ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة وإذا
 كانت إحدى وعشرين ومائة طرح هذا وعدت مكان في كل أربعين منها ثمانين وفي كل خمسين حقتان
 وإذا لم يوجد في مال من عليه الجزية من الأبل السن التي شرط عليه أن تؤخذ في ست وثلاثين فصاعدًا بها
 قبلت منه وإن لم يأت بها فالحيل إلى الإمام بأن يأخذ السن التي دونها ويعرفه في كل بعير لزمه شيائتان وأربعين
 درهماً إذا شاء الإمام أخذه به وإن شاء الإمام أخذ السن التي فوقها ورد إليه في كل بعير شيائتان وأربعين
 درهماً إذا شاء الإمام فعل وأعطاه ما به وإذا اختار الإمام أن يأخذ السن العليا على أن يعطيه الإمام الفضل
 أعطاه الإمام أهما كان أيسر فعدا على المسلمين وإذا اختار أن يأخذ السن الأدنى ويعوم له صاحب الأبل
 فأخار إلى صاحب الأبل فإن شاء أعطاه شيائتان وإن شاء أعطاه عشرين درهماً ومن كان منهم دازرع فقتل
 من حنطة أو شعيراً أو ذرة أو دخن أو أرا أو قطنية لم يؤخذ منه شيء حتى يبلغ زرع خمسة أو حتى يصع الوسخ
 في كلبه عكبال يعرفونه فإذا بلغ زرع ما كان مما سبق يعرب فغلبه عشرين وإن كان مما سبق بهراً أو سمج
 أو عين ماء أو بيل فغلبه خمس ومن كان منهم داهب فلا جزية عليه فيها حتى تبلغ دهبه عشرين مثقالاً فإذا
 بلغت مائة فغلبه بها ثمانين وأربع مائة وإذا بلغ مائة فغلبه بها مائة وإذا بلغ مائة فغلبه بها مائة وإذا بلغ مائة فغلبه بها مائة
 ما في درهم وزن سبعة فإذا بلغت مائة درهم فغلبه بها ثمانين وأربع مائة وإذا بلغ مائة درهم فغلبه بها مائة وإذا بلغ مائة درهم فغلبه بها مائة
 منكم وكذا فغلبه نفسه وعلى أن من كان بالغاً منكم إذا خلا في الصلح فإن يكن له مال عند الحول يبعه على
 مسلم لو كان له فمزرعة أو كان له مال يبيع فمزرعة على مسلم لو كان له الزكاة فأخذ منه ما شرط عليه لم يبلغ
 قيمة ما أخذ منه ديناراً فغلبه أن يؤدى النذر سائر ما لم يأخذ منه شيئاً وتعامد ديناران بقص ما أخذت منه عن
 قيمة دينار وعلى أن ما صالحتموه ناعله على كل من بلغ غير مغلوب على عقله من رجالكم وليس ذلك منكم على
 بالغ مغلوب على عقله ولا صبي ولا امرأة قال ثم يجري السب كالأجريت الكتاب قبله حتى يأتي على آخره

الشافعي رحمه الله
 ولو قال إذا كنت كسلاً
 فأنت على كطهر أي
 فكسها ما يكن متظاهراً
 لأن الحصر مما يقع
 من النساء على من حل
 له ولا معنى للتحريم
 في الحرم وروى مثل
 ما قلت عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ثم
 على وابن عباس وغيرهم
 وهو القياس (ولو قال)
 أنت طالق كطهر أي
 يريد القهر أو فهي طالق
 لأنه صرح بالطلاق
 فلا معنى لقوله كطهر
 أي إلا أنك حرام بالطلاق
 كطهر أي ولو قال أنت
 على كطهر أي يريد
 الطلاق فهو ظاهر ولو
 قال لا شيء قد شركت
 معها أو أنت شركتها
 أو أنت كهي ولم يتظاهرا
 لم يلزم لهما تكون
 شركتها في أهازيج
 له أو عاصية أو مطبوعة
 كهي (قال) ولو تظاهر
 من أربع نسوة له
 بكلمة واحدة فقال في
 كتاب الظهار الجديد وفي

وان شرطت عليهم في أموالهم قبة أكثر من دينار كتبت أربعة دنانير كان أو أكثر واذا شرطت عليهم ضيافة كتبنا على ما وصفت عليهم في الكتاب قبله وإن حاولوا إلى أكثر مننا فاجعل ذلك عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس فيهم وفي وقت عليهم الجزية أن يكتب على الفقير منهم كذا ولو لا يكون أقل من دينار ومن جاوز الفقر كذا لشيء أكثر منه ومن دخل في الغني كذا أكثر منه ويستون إذا أخذت منهم الجزية بهم وجميع من أخذت منه جزية مؤقتة فيما شرطت عليهم وعليهم وما يجري من حكم الإسلام على كل وإذا شرط على قوم أن على فقير كذا دينار وعلى من جاوز الفقر ولم يلحق بغيره مشهور دينارين وعلى من كان من أهل الغني المشهور أربعة دنانير جاز ويضي أن يبينه يقول وإنما انظر إلى الفقر والغني يوم تحسب الجزية لا يوم عقد الكتاب فإذا صلحهم على هذا فاختلف الإمام ومن تؤخذ منه الجزية فقال الإمام لأحدكم أنت غني مشهور الغني وقال بل أنا فقير أو وسط فالقول قوة إلا أن يعلم غير ما قال يبينه فتقول عليه بأنه غني لأنه لا يؤخذ منه وإذا صلحهم على هذا فإما الحلول ورجل فقير فلم تؤخذ منه جزية حتى يوسر يسرا مشهور أخذت جزية ديناراً على الفقير لأن الفقر حال وجبت عليه الجزية وكذلك حال عليه الحلول وهو مشهور الغني فلم تؤخذ جزية حتى افتقر أخذت جزية ثم أربعة دنانير على حال يوم حال عليه الحلول وإن لم توجد له إلا ثلاث الأربعة لأن الدار عسر بعضها أخذت ما وجدته منها وأبيع عما بقي ديناً عليه وأخذت جزية ثم ما كان فقيراً فيما استأنف ديناراً لكل سنتي على الفقير ولو كان في الحلول مشهور الغني حتى إذا كان قبل الحلول بيوم افتقر أخذت جزية في عامه ذلك جزية فقير وكذلك لو كان في حوله فقيراً فما كان قبل الحلول بيوم صار مشهوراً بالغني أخذت جزية جزية غني

(الضيافة مع الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى استأثرت من جعل عمره على الضيافة فلا ولا من جعل عليه يوماً وليلة ولا من جعل عليه الجزية ولم يسم عليه ضيافة بخبر عامة ولا خاصة ثبتت ولا أحد الذين ولو اطلعت عليها بأعيانهم لأنهم قد ماتوا كلهم وأي قوم من أهل النعمة اليوم أقروا وأقامت على أسلافهم يبينه بأن صلحهم كان على ضيافة معلومة وأنهم رضوها بأعيانهم أزموها ولا يكون رضاهم الذي أزموه إلا بأن يقولوا صلحنا على أن نعطي كذا ونضف كذا وإن قالوا أشفنا اطلوعاً بالصلح لم أزمهموه وأحلفهم ما شفوا على إقرار بصلح وكذلك أن أعطوا أكثر أحلفهم ما أعطوه على إقرار بصلح فإذا أحلفوا جعلتهم بقوم ابتدأت أمرهم الآن فإن أعطوا أقل الجزية وهو دينار قبلته وإن أبوا نبئت إليهم وجاربتهم وأهم أقر بشيء في صلحه وأكثره منهم غير أزمهمه أقر به ولم أجعل إقراره لازماً لغيره إلا بأن يقولوا صلحنا على أن نعطي كذا ونضف كذا فاما إذا قالوا أشفنا اطلوعاً بالصلح فلا أزمهموه قال وبأخذهم الإمام بعلمه وأقرهم وباليستيان قامت عليهم من المسلمين ولا يجوز شهادة بعضهم على بعض وكذلك تصنع في كل أمر غير مؤقت مما صلحوا عليه وفي كل مؤقت لم يعرفه أهل النعمة إلا قرا به وإذا أقر قوم من بني بجور لأولاً أخذهم أزمهموه ما حووا وأقاموا في دار الإسلام وإذا صلحوا على شيء أكثر من دينار ثم أرادوا أن تمتعوا بالامن إداد دينار أزمهم ما صلحوا عليه كاملاً لأن امتنعوا منه حاربهم فإن دفعوا قبل أن ينظر على أموالهم ونسي ذرايرهم إلى أن يعطوا الإمام الجزية ديناراً لم يكن الإمام أن يمنع منهم وجعلهم بقوم ابتدأ حاربهم فدفعوا إلى الجزية أو قوم دعوا إلى الجزية بالحرب فإذا أقر منهم قرن بشيء صلحوا عليه أزمهموه فإن كان فيهم غائب لم يحضر لم يبينه وإذا حضر أزمهمه أقر به مما يجوز الصلح عليه وإذا شأنا أنأنازهم فبلغوا الحسم أو استكملوا جنس عشرة سنة بغير وعاء أقر به بأولهم قبل أن تدبر الجزية ولو الأخر بنا كفاً نعرشوا أقل الجزية وقد أعطى أباهم أكثر من مال يمكن لنا أن نقاتلهم إذا أعطوا أقل الجزية ولا يحرم علينا أن

الاملا على مسائل ما لا
ان عليه في كل واحدة
كفارة كما يلقون معا
بكلمة واحدة وقال في
الكتاب القديم ليس عليه
الكفارة واحدة لأنها
عن ثرجم إلى
الكفار (قال المزي)
وهذا بقوله أولى (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو تظاهروا همرا مراراً
يريد بكل واحدة تظاهرا
فعله بكل تظاهر كفارة
كما يكون عليه في كل
تلقية تطلقة ولو
قالها متتابعاً فقال
أردت تظاهراً واحداً
فهر واحد كالتابع
بالطلاق كان كللقه
واحدة ولو قال إذا
تظاهرت من فسلالة
الاجنبية فأتت على
كلهر أي فظاهرين
الاجنبية لم يكن عليه
تظاهراً كالوطئ اجنبية
لم يكن طلاقاً

يعطونا أكثر مما عطنا آباؤهم ولا يكون صلح الآباء صلحا على الأبناء إلا ما كانوا أصغارا لا خيرة عليهم
أؤناه لا خيرة عليهم أو يختارون لا خيرة عليهم فأما من لم يحزن لنا أفراره في بلاد الإسلام الأعلى أخذ
الجزية منه فلا يكون صلح أباه ولا غيره صلحا معه إلا برضاه بعد البلوغ ومن كان سفيها بالغا محجورا عليه
منهم صلح عن نفسه بأمره فإنه لا يعمل وأمه وهو معاجور وبأن عاب وليه جعل له السلطان وليا صلح
عنه فإن أبى المحجور عليه الصلح حارب به وإن أبى وليه وقبل المحجور عليه صبر وليه أن يدفع الجزية عنه لأنها
لا زمة إذا أفرجها إلا ما من معنى النظر له لئلا يقتل ويؤخذ ماله فيأ وإذا كان هذا هكذا وكان من صلحهم
من مضى من الأئمة بأعينهم قد ماوا لخلق الإمام أن يبعث أمناه فيجمعون البالغين من أهل الذمة في كل
بلد ثم يسألونهم عن صلحهم فأقر وأبه عما هو أرايهم أقل الجزية بقوله منهم إلا أن تقوم عليهم بنية بأكثر
منه ما لم يتفقوا العهد فيلزمه منهم قامت عليه بنية ويسأل عن نشأتهم فمن بلغ عرض عليه قبول
ما صالحوا عليه قال قبله منه وإن امتنع إلا من أقل الجزية قبل منه بعد أن يجتهد بالكلام على استزاده
ويقول هذا صلح أصحابك فلا تتعنته ويستظهر بالاستعانة بأصحابه عليه وإن أبى الأقل الجزية قبله منه
فإن اتهم أن يكون أحد منهم بالغ ولم يقر عنه بأنه قد استكمل خمس عشر سنة وقد احتمل ولم يقم بذلك عليه
بينة سلون أقل من يقبل في ذلك شاهدان عدلان كشبه كما كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم في
قريظة فمن أنبت قتله فاد أنبت قتاله إن أدبت الجزية والآخر بانك قال أنبت أي تعالفت بنى
تقبل أنبات الشعر لم يقبل منه ذلك إلا أن يقوم شاهدان مسلمان على ميلاد فيكون لم يستكمل خمس عشرة
فدعه ولا قبل لهم ولا عليهم شهادة غير مسلم عدل وكتب أسماءهم وحلاهم في الدوان ويعرق عليهم
ويحفر عراؤهم لا يبلغ منهم مولد إلا رفعه إلى الله صلحهم ولا يدخل عليهم أحد من غيرهم إلا رفعوا
الله فكما دخل فيهم أحد من غيرهم ممن لم يكن له صلح وكان ممن تؤخذ منه الجزية فقبل به كما وصفت
فمن فعل وكما جازيهم بالغ فعل به ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن دخل من له صلح إلا زعمته
صلحه متى أخذ منه صلحه دفع عنه أن تؤخذ عنه في غير بلده فإن كان صلح على دينار وقد كان له صلح
فله على أكثر أخذ منه ما بقي من الفضل على دينار لأنه صلح عليه وإن كان صلحه الأول على دينار بلده
ثم صلح بالغير على دينار أو أكثر قبل له أن يشتد ردنا لعل الفضل عما صلحت عليه أولا إلا أن يكون
نقض العهد ثم أحدث صلحا فيكون صلحه الآخر أقل أو أكثر من الصلح الأول ومتى مات منهم ميت
أخذت من ماله الجزية بقدر ما مر عليهم سنه كأنه مر عليه نصفه لم يؤدها يؤخذ نصف جزية من عتبه
رفع عنه الجزية بما كان معنوها فإذا أفاق أخذت منه من يوم أفاق فإن جن فكان يجز ويقرب لم ترفع
الجزية لأن هذا من مجرى عمله الأحكام في حال أفاقه وكذلك إن مرض فذهب عقله أيا ما تم عادتها
ترفع عنه الجزية إذا ذهب عقله فلم يعد وأجسم لم ترفع عنه الجزية فيمات مستقبل وأخذت لما مضى وإن
غاب فأسلم فقال أسلمت من وقت ذلك القول قوله مع عتبه إلا أن تقوم بنية بخلاف ما قال « قال الربيع »
وقبه قول آخر أن عليه الجزية من حين غاب إلى أن يقدم فأخبرناه أنه أسلم إلا أن تقوم بنية بأن أسلمه فقد
تقدم قبل أن يقدم عليه فأوقت يؤخذ بالنية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأسلم ثم تنصر لم تؤخذ
الجزية وإن أخذت ردت وقبل أن أسلمت ولا تقتل وكذلك المرأ أن أسلمت والاقتل قال وبين وزن الدنار
والدنانير التي تؤخذ منهم وكذلك صفة كل ما يؤخذ منهم وإن صلح أحدهم وهو جميع فرت به نصف
استقبل به من يوم أفاق سنة ثم أفاق ولم يقب أخذت منه جزية نصف السنة التي كان فيها جميعا حتى أفاق
طابت نفسه أن يؤدها لمساغة أفاق قبلت منه وإن لم تطب لم يلزمها إلا بعد الحول وإذا اعتق الصبي البالغ من
أهل الأئمة أخذت منه الجزية أو نبذ إليه وسواء اعتقه مسلم أو كافر

(باب ما وجب على
المتظاهر بالكفر)
من كتاب التمهيد
وجديد وما دخله
من اختلاف أبي
حنيفة وابن أبي ليلى
والشافعي رحمه الله
عليهم

(قال الشافعي) رحمه الله
قال الله تبارك وتعالى
ثم يعودون لما قالوا
فقر ربيعة الآية
قال والذى عقلت مما
سمعت في يعودون لما
قالوا الآية إنما أتت
على المتظاهر بنية بعد
الفسول بالتمهيد لم
يحرمها بالطلاق الذي
يحرم به وجب عليه
الكفارة كما أنهم
ذهبون إلى أنه إذا
أسلم ما حرم على
نفسه فقد عاقل قال
خالفه فأحل ما حرم ولا
أعلم معنى أوليه من
هذا (قال) ولو
أمكن أن يطلقوا لم
يقبل زنته الكفارة
وكذلك لو مات أومات

﴿الضيافة في الصالح﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر أهل النعمة ضيافة في صلحهم ورضوا بها فعلى الإمام ضيافتهم عينا وقولا ما قالوا انهم يعرفونه منها إذا كانت زباد على أقل الخبز به ولا تقبل منهم ولا يصح أن يصلحهم عليها بحال حتى تكون زيادة على أقل الخبز به فإن أقر وأبو أن يصفقوا من مرهمهم المسلمين وما ولبسة أو نزلنا أو أكثر وقالوا ما حدثنا في هذا حدا أذنوا أن يصفقوا من وسط مايا ما يكون خطا وعصيدة وإذا ما من زيت أولن أو من أو يقول مطبوخة أو حبتان أو لحم أو غيره أي هذا يسير عليهم وإذا أقر وأبغض دواب ولم يحددوا شأنا غلفوا اللبثين والحشيش مما تحبسه الدواب ولا يبين أن يلبسوا أحبا لدواب ولا ما عاوا أقل ما تلتفه الدواب إلا بأقاربهم ولا يجوز أن يحمل على الرجل منهم في اليوم ولبسة ضيافة إلا بقدر ما يحتمل أن احتمل واحدا أو اثنين أو ثلاثة ولا يجوز عندي أن يحمل عليه أكثر من ثلاثة وإن أسرا لأقاربهم ويؤخذ بأن ينزل المسلمين الذين يصفقهم حيث يشاء من منازل التي ينزلها السفراء التي تكمن من مطر وبرد وحار وإن لم يقر واحد فعلى الإمام أن يبين إذا صلحهم كيف يضيف للموسر الذي يبلغ سره كذا ويصف ما يضيف من الطعام والغلف وعدد من يضيف من المسلمين وعلى الوسط الذي يبلغ الله عدد كذا من الاصناف وعلى من عنده فضل من نفسه وأهل بيته عدد كذا واحدا أو أكثر منه ومنازلهم وما يقرى كل واحد منهم ليكون ذلك معلوما إذا نزل بهم الجوع ومررت الجيوش فيؤخذ منه ويحصل ذلك كمدودنا مشهودا عليه ليناخذ من صلحهم ولاته بعدد ما يكتب في كتابهم أن كل من كان معسرا فرجع إليه ما له حتى يكون موسرا فنقل الضيافة للمساكين

﴿الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأحب أن يدع الوالي أحدا من أهل النعمة في صلح الأمكنة ومشهروا عليه وأحب أن يسأل أهل النعمة عما صلحوا عليه مما يؤخذ منهم إذا اختلفوا في بلاد المسلمين فإن أكثرت منهم طائفة أن تكون صلحت على شيء يؤخذ منها سوى الجزية لم يلزمها ما أكثرت وعرض عليها إحدى فصلتين أن لاتأتي الحجاز بحال أو تأتي الحجاز على أنهدى أتت الحجاز أخذت منها ما صلحوا عليه عمرو ولا فدان وضيت به وأعطنا لا تأتي الحجاز لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجلاها من الحجاز وقتلنا تأت على ما أخذ عمران ليس في جبالها من الحجاز أمرين أن يحرم أن تأتي الحجاز منتهية وأن وضيت بآيات الحجاز على شيء مثل ما أخذ عمرو أو أكثر منه أذن لها أن تأتية منتهية لا تقسم بدمته أكثر من ثلاث فإن لم ترض منتهية وإن دخلته بلادنا لم يؤخذ من مالها شيء وأجر جهامة وعاقبها إن علمت منعه ما بها ولم يعاقبها إن لم تعلم منعه إياها وتقدم إليها فإن عادت عاقبها ويقدم على ولايته أن لا يجيز وبلاد الحجاز الأبارضا والأقرار بأن يؤخذ منهم ما أخذ عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وإن زادوه علمنا شيء لا يحرم عليه فكان أحب إلى وأن عرضوا عليه أقل منهم لم يقبله وإن قبله لظلمة بالمسلمين وجوب أن يسعه ذلك لأنه إذا لم يحرم أن تأتوا الحجاز يحتمل أن لم يحل آتائهم الحجاز كثير يؤخذ منهم ويحرمه قليل وإذا قالوا أنها بغير شيء لم يكن ذلك لوالي ولا لهم ويجتهد أن يجعل هذا على شيء بل بلادنا تأتوه فلن منعوا من في البلدان فلا يبين في أن له أن يمنعهم بلاد الحجاز ولا يأخذ من أموالهم وإن اتجر وأق بلد غير الحجاز شيا ولا يحل أن يؤخذ لهم في مكة بحال (١) وإن أتوها على الحجاز أخذت منهم ذلك وإن أتوها على غير شرط لم يكن له أن يأخذ منهم شيئا وقدم إن علوا نهيهم عن آتائهم مكة ولم يعاقبهم إن لم يعلموا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشيئ أن يندى صلحهم على البيان من جميع ما وصفت ثم يلزمهم ما صلحوا عليه فكان أغفلهم منه هم الحجاز كما كان دخاؤه بغير صلح (١) أي وإن أتوا مكة على الشرط الذي شرطه في الحجاز تأمل كنهه معصية

ومعنى قول الله تعالى ونعالي من قبل أن يتساوفا لا يؤذى ما وجب عليه قبل المسألة حتى يكفر وكان هذا والله أعلم عقوبة مكفرة لقول الزور فأنسج الحجاج أحببت أن يمنع القبل والتلذذ خباطا حتى يكفر فإن لم يظلم الكفارة كما يقال له إذا الصلاة في وقت كذا وقبل وقت كذا فذهب الوقت فيؤذيها بعد الوقت لأنها فرضه ولو أصابها وقت كذا بالصوم فيأجل الصوم لم ينتقض صومه وبغض على الكفارة ولو كان صومه ينتقض بالجماع لم يجزئه الكفارة بعد الجماع ولو تقاهروا بسبع الطهار طلاقا لم يحل له قبل زوج على أربعة أو لا عليها ثم راجعها فغلبه الكفارة ولو طلقها سبعة فكما كان راجعها إياها بعد

لم يأخذ منهم شيئا ولا بين في أن عندهم غير الحجاز من البلدان قال ولا أحب من أن يطلب ولا عمن
عبد العزيز يأخذ ذلك منهم إلا عن رضائهم عما أخذ منهم فأخذ منهم ثم يؤخذ الجزية فأما أن يكون الزهيموه
بغير رضائهم فلا أحسبه وكذلك أهل الحرب يعمون الاتيان إلى بلاد المسلمين بجماعة بكل حال إلا الصلح
فما صلحوا عليه ما لم يأخذوا وان دخلوا بأمان وغير صلحوا مقرين به لم يؤخذ منهم شيء من أموالهم وردوا إلى
ما منهم إلا أن يقولوا انما دخلنا على أن يؤخذ منا فؤخذ منهم وان دخلوا بغير أمان غنموا واذلوا بكن لهم
دعوى أمان ولا رسالة كانوا فاقولوا قتل رجالهم إلا أن يسألوا أو يؤدوا الجزية قبل أن تظفر بهم ان كانوا من
يحوزان يؤخذ منهم الجزية وان دخل رجل من أهل الذمة بلادنا فدخلها حربى بلمان فادى عن ماله شيئا
ثم دخل بعد لم يؤخذ ذلك منه إلا بان يصلح عليه قبل الدخول أو يرضى به بعد الدخول فأما الرسل ومن ارتاد
الاسلام فلا يعمون الحجاز لان الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وان أحد من المشركين استجارك
فأخروه حتى يسمع كلام الله وان أراد أحد من الرسل الامام وهو بالحرم فعلى الامام أن يخرج إليه ولا يدخله
الحرم إلا ان يكون نفعي الامام فيه الرسالة والحواب فيكتفى بهما فلا يتركه يدخل الحرم بحال

(ذكر ما أخذ عمر رضي الله تعالى عنهما من أهل الذمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى « أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عمر بن أبيه أن عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يأخذ من النبط من الحنطة ولا يت نصف العشر بدينار كان يكثر الخيل
إلى المدينة و يأخذ من القطنية العشر » أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه قال كنت
عاملا مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبط العشر (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى أهل السائب حكى أمر عمر أن يأخذ من النبط العشر في القطنية كما حكى سالم
عن أبيه عن عرفل يكونان مختلفين أو يكون السائب حكى العشر في وقت يكون أخذ منهم من موطن الحنطة
والزيت عشر او مرة نصف العشر ولعله كله يصلح بمحدثه في وقت رضاه ورضاهم (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ليست أحسب عمر أخذنا أخذ من النبط إلا عن شرط بينهم وكثرة الجزية وكذلك أحسب
عمر بن عبد العزيز أمر بالأخذ منهم ولا يأخذ من أهل الذمة شيئا إلا عن صلح ولا يتركون دخول الحجاز إلا بصلح
ويحذف الأمان فيما بينهم وبينهم في تجارتهم وجمع ما شرط عليهم أمرا يسير لهم والعادة لما أخذهم به الولاية
غيره ولا يترك أهل الحرب يدخلون بلاد المسلمين بجماعة فان دخلوا بغير أمان ولا رسالة غنموا وان دخلوا
بأمان وشرط أن يأخذ منهم عشر أو أكثر أو أقل أخذ منهم فان دخلوا بسلام ولا شرط ردوا إلى ما لهم
ولم يتركوا عاصرون في بلاد الاسلام ولا يؤخذ منهم شيء وقد عقد لهم الامان الا عن طلب أنفسهم وان عقد
لهم الامان على ما هم لم يؤخذ من أموالهم شيء ان دخلوا بأموال الا بشرط على أموالهم وأوطب أنفسهم
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء كان أهل الحرب يقيمون بغيرهم ون المسلمين ان دخلوا بلادهم
أو يقيمونهم لا يرشون لهم في أخذ شيء من أموالهم الا عن طلب أنفسهم و صلح بتقدمهم أو يؤخذ
غنمة أو فيان لم يكن لهم ما يسونهم على أموالهم لان الله عز وجل يأخذ أموالهم غنمة وفيما وكذلك
الجزية فيما أعطوها أو يشاطعون وحرم أموالهم بعد الامان لهم ولا يؤخذ اذا آمنوا الا بطلب أنفسهم
بشرط فيما يتفقون به وغيره فيصل به أموالهم

(تحديد الامام ما يأخذ من أهل الذمة في الامصار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى و ينبغي للامام أن يحدد بينهم وبين أهل الذمة جميع ما يعطهم و يأخذ منهم

الطلاق أكسبهم
حسب ما بعد الظهار
(قال المزني) رحمه الله
هذا خلاف أصله كل
نكاح جسد ببدن يصل
فيه طلاق ولا ظهار
الأحد (وقد قال)
في هذا الكتاب وظهار
منها ثم أتبعها طلاقا
لا على الرجعة ثم نكحها
لم يكن عليه كفارة لان
هذا ملك غير الاول
الذي كان فيه الظهار
ولو جاز أن يظاهر منها
فعود عليه الظهار اذا
نكحها جاز ذلك بعد
ثلاث و زوج غيره
وهكذا الابلاء (قال
المزني) رحمه الله
هذا أشبه وأولى
بقوله والقياس أن كل
حكم كان في ملك فاذا
زال ذلك زال ما فيه من
الحكم فليزال ذلك
النكاح زال ما فيه من
الظهار وزال ابلاء (قال)
ولو ظاهرها ثم راعها
مكانه بلفظ لقطع
الظهار ولو كان حبسا

ورى أنه شوبه ونوب الناس منهم فيسرى الجزية وإن يؤدبها على ما وصفت ويسمى شهر أوت فيسند منهم فيه
وعلى أن يحرق عليهم حكم الاسلام إذا طلبهم بطلب أو أظهر وانظروا لأحد وعلى أن لا يذبح كروا رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلا بغير أهله ولا يطعنوا في دين الاسلام ولا يعيرون حكمه شيئا فإن فعلوا فلا نعت لهم
ويأخذوا عليهم أن لا يسمعو المسلمين شركهم وقولهم في عزير وعيسى عليهما السلام وأن وجدوهم فعلموا
بعدا لتقدم في عزير وعيسى عليهما السلام بهم على ذلك عقوبة لا يبلغ بها حدا لأنهم قد أدن
بأقرارهم على دينهم مع علم ما يقولون ولا يشتر المصلين وعلى أن لا ينشؤا مسلما وعلى أن لا يكونوا عينا
لعدوهم ولا يضرر بأحد من المسلمين في حال وعلى أن تنقرهم على دينهم وأن لا يكرهوا أحدا على دينهم
إذا لم يرد من ألسانهم ولا رفقهم ولا غيرهم وعلى أن لا يجحدوا في مصر من أمصار المسلمين كنيسة ولا يجتمعوا
لفساد لا تتم ولا صوت ناقوس ولا جمل حجر ولا ادخال خنزير ولا بعدوا بهيمة ولا يشكوا غير الذبح ولا يجحدوا
بناء بطولهم على بناء المسلمين وأن يفرقوا بين هياهم في اللباس والمركوب وبين هياهم المسلمين وأن يعقدوا
الزنا في أوساطهم فأنهم إن أفرق بينهم وبين هياهم المسلمين ولا بدخلوا مسجدا ولا يبيعوا مسلما بعا
يجرم عليهم في الاسلام وأن لا يزجوا مسلما ينجسوا ولا يذبحوا ولا يذبحوا ولا يذبحوا ولا يذبحوا ولا يذبحوا
حرا ما كان نفسه أو ينجسوا ولا يذبحوا ولا يذبحوا ولا يذبحوا ولا يذبحوا ولا يذبحوا ولا يذبحوا
الخنزير ولا غيره ولا يقاتلوا مسلما مع مسلما ولا غيره ولا يظهر والصلب ولا الجماعة في أمصار المسلمين وأن
كانوا فرقة بملكوته يمتنعون من اجتماع أحداث كنيسة ولا يرفع بناء ولا يرض لهم في خنازيرهم ونجرهم
وأعداءهم وجماعاتهم وأخذوا عليهم أن لا يبيعوا مسلما بأنهم جروا ولا يبيعوا جروا ولا يبيعوا يبيعوا
مسلما وما وصفت سوى ما أبيع لهم إذا ما تفرقوا قال وإذا كانوا يصغر المسلمين لهم فيه كنيسة أو بناء
طال كبناء المسلمين لم يكن إلا ما هم هدموا ولا هدم بناءهم وتركه كالأعلى ما وجد عليه ومنع من أحداث
الكنيسة وقد قيل يمنع من البناء الذي يطاول به بناء المسلمين وقد قيل إذا ما دار الممنوع مما لا يمنع المسلم
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأصحب أن يجعلوا بناءهم دون بناء المسلمين بشئ وكذلك أن أظهروا
النجر والخنزير والجماعات وهذا إذا كان المسلمون أحيوا وقصوة عنوة وشروط على أهل النعمة هذا
فإن كانوا قاصصا على صلح بينهم وبين أهل النعمة تركوا أظهر النجس والنجر وأحداث الكنائس فيبطلوا
لم يكن منعهم من ذلك وأظهر النجس أكثر منه ولا يجوز للأمام أن يبالغ أحد من أهل النعمة على أن
يزعم من بلاد المسلمين منزلا يظهر فيه جماعة ولا كنيسة ولا ناقوسا إنما يصلح لهم في بلادهم التي وجدوا
فيها فتفتحه جماعة وتصلحوا فلما بلاد لم تكن لهم فلا يجوز هذا له فيها فإن فعل ذلك أحق في بلادكم منه إلا ما
منعه وبجوز أن يدعهم أن ينزلوا بلادا لا يظهر ونهذافه ويصلون في منازلهم بل جماعات ترفع أصواتهم
ولا توافس ولا تنكفهم إذا لم يكن ذلك طاهرا عما كانوا عليه إذا لم يكن فيسه فادس السلم ولا يظلم لأحد فان
أحدثهم فعل سبعا منهم أو عنتهم مثل الفس اسم أو يبيعهم ما أو يبيعهم ما أو يبيعهم ما أو يبيعهم ما أو يبيعهم ما
عاقبه في ذلك بقدر ذنبه ولا يبلغ به حدا وإن أظهر وناقوسا أو اجتمعت لهم جماعات أو تروا عليهم شتمهم
عنها تقدم لهم في ذلك فإن عادوا عاقبهم وإن فعل هذا منهم فاعل أو يبالغ مسلما بغير إعرافا فاعلمت
تقدم عليه أو ألقى وأحلقه أو ألقه في ذلك فإن عاد عاقبه ومن أصاب منهم مظلمة لأحد فها حدثت قطع
الطريق والفرقة وغير ذلك أقم عليه وإن غش أحد منهم المسلمين بأن يكتب إلى العدو لهم بعودته أو يحذتهم
شيئا أو يودهم وما هذا عوقب وحسب ولو يكن هذا ولا قطع الطريق نفضا العهد ما أدوا الجزية على
أن يحرق عليهم الحكم

قدر ما عكته اللعان فلم
يلعن كانت عليه
الكفارة (وقال) في
كل اختلاف إلى
خليفة وابن أبي إسحق
لوتظاهر بها يوما فلم
يصباح حتى انتقض لم
يكن عليه كفارة كما
لأن في سقطت العين
سقط عنه حكم البين
(قال المزني) رحمه
الله أصل قوله أن
التظاهر إذا حبس
أمراته مدة يمكنه
الطلاق فلم يطلها فيها
فقد عاد ووجب عليه
الكفارة وقد حبسها
هذا بعد التظاهر يوما
يمكنه الطلاق فيه فتركه
فعاد إلى استعمال ما حرم
فالكفارة لازمة له في
معنى قوله وكذا قال
لومات أو مات بعد
التظاهر وأمكن الطلاق
فلم يطلق فعليه الكفارة
(قال الشافعي) رحمه
الله ولوتظاهر إلى قبل
أن وطئت قبيل
الكفارة خرجت من

(ما يعطيهم الامام من المتع من العدو)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبقي الامام ان يظهر لهم انهم ان كانوا في بلاد الاسلام او بين أظهر أهل الاسلام منفردين او مجتمعين فقلبه ان يتعهم من ان يسبهم العدو او يقتلهم منه ذلك من المسلمين وان كانت دارهم وسط دار المسلمين وذلك ان يكون من المسلمين أحد بينهم وبين العدو فلم يكن في صلحهم ان يتعهم فقلبه متعهم لان متعهم منع دار الاسلام عنهم وكذلك ان كان لا يوصل الى موضع هم فيه منفردون الا بان توطأ من بلادهم حتى كان عليهم منعهم وان لم يشترط ذلك لهم وان كانت بلادهم داخلية بلاد الشرك ليس بينها وبين بلاد الاسلام شرك حرب فإذا أتاها العدو لم يطأ من بلاد الاسلام شيئا ومعهم مسلم فأكثر كان عليه منعهم وان لم يشترط ذلك لهم لان منع دارهم منع مسلم وكذلك ان لم يكن معهم مسلم وكان معهم مال مسلم فإن كانت دارهم كما وصفت متصلة ببلاد الاسلام وبلاد الشرك اذا غشيها المشركون لم يطأ من بلاد الاسلام شيئا واخذ الامام منهم الجزية فان لم يشترط لهم منعهم فقلبه منعهم حتى يبين في أصل صلحهم انه لا يتعهم ففرضون ذلك وراه كراهة اذا اتصلوا كما وصفت بلاد الاسلام ان يشترط ان لا يتعهم وان يدع معهم ولا يبين ان عليه منعهم فان كان أصل صلحهم انهم قالوا لا نتعنا ونحن نصلح المشركين بعاشتنا لم يصر عليه ان يأخذ الجزية منهم على هذا واحسانا لصلحهم على منعهم لا يبالوا احدا حصل لهم من بلاد الاسلام ان كانوا اقواما من العدو ومنهم عدو فقالوا ان يصلحوا على جزية ولا يتعوا اجازة لاولي اخذها منهم ولا يجوز له اخذها لغيره من هؤلاء ولا غرضهم الا على ان يجزى عليهم حكم الاسلام لان الله عز وجل لم ياذن بالكف عنهم الا بان يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون والصغار ان يجزى عليهم حكم الاسلام فبقى صلحهم على ان لا يجزى عليهم حكم الاسلام فالصلح فسد له اخذها صاخرين في المدة التي كف فيها عنهم وعليه ان يذللهم حتى يصلحوا على ان يجزى عليهم الحكم او يقتلهم ولا يجوز ان يصلحهم على هذا الا ان تكون بهم قوة ولا يجوز ان يقول اخذ منهم الجزية اذا استغنىتم وادعها اذا افتقرتم ولا ان يصلحهم الا على جزية معاوية لا زادها ولا ينقص ولا ان يقول متى افتقرتمكم مقفرا تنقبت عنهم من مال الله تعالى قال ومتى صلحهم على شيء مما زعمت انه لا يجوز الصلح عليه واخذت منهم جزية أكرموني ديني في السنة ففرد الفضل على الدينار ودعاهم الى ان يعطوا الجزية على ما يصلح فان لم يفعلوا وانبذ اللههم وقتلهم ومتى اخذ منهم الجزية على ان يتعهم فلم يتعهم اما بقلعة عدو له حتى هرب عن بلادهم واسلمهم ولما تحصن منهم حتى نالهم العدو فان كان تسلف منهم جزية سنة أو صاحبهم فيها ما وصفه فقلبه جزية ما بقي من السنة ونظر فان كان ماضى من السنة نفها اخذت منه ما صلحهم عليه لان الصلح كان تاما بينهم وبينهم حتى اسلمهم فموشيا انتقض صلحهم وان كان تسلف منهم شيئا وانما اخذت منهم جزية سنة تقدمت حتى اسلمهم فغيره لم يدخل عليهم ولا يسعه اسلامهم فان غلب غلبته على ما وصف وان اسلمهم فغلبته فهو اثم في اسلامهم وعليه ان يتع من اذاهم واذا اخذت منهم الجزية اخذها ما اجمال ولم يضرب منهم احدا لم يذله بقول قيس والصغار ان يجزى عليهم الحكم لان يضربوا ولا يؤذوا ويشترط عليهم ان لا يجزوا بين بلاد الاسلام شيئا ولا يكون له ان ياذن لهم فيه محال وان اقطعهم جلا سلبا فمهرهم بالعهود لم ينقض البيع وتر كهم واجبا لانهم لم يذكروا باموالهم وليس له ان يتعهم المصدقين ولا يجزى لان الصيد ليس بلحيا موت وكذلك لا يتعهم الحطب ولا الرعي في بلاد المسلمين لانه لا يملك

(تفريع ما منع من أهل النمة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا كان علينا ان نتع أهل النمة اذا كانوا معاني

الايلاء وأعت وان
انقضت اربعة أشهر
وقضت فان قلت أنا
اعتق أو أطمع ثم غفلت
أكثر مما يملك اليوم
وما نسبته وان قلت
أصوم قبل ان أعمر
بعد الأربعة بان تقي
أو تطلق فلا يجوز ان
يجعل السنة

(باب ما يجزى من
الزكف وما لا يجزى
وما يجزى من الصوم
وما لا يجزى)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى في
الظهار فصر ربيعة
(قال) فإذا كان واجدا
لها أو ثلثها لم يجز غيرها
وشروط الله عز وجل في
بيعة القتل مؤنة كما
شرط العدل في الشهادة
وأطلق اليهود في
مواضع فاستلقت على
أن ما أخلق على معنى ما
شرط وأعاد الله تعالى
أموال المسلمين على
المسلمين لا على المشركين
وفرض الله تعالى

الدار وأموالهم إلى يديهم أن يقولوها ما تمنع منه أنفسنا وأموالنا من عدوهم أن أرادهم وأنك تعلم أنهم
 وأن تستغفروهم من عدوهم وأموالهم التي تحصل لهم لو قدرنا أن نقتلناهم واستغفروهم وأموالهم
 ملكه ولم نأخذ منهم خيرا ولا خيرا فان قال قائل كيف تستغفروهم وأموالهم التي يحصل لهم ملكها ولا تستغفروهم
 لهم انخر وانخر وأنت تقرهم على ملكها قلنا نعمنا منهم بغير دماهم فان الله عز وجل جعل في
 دماهم بغير دماهم وكفارة وأما مني ما يحصل من أموالهم فيدفعهم وأما ما أقررتهم عليه فإني بآن الله عز وجل
 أذن بشألهم حتى يعطوا الجزية فكان ذلك دليل على تحريم دماهم بعد ما أعطوا هؤلاهم صاغرون
 ولم يكن في إقرارهم عليهم معونة عليها الا ترى أنه لو امتنع عليهم بعد ما وادمن الشرك فأرادوا إكراههم
 لم أقرهم على إكراهه بل منعهم منه وكالم أكن باقرارهم على الشرك معيائهم باقرارهم عليه ولا يمنعهم
 من العدم ومعنا عليه فكذلك لم يكن إقرارهم على انخر وانخر بغير دماهم عليه ولا كون عونا لهم على أخذ
 انخر وانخر بغير دماهم وأما أقررتهم على ملكه فان قال قائل لم تحكم لهم بقتلهم على من استهلكه قلت أمرنا الله عز
 وجل أن نأمرهم بغير دماهم على أن يكون الله يبارك وتعالى ولا مالا عليه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المثل عليه الذين عن الله عز وجل ولا في ما بين المسلمين أن يكون الحرم من فن حكم لهم بغير دماهم
 بخلاف حكم الاسلام ولم ياذن الله تعالى لأحد أن يحكم بخلاف حكم الاسلام وأنسأول عما حكمت به
 وليست مسؤولا عما عملوا معهم عليهم عمال أكل منعه منهم ومن سرف لهم من بلاد المسلمين أو أهل الفتن
 ما يجيبه القطع قطعه وأما سرفوا لخاصة المسروق قطعهم وكذلك أخذهم فذوقوا وأمرهم من
 فذوقهم وأمرهم من ظلمهم المسلمين وأخذهم منه جميع ما يجيب لهم بما جعل أخذوا وأما من العرض
 له وإذا عرض لهم بما يوجب عليه فماله أودنه شيئا ختمته وناقضهم لهم بأذي لو يوجب ذلك عليه
 زجره عنه فان عاقبته عليه وذلك مثل أن يهرق نجرهم أو يقتل خنزيرهم أو يشبهها فان
 قال قائل فكيف لا تجزئ شهادة بعضهم على بعض وفي ذلك إبطال الحكم عنهم قبل قال الله عز وجل
 واستشهدوا شهودن من رجالكم وقال من رضون من الشهداء فليمر كوا من رجالنا ولا من رضى من
 الشهداء فلما وصف الشهود من ادل على أنه لا يجوز أن يقضى بشهادة من غير ما يجوز أن نقول شهادة فقير
 مسلم وأما إبطال حقوقهم فلم نطلبه الا إذا لم يأتا بما يوجب فيه وكذلك يصنع بأهل البادية والشجر والبصر
 والصناعات لا يكون منهم من يعرف عدله وهم مسلمون فلا يجوز شهادة بعضهم على بعض وقد تجرى بينهم
 المظالم والتداعي والتنازع كما تجرى بين أهل الفتن ولنا آئين فيما بيني جانيهم ومن أجاز شهادة من لم يؤمر
 بأجاز شهادة من أتم بذلك لانه على نهى عن عمله فان قال الله عز وجل يقول شهادة بينكم اذا حضر
 أحدكم الموت قرأ الربيع الفقهري بالله فامعناه قبل والله تعالى أعلم قال الشافعي رحمه الله
 الله تعالى أخبرنا أبو سعيد معاذ بن وهب الجعفي عن بكر بن معمر وعن مقاتل بن حبان قال يكره
 مقاتل أخذت هذا التفسير عن مجاهد والحسن والتمال في قوله يكره وتعالى أن يشهدوا بعدل يشك
 الآية أن رجلين نصرانيين من أهل دار بن أحد هما يحيى والأخر علي بن جهم مامول قريش في بخارة
 فركبوا البحر ومع القرشي مال معلوم فدخله وأولاه من بين (أ) وورقة قرشي ففعل وصيته
 الى الدار بين خات وقضى الدار بالمال والوصية فدفعا الى أولاهما المبتوما بعض ماله وأنكر القوم فله
 المال فقالوا للدار بين صاحبنا قد نرى مع ماله أكثر مما يشاء فله باع شيئا واشترى شيئا فوضع
 فيه أوّل طالع مرضه فأنفق على نفسه قالوا قالوا انك اختتمنا فافضوا المال ورفعوا أمرهما الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت الى آخر
 الآية فلما نزلت أن يجيئ من بعد الصلاة أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقاما بعد الصلاة خلفا بالله رب

الصمد قاتلهم بجزا
 لأئمنين فكذلك ما
 فرض الله من الرقاب
 فلا يجوز لأئمن المؤمنين
 وان كانت عجمية
 وصفت الاسلام فان
 اعتز صنية أحد أو بها
 مؤمن أو خرسا مجلبة
 تعقل الاشارة الى ايمان
 أجزائه وأحواله أن لا
 يعتقها الا أن تتكلم
 بالاعلان وليست صنية
 مع أو بها كافرين
 فعقلت ووصفت
 الاسلام وصلت الى أنها
 لم تبلغ لم تجزئ حتى
 تصف الاسلام بعد
 البلوغ (قال) ووصفها
 الاسلام أن تشهد أن
 لا اله الا الله وأن محمدا
 رسول الله وتؤمن بكل
 دين ناله الاسلام
 وأحب لو امتنعنا
 بالافكار بالعبث بعد
 الموت وما أشبه

(١) قوله وز أي ثياب ورقة أي فضة فتنه كسبه مصححه

السموات مارتل مولاً كمن المال الاما ابتنا كره وانا لانستري باعنا نأتمنا قسلا من الدنيا ولو كان ذاق في
ولا تكسر شهادة الله انا انا انا الا نحن فلما حلفنا على سبيلها ثم انهم وجدوا بعد ذلك انه من آتية الميت
فاخذوا الدار بين هلالا اشتريته منه في حياته وكذا بكلفا البينة فلم يقدرا على امر فرفوا ذلك الى الرسول الله
صلى الله عليه وسلم فانزل الله عز وجل فان طلع على انهم استحقوا انما يعنى الدار بين أى
كتمانها فأتى نحران من أوليه الميت بقرومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوبان فقسمان بالله فحلفان
بالله ان مال صاحبه كان كذا وكذا وان الذى نطلب قبل الدار بين لحق وما عندنا انا انا الذين قالوا هذا
قول الشاهدين أولياء الميت ذلك أدنى أن ياؤا بالشهادة على وجهها يعنى الدار بين والناس أن يعودوا لئلا ذلك
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى بغيره الله تعالى يعنى من كان في مثل حال الدار بين من الناس ولا أعلم إلا به تحتل معنى غير
جمله على ما قال وان كان لم يوضع بعضه لان الرجلين الذين كشاهدي الوصية كانا مني الميت فبشه أن
يكون اذا كان شاهدان منكم أو من غيركم أمسين على ما شهدا عليه فطلب ورثة الميت باعناهما حلفا باعناهما
أمتنان لاني معنى الشهود فان قال فكيف نسمى في هذا الموضع شهادة قبل كما ثبت أعان الملايين من
شهادة وانما معنى شهادة يتكلم أعان يتكلم اذا كان هذا المعنى والله تعالى أعلم فان قال قائل فكيف لم تحتل
الشهادة قبل لان لغير المسلمين اختلاف في أنه ليس على شاهدين قبل شهادة أو وردت ولا يجوز أن يكون
اجماعهم خلافا لكاتب الله عز وجل وبشبه قول الله تبارك وتعالى فان عثر على انهما استحقا انما وجد من
مال الميت في اديهما لم يزد كرا قبل وجوده أنه في اديهما لم يزد اديا باعنا حلف أولياء الميت على
مال الميت فصاروا من مال الميت ما قرارها وادعيا لنفسهما شره فلم تقبل دعواهما بلابينة فأحلف وارتاه
على ما دعي وان كان أو سجد لم يثبت في حديثه هذا التبيين فقديس عمنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وليس في هذا رد البين انما كانت عين الدار بين على ادعاء الورثة من الخباية وبين ورثة الميت على ما دعي
الدار بين ما وجد في اديهما وأقر أنه لست وأنه صار له ما من قبله وانما جزاء الدارين من غير هذه الآية
فان قال قائل فان الله عز وجل يقول أو يحذفوا أن ترد أعان بعدا بعانهم فذلك والله تعالى أعلم أن الاعيان
كانت عليهم بدعوى الورثة انهم استحقوا ثم صار لورثة حالفين باقرارهم ان هذا كان لست وادعاهم شره
منه فلان يقال ان ترد أعان تنفي عليهم الاعيان ما عجب عليهم ان صارت لهم الاعيان كما يجب على من
حلف لهم وذلك قول الله والله تعالى أعلم بقرومان مقامهما ما حلفان كما أحلفوا اذا كان هذا كما وصفت فليست
هذه الآية بنافعة ولا منسوخة لأمر الله عز وجل بالشهاد ذوى عدل منكم ومن نرضى من الشهداء

(الحكم بين أهل الذمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعرج الحالفين أهل العلم بالسران رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزل
بالذمة وأدعى يهود كاذفة في غير جزب وأن قول الله عز وجل فان جازؤ فالحكم بينهم أو أعرض عنهم انما زلت
في اليهود المواعين الذين لم يعطوا جزب ولم يقر وأبان يحري عليهم الحكم وقال بعض نزالت في اليهوديين الذين زنيا
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي قالوا يشبهه ما قالوا القول الله عز وجل وكف يحكمونك وعندهم التوراة
فيهم الحكم الله وقوله تبارك وتعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذروم أن يفتنوك الآية
يعنى والله تعالى أعلم ان تولوا عن حكمك بغير رضاهم وهذا يشبه أن يكون بمن أنى ما كافر يقفه ورعى الحكم
والذين ما كرا الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم في امر أمتهم ورجل زنيما ودعون وكان في التوراة الرجم
ورجوا أن لا يكون من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجم فخالوا بهما زنيما ودعون وكان في التوراة الرجم
وسلم قال واذا ادعى الامام قوم من أهل الشرك ولم يشترط أن يحري عليهم الحكم ثم جازؤم ما كين فهو

(قال الشافعي) رحمه الله
لا يجرى في رقة واجبة
رقة تشترى بشرط
أن تعق لأن ذلك يضع
من شعبا ولا يجرى فيها
مكاتبة أدي من يحجوه
شأ لم يزد له ممنوع
من بيعه ولا يجرى أدم ولد
في قول من لا يبيعها
(قال المزني) رحمه الله
تعالى هو لا يبيع بيه
وله ذلك كآب (قال)
وان عثر عبد الله غايبا
فهو على غير يقين أنه
اعتق ولو اشتري من
يعق عليه لم يجز له لانه
عق علكه ولو اعتق
عبدا منه وبين آخر ع
ظهاره وهو موسر أجزأ
عنه من قبل أنه لم يكن
لشريكه أن يعق ولا يرد
عقه وإن كان مسرا
عق نصفه فان أقاد
واشتري النصف الثاني
وأعتقه أجزأ ولو أعتقه
على أن جعله لرجل
عشرة دنانير لم يجز له ولو
أعتق عشرة رجل عبدا
بغير امر لم يجز له والولا

بالتحارب بين أن يحكم بينهم أو يدع الحكم فلن اختار أن يحكم بينهم حكم بينهم حكم بين المسلمين يقول الله عز وجل
 وإن حكمت فحكم حكم الله عز وجل الذي أنزله عليه صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وليس إلا ما لم يخار في أحد من المعادين الذين يحري عليهم الحكم إذا خافوا في حلفه عز وجل
 وعلمه أن يقسمه ولا ينفارقون الموادعين إلا في هذا الموضع ثم على الإمام أن يحكم على الموادعين حكمه على
 المسلمين إذا خافوه فإن استنصروا بعد رضاهم بحكمه حل بهم وسواء في أن له الخيار في الموادعين إذا أصابوا أحدنا
 أو حاد فيهم بأنهم لأن المصالح منة الحاد لم يسلم ولم يقر بأن يحري عليه الحكم

(الحكم بين أهل الجزية)

(قال الشافعي) قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 فكان الصغار والله تعالى أعلم أن يحري عليهم حكم الاسلام وأذن الله بأخذ الجزية منهم على أن قد علم
 شرهم به واستسلامهم بخارجه فلا يكشفه وأعن شئ مما استعملوا بينهم لم يكن شررا على مسلم أو معاهدا أو
 مستأمن غيرهم وإن كان فيه ضرر على أحد من أنفسهم لم يطلبه لم يكشفه فاعنه فلا أتي بعضهم على بعض
 ما فيه له عليه حتى فاقى طالب الحق إلى الإمام يطلب حقه حتى لا يلزم الامام والله تعالى أعلم أن يحكم على من
 كان له عليه حتى منهم وإن بأنه المطالبون براضا بحكمه وكذلك أن يطور الصنفه لحكمه لم يصف من قول الله
 عز وجل وهم صاغرون ولا يجوز أن تكون دار الاسلام دار مقام لم يتبع من الحكم في حال وبقال نزلت
 وأن الحكم بينهم عما أنزل الله فكان يظهر ما عرفنا أن يحكم بينهم والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 فإن جازنا ما أمره أن يدخل منهم تستعدي عليه بأنه طلقها أو ألقى منها حكمت عليه حكمي على المسلمين فإنه من الطلاق
 وفشحة إلا بلاء فإن فاعوا لا الأخذ به بأن يطلق وإن قالت تظهره من أمرته أن لا يقر بها حتى يكفر ولا يجوز في
 كفارة الظهار إلا الرقية مؤمنة وكذلك لا يجوز في القتل إلا الرقية مؤمنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن
 قال قائل فكيف يكفر الكافر قبل ما يؤدى الواجب وإن كان لا يؤجر على أدائه من دية أو أداؤه
 أو غيره وكما يحسدون كان لا يكفر عنه بالحد شره فإن قال فكيف عنه خطيئة الحد قبل فإن جازنا أن يكفر
 خطيئة الحد جاز أن يكفر عنه خطيئة الظهار واليمين وإن قبل يؤدى وبخطيئة الواجب وإن لم يؤجر وإن لم
 يكفر عنه قبل وكذلك الظهار والأيمان والرقية في القتل فإن جاءه نذر بدأن يتزوج لم يزوجه إلا بآزواج
 المسلم رضامن الزوجة وهو وشهود عدول من المسلمين وإن جاءه نذر أن قد نكحها تزديف فساد نكاحها بأنه
 نكحها بغير شهود مسلمين وغيره ولم يرد به نكاح المسلم عما لا يحق فيه لزوجه غيره لم يرد نكاحه إذا كان
 اسمه عنده نكاحا لأن النكاح ماض قبل حكمنا فإن قال قائل من أين قلت هذا قلت قال الله تبارك
 وتعالى في المشركين بعد إسلامهم اتقوا الله وذرُوا ما بقى من الربا وقالوا بتم فذكر رؤس أموالكم فلم
 يأمرهم بذر ما بقى من الربا وأمرهم بأن لا يأخذوا ما لم يشؤوا به ورجعوا عنه في رؤس أموالهم وأنفذ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح المشرك مما كان قبل حكمه واسلامهم وكان مقتضيا لرد ما جازا ربا
 من النساء لأنهن واقعيات زعماء ضي كلمة في حكم الله عز وجل وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم ذمة وأهل ذمة يعلم أنهم يتكفون نكاحهم ولم يأمرهم بأن يتكفوا غيره ولم نعلم أن أسلدهم
 نكاحا ولا منع أحد منهم أسلم امرأته وأمرته امرأته بالعقد المتقدّم في الشرع بل أقرهم على ذلك النكاح
 إذا كان ماضيا وهم بشر كون أو كانوا معادين ومهادنين وهكذا إذا جاءه رجلان منهم قد تابعا حرا
 ولم يتقاضاها أبطنا البيع وتفاضلنا على زده لانه قد مضى وإن تابعاها قبض المشتري بعضا ولم يقبض
 بعضا لم يروا القبوض ورد ما لم يقبض وهكذا يبيع الرابا كلها ولو جاءه تابعا من قبضت نكاحها لم يبيع
 أو شهود نصارى أسندوا النكاح لأنه ليس للمسلم أن يتزوج أبدا غير زوج الاسلام فننقله ولو جاءنا

لمن اعتقه ولو اعتقه
 بأمره بمجمل أو غيره
 أجزأه ولو لا له وهذا
 مثل شراء مقبوض
 أو هبة مقبوضة (قال
 الرزني) معناه عندي أن
 يعتقه عنه بمجمل ولو
 اعتق عبد من عن
 ظهارين أو ظهرا وقتل
 كل واحد منهما عن
 الكفارتين بجزأه لا نه
 اعتق عن كل واحد
 عبدا تاما نصفان
 واحدة ونصفان واحدة
 ثم أخرى نصفان
 واحدة ونصفان
 واحدة فكدل فيها العتق
 ولو كان عن عليه الصوم
 فصام شهرين عن
 أحداها كانه ان
 يجعله عن أبيه ماشا
 وكذلك لو صام أربعة
 أشهر عن أبيه وأزواجه
 كان عليه ثلاث كفارات
 فاعتق رقبة ليس له
 غيرها وصام شهرين ثم
 مرض فأطعم مسكينين
 مسكنا ينوي بجمع
 هذه الكفارات للظهار
 وإن لم ينو واحدة بعينها
 أجزأه لأن نية في كل

نصراني باع مسلما نجرا أو نصرانيا ثناع من مسلم نجرا انتباضاها أو لم يتقاضاها اهلكا ما بئس حال وردنا مال
 العاشر نجر أو باطناني انخرع عنه ان كان المسلم المشتري له مال نجرا وان كان البائع له مال بئس حال
 نجر نجر أو لا امر الذي ان بردنا نجر على المسلم وأمر يقبها على الذي اذا كان ملكها على المسلم لا تسب كماله
 وان كان المسلم القاض للمهر بدعي النجر على المسلم وأمر يقبها على الذي لا اقضى على مسلم أن يرد نجرا
 ويجوز ان أمر يقبها لان الذي عدى بالنجر بها في المسلم مع عصيته عليه وأمر نجسها ما ناعا فادته بأمرها
 ولم يكن أمر يقبها بل بانها أمر يقبها بعد ما اذن فيها بالسبع وان ما ناعا المرأة الذي قد نكحته في
 بيقمن عندها من زوج غيره فرقتا بينهما في الحق الزوج الأول وليس هذا كفسا عقدة تحريمها اذا كانت
 سائر عقدة لا ضرر فيها على غيره ولا يجوز في الاسلام بحال وان طلق رجل امرأته ثلاثا ثم تزوجها وذلك
 سائر عقدة فحضا النكاح وجعلنا له المهر مثلها ان ما بها ولم يحل له حتى تنكح زوجا غيره بصيها فلا تنكح
 زوجا غيره مسلما أو ذميا فاما ما حل له نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبطل بينهم البيوع التي
 تبطل بين المسلمين كلها فلا مضى واستبكت لم تبطلها انما بطلها ما كانت قائمة وانما ناعا ما بعدهم
 قد اعتقه فاعتقنا عليه وان كاتبه كاتبة سائر عقدة نأخرنا له أو لم يرد ببيعها ندعه ببيعها في قول من
 لا يسع أم الولد ببيعها في قول من يسع أم الولد فإذا أسلم عبد الذي يسع عليه فأن اعتقه الذي وأمره
 أو صدق به وأفضه فكل ذلك ما لا ناله ملكه ولا ولا الذي لانه اعتقه ولا ربه ان مات بالولا لا اختلاف
 الدين فان أسلم قبل أن يموت ثم مات ورث بالولا وهكذا أمته فان أسلم أم ولد عزل عنها وأخذت بغيرها
 وكان له أن يزوجها فاما مات فهي حرة وان رد عبداه فأسلم العبد قبل موت السيد ففقهنا قولنا أحدهما
 أن يباع عليه كبايع عبد لولاه أنت حر فاذ خذنا الدار وكان غدا أو حاشه كذا والآخر يباع حتى
 يموت فمقت إلا أن يشاء السيد فاذ شاء ما يسعه وان كاتبه عبد فأسلم العبد قبل الكاتب ان شئت
 فترك الكتابة وتباع وان شئت فانت على الكتابة فاذا أدبت عتقت وتي عزت أنت وهكذا الواسم العبد
 ثم كاتبه سيد النصراني أو أسلم ثم دبر أو أسلم أمته ثم وطئها فحلت لانه مال لهم في هذا الحال ولا حد عليه
 ولا عليها وإذا خفي النصراني على النصراني عدا فالحق عليه بالخيار بين القود والعقل ان كان حتى جنابة
 فيه القود فاذا اختار العقل فهو مال في مال الحاني وان كانت الجنابة خطأ فمالة الحاني كما تكون على
 عواقل المسلمين فان لم يكن للبي عاقلة فالجنابة في ماله دين يسع بها ولا يعقل عنه النصراني ولا قرابة يسه
 وبينهم ولا يرون ولا يعقل المسلمون عنه وهم لا يأخذون ما ترك اذا مات ميراثا ناعا يأخذونه فأ (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى ولا ندماء النصراني كولا ندماء المسلمين الا أنه لا يجوز بينهم شهادة الا شهادة
 المسلمين ويجوز اقرارهم بينهم كما يجوز اقرار المسلمين بعضهم ببعض وكل بينهم يؤخذ منهم من بعض
 كما يؤخذ من المسلمين بعضهم من بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا اقرق واحد منهم ما احببه نجرا
 أو قتل به خنزيرا أو حرقه بمئة أو خنزيرا أو جلدته لم يدع لم يدين به في شيء من ذلك الا ان هذا حرام
 ولا يجوز ان يكون لغير امرش ولو كانت الخنزير في ذئ خرقه أو جرقه كسر ضمن ناقص الخبز أو الزق أو ريش
 الخنزير لا يحل ملك الزق والحل لانا ان يكون الزق من مائة أو جلدته لم يدع لم يدين به في شيء من ذلك الا ان يكون له
 ثمن ولو كسر له صلبا من ذهب لم يكن عليه شيء ولو كسره من عود وكان العود اذ قرع لم يكن صلبا
 يصلح لغير الصليب فعليه ناقص الكسر العود وكذلك لو كسره قتلا من ذهب أو خشب بعد لم يكن
 عليه في الذهب شيء ولو يكن اضافي للشب شيء الا ان يكون الخشب موصولا فاذا قرع صلب لم ير ثمن لا يكون
 عليه ما ناقص كسر الخشب لا ناقص قبة الصنم ولو كسره طنبورا أو مزارا أو تبرا ان كان في هذلي
 يصلح لغير الملاحى فعليه ناقص الكسر وان لم يكن يصلح الا لاله فلا شيء عليه وهكذا لو كسر نصراني

كفارة بآدم ارشته ولو
 وجبت عابسه كفارة
 فشكل أن تكون من
 طهار أو قتل أو نذر أو غنى
 وقبسة عن آيا كان
 أجزاء ولوا عقبة لا ينوي
 واحد منهم بالبحرته
 ولوا نذر قبل أن يكفر
 فاعتق عبدا عن طهاره
 فان رجع أجزاء لانه في
 معنى دين اداء أو فवास
 أخذتسه أو عقوبة
 على يد مسلم وبسته
 ولوصام في دته لم يجزته
 لان الصوم عمل البدن
 وعمل البدن لا يجزى الا
 من يكسبه

(باب ما يجزى من
 العيوب في الرقاب
 الواجبة) من كسبي
 القهار قد علم وجب

(قال الشافعي) رحمه الله
 لم أعلم أحد ممن مضى
 من أهل العلم ولا ذكر
 عنده ولا في خلفي
 أن من ذوات النقص
 من الرقاب لا يجزى
 ومنه ما يجزى فدل ذلك

المسلم أو نصراني أو يهودي أو مسلمان أو كسره مسلم أو واحد من هؤلاء أبطلت ذلك كله قال ولأن نصرانيا
أفند نصراني ما أبطل عنه فمقر المفسد شيئا يحكم ما حكمهم أو يشرى به حقا يلزمه بعضهم بعضا أو يشرى بطوع
له به وضمنه ولم يقضه المفسرون له حتى جاءنا الضامن أبطلناه عنه لأنه لم يقض ولو لم يأتنا حتى يدفع اليه ثم
سألنا البطلان فها قولان أحدهما لا يبطله ويجعله كالمضى من يبيع عربا ولا آخران نعامله بكل حال
لأنه أخذ منه على غير بيع أعنا أخذ ببيع جنابة لأفقيته لها ولو كان الذي غرمه ما أبطل عنه في الحكم
سلبا وقضيه منه ثم جاء في ردته على المسلم كالأمر في على مسلم أو أرى عليه مسلم وتقاضا رددت ذلك بينهما
وكذلك لو أهرق نصراني المسلم نجرا أو أفند له شيئا ما أبطله عنه وترفعنا في وغرم له النصراني قيمته متطوعا
أو يحكم ذمى أو بأمر آما النصراني لازماله ودفعه إلى المسلم ثم جاء في أبطلته عنه ورددت النصراني به على
المسلم لأنه ليس المسلم قبض حرام وما مضى من قبضه الحرام وبقي سواء في أنه رد عنه وأنه لا يقر على حرام
جهله ولا عرفه بحال ويجوز للصراي أن يقارض المسلم أو كرهه للمسلم أن يقارض النصراني أو يشاركه
خوف الرابوا استقلال البوع الحرام وأن فعل لم أفسخ ذلك لأنه قد فعل بالخلال ولا كره له أن يتناحر
النصراني أو كره أن يتناحر النصراني المسلم ولا أفسخ الإجارة إذا وقعت أو كره أن يبيع المسلم من النصراني
عبد مسلم أو أمة مسلمة وإن باعه لغيره في أن أفسخ البيع وجبرت النصراني على بيعه مكانه إلا أن يعتقه أو
يتخذ السوق عليه في موضعه فأنطقه بالسوق ويتأني به اليوم واليومين والثلاثة ثم أجبره على بيعه حال وفه
قول آخر أن البيع مفسوخ وإن باع مسلم من نصراني مفعفا فالبيع مفسوخ وكذلك أن باع منه قدرا
فيه أحد حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما فرق بين هذا وبين العبد والأمة أن العبد والأمة قد
يقتان بعتقان بعتق النصراني وهذا مال لا يخرج من ملك ما ملكه إلا في حال غيره وإن باعه فادفترقها
رأى كرهت ذلك ولم أفسخ البيع وإن باعه فادفترقها شعرا وبجمل أو كره ذلك ولم أفسخ البيع وكذلك
أن باعه طبا أو عيارا نزيوا وما أشبهه حتى كلف قال ولأن نصرانيا باع مسلما مفعفا أو أحاديث من أحاديث
النبي صلى الله عليه وسلم أو عبد مسلم لم أفسخه البيع ولم أكرهه إلا في أن كرهه ما كلف النصراني إذا
أوصى المسلم النصراني مفعفا أو دفترقه أحد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبطلت الوصة ولو أوصى
بها النصراني المسلم لم أبطلها ولو أوصى المسلم النصراني بعبد مسلم في أن أفسخ بيع العبد المسلم واشتراه
النصراني أبطل الوصة ومن قال أجبره على بيعه أجاز الوصة وهكذا بيع المسلم النصراني والم يهودي والم يهودي
في جميع ما ذكرت ولو أوصى مسلم النصراني بعبد نصراني فبأن المسلم (١) ثم أسلم النصراني حازت الوصة
في القولي بمعالاة قد ملكه بموت الموصي وهو نصراني ثم أسلم لبيع عليه ولو أسلم قبل موته النصراني كان
كوصيته بعبد مسلم لا يختلفان فإذا أوصى النصراني بأكثر من ثلثه فله ما ورثته أبطلنا ما حاز وأثلث أن
شاء الورثة كائنه لم ينشأ ورثة المسلم ولو أوصى بثلث ماله أو بشئ منه يبي به كنيسة أو صلواتا النصراني
أو يستاجر به خد ما كنيسة أو يبيع به الكنيسة أو يستصير به نيا أو يشتري به أرضا فتكون صدقة على
الكنيسة وتصر بمأواها في هذا المعنى كانت الوصة باطلة وكذلك لو أوصى أن يشتري به نجرا أو شاذر
فتصدق بمأواها أو أوصى بخنزيرة أو نحر أبطلنا الوصة في هذا كله ولو أوصى أن تنبي كنيسة ينزلها مأوا
الطريق أو وثقة على قوم يسكنونها أو جعل كرائتها لنصراني أو لساكن حازت الوصة وليس في بيان
الكنيسة مفعفة إلا أن تغد على النصراني الذين اجتمعوا في هذا الشئ أو كره للمسلم أن يبيع بثلثه
أو بخنزيرة أو غيرها في كنائسهم التي أصلواتهم ولو أوصى أن يعطي الرهبان والشمامسة ثلثه حازت الوصة
لأنه قد تجاوز الصدقة على هؤلاء ولو أوصى أن يكتب بثلثه لا يجزى والتوراة لدرس لم تجز الوصة لأن الله
عز وجل قد ذكر تبديلهم بها فقال الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله وقال وأن منهم
(١) قوله ثم أسلم النصراني أي العبد النصراني الموصى به فتدبر كنيسة مفعفة

على أن المرد بعضها
دون بعض فلم أجد
في معاني ما ذهبوا إليه
إلا ما أقول وأقنه أعلم
وجماعه أن الأغلب
فيما يتخذ الرقيق العمل
ولا يكون العمل تاما
حتى تكون يد المملوك
باطنتين ورجلاه
مانتين وله بصروا
كان عينا واحدة
ويكون يعقل وإن كان
أبكم أو أصم يعقل أو
أحمى أو ضعيف البصير
(قال) في الشهد
الأخرس لا يجزى (قال)
الزني رحمه الله أولى
بقوله أنه يجزى لأن
أصله إن ما أثر بالعمل
فضر رابن الجيز وإن لم
يضر كذلك أجزأ (قال)
والذي يجزى ويفق
يجزى وإن كان مملوكا
لم يجزى في يجوز
المريض لأنه يرحى
والصغير كذلك

(عن إله الكذابة بالصام)
من كتابين

قال الشافعي رحمه الله
من كان له مسكن
وتادم لأهلك غيره
ولا ما يتربى به تجلوكا
كان له أن يصوم شهرين
متتابعين وإن أنظر
عذر أو غيره أو صام
نوعا أو من الأيام التي
نهى صلى الله عليه وسلم
عن صيامها الشافعيها
متتابعين وقال في
كتاب القديمان أنظر

المرضى بي وأجبه في
الغائلة التي عليها صوم
شهرين متتابعين إذا
حاضت أنظرت فإذا
ذهب الحيض بنت
وكذلك المريض إذا
ذهب المرض بي (قال
الزبي) رحمه الله
وسمعت الشافعي منشد
دهر يقول إن أفسر
بي (قال المزني) رحمه
الله وإن هذا الشيعي لان
المرض عذر وضرورة
والحيض عذر وضرورة

لفرقيا بلون السنهم بالكتاب فقرأ الربيع لآية ولأوصى أن يكتبه كتاب فكتبه فكتبه صدقة
جاءته الوصية ولأوصى أن يكتبه كتاب فكتبه كتاب فكتبه صدقة
ولأوصى أن يشتري به سلاحا للعدو من المشركين لم يجز ولأوصى بثلاثة لبعض أهل الحرب جائز لأنه
لم يجز أن يعطوا مالا وكذلك لأوصى أن يشتري منه أسير في أيدى المسلمين من أهل الحرب قال ومن
اشتد على ذي أوستامن أعدي عليه وإن لم يرض ذلك المشتد على هذه إذا اشتد على غيره في شيء فحق
للمشتد وإن جاءه بمختص من المسلمين أو غيره بهم بذكر أن المسلمين يملكون فيها بينهم أعمالا من ربه
لم تكشفهم عنها لأن ما قرأناهم عليه من الشرك أعظم ما لم يكن لها طالب يستحقها وكذلك لا تكشفون
عما استولوا من نكاح الحارم فإن جاءه بمختص من الرجل فذكره فكتبه فكتبه نكاح فإن جاءه بمختص من
على أربع أجيال ما بين مختار أو بدو بفارق سائرهم وإن لم تأتكم تكشفه عن ذلك فإن قال قائل فقد كتب
عمر يفوق بين كل ذي محرم من الجوس فقد يجتمل أن يفارق إذا طابت ذلك المرأة ولو لم يطلبه الزوج
ليسقط عنه مهرها وتركا لهم على الشرك أعظم من تركنا لهم على نكاح ذات محرم وجع أكثر من أربع
مالم يأتوا فإن جاءه منهم مسروق يسارق فكتبه فكتبه مسروق يحكمه أبلغنا
العبدية عنه وحكمنا عليه حكمنا على السابق قال وللشافعي الشفعة على المسلم والمسلم للشفعة عليه
ولا يمنع التصرف إلا أن يشتري من مسلم ما شىء فها صدقة ولا أرض زرع ولا نخلا وإن أبطل ذلك الصدقة فيها كما
لا يمنع الرجل المسلم أن يبيع ذلك بغيره فها من جماعة فتنقطع فيه الصدقة قال ولا يكون لذي أبي يحيى
مواتين بلاد المسلمين فإن أحباها لم تكن له خذ عارثها وإن كان ذلك فيها ولا أرض المسلمين
لأن أحباها الموات فضل من الله تعالى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم لهن أحياء ولم يكن له قبل بحبيبه
كأنى وما أعاجل الله تعالى في وملاك ما لا مال له لاهل دينه لا لتفسيرهم

(كتاب قتال أهل البني وأهل الردة)

(باب ما يجب قتاله من أهل البني)

« أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإن طائفتان من
المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تغي حتى تأتي إلى أو أمر الله فأنه قاتل
فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذكر الله عز
وجل اقتتال الطائفتين والطائفتان المنتفعتان للجاعتان كل واحدة تختم أشد لا متناع أو أضعف إذا زعمها
اسم لا متناع وسماهم الله تعالى المؤمنين وأمر بالصلاح بينهم فحق على كل أحد صدق المؤمنين إذا افتروا
وأرادوا القتال أن لا يقتلوا حتى يدعوا إلى الصلح وبذلك قلت لأبي البني قبل دعائهم لأن علي الأمام
الدعاء كما أمر الله عز وجل قبل القتال وأمر الله عز وجل بقتال الفئة الباغية وهي مسمأة باسم الإيمان حتى
تفي إلى أمر الله وإن قامت لم يكن لأحد قتالها إن الله عز وجل إنما أذن في قتالها في هذه لا متناع بالني إلى
أن نفي (قال الشافعي) والي «الرجعة» القتال بالهزيمة أو التوبة وغيرها وأي حال تركها القتال فقد
فاه والي «الرجوع» عن القتال الرجوع عن معصية الله تعالى ذكره إلى طاعته في الكف عما حرم الله عز
وجل قال وقال أبو ذؤيب يعز بن زهران فومه أنتم زمر من رجل من أهله في وقعة فقتل
لأن الله مناهم عشر شهدوا يوم الميخ لا غابوا ولا جرحوا
عقوا بسهم فلم يشعر به أحد ثم استغاثوا وقالوا جندنا الوضع
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر الله تعالى أن قاتلوا أن يصلح بينهما بالعدل ولم يذ كر تباعق دم ولا مال

واغاد كراهته تعالى الصلح آخر كما ذكر الاصلاح بينهم أولا قبل الاذن بقتالهم فأشبه هذا والله تعالى أعلم
 أن تكون الشباعات في الجراح والدماء وما هات من الاموال ساقطة بينهم قال وقد يحتفل قول الله عز وجل
 فمن قاتل فاصحوا بينهم بالعدل أنه يصلح بينهم بالحكم اذا كانوا قد فعلوا ما فيه حكم فاعطى بعضهم من بعض
 ما وجبه له اقول الله عز وجل بالعدل والصلح أخذوا الحق لبعض الناس من بعض (قال الشافعي) وانما
 ذهبنا الى أن القود ساقط والا به تختم المعنيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخيراً ما عطف من ما زل
 عن معمر بن راشد عن الزهري قال أدركت الفتنة الاولى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت فيها
 دعاء وأموال فلم يقتض فيها من دم ولا مال ولا قرح أصيب بوجسه التأويل الآن بوجده مال رجل بعينه
 فسدع الى صاحبه (قال الشافعي) وهذا كما قال الزهري عنده ناهد فكانت ثلث الفتنة دعاء يعرف في
 بعضها القتال والمقتول وأتلفت فيها أموال ثم صار للناس الى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم
 فاعلنهم اقصى احد من أحب ولا عزم له مالا نلغه ولا علب الناس اخلفه وفي أن ما حو وفي البني من مال
 فوجب بعينه فماسبه أسقى به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخيراً ما عطف من عينة عن الزهري عن
 طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد بن عمر بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وستة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن
 للرهان عتق ماله وانما ستمه بالقتال دونه فهو احلال للقتال والقتال سبب الاتلاف في يقتال في النفس وما
 دونهما قال ولا يحتفل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم من قتل دون ماله فهو شهيد الا أن
 يقتل دونه ولو ذهب رجل الى أن يحمل هذا القول على أن يقتل ويؤخذ ماله كان الفتنة في الحديدين قتل
 وأخذ ماله أو قتل يؤخذ ماله ولا يقال قتل دون ماله ومن قتل بلان يقتل فلا يشك أحد أنه شهيد (قال
 الشافعي) وأهل الردة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ضربان منهم قوم كفروا بعد الاسلام بمنزل طليحة
 وسبيلة والعنسي وأصحابهم ومنهم قوم تمسكوا بالاسلام ومنعوا الصلوات فان قال قائل ما دل على ذلك
 والعامّة تقول لهم أهل الردة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهو لسان عربي فاردة لا ترد دعاء كانوا عليه
 بالكفر والارتداد عن الحق قال ومن يرجع عن شيء جاز أن يقال ارتد عن كذا وقول عمر لا يكرأيس
 قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحربت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هاهنا وامسى
 دعاهم وأموالهم الابحقة واحسابهم على الله في قول أبي بكر هذا من حقها لمنعوني عناقها مما أعطوا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لقائلهم عليه معرفة منهم معا بان من قاتلوا من هوى التسلل لايمان ولولا ذلك
 ما شك عرف في قتاله م ولقال أبو بكر قد تركوا الا لله الله فصاروا مشركين وذلك بين في خطبتهم جيوش
 أبي بكر وأشعارهم قال الشعر بينهم وخطبتهم لا يكر بعد الاسار فقال شاعرهم

من قبل الله عز وجل
 يعطىهم بما في شهر
 رمضان وبلته التوفيق
 (قال) واذا صام بالأهله
 صام هؤلاء وان كان
 تسعة أو ثمانية وتسعين
 ولا يجزيه حتى يقسم
 نية الصوم قبل الدخول
 ولو نوى صوم يوم فأنى
 عليه فيه ثم أفان قبل
 الليل أو بعده ولم يعلم
 أخر إذا دخل فعقل
 الفجر وهو يعقل فان
 أغى عليه قبل الفجر لم
 يجوز له أن يدخل في
 الصوم وهو يعقل (قال
 المزني) رحمه الله كل
 من أصبح نائماً في شهر
 رمضان صام وان لم
 يعقله اذا تحتمت نية
 (قال) ولو أغى عليه
 فيه وفي يوم بعده لم
 يعلم استأنف الصوم
 لأنه في اليوم الذي أغى
 عليه فيه كله غير صائم
 ولا يجزيه الا أن ينرى
 كل يوم منه على حدته
 قبل الفجر لان كل يوم
 منه غير صاحبه ووصام

ألا أصبحنا فبسل نازلة الفجر
 أعطنا رسول الله ما كان وسطنا
 فان الذي يسألكمو فتمسكتم
 ستمهم ما كان فينا بقبسة
 وقالوا أبي بكر بعد الاسار ما كفرنا بعد ايماننا ولكن تصحننا على أموالنا (قال الشافعي) وقول أبي بكر
 لا تفرقوا بين ما جع الله يعني في أرى والله تعالى أعلم أنه يجاهدكم على الصلاة وان كان كتمتها ولعل
 مذهبه فيه أن الله عز وجل يقول وما أمر الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلوة ويؤتوا
 الزكاة وذلك دين القيمة وأن الله تعالى فرض عليهم شهادة الحق والصلوة والزكاة وأنه من منع فمضاه
 لزمه لم يتركه وشمعه حتى يؤذيه أو يشل (قال الشافعي) فسار اليهم أبو بكر بنفسه حتى لقي أصحابي بدر الغزاري

فقاتله معه عمر وعامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمضى أبو بكر خالد بن الوليد في قتال من ارتد
ومن منع الزكاه فقاتلهم بعموم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في هذا الدليل على أن من
منع ما فرض الله عز وجل عليه فلم يقدر إلا ما على أخذه منه لمعتنا عنه فقاتله وإن ألقى القتال على نفسه وفي
هذا المعنى كل حق رجل على رجل لمعه قال فإذا امتنع رجل من تأديته حتى وجب عليه والسلطان يقدر
على أخذه منه أخذه ولم يقاتله وذلك أن يقتل بمقتله أو يسرق فيقطعه أو عتق أدام من يساع فيه ماله أو زكاة
فمؤخذ منه فلن امتنع دون هذا أو شي منه جماعة وكان إذا قبل له أذهب قال لا وأديه ولا يدرك يقتل إلا
أن تقتلوا في قوتل عليه لأن هذا إنما يقتل على ما منع من حق زمة وهكذا منع الصدقة من نسب إلى
الردة فقاتلهم ثم أبو بكر بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ومانع الصدقة يمنع بحق
ناصره فإذا امتنع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتاله فالباقى يقتل الإمام العادل في مثل
هذا المعنى في أنه لا يعطى الإمام العادل حقاً إذا وجب عليه ويمنع من حكمه ويرد على مانع الصدقة أن
يرد أن يحكمه وعلى الإمام العادل بقاتله فيقتل بقاتله بارتد قتال الإمام قال وقد قاتل أهل الامتناع
بالصدقة وتناولهم فهر وألفم يقتلهم أدام أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلا هذين مثلاً أما
أهل الامتناع فقالوا قد فرض الله علينا أن نؤدبهم إلى الرسول كأنهم ذهبوا إلى القول الله عز وجل لرسوله صلى
الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكواهم وقالوا لا نعلمه يجب علينا أن نؤدبهم إلى غير رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأما أهل البقي فشهدوا على من يفرقه بالضلال ورأوا أن جهاد حتى ظلمهم على واحد من
الفرق يقين عند نقض الحرب فخاصص عندنا الله تعالى أعلم ولو أن رجلاً واحد قتل على التأويل أو جماعة
غير مجتمعين ثم كانت لهم بعد ذلك جماعة ممنعون أو لم تكن كان عليهم القصاص في القتل والحرام وغير
ذلك كما يكون على غير المتأولين فقال لي قائل فلم قلت في الطائفة المجتمعة الناصبة الماتولة تقتل وتصب
المال أولي عن القصاص وغرم المال إذا تلف ولو أن رجلاً قاتل أو تلف ما لا تقتصص منه وأغرمته
المال فقتله وجدت الله تبارك وتعالى يقول ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمبايعهم أوقتل نفس بغير نفس وروى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم من اعتصم مسلماً بقتل فهو قودبيه ووجدت الله تعالى قال وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا
فأصلهما بينهما فبما فأتى أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبنى حتى تفي إلى أمر الله فإن قامت فاصلها وإلا
بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين فذكر الله عز وجل قتالهم ولم يذكر القصاص بينهما فأتينا
القصاص بين المسلمين على ما حكمه عز وجل في القصاص وأزناه في التأويلين المتعينين ورأينا أن المعنى
بالقصاص من المسلمين هو من لم يكن مجتمعين متآولين فأما من الحكمين على ما أمضاه عليه وقلته على بن
أبي طالب كرم الله تعالى وجهه ولم يقاتل المتأولين فلم يقصص من دم ولا مال أصيب في التأويل وقلته ابن ملجم
متأولاً فأمر بحبسه وقال لو أسدنا قتلتم فلا تقاتلوا ورأى به القتل وقتله الحسن بن علي رضي الله عنهما وفي
الناس يقيم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نعلم أحداً أنكر قتله ولا عاه ولا خالفه أن يقتل إذا
لم يكن له جماعة مجتمعين متآولين ولم يقصد على أو بكر قبلة وفي من قتلته الجماعة مجتمعين متآولين على التأويل كما
وصفتنا وعلى الكفر (قال الشافعي) والآية تدل على أنه إنما يبيع قتالهم في حال وليس في ذلك باجحة
أموالهم ولا شيء منها وأما قطع الطريق ومن قتل على غير تأويل فليسوا جماعة كانوا أو وحداً يقتلون حداً
وبالقصاص يحكم الله عز وجل في القتل وفي الحار بين

(باب السيرة في أهل البقي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى روى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن بن الحسين رضي الله تعالى

شهر رمضان في الشهرين

أعاد شهر رمضان

واستأنف شهرين (قال)

وأقل ما يلزم من قال

إن الجماعة بين ظهراني

الصوم يفسد الصوم

لقوله تعالى من قبل أن

يتأسا أن يزعم أن

الكفارة بالصوم العتق

لا يجزئ بعد أن

يتأسا (قال) والذي

صام شهر قبل التأس

وشهر بعده أطاع الله

في شهر وعصاه بالجماع

قبل شهر يصومه وإن

من جامع قبل الشهر

الأخر منهما أولى أن

يجوز من الذي عصى الله

بالجماع قبل الشهرين

معاً (قال الشافعي) رحمه

الله تعالى وأما حكمه في

الكفارات حين يكفر

بحكمه في الصالحين

يصلى (قال) ولودخل

في الصوم ثم أبصر أنه

أن عصى على الصيام

والاختيار له أن يدع

الصوم ويعتق (قال

السرقي) وجه الله ولو

كلان الصوم فرضه مباحز
اختيار ابطال القرض
والرقبة فرض ان
وجدها لا غيرها كما ان
الوضوء بالماء فرض اذا

وحده لا غيره ولا خيار

ذُكِّلَ بَيْنَ أَمْرِينِ فَلَا
 يَجُوزُ الدَّخْلُ فِي الصَّوْمِ
 إِذَا وَجَدَ الرَّقِيعَةَ، وَإِنْ
 بَكَوْنَ عِلْمًا لِمُتَعَدِّهِ فَلَا
 فَرْضَ عَلَيْهِ الْاَصُومُ
 فَكَيْفَ يَحْمِلُهُ الْعَقْدُ
 وَهُوَ غَيْرُ فَرْضِهِ أَوْ
 يَكُونُ صَوْمَهُ قَبْضُ
 لُجُودِهِ لِقَوْلِهِ فَرْضُ
 الْعَقْدِ الْكَتِفُ بِتَمِ
 الصَّوْمِ لِهَيْئَتِهِ وَغَيْرِ
 فَرْضِهِ لِمُتَعَدِّهِ فَلَا
 إِذَا عَقِدَ أَقْبَلَ فَرْضُهُ
 ثَبَتَ لَنَا فَرْضَ عَلَيْهِ
 غَيْرُهُ وَفِي ذِكْرِ الْإِبْطَالِ
 صَوْمُهُ مُكَفَّفَةٌ بِالشُّهُورِ
 فَالْحَاقِصَاتُ الْبُحْثُ
 بِطَلَاتِ الشُّهُورِ وَبُذِّتْ
 بِحُكْمِ الْبُحْثِ هُنَا وَلَمَّا
 حُكِمَ وَجُودُ الرَّقِيعَةِ بِطَلِ
 صَوْمِ الشُّهُورِ بِسُكَّانِ
 وَجُودِهَا بِغَيْرِهَا فَالْمُتَوَلَّى
 فِي الشُّهُورِ بِطَلِ مَا بَقِيَ

عليهم وليس عليهم في هذه الحال أن يذنبوا بقتال حتى يمتنعوا من الحكم ويتصبروا قال وهكذا أخرج رجل أوجلا نأ ونفر يسرقون العدو يعرف أن منهم لا يمتنع إذا أرادوا فظهر وأراهم وتنادوا ما هم العادل وقالوا نمتنع من الحكم فأصابوا دما وأموالا وحسدوا في هذه الحال، تأويلهم ظهر عليهم أقيمت عليهم الحدود وأخذت منهم الحقوق والله تعالى تعالى في كل شيء كايؤخذ من غير الأولين فان كانت لأهل البيت جماعة تذكر ويجمع منها ما وضعها الذي هي به بعض الأمتناع حتى يصرف أن مثلها لإنزال حتى تذكر تكاينته واعتقدت ونصبوا أاما وأظهر واحكما ومنعوا من حكم الامام العادل فهذه الفتنة الباغية التي تفرق حكم من ذكرنا قلها فينبغي اذا فعلوا هذا أن نسا لهم ما نفعوا فان ذكرنا ومظلمة بينه ودين فان لم يذكرها بينه قبل لهم عودا والمافارقهم طاعة الامام العادل وأن تكون كلمتهم وكلمة أهل دين الله على المشرق واحدة وأن لا تمتنعوا من الحكم فان فعلوا قبل منهم وان امتنعوا قبل أن يؤذونهم يحرب فان لم يحبسوا وقتلوا ولا يقتلون حتى يدعوا بانظر والا أن يمتنعوا من المناظرة فقاتلوا قال وانما امتنعوا من الاجابة وحكم عليهم بحكم فلم يسلموا وأصلحت عليهم صدقة فنعوها واولادها واولادها لا يسدوكم بقتال وتولوا حتى يقر بالانكسار ويعودوا الى الامتناع ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما اصابوا في هذا على وجهين أحدهما ما اصابوا من دم ومال وفرج على التأويل ثم ظهر عليهم بعد لم عليهم منه شيء الا ان يوجد حال رجل بعينه فيؤخذ والوجه الثاني ما اصابوا على غير وجه التأويل من حديثه تعالى والناس ثم ظهر عليهم رأيت ان يقام عليهم كإيقاع في غيرهم من هرب من حد أو صابه وهو في بلاد أو اهلها أو اهلها وهكذا غيرهم من أهل دار غلبوا الامام عليها فاضار لا يجري به بها حكم حتى قدر عليهم أقيمت عليهم تلك الحدود ولم يسقط عنهم ما اصابوا بالامتناع واعتنع الا امتناع حقا يقام انما امتنع التأويل والامتناع معا فان قال قائل فانت تسقط ما اصاب المشرق من أهل الحرب اذا أسلموا (١) فكذلك اسقط عن حرى وقتل مسلم منفردين ثم أسلم واقتل الحرى بديان غير ان يقتل أحدا وليس هذا الحكم في التأويل في واحد من الوجهين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا دعي أهل البيت فامتنعوا من الاجابة فقتلوا بالسيرة فقتلهم مخالفة للسيرة في أهل الشرك وذلك بان الله عز وجل حرّم ترسوله دماء المسلمين إلا بعين الله تبارك وتعالى ثم ترسوله صلى الله عليه وسلم فاتما أبيع قتال أهل البيت ما كانوا يقاتلون وهم لا يكونون مقاتلين اذ الامم قبل منمتنعين من دين حتى زالوا هذه المعاني فقد سخر جوامع الحال التي أبيعها قتالهم وهم لا يخرجون منها اذ الا الى أن تكون دما وهم محرمة كهمى قبل يحدون وذلك بين عندى في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى فقاتلوا التي تبيح حتى تفي امرى الله فان فاست فاصحوا بدينهم بالعدل وأسقطوا ان الله يحب المقيسطين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يستثن الله تبارك وتعالى في الفسقة فسواء كان للذي فامتنع أو لم تكن له فتنة حتى فامتنع الفسقة الرجوع حرمة دم ولا يقتل منهم مذبذبا اذ ولا أسير ولا جريح حال لا هو لا قد قصار ولا غير المعنى الذي حلت به دما وهم وكذلك لا يستمتع من أموالهم بداة تركب ولا مناع وأسلح بقتال به في حرهم وان كانت قائمة ولا بعد تقصيرها ولا غير ذلك من أوالهم وما صار اليهم من دابة فحسبوا أو أسلح فلعلمهم رد عليهم وذلك لان الأموال في القتال انما تحلل من أهل الشرك الذين يغتزون اذا قدر عليهم فاما من أسلم لحدي قطع الطريق والزنا والقتل فهو لا يؤخذ ماله فهو اذا قتل في البيت كان أخف حالا لانه اذا رجع عن القتال لم يقتل فلا يستمتع من ماله شيء لانه لا جناية على ماله بدلالة توجب ماله شيئا قال ومضى الى أهل البيت السلاح لم يقاتلوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قاتلت المرأة والابن المبعين أهل البيت والاعلام المراهقين منهم مثلهم يقتلون مقلبين ويركونه مولى قال ويقتلون في الأسارى فلو أسير بالغ من الرجال الأحرار فحسب لبايعهم رجوت أن يبيع ولا يجيب مجلول ولا غير بالغ من الأحرار ولا امرأتين بايعت وانما بايع النساء على

(١) قوله فكذلك تألخ هو جواب ان يحيط الجواب آخر الكلام وهو قوله وليس هذا الحكم الخ تأمل

من الشهور وفي ذلك دليل أنه اذا وجد الرقة بعد السخول بطل ما بقي من الشهرين وقد قال الشافعي رحمه الله بهذا المعنى زعم في الأمة تعتق وقد دخلت في العدة انها لا تكون في عدتها حر وتعتدة أمة وفي المسافر يدخل في الصلاة بيقم لا يكون بعض صلاته مقصا ويقصر ثم قال وهذا أشبه بالقياس (قال المزي) فهذا معنى ماقلت والله التوفيق **ولو قال لصدا أنت حر الساعة عن ظهاري ان تظهره كان حرا لسانه لم يجزئه ان يظهره لم يكن ظاهرا ولم يكن سبب منه**

(باب الكفارة بالطعام)
من كذب ظاهرا فدين جديد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن ظاهرا فدين

الاسلام فاما على الطاعة فهن لاجهادهن وكيف يابن والبيعة على المسلمين المولدين في الاسلام اعلمهم
على الجهاد واما اذا انقضت الحرب فلا يرى ان يجبس اسيرهم ولو قال اهل البني انظروا تنظروا في امرنا لم ار
باسان ينظروا قال ولو قالوا انظروا ولم يذروا يشان يجتهد الامام فيه فان كان يرجو فتحهم احبب الاستثناء
بهم ولم يرج ذلك في جهادهم وان كان يخاف على الفتنة العادلة للضعف عنهم رجوت تأخيرهم الى ان
يرجعوا او يتكفوا القوة عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو سألوا ان يتركوا يجعل يؤخذ منهم لم ينسج
منهم على هذا الوجه في معنى الصغار والذلة والصغار لا يجزى على مسلم قال ولو سألوا ان يتركوا ابدأ
ممنعني لم يكن ذلك الامام اذا قوى على قتالهم واذ لم يمتنعوا فقد قبل بقاتلون بالمانق والنسران وغيرها
ويشون ان شاء من بقاتلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانا احب الى ان يتوفى ذلك منهم ما لم يكن
بالاماض ورواه والضرورة اليه ان يكون بالزام قوم متحصنين فزونه او يخرجون عليه او رمونه بمحانيق
او عزادات او يصطوبون به فضا في الاصطلاح على من معه فاذا كان هذا او بعضه رجوت ان يسعروهم
بالخصي والذرة ففعلن نفسه او معاينة بمثل ما فعل به قال ولا يجوز لأهل العدل عدى ان يستعينوا
على أهل البني بأحد من المشركين ذى ولا حري ولو كان حكم المسلمين الظاهر ولا أجعل من خالف ذلك الله عز
وجل الذي يعاقب أهل دين الله قال ولا بأس اذا كان حكم الاسلام الظاهر ان يستعان بالمشركين على
قتال المشركين وذلك انهم يحل دماؤهم مقبلين ومدينين وبما او كغفاد عرلهم اذا بلغتهم الدعوة وأهل
البني انما يحل قتالهم فدفع الله عما أرادوا من قتال أو امتناع من الحكم فاذا فرقوا قال الحال حرمت دماؤهم
قال ولا أحب ان يقاتلهم اربابا احد يستحل قتالهم مدينين وحري وأمرى من المسلمين فيسلط عليهم
من يعلم انه يعمل فهم بخلاف الحق وهكذا من وشيا يعني ان لا يولاه وهو يعلم انه يعمل بخلاف الحق فيه
ولو كان المسلمون الذين يستحلون من أهل البني ما وصفت يضطوبون بقوة الامام وكثرت من معه حتى لا يتقدموا
على خلافه وان راوا وحكام اربابا ان يستعان بهم على أهل البني على هذا المعنى اذا لم يوجد جديهم يكنى
كفائهم وكانوا احراف قاتلهم من غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تفرق أهل البني فنصب
بعضهم لبعض فالت الطائفتان او احداها امام أهل العدل معوتة على الطائفة الفارقة لها بالاجوع
الى جماعة أهل العدل وكانت الامام ومن معه قوة على الامتناع منهم ولو اجعوا عليه لم ار ان يعين احدي
الطائفتين على الاخرى وذلك ان قتال احداها بالس او جب من قتال الاخرى وان قتاله مع احداها
كالا مانق يقاتل معه وان كان الامام بضعف ذلك أسهل في ان يجوز معاونه احدي الطائفتين على
الاخرى فان انقضت حرب الامام الاخرى لم يكن له جهاد التي اعان حتى يدعوا هو بعذرهما فان امتنعت من
الرجوع انبذ اليها ما جاهدتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو ان رجلا من أهل العدل قتل رجلا من
أهل العدل في شغل الحرب وعسكر أهل العدل فقال اخطأته فقتلته من أهل البني احلف وضمن دينه
ولو قال عدته أقيدته (قال الشافعي) وكذلك لو سار الى أهل العدل بعض أهل البني تابجاها أهل البني
او تاركا للهرب وان لم يجاهد أهل البني فقتله بعض أهل العدل وقال قد عرفت به البني وكنت اوداه فاعلم اننا
لنل من بعضنا غرة فقتلته احلف على ذلك وضمن دينه وان لم يدع هذه التهمة أقيدته لانه اذا سار الى أهل
العدل لحكمه حكمهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو رجع نفر من أهل البني عن رايهم وامنهم
السلطان فنقل رجلا منهم رجل فادى معرفتهم انهم من أهل البني وجهاته بامان السلطان لهم ورجعهم
عن رايهم بدري عنه القود والزم الذي بعد ما يختلف على ما دعى من ذلك وان ذلك عامدا أقيد باال
من دم ورجح يستطاع فيه القصاص وكان عليه الارش فيما لا يستطاع فيه القصاص من الجراح قال ولو

يحد وقبته ولا يستطاع
حين يريد ان يكفارة
صوم شهرين متتابعين
عروض او علة ما كانت
أجرأ مان يعلم ولا يجوز
أقل من ستين مسكينا
كل مسكين مدا من
طعام بلده الذي يشك
سنة او شويها او
أردا أرسلنا او عرأ او
زيبا او أقطا ولا يجوز
ان يعلمهم جلة ستين
مدا او أكثر لان
أخذهم الطعام يختلف
فلا أدري لعل احدهم
ياخذ أقل وغيره أكثر
مع ان النبي صلى الله
عليه وسلم اخلس مكية
طعام في كل ما امر به
من كفارة ولا يجوز
ان يعلمهم دقيقا ولا
سويقا ولا خبزا حتى
يعطيه موصيا وسواء
منهم الصغير والكبير
ولا يجوز ان يعطيه من
تزيينه نفقة ولا عبدا
ولا كسوبا ولا احدا
على غير دين الاسلام

أن يحاربوا في عسكر أهل البنى أو أهل مدينة غلب عليها أهل البنى أو أسرى من المسلمين كانوا في أيديهم وكل هؤلاء غنيم داخل مع أهل البنى رأى ولا موعونة قتل بعضهم بعضاً أو أتى حذائهم أو لئاس عارفاً بأنه محرم عليهم ثم قدر على إقامته عليه أقيم عليه ذلك كله وكذلك لو كانوا في بلاد الحرب فأثاؤا ذلك عايناً بأنه محرم وغير مكرهين على إتيانه أقيم عليهم كل حذائهم عز وجل ولئاس وكذلك لو تلمصوا فكاوا الباطل من شتمين لا يحرم عليهم حكمهم ولا يلمصون ولا مئاولين إلا أنهم لا يحرم عليهم الأحكام وكانوا ممن قامت عليهم الحجة بالعلم مع الإسلام ثم قدر عليهم أقيم عليهم الحقوق

(حكم أهل البنى في الأموال وغيرها)

(وقال) في القديم ولعم بعد إعطائه أنه غنى آخر أنهم رجع إلى أنه لا يجوز له (قال المزني) رحمه الله وهذا أقبح لانه أعطى من لم يقرضه الله تعالى له بل حرمه عليه وانطقاً عند في الأموال في حكم العدالا في المأثم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يكفر بالطعام قبل المصيب لأنها في معنى الكفارة قبلها ولو أعطى مسكيناً مسكيناً مداعن ظهره ومداعن البين آخره لانهم كفتارتان مختلفتان ولا يجوز أن يكفرا إلا كفارة كاملة من أي الكفارات كفر وكل الكفارات بعد النبي صلى الله عليه وسلم لا تختلف سوى فرض الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ما يدل على أنه بذلك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر أهل البنى على بلد من بلدان المسلمين فأقام أمادهم على أحد حذا لله أو لئاس فأصاب في إقامته أو أخذ صدقات المسلمين فاستوفى ما عليهم أو زاد مع أخذ ما عليهم بالس عليهم ثم ظهر أهل العدل عليهم لم يعودوا على من حدهم أماد أهل البنى يجدوا على من أخذوا صدقة تصدقه عامه ذلك فإن كانت وجبت عليهم صدقة فأخذوا بعضها استوفى أماد أهل العدل ما بقي منها وحسب لهم ما أخذ أهل البنى منها قال وكذلك من مرهم فأخذوا ذلك منه قال وإن أراد أماد أهل العدل أخذوا الصدقة منهم لدعوا أن أماد أهل البنى أخذها منهم فهم أماد على صدقاتهم وإن ارتاب بأحد منهم أحلفه فإذا حلف لم تعد عليه الصدقة وكذلك إذا أخذوا من خراج الأرض وجزية الرقاب لم يعد على من أخذوا منه لأنهم مسئولون ظاهر حكمهم في الموضع الذي أخذوا ذلك فيه ما عليهم من خراج وجزية رقبه وحق رزم في مال أو غيره قال ولو استتفى أماد أهل البنى رجلا كان عليه أن يقوم بما يقوم به القاضي من أخذ الخلق لبعض الناس من بعض بلاد محدودة وغيرها إذا جعل ذلك إليه ولو ظهر أهل العدل على أهل البنى لم يرد من قضاء قاضي أهل البنى إلا ما يرد من قضاء القضاة غيره وذلك خلاف الكتاب والسنة وأجاء الناس أو ما هو في معنى هذا أو عدل الحنف رده أهل العدل في الحين الذي رد هاهنا أو أجازته شهادة غير العدل في الحين الذي يجره هاهنا ولو كتب قاضي أهل البنى إلى قاضي أهل العدل بحق ثبت عنده لرجل على آخر من غير أهل البنى فلا غلب من هذا خوف أن يكون رده شهادة أهل العدل بخلاف رأيه ويقتل شهادة من لا عدل له عرافته ومنهم من هو مخوف أن يكون يستعمل بعض أخذ أموال الناس بما سكنه فأحب أن لا يقبل كتابه وكتابه ليس يحكم نفسه فلا يكون القاضي رده إلا يجوز رتبته ولو كانوا مأمونين على ما وصفتنا برا من كل خصلة منه وكتب من بلاد ثابته ثلاث حق المشهود له أن ترد كتابه فقبل القاضي كتابه كان ذلك وجهه والله تعالى أعلم وكان كتاب قاضيه إذا كان كما وصفت في قوت الحق أن رده بها يحكمه قال ومن شهد من أهل البنى عند قاض من أهل العدل في الحال التي يكون فيها محاربا أو ممن يرى أنهم في غير محاربة فإن كان يعرف باستقلال بعض ما وصفت من أن يشهد بل واقفه بالتصديق له على ما لم يعان ولم يسمع أو باستقلال مال المشهود علمه وأدومه أو غير ذلك من الوجوه التي يطلب بها الذريعة إلى نفع المشهود له أو نكابة المشهود له استغلا لا يجوز شهادته في شيء وإن قل ومن كان من هذا برأيه ومن غيره من عدل جازت شهادته قال ولو وقع لرجل في عسكر أهل البنى على رجل في عسكر أهل العدل حق في قدم نفسه أو جرح أو مال وجب على قاضي أهل العدل الأخذ به لا يختلف هو وغيره فيما يؤخذ بعضهم من بعض من الحق في الموارث وغيرها وكذلك حق على قاضي أهل البنى أن يأخذ من الباغي الغير الباغي من المسلمين وغيرهم حقه ولو امتنع قاضي أهل البنى من أخذ الخلق منهم لمخالفتهم كان بذلك عندنا ظالم لا يمكن لقاضي أهل العدل أن يمنع أهل البنى حقوقهم قبل أهل العدل تمتع قاضيهم الحق منهم قال وكذلك أيضا يأخذ من أهل العدل الحق لأهل الحرب

والذمة وان منع أهل الحرب الحق بغير عليهم وأحق الناس بالعرب الحق أهل السنة من أهل دين الله تعالى
وليس منع رئيس المشركين حقا قبل - بن حضرة لمسلم بالذي يحل لمسلم أن يمنع حرياً مائة سنة من أمة لانه
ليس بالذي ظلمه فيعيبه مثل ما أخذ منه ولا يمنع رجلاً من الظلم غيره وهو لما أخذ الشافعي قال ولظهر
أهل البني على مصر فولوا قضاءه رجلاً من أهله معروفاً بخلاف رأى أهل البني فكتب إلى قاض غمر نظر
فإن كان القاضي عدلاً وصحى شهوداً شهدوا عنه وعرفهم القاضي المكتوب إليه بنفسه أو يعرفهم أهل
العدالة بالعدل وخلاف أهل البني قبل الكتاب فإن لم يعرفوا فكتبه كما وصفت من كتاب قاضي أهل البني
قال وإذا غزا أهل البني المشركين مع أهل العدل والتقوى بلا دهم فاجتمعوا فقاتلوا معاً فإن كان لكل
واحد من الطائفتين إمام فأهل البني كأهل العدل جماعتهم بكما عتيم واحد منهم مثل واحد منهم في كل شيء
ليس الخس قال فإن آمن أحد منهم عبداً كان أسيراً وأمر أئمتهم بإزالته وإن قتل أحد منهم (٣) في الأقال
كانه السلب وإن كان أهل البني في عسكر ردوا لأهل العدل فسرى أهل العدل فأسروا غنائمهم وكان أهل
العدل رد أسرى أهل البني وأصابوا غنائمهم شركت كل واحد من الطائفتين صاحبة الإقترون في حال الأ
أنهم إذا دفعوا الخس من الغنمة كان إمام أهل العدل أولي به لانه يقوم مقترين في البلدان يؤديه لهم لان
حكمه صار عليهم ودون حكم إمام أهل البني وأنه لا يستعمل حسبه استعمال الباني قال ولو وادع أهل البني
قوماً من المشركين لم يكن لأحد من المسلمين غزاهم فإن غزاهم فأصاب لهم شراؤهم عليهم ولو غزا أهل البني
قوماً فدفعهم إمام المسلمين فسيابهم أهل البني فإن ظهر المسلمون على أهل البني استغروا ذلك من أيديهم
وردوه على أهلهم المشركين قال ولا يبيع شراء أحد من ذلك السي وإن اشترى فشرأه مردود قال ولو
استعان أهل البني بأهل الحرب على قتال أهل العدل وقد كان أهل العدل وادعوا أهل الحرب فانه حلال
لأهل العدل قتال أهل الحرب وبهم وليس كسوتهم مع أهل البني بمان أختيار كون لهم الأمان على الكف
فأعلى قتال أهل العدل فلو كان لهم أمان فقاتلوا أهل العدل كان فضله وقد قلوا واستعان أهل البني
بقوم من أهل الذمة على قتال المسلمين لم يكن هذا انقضاء العهد لانهم مع طائفة من المسلمين وأرى كانوا
مكرهين أو ذكروا جهالة فقالوا كآزرى علينا إذا جعلنا طائفة من المسلمين على طائفة من المسلمين أخرى أنها
أختلعتنا على من يحل دمه في الإسلام مثل قطع الطريق أو قاتلوا ففعلنا من جونا على قتاله مسلماً لم يكن
هذا انقضاء العهد ويؤخذون بكل ما أصابوا من أهل العدل من دم ومال وذلك أنهم ليسوا بالمؤمنين الذين
أمر الله بالإصلاح بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونقدم إليهم ويحسد عليهم شرطاً بأنهم انخرجوا
المثل هذا استعمل قتلهم وأسأل الله التوفيق قال فإن أتى أحد من أهل البني ثاباً لا يقتص منه لانه مسلم
محرم الدم وإذا قاتل أهل الذمة مع أهل العدل أهل الحرب لم يوطأ سلباً ولا حبساً ولا سماً ولا عاراً وضع لهم
ولو رهن أهل البني نفر منهم عند أهل العدل ورهنتهم أهل العدل رهناً قاتلوا أو حبسوا ورهنتهم على الكف
رهنتهم وتوادعوا على ذلك إلى مد جعلوها بينهم فعد أهل البني على رهن أهل العدل فقتلهم لم يكن لأهل
العدل أن يقتلوا رهن أهل البني الذين عندهم ولأن يحبسهم إذا آمنوا فقتلوا أصحابهم لان أصحابهم
لا يدعون إليهم أبداً ولا يقتل الرهن بجناية غيرهم وإن كان رهن أهل البني بالرهن من أهل العدل
ووادعواهم في مد فخاف تلك المددة وقد غدر أهل البني لم يكن لهم حبس الرهن بقدر غيرهم قال ولو أن
أهل العدل أنوار رجلاً من أهل البني فقتله رجل جاهل كان فيه الذمة وإذا قتل العدل الباني عادداً
والقاتل وارث القاتل وقتل الباني العدل وهو وارثه لم أر أن يتوارث والله تعالى أعلم برهنهما معا ورهنهما
غير القاتل وإذا قتل أهل البني في معركة وغيره أصلى عليهم لان الصلاة سنة في المسلمين الأ من قتله المشركون
في المعركة فانه لا ينسل ولا يصلى عليه وأما أهل البني إذا قاتلوا في المعركة فأنهم يفسلون ويصلى عليهم ويصنع

صلى الله عليه وسلم
وكيف يكون بعد من
لم يولد في عهده أو مد
أحدث بعده وانما قلت
مسداً لكل مسكين
لحديث النبي صلى الله
عليه وسلم في المكفر في
رمضان فله أن يصلى
الله عليه وسلم يعرف فيه
تسعة عشر صاعاً فقال
للمكفر كرهه وقد أعلمه
أن عليه الطعام بين
مكنته فله أن يمدخله
وكانت الكفارة بالكفارة
أنه في الفاس من
أن نقبها على فدية
في الحج وقال بعض
الناس المسد سلطان
بالجازي وقد أحصينا
فيه منع أن الأثار
على ما قلنا ليس هو أمر
الناس بدار الهجرة وما
ينبغي لأحد أن يكون
أعلم به من أهل
الذمة وقالوا أيضاً لو
أعطى مسكناً واحداً
طعام سنتين مسكيناً في
سنتين يوماً أجزاء (قال)

بهم ما يصنع بالموقي ولا يبعث رؤسهم الى موضع ولا يصلبون ولا يعنون الدفن واذا قتل اهل العدل اهل
 البنى في المعركة نفهمهم قولان أحدهما ان به فنوا بكومهم ودمائهم والنياب التي قتلوا فيها ان شاولا انهم
 شهداء ولا يصلى عليهم ويصنع بهم كما يصنع من قتله المشركون لانهم يقتلون في المعركة وشهداء والقول
 الثاني ان يصلى عليهم لان اصل الحكم في المسلمين الصلاة على الموقى الاحب تركه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وانما تركه ما فيه من قتله المشركون في المعركة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والضيان والنساء من اهل
 البنى اذا قتلوا معهم فهم في الصلاة عليهم مثل الرجال البالغين قال واكره لعدلى ان يمدقنلى ذى رحمه من
 اهل البنى ولو كف عن قتل ابيه او ذى رحمه او اخيه من اهل الشرك لم اكره ذلك بل احبه وذلك ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كف باخذ بقة بن عتبة عن قتل ابيه وابا بكر يوم احدث عن قتل ابيه واذا قتل الجماعة
 المنتهية من اهل القبلة غير التامة او اخذت المال فحكمهم حكم قطاع الطريق وهذا مكتوب في كتاب قطع
 الطريق « واذا ارتد قوم عن الاسلام فاجتمعوا وقتلوا قاتلوا واخذوا المال فحكمهم حكم اهل الحرب من
 المشركين واذا اتوا لم تتبعوا ولم امل ان قال قائل لم لا تتبعون قبل هؤلاء صاروا بين حلال الاموال
 والدماء وما اصاب الحرب يوم لا يتبعون منهم وما اصاب لهم لم يرد عليهم وقد قتل طلحة عكاشه بن محسن وثابت
 ابن افرم ثم اسلم وهو في بطن عسقلان لا قودا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والحديث في الكبار في مصر
 والعصره سواء واما العرب في المصر اعظم ذنبا « قال الربيع » وللشافعي قول آخر يقاد من اذ ارتدوا
 وداروا فقتلوا من قبل ان انزلت ان يردهم ثم اذ ردهم خيرا بان يمنع القوم منهم (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى ولان اهل البنى ظهر واعلى مدينة قاراقوم غيرهم من اهل البنى قتالهم لم ارا ان يقتلهم اهل المدينة
 معهم فان قالوا ان قتالكم مع اهل المدينة قتالهم فقتلهم عن انفسهم ورجالهم واموالهم وكانوا معى فيقتل
 من قتل دون نفسه وماله انشاء الله تعالى وليس المشركون اهل البنى وكانت بالمسلمين فوقعى قتال
 المشركين ليس المسلمون الكفار عن قتال المشركين حتى يستنفذوا اهل البنى ولو غزا المسلمون فقاتلهم
 فقتلوا وما عدا ومتفرقين وكل واحد منهم رده لصاحبه شرك كل واحد منهم صاحب في الغنمة (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى قال ان قاتل فقتل فحين اراد ادمال رجل اذومه ارحمته فقتله فله دفعه عنه قال فان
 لم يكن يدفع عنه الا يقتل فقتله قال وان اتى القتال على نفسه فقتلتم اذا لم يقدر على دفعه الا ذلك
 قال وما عدا يدفع على دفعه فغير ذلك قلت ان يكون فارسا او العارضه راحل فمعنى على الفرس او يكون
 مقصدا فعلق الحصن الساعة فيضى عنه وان اى الاحصره وقتله فقتله ايضا قال اقلنس فذكر جراح
 عن بعض من يصد عن اى امامة من سهل بن خنيفة ان عثمان بن عفان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يحل دم امرئ مسلم الا بعد احدى ثلاث كفر بعد ايمان او زنا بعد احصان او قتل نفس بغير نفس فقلت
 له حديث عثمان كما حدث به وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم مسلم الا باحدى ثلاث كما قال
 وهذا كلام عربى ومعناه ان اى واحد منهم ثلاث حل دمه كما قال فكان رجلا زنا ثم ترك الزنا وتوب منه
 او هرب من الموضع الذى فيه فله فقد رده على رجل رجما او قتل مسلما بعد ما اذناه ثم ترك القتل فتاب وهرب فقتل
 عليه قودا واذا كفر فتاب زال عنه اسم الكفر وهذا ان لا يبارقهما اسم الزنا والقتل ولو تاب وهربا فقتل
 بالاسم الا ان يلهما والكافر بعد ايمانه لو هرب ولم يترك القول بالكفر بعد ما اظهره فقتل الا الله اذا تاب من
 الكفر وعاد الى الاسلام حقن دمه وذلك انه يسقط عنه اذا رجع الى الاسلام اسم الكفر فلا يقتل وقد عدا مسلما
 ومضى لزمه اسم الكفر فهو كازى والقاتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والباغي خارج عن ان يقال له
 حلال الدم لم يظا غير مستثنى فيه وانما يقال اذا ابى وامتنع او قاتل مع اهل الامتناع وقتل فدعا ان يقتل
 او استغفر ليرجع او يدفع حقان منه فان اى القتال على نفسه فلا عقل فيه ولا قودا فانا بجنايته ولو لوى

الشافعي رحمه الله
 اجزأ كل يوم وهو
 واحد لجزءه في مقام
 واحد فقتل ارباب
 لو قال فاقبل قال الله
 تعالى واشهدوا ذى
 عدل منكم شرطان
 عدو وشاهد فانا اجيز
 الشهادة دون العدد
 فان شهد اليوم شاهدتهم
 عاد لشهادته فهو
 شهدان فان قال لاشي
 يكون شاهدان فكذا
 لاشي يكونوا شتين
 مسكنا وقال ايضا
 اطعمه اهل الغنمة
 اجزاء فان اجزأ في غير
 المسلمين وقد اوصى الله
 تبارك وتعالى بالاسير
 فز لا يجزى اسير المسلمين
 الحربى والمستأنون
 اليهم وقال لو غداهم او
 عشا هم وان تفاوت
 اكلهم فاشبههم اجزا
 وان اعطاهم فبينة الطعام
 عرضا اجزأ فانه ترك ما
 فستال شتمين في المكلة
 فاطم ستين صبا او

عن القتال أو اعتزل أو جرح أو أسر أو كان مريضاً لقتاله لم يقتل في شو من هذه الحالات ولا يقال للناشي والله هكذا حلل الدم ولحل دمه ما حقن بالثوب والاسار والجرح وعزله القتال ولا يحسن دم الكافر حتى يدم وماله ما وصفت قبله من حال من أراد دم رجل أو ماله

(الخلايف في قتال أهل البني)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حضرن بعض الناس الذي حكيت عنه محدث عثمان فكلما بما وصفت وحكيت له جلة ما ذكر في قتال أهل البني فقال هذا كملت وما علمت أحدًا احتج في هذا بشيء مما احتجبت به ولقد ضلقت أعصابنا منه في مواضع قلت وما هي قال قالوا إذا كانت الفتنة الباغية فتنة تجمع إليها وانهم موافقوا لمنزمن وذنف عليهم جرح وقتلوا أسرى ذن كانت حرهم قائمة فأسرهم أسير قتل أسيرهم وذنف على جرحهم فأما إذا لم يكن لأهل البني فتنة وانهم عسكرهم فلا يجل أن يقتل مدبرهم ولا أسيرهم ولا يذنف على جرحهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إننا نعلم أن ما احتجبت به حجة فكيف رغبت عن الأمر الذي فيه الحق أقلت بهذا خبراً أو قياساً قال بل قلت به خبراً فقلت وما التنبؤ قال إن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذنف على جريح فكان ذلك عندنا على أنه ليس لأهل الجمل فتنة يرجعون إليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أقر وبت عن علي أنه قال لو كانت لهم فتنة يرجعون إليها لقتلنا مدبرهم وأسيرهم وجر بهم فقتلنا باختلاف حكمه على اختلاف السيرة في الطائفتين عنده قال لا ولكنه عندي على هذا المعنى قلت أفسد الله فأوجدناها فقال فكيف يجوز قتلهم مبقلين ولا يجوز مدبرين قلت بما قلنا من أن الله عز وجل إنما أذن بقتالهم إذا كانوا باغين قال الله تبارك وتعالى فقاتلوا التي تباي حتى تفي إلى أمر الله وانما يقتل من يقتال فأما من لا يقتل فاعلموا بالقتال ولا يقتلوا ولو كان فيما احتجبت به من هذا حجة كانت عليه لأن القول لا يقتلون مدبراً ولا أسيراً ولا جرحاً إذا انهم عسكرهم ولم تكن فتنة قال قتلته أتباع علي بن أبي طالب قلت فقد خالف علي بن أبي طالب رضي الله عنه في مثل ما أتت عنه فقلت أرايت أن احتج عليك أحد بحديث جئت قال نقتلهم بكل حال وإن انهم عسكرهم لأن علياً قد يكون ترك قتلهم على وجه المأل على وجه التعصير قال ليس ذلك وإن احتمل ذلك الحديث لأنه ليس في الحديث دلالة عليه قلت ولا لأنه ليس في حديث علي رضي الله تعالى عنه ولا يحتمله دلالة على قتل من كانت له فتنة مولوا وأسرا وجر بها (قال) وقلت وما ألفتته من هذا المعنى ما هو إلا واحد من معنيين أما ما قلنا الاستدلال بحكم الله عز وجل وفعل من يقتدي به من السلف فإنما يابكر فداً سريعاً واحداً من منع الصدقة فاضربه ولا تقتله وعلى رضي الله تعالى عنه قد أسروا وقد عر على من امتنع فاضربه ولا قتله وأما أن يكون نروجهم إلى هذا جعل دماهم فيقتلون في كل حال كانت لهم فتنة أو لم تكن قال لا يقتلون في هذا الحال قلت أجل ولا في الحال التي أبحث دماهم فيها وقد كان معاوية بالشام فكان يحتمل أن تكون لهم فتنة وكانوا كثيراً وانصرف بعضهم قبل بعض فكانوا يحتملون أن تكون الفتنة المنصرفة أولاً فتنة للفتنة المنصرفة آنرا وقد كانت في المسلمين هزيمة يوم أحد وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم طائفة بالشعب فكان النبي صلى الله عليه وسلم فتملن الخزاز إليه وهم في موضع فتنة فيقوم فتنة فيقومون ولا يريدونها ولا يريدون العودة للقتال ولا يكون لهم فتنة فيقومون بدين الرجوع للقتال ولقد وجدت القوم بدين القتال ويصعدون السلاح فزعهم نحن وأنت أنه ليس لنا قتالهم مالم ينصروا أما ما نسبوا ونحن نخافهم على الأيساع بنا فكيف أبحث قتالهم بارادغيرهم القتال أو بترك غيرهم الهزيمة وقد انهمزوا هم وجر حواوأسر وأولاييسع قتالهم بارادتهم القتال وقتله لم يكن عليه في هذا حجة إلا فعل علي بن

رجلاً مريضاً أو من لا يشعهم إلا أضعاف الكفارة فما يقول إذا أعطى عرساً مكان المكيلة لو كان موسراً يعتق رقبة فتصدق بقية تهاون أجاز هذا فقد أجاز الأ طعام وهو قادر على الرقبة وإن زعم أنه لا يجوز إلا رقبة فلم يجوز العسر وإنما السنة مكيلة طعام معروفة وإنما يلزمه في قياس قوله هذا أن يحصل العموم وهو مطبق إلى الفند

(مختصر من الجلسع من كتاب لعان جديد وقديم وما دخل فيها من الطلاق من أحكام القرآن ومن اختلاف الحديث)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهدة إلا أنفسهم إلى قوله أن

غضب الله عليهم ان كان
من الصادقين قال
فكان ثنائه الله اعلم في
كأه أنه أخرج الزوج
من قلب المرأة بالثعنه
كأخرج ثقف الحصنة
غير الزوجة بأربعة
شهود ما قد فعلها وفي
ذلك دلالة أن ليس على
الزوج أن يثمن حتى
تقبل الملقوفة كاليس
على ثقف الاجنسية
حتى تطلب حدها
قال ولما يخص الله
أحدا من الأزواج دون
غيره ولم يدل على ذلك
سنة ولا إجماع كان
على كل زوج جائز
طلاقه وزنه الغرض
وكذلك كل زوجة
زنها الغرض ولعائهم
كلهم سواء لا يختلف
القول فيه والفرق وتوفي
والدود يختلف الحدود
من وقته وعليه
وسواء قال ذنت أو
رأيتها زنى أو بأزانية
كما يكون ذلك وما اذا

أي طالب وقوله كنت صعبا بفعل على وقوله قال وما ذلك قلت أخبرنا سليمان بن عيسى عن عمرو بن دينار
عن أبي فاختة أن عليا رضي الله تعالى عنه أتى بأسير يوم صفين فقال لا تقتلني صبرا فقال على لا تقتلني صبرا إلى
أخاف الله رب العالمين فلي سبيله قال أفيل خيرا أتابع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والحرب يوم
صفين قائمة ومعاوية يقاتل جادا في أبيه كما هو متصف واستعيا وعلى يقول لا أسير من أصحاب معاوية
لا أتقتل صبرا إلى أخاف الله رب العالمين وأنت تأمر بقتل مثله قال فعله من عليه قلت هو يقول إلى
أخاف الله رب العالمين قال يقول إلى أخاف الله فأطلب الجرح بالي عليك قلت أفيعوز أن قال لا يقتل مدبر
ولا يدفع على جريح لمن لا تشقه مثل يحنك قال لا لأنه لا دلالة في الحديث عليه قلت ولا دلالة في حديث
أبي فاختة على ما قلت وقوله الدلالة على خلاف ذلك لأنه لو قاله رجا ما أجزأ قال إلى لأرجو الله واسم الرجا عن ترك
شيا ما يحاله أولى من اسم الخوف واسم الخوف عن ترك شيا أخوف المأثم وأولى وإن احتفل اللسان المعنيين
قال فإن أحصانا يقولون قول لا نستمتع من أموال أهل النبي بشي إلا في حال واحدة قلت وما ذلك الحال
قال إذا كانت الحرب قائمة استعجبوا بهم وسلاحهم فإذا انقضت الحرب ردتك عليهم وعلى ورثتهم قلت
أفرأيت أن طرشنا وأبالت معارض يستعمل مال من استعمل دمه من أهل القصة فقال الدم عند الله تعالى أعظم
حرمة من المال فإذا حصل المال كان المال تبعا هل الحجة عليه الآن يقال هذا في رجال أهل الحرب الذين
خالقوا من الله عز وجل هكذا وتحمل أموالهم أيضا على التحمل به دماؤهم وذلك أن يسي ذرارهم ونسأولهم
فيسترقون وتؤخذ أموالهم ونسأولهم وذراعهم ولا تحمل دماؤهم والحكم في أهل القبلة مبين لهذا فديع
دم الرائي منهم والقاتل ولا يحل من ماله ما شئ وذلك لما ثبت ما ولا حناية على أموالهما والباقي أخف حالا
منهما لأنه يقال الرائي الحصن والقاتل هذا صباح الدم مطلقا لا يستثنى فيه ولا يقال الباقي مباح الدم إنما يقال
على الباقي أن يمنع من النبي فإن قدر على منعه منه بالكلام أو كان باغيا غيره منع مقاتل يحمل قتاله وإن
يقاتل فله يخلص الدمه حتى يصير في غيره معنى قتال بتولية أو أن يصير رجلا ولم يلق السلاح أو أسيرا
لم يحمل دمه فقال هذا الذي إذا كان هكذا حرم أو شغل حال الرائي والقاتل بحرم المال قال ما الحجة
عليه الا هذا وما فوق هذا حجة فقلت هل الذي حدث حجة عليك قال إلى إنما آخذ به لأنه أقوى لي وأحق
لهم ما كانوا يقاتلون فقلت فهل بعد ما أخذت من أموالهم أن تأخذ ما قبل قد صار ملكه لطفل أو كبير
لم يقاتل قط فتعقوى عمال غائب عنك غير باغ على باغ يقاتلك غيره أو مال حريم أو أسيرا أو مول قد صاروا
في غير معنى أهل النبي الذين يحمل قتالهم وأموالهم أو مال رجل يقاتل يحمل لك دفعه وإن أتى الدفع على
نفسه ولا حناية على ماله أو رأيت لوسى أهل النبي قوما من المسلمين أن أخذ من أموالهم ما نستعين به على
قتال أهل النبي لتستغفهم فنعطيهم يستغفروهم خيرا مما تستعجب به من أموالهم قال لا قلت وقيل
الاستمتاع بأموال الناس بحرم قال نعم قلت فما أحل الاستمتاع بأموال أهل النبي حتى تنقض الحرب
ثم استمعت بالكرع والسلاح دون الطعام والشباب والمال غيرهما قال فانه قياس وما القياس فيه الا ما قلت
ولكني قلت خيرا قلت وما المبرر قال بلغنا أن عليا رضي الله تعالى عنه غنم ماعى عكر من قتاله فقلت له
قد رويتم أن عليا عرف به أهل النهروان حتى نصب قدرا ومرجلا أفسار على يديهم أحداهما غنم
والاخرى لم يثبت فيها قال لا ولكن أحد الحديثين وهم قلت فما هم الأوهم قال ما تقول أنت قلت
ما عرف منها واحدا نانا عنه فإن عرفت الثابت فقل بما ثبت عنه قال ماله أن يثمن أموالهم قلت
الأن أموالهم محرمة قال نعم فقلت فقد خالف الحديثين عنه وأنت لاتنهم وقد رعت أنه غنم ولا تترك
وقد رعت أنه ترك قال إنما استمتع بما في حال قلت فالظهور يستعجب فيما سوي هذا قال لا قلت أفيعوز
أن يكون شيان عظموان فيستعجب بأحدهما بحرم الاستمتاع بالآخر بلا خبر قال لا قلت فقد أجزته

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلته أرايت لو جعلت لهم دنائيا ودرهم تقويك عليهم تأخذها قال لا قلت فقد تتركت ما هو أشد عليك تقويهم السلاح والكراع في بعض الحالات قال فان صاحبنا رعم انه لا يصلي على قتلى أهل البغي فقلته ولم وصاحبك يصلي على من قتله في حدود المقتول في حبيب على صاحبك قتله ولا يحل له تركه والباغي يحرم على صاحبك قتله وموليا ورجاعا من البغي فاذا ترك صاحبك الصلاة على أحد عبادك من الأتراك كان من لا يحل له الا قتله أو أن يقول الصلاة عليه قال كانه ذهب إلى أن ذلك عقوبة لتشكل غير من مثل ما صنع قلت أو بعاقبه صاحبك بما لا يسمع أن يعاقبه به فان كان ذلك جائزا فذصله أو بصرفه فهو أشد في العقوبة من ترك الصلاة عليه أو يحجز رأسه فيعشبه قال لا يفعل به من هذا شيئا قلت وهل يأتي من قاتلنا على أنك كافر أن لا تصلي عليه وهو يرى صلاتك لا تنقر به إلى الله تعالى وقلت وصاحبك لو غنم مال الباغى كان يبلغ في تشكل الناس حتى لا يصنعوا مثل ما صنع الباغى قال لا يشكل أحد بما ليس له أن يشكل به قلت فقد فعلت وقلته أنعم الباغى أن يجوز شهادته أو يترك كتم أو يوارث أو شيئا مما يجوز لأهل الإسلام قال لا قلت فكيف منعه الصلاة وحدها يخبر قال لا قلت فان قال قلت أصلي عليه وأمنعه أن يترك أو يوارث قال ليس له أن يمنع شيئا مما لا يمنعه المسلم الا يخبر قلت فقد منعه الصلاة بلا خبر وقال اذا قتل العادل أماءه أو أخوه باغ وبه لا تقاتله وإذا قتله أخوه لم يره لأنه ليس له قتله فقلته فقد زعم بعض أصحابنا أن من قتل أماء عدو لم يره من ماله ولا من دينه أن أخذت منه شيئا ومن قتله خطأ ومن ماله ولم يره من دينه شيئا لأنه لا يهتم على أن يكون قتله لم يره ماله وروى هذا عمرو بن شعيب رفعه فقلت حديث عمرو بن شعيب ضعيف لا تقوم به حجة وقلت انما قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لقاتل شيء هذا على من لزمه اسم القتل أما كان تعد القتل أو مرفوعا عنه الأثرين بعد غرضنا فأصاب انسا فكيف لم يسئل بهذا في القتل من أهل البغي والعادل فيقول كل من يلزمه اسم قاتل فلا يره كالحصبة علينا وأنت ايضا تسوى بينهما في القتل تقول لا أقيد أحد منهم من صاحبه وان كان أحدهما طالما لأن كلامنا قول قال فان صاحبنا قال فنقاتل أهل البغي ولا يدعون لانهم يعرفون ما يدعون إليه وقال بجنافة من أهل البغي من بلغته الدعوة من أهل الحرب جاز أن يقاتل ولا يدعي فقلته لو قاس غيرك أهل البغي بأهل الحرب كنت شبيها بالخروج إلى الأسر ارفى في نصفه كإرايتك تفعل في أهل من هذا قال وما الفرق بينهم قلت أرايت أهل البغي اذا اظهروا ارادة الخروج علينا والرافضنا واعتزلوا جاعتنا انقتلهم في هذا الحال قال لا فقلت ولا تأخذلهم مالا ولا نسوي لهم ذرية قال لا قلت أرايت أهل الحرب اذا كانوا في ديارهم لا يهيمون بنا ولا يعرضون بذكرنا أهل قوة على حربنا فتركوها أو ضعف عنها فلم يذكر وهذا يدل لنا أن نقاتلهم بما كانوا أو مولين ومرضوا وتأخذ ما قدرنا عليهم من مال ووسى ناسهم أو طفالهم وربالمهم قال نعم قلت وما يعمل منهم مقاتلين مشبلين ومدربر من مثل ما يعمل منهم تاركين الحرب غفلين قال نعم قلت وأهل البغي مشبلين يقاتلون ويتركون مولين فلا يدخلهم مال قال نعم قلت أقتلهم بشيئهم قال انهم يشارفونهم في بعض الأمور قلت بل في أكثرها أو كلها قال لا فاعني دعوتهم قلت قد يطلبون الأمر ببعض السوء والارادة فيصنعون ويتشددون ويسألون عزرا والعمل وبذلكرون جورا ويرد مظلمة أو ما أشبه هذا فيناطرون أن كان ما طلبوا حقا أعطوا وإن كان باطلا أقيمت بغيره عليهم فيه فان تفرقوا قبل هذا تفرقا لا يعودون له فذلك وإن أوالا القتال قوتلوا وقد وجدنا عوفى زمان عمر بن عبد العزيز فكلمهم فتفرقوا بالحرب وقلته وإذا كانوا عدنا وعندنا اذا كانوا أكثر والقتل ولو لم يتنقلوا مولين لمرة الإسلام مع عظم الحناية فكيف ينبتهم فتقتلهم قبل قتالهم ودعوتهم وقد كذبهم الرجوع بلا سفك دم ولا مؤنة كذب الكلام ورد مظلمة ان كانت يجب على الأماهم ردها لأهل القاتل أن يسألها

فدفع أجنبية وقال في كتاب النكاح والملاقاة املا على مسائل ما لك ولو جاءت بمعسل وزوجها معسى دون العشر لم يلزمه لأن العلم يحيط أنه لا يؤلف له شيء وان كان ابن عشرين سنين وأكثر وكان يمكن أن يولد له كان له حسي يبلغ نفسه بلمان أو عتق قبل البلوغ فكان وله ولو كان القاصي جوارا كان له إلا بنفسه بلمان لأن العلم لا يحيط أنه لا يحمله ووقال قد قتل وعقلى ذاهب فهو قاتل الا أن يعلم أن ذلك يسيبه فيصدق ويلاعن الأخرى اذا كان يسلل الأثر وقال بعض الناس لا يلاعن وان طلق ويلاعن أماء أو بكاتب يفهم حال قال وأصحت أماءة بنت أبي العاص فقتلها الغلان كذا ولفلان (م) كذا فاشارت أن تم فرغ ذلك

(الأمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض الناس يجوز أمان المرأة المسلمة والرجل المسلم لأهل الحرب فأما العبد المسلم فإن أمن أهله بنى أو حرب وكان يقاتل أجزأه أمانه كما تجب أمان الحر وإن كان لا يقاتل لم تجزأ أمانه فقلت له لم فرقت بين العبد يقاتل ولا يقاتل فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تنكح أقداما وهم يسعون بينهم أذناهم فقلت له هذا الله عليك قال ومن أين قلت إن زعمت أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعون بينهم أذناهم على الأحرار دون المقاتلين فقد زعمت أن الملوكة يؤمن وهو خارج عن الحديث قال ما هو بخارج عن الحديث وأنه لا زعمه بالاعان فقلت له فإن كان دخلا في الحديث فكيف زعمت أنه لا يجوز أمانه إذا لم يقاتل قال إنما يؤمن المقاتلين مقاتل فقلت رأيت ذلك استثناء في الحديث أو وجدت عليه دلالة منه قال كان العقل يدل على هذا قلت ليس كما تقول الحديث والعقل معاديلان على أنه يجوز أمان المؤمن بالأعان لا بالقتال ولو كان كما قلت كنت قد خالفت أصل مذهبك قال ومن أين قلت زعمت أن المرأة تؤمن فيجوز أمانها والذين لا يقاتلون يؤمن فيجوز أمانهم وكان يرد في هذين على أصل مذهبك أنه لا يجوز أمانهم إلا بالقتال قال فأتى أثره هذا كله فأقول إن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال تنكح أقداما وهم فدية العبد أقل من دية الحر فليس بكفره بدمه فقلت له القول الثابت صرح به الصواب من القول الذي بان لك تناقض قولك فيه قال ومن أين قلت أنت تفرق قول رسول الله صلى الله عليه وسلم تنكح أقداما وهم إلى القود أم إلى الدية قال إلى الدية قلت فدية المرأة نصف دية الرجل وأنت تجب أمانها ودية بعض العبد عندك أكثر من دية المرأة فلا تجب أمانه وقد يكون العبد لا يقاتل أكثر دية من العبد يقاتل ولا تجب أمانه ويكون العبد يقاتل عن مائة درهم فتجبر أمانه فقد تركت أصل مذهبك في إجازة أمان العبد المقاتل يسوي مائة درهم وفي المرأة قال فإن قلت إنما عني تنكح أقداما وهم في القود قلت فقهه قال فقد قلته قلت فأنتم تعبد بالعبد الذي لا يسوي عشره قنات الحر دية العبد إن كان العبد من يحسن قتالا ولا يحسنه قال أتى لأقول وما هذا على القود قلت أجعل ولا على الدية ولا على القتال ولو كان على شيء من ذلك كنت قد تركت كله قال فعلاهم هو قلت على اسم الاعيان قال وادأ أسرا أهل البني أهل العدل وكان أهل العدل فيهم يجبر فقتل بعضهم بعضا أو استهلك بعضهم بعضا ما لا يتصل بعضهم من بعض ولم يلزم بعضهم لبعض في ذلك شيء لأن الحكم لا يجري عليهم وكذلك كانوا في دار حرب فقلت له أتعني أنهم في حال شبهة بجهااتهم ونصيحهم عن أهل العلم وجهالة من هم بين ظهرانيهم من أهل بني أو مشركين قال لا ولو كانوا فقههم يعرفون أن ما أو أوما هو دونه محرم استقطقت ذلك عنهم في الحكم لأن الدار لا يجري عليها الحكم فقلت له إنما جعل قولك لا يجري عليها الحكم معنيين أحدهما أن تقول ليس على أهلها أن يعطوا أن يكون الحكم عليهم جازيا والمعنى الثاني أن تغلب أهلها عليها فينعزلونهم من الحكم في الوقت الذي يصيب فيه هؤلاء الحدود فأبى ما عنيته قال أما المعنى الأول فلا أقول به على أهلها أن يصيروا إلى جماعة المسلمين ويستسلموا للحكم وهم غنمة ملون مسلمين كانوا أو مشركين ولكن إذا استروا دأره من أن يكون عليها طاعة يجري فيها الحكم كانوا قبل المنع مطيعين يجري عليهم الحكم أو لم يكونوا مطيعين قبله فأصاب المسلمون في هذه الدار حدودا بينهم وأنت لم تؤخذ منهم بالحدود ولا الحقوق والحكم وعلمهم فيما بينهم وبين الله عز وجل تأديتها فقلت له نحن وأنت زعم أن القول لا يجوز إلا أن يكون خيرا أو قاسا معقولا فأخبرني أي المعنيين قولك قال قولي قاس لاخير فلنا فعلا ما قسمته قال على أهل دار الحرب ينزل بعضهم بعضا يظهر عليهم فلا تنقسمهم قلت أنتعني من المشركين قال نعم فقلت له أهل الدار من المشركين يخالفون التجار والأسارى فيهم في المعنى الذي ذهبت إليه خلافا لنا قال فأوجدنيته قلت رأيت المشركين الحاربيين يوسى بعضهم بعضا أسلوا أذنع السابي يقول المسي موقوفا له

فرايت أنها وصية قال
ولو كانت مغلوبة على
عقلها فالتعن وتعت
الفرقة وفي الولد إن
انتمت منه ولا يحد لها
لبس من عليه الحدود
ولو طلبه ولها أو كانت
امراة أمه فطلبه
سدها لم يكن لو واحد
منها فان مات قبل أن
تعفونه فطلبه ولها
كان عليه أن يلقن أو
يحد لفرق البالقوة ويعز
لغيرها واللعن وأبين
اللعن فعلى الحرمة
باللغة الحد والمحوكة
نصف الحد وفي نصف
سنة ولا أعان على
الصبة لأنه لا حد عليها
ولا أجبر النسيئة على
اللعن الآن أرغب في
حكمنا فقلت أنت فأن لم
تفعل حدناها إن
ثبت على الرضا بكتنا
(قال المزني) رحمه الله
تعالى أولى بها من غيرها
لأنها رضىت ولزمتها
حكمنا ولو كان الحكم

قال نعم قلت فلو وصل ذلك الأسارى وأنصارهم ظهر عليهم قال فلا يكون لهم أن يسرق بعضهم بعضا
قلت أفرأيت أهل الحرب لو غزو فاقفوا فأنتم رجعوا إليهم فأسلموا أو أسلحوا قبل الرجوع أي يكون على
القاتل منهم قود قال لا قلت فلو فعل ذلك الأسارى والتجار غير مكربين ولا مشبهين عليهم قال يقتلون قلت
أفرأيت المسلمين أيسعهم أن يفسدوا قسدا الأسارى والتجار من المسلمين بلاد الحرب بغية تلزمهم قال لا بل
يحرم عليهم قلت أيسعهم ذلك في أهل الحرب قال نعم قلت أفرأيت الأسارى والتجار لو تركوا صوابهم
رجعوا إلى دار الإسلام أي يكون عليهم فضاؤها أو تركها كان عليهم إذاها قال نعم قلت ولا يحل لهم في دار
الحرب إلا ما يحل في دار الإسلام قال نعم قلت فإن كانت الدار لا تغيرها محل الله لهم حرم عليهم شيئا
فكيف أسقط عنهم حق الله عز وجل وحق الأديمين الذي أوجبه الله عز وجل فيما أتوا في الدار التي لا تغير
عندك شيئا ثم قلت ولا يحل لهم حبس حق قبلهم في دم ولا غيره وما كان لا يحل لهم حبس كان على السلطان
استخراجهم عندك في غير هذا الموضع فقال فأي أقبسهم على أهل البني الذين أبطل ما صاروا إذا سكن
الحكم لا يجري عليهم قلت ولو قسمهم أهل البني كتحديد أخطأ القياس قال وابن قلت أنت زعم أن
أهل البني مالم يصبوا أمانا ما يظهر واحكمهم بقادهم من كل ما أساءوا وقسام عليهم الحد ودوا للأسارى
والتجار إلا ما لهم ولا امتناع فلو قسمهم أهل البني كان الذي قسم عليه الحد ومن أهل البني أشبههم لانه
غير مجتمع بنفسه وهم غير مجتمع بأنفسهم وأهل البني عندك إذا قتل بعضهم بعضا بلا شبهة ثم ظهرت عليهم
أقربهم وأخا تلبسهم من بعض مذهبهم من مال فقال ولكن الدار متنوعة من أبل يجري عليها الحكم
نفرهم فانما منهم من أن الدار لا تجرى عليها الحكم فدلته فأنتم انقسمت بأهل الحرب والذين تخلى وأغما
كل بني بني أن يتهدى الذي رجعت إليه قال فدخل على في مدينته أجمعته القشتي قلت نعم وأما هو
قلت أفرأيت الجماعة من أهل القلعة يجارون في مدينته أجمعته ففقطع الطريق ويضكون
العماء ويأخذون الأموال ويأتون الحدود قال بقاء هذا كله عليهم قلت وقد مدعواهم بأنفسهم ديارهم
ومواضعهم حتى صاروا لا تجرى الأحكام عليهم وان كنت أنما ذهبت إلى أنه أسقط الحكم عن المسلمين
لمتناع الدار فلهذا ننعموا الدار بأنفسهم من أن يجري عليهم حكم وقد أجزبت عليهم الحكم فلم أجزه على
قوم في دار متنوعة من القوم وأسقطه عن آخرين وان كنت قلت يسقط عن أهل البني فأولئك جميع
متأولون مع المنفعة مشبه عليهم برون أن ما صنعوا مباح لهم والأسارى والتجار الذين أسقطت عنهم الحدود
يرون ذلك يحرم عليهم قال فانما قلت هذا في الجار بين من أهل القلعة بأن الله تعالى حكم عليهم أن يقتلوا
أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف قلته أفصحت أن يكون الحكم عليهم أن كانوا غير متنعين
قال نعم ويحتمل وقيل شيء لا وهو يحتمل ولكن ليس في الآية دلالة عليه ولا الآية في نظاره حتى تأخذ دلالة
على ما نحن دون ظاهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلته ومن قال باطن دون ظاهر بلاد الله
في القرآن والسنة وألا اجتمع خالف الآية قال نعم فقلته فأنتم اختلف آيات من كتاب الله عز وجل
قال وابن قلت قال الله تبارك وتعالى ومن قتل مغلوبا فقد جعلناه لوه سلطانا وقال الله تعالى الرأفة
والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال عز ذكره والساير والفاقة فاقطعوا أيديهما فزمت
في هذا وغيره أنظر من الأسارى والتجار بأن يكونوا في دار بمنفعة ولم تجد دلالة على هذا في كتاب الله
عز وجل ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا إجماع قتر بل ذلك عنهم بلاد الله تخص بذلك
دون غيرهم وقال بعض الناس لا ينبغي إقاضي أهل البني أن يحكم في الله ما هو الحد ويؤد حق الناس وإذا
ظهر الإمام على البلد الذي فيه فاض لأهل البني لم يردن حكمه إلا ما ردت من حكم غير من قضاة غير أهل
البني وان حكم على غير أهل البني فلا ينبغي للإمام أن يحكمه خوف استسلامه أموال الناس على ما لا يحل له

إذا بدت عليها فأبت
الرضا بسقط عتالم
يحصر عليها حكما لها
لأنها تقدر إذا لم يها
بالحكم ما تكرر أن لا تغير
على الرضا وقد رافد الله
حكم التي إلى الله عليه
وسر عليها بالرجوع من
اليهود على أن لا يرميها
بترك الرضا لفعلا من
شاه الله تعالى (وقال)
في الإسلام في التكاثر
والتفاد على مسائل
مالك أن أبى أن تلعن
حدتها ولو كانت
أمر أنه محدود في ذنبا
فقد هبنا لك الزنا وبنا
كان في غير ملكه عز
ان طلب ذلك ولم يلعن
وان أنك أن يكون
فقد هبنا لك شاهد من
لا عن وليس بحمود
الشفق أكلها لنفسه
ولو قد هبنا بلغ لم يكن
عليه حد ولا لعن ولو
قد هبنا في عتله
وجبها فيها فليطيه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان غير مأمون برأيه على استعمال المال جعله من مال امرئ أو ماله
لم يحل قبول كآبه ولا انفاذ حكمه وحكمه أكثر من كآبه فكيف يجوز أن ينفذ حكمه وهو لا كثر ورثه كآبه
وهو الأقل وقال من حالنا إذا قتل العادل بأمره وإذا قتل الباغى بأمره وخالفه بقض أصحابه فقال
هنا سواء يتوارثان لأنه مما تولى الله تعالى وأمره إذا قتل بالشرع أو بالظلم (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى والذي هو أشبه معنى الحديث أنهم سواء لا يتوارثان ويرثهما غيرهما من ورثتهما (قال الشافعي) رحمه الله
قال من خالفنا يفتن في إمام على أهل البغي للمشركين إذا كان حكم المسلمين طاهرا (قال الشافعي) رحمه الله
الله تعالى فقلت له إن الله عز وجل أعز بالاسلام أهله فقولهم من حالهم يسم بخلاف دينه فلعلمهم صنفين
صنفهم فوقين بعد الحريه وصفناه أخوذنا من أموالهم ما فيه لاهل الاسلام المنفعة صنفنا غير مأمونين
عليه ومنعهم من أن يبالوا في كساح مسلمة وأما نساء حرائر أهل الكتاب المسلمين ثم عبت أن لا يبيع النسك
إذا كان تقربا إلى الله جل ذكره أحسن أهل الكتاب فكيف أجرت أن يتجمل للمشرك في منة يال بها
مسلم حتى يفسد ماله وأنت تمنعه من أن تسلطه على شاة التي يتقرب بها إليه قال حكم الاسلام هو
الظاهر قتل للمشرك هو القاتل والمقتول قد مضى عنه الحكم وصيرت حكمه يسدى من خالف دينه فآتاه
عز وجل ولعله يفتنه بعد ادواء الاسلام وأهله في الحال التي تدخل أنت فيها قتله (قال الشافعي) وفات
له أربأ فاض ما إن استغنى تحت يده فاض ما هل بولي دعاء مأمونا أن يقضى في حربه بقل وهو يسمع قضاءه
فإن أخطأ الحق رد قال لا قلت بولوك القاضي الظاهر قال وإن كان عظيما أن ينفذ على مسلم يني يقول
ذبح قلناه بأمر مسلم قال وإن كان كذلك والذي موضع حاكم فقلت له أفتبذل الذي في قتال أهل البغي
فان لا في الموضع الذي لا يمس الامام إلا أن يأمره بقتل إن شاء ولا كف قال إن هذا كالمصنف ولكن
أصحا بنا الحق وأبنا الذي على الله عليه وسئل استعان بالمشركين على المشركين قلت ونحن نقول لا استعين
بالمشركين على المشركين لأنه ليس في المشركين عز يحرم أن نذله ولا حرم حرمت الأمان تستبقها كما يكون
في أهل دين الله عز وجل ولو جاز أن يستعان بهم على قتال أهل البغي في الحرب كان أن عضوا حكا في حربه
بقتل أسيرين وقلت ما بعد ما بين أفاو بلك قال في أي شيء قلت أنت زعم أن المسلم والذي ادعاء أولاد
جعلت أولاد المسلمين وجهم ما فيه واحدة لان الاسلام أولى بالولد قتل أن يصف الولد الاسلام وزعمت أن أحد
الأوين إذا أسلم كان الولد أسلم أيهما أسلم تعزير الاسلام فأنت في هذه المسئلة تقول هذا وفي المسئلة قبلها
تسلط المشركين على قتل أهل الاسلام

(كتاب السبق والنضال)

« أخبرنا الرازي عن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى قال جاع ما يحل أن
يأخذوا الرجل من الرجل المسلم ثلاثة وجوه أحدها ما وجب على الناس في أموالهم بما ليس لهم فنفعه من
جناياتهم وجنايات من يفتنون عنه وما وجب عليهم بالزكاة والندور والكفارات وما أشبه ذلك وما أوجبوا
على أنفسهم مما أخذوا به العوض من السوء والأحار والهباء للثواب وما في معتاد وما أعطوا من طوع من
أموالهم الناس واحد من وجهين أحدهما طلب ثواب الله تعالى والآخر طلب الاستعداد من أعطوا ما به
وكلاهما مع وف حسن ونحن نزعوا به الثواب إن شاء الله تعالى ثم ما أعطى الناس من أموالهم من غير هذه
الوجوه وما في معناها واحد من وجهين أحدهما حق والآخر باطل فما أعطوا من الباطل غير ما لهم ولا من
أعطوا وذلك قول الله عز وجل ولانا كأموالكم ينسكم بالباطل فخلق من هذا الوجه الذي هو من حسن
هذه الوجوه التي وصفت على الحق في نفسه وعلى الباطل فيما عاتقه وأصل ذكره في القرآن والسنة

العان ولو كانت ففقدتها
رئاسته إلى أنه كان
وهي زوجته محدودة العان
الآن بنى به ولها أو جلا
ملتص فان قيل فلم
لاعت بينهما وهي بأن
إذا ظهر بها جمل قبل
كما ألحق الولد لآنها
كانت زوجته فكذلك
لاعت بينهما لأنها كانت
زوجته الأثرى أنهما
ولدت بعد نيتها كهي
وهي تحتها وإننا في رسول
الله صلى الله عليه وسلم
الذي زوجته فأننا
زال الفراش كان الولد
بسد ما بين أولي أن
بنى أو في منزل حاله
مسل أن تين ولو قال
أصابك رجل في درك
حذا أو لآعن ولو قال لها
بالزانية بنت الزانية
وأما حرة مسلمة
فقطت حد أمها لم يكن
ذلك لها وحدها إذا
طلبت أو وكيلها والتمن
لامرأه فإن لم يقبل
حبس حتى يبرأ لحظه
فإن أراحد الآن

والآثار قال الله تبارك وتعالى فيما نسب إليه أهل دينه وأعداءهم ما استطعتم من قوته وروى باط الخليل
 فزعهم أهل العلم بالتعديان القوت على الرى وقال الله تبارك وتعالى وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجنتم
 عليه من خيل ولا ركاب (قال الشافعى) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن
 أبي نافع عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاسبق الا فى فصل أوافر
 أوقف (قال الشافعى) وأخبرني ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاسبق الا فى حافر أوقف قال وأخبرنا ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب
 عن ابن شهاب قال مضت السنة فى الصل والابل والخل والدواب لحلال قال وأخبرنا مالك بن أنس عن نافع
 عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل التى قد أضرمت (قال الشافعى) رحمه الله
 تعالى وقول النبى صلى الله عليه وسلم لاسبق الا فى خف أوافر أو فصل يجمع معنيين أحدهما أن كل فصل
 رعى به من سهم أو شاة أو ما يسكا العد ونسكا يسموا كل حافر من خيل وجرو وبغال وكل خف من ابل تحت
 أو عراب داخل فى هذا المعنى الذى يحل فيه سبق والمعنى الثانى أنه يحرم أن يكون السبق الا فى هذا وهذا
 داخل فى معنى ما نسب الله عز وجل إليه وجعله أهل دينه من الاعداء قدوة وروى باط الخليل والآلة
 الأخرى فى أوقفهم عليه من خيل ولا ركاب لأن هذه الركاب لما كان السبق عليها رغب أهلها فى اتخاذها
 لأمالها إدراك السبق فيها والغنية علمها كانت من العطا بالحازة عما وصفتها فالاشتاق فيها لحلال وفما سواها
 يحرم فلان رجلا سبق رجلا على أن يسا بقا على أقدامهما وسابقة على أن يعدوا إلى رؤس جبل أو على أن
 يعدو فسبق طائر أو على أن يصيب ما فى يده أو على أن يسبق فى دونه شاة أو قردا فركب فقصيه أو على
 أن يقوم على قدميه ساعة أو أكثرها أو على أن يصارع رجلا أو على أن يجر رجلا بأجره فقبيله كان هذا
 كله غير جائز من قبل أنه خارج من معاني الحق التى جعل الله عليه وخصته السنة ما يحل فيه السبق وما داخل
 فى معنى ما حذرته السنة أذنت السنة أن يكون السبق الا فى خف أو فصل أو حافر وما داخل فى معنى كل
 المال بالباطل لأنه ليس مما أخذ الملعن عليه عوضا ولا زبه باصل حق ولا أعماه طلبا للثواب الله عز وجل
 ولأحدهما صاحبه بل صاحبه يأخذ غير ما مدله وهو غير مستحق له فعلى هذا عطا بالباس وقبيلها (قال
 الشافعى) رحمه الله تعالى والأسبق ثلاثة سبى يعطه الوالى والرجل غير الوالى من ماله منطوقه وثلث مثل
 أن يسبق بين الخيل من غابة الى غابة فيجعل لاسبق شيئا معلوما وإن شاء جعل للصلى والثالث والرابع والذى
 بلبه بقدر ما رأى فاجعل لهم كان لهم على ما جعل لهم وكان أحورا عليه أن يؤدى فيه وحولا لأن أخذ
 وهذا وجه ليست فيه علة والثانى يجمع وجهين وذلك أن يكون الرجلان يريدان سبقتان بفارسهما ولا يريد
 كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ويريدان أن يخرجا سبقتين من عندهما وهذا لا يجوز حتى يدخلوا سبقتا
 والخل فارس أو أكثر من فارس ولا يجوز للخل حتى يكون كفوا للفارسين لا بأنسان أن يسبقهما فإذا كان
 بينهما لخل أو أكثر فلا بأس أن يخرج كل واحد منهما ما شاء عليه مائة أو أكثر أو أقل ويتواضعها
 على يدى من يشاء به أو يضئتها ويحسرى بينهما لخل فان سبقهما لخل كان ما أخر جابجهما وان
 سبق أحدهما لخل أمر بالسابق ماله وأخذ من صاحبه وان أتيا سبقتين لم يأخذوا أحدهما من صاحبه
 شيئا وأقل السبق أن يفتوا أحدهما صاحبه بالهذى أو بعشه أو بالكند أو بعنه « قال الربيع »
 الهادى عن قى الفرس والكند كفى الفرس والصلى والثالث والخل وهذان رعى بهى وهى وحدهم ويكون كفوا
 للفارسين فان سبقتهما لخل أخذ منهما جعوا وان سبقتهما لخل أخذ منهما سبقتا لانه لخل وان سبق أحدنا صاحبه وسبقه
 لخل أخذ لخل منه السبق ولم يأخذ بهى لآنى قد أخذت سبق (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا كان هذا
 فى الاثنين هكذا فسواطر كانوا مائة آخر ج كل واحد منهم مثل ما يخرج صاحبه وأدخلوا بينهم مجلدا ان سبق

يلتمن ومتى أبى العائن
 خدمته الاسواطم قال
 أنا لنتعن قبلت رجوعه
 ولا نئله فيما مضى من
 الضرب كما يسند
 الأجنبية ويقول لا آتى
 بشهود فيضرب بعض
 الحديث بقولنا آتى بهم
 فتكون ذلك وكذا
 المرأة اذا لم تلتمن
 فضربت بعض الحديث
 تقول أنا لنتعن قبلنا
 وقال فائس كيف
 لانت بينه وبين
 منكوبة نكاحا فاسدا
 بولد والله يقول والذين
 يرمون أزواجهم فقلت
 له قال صلى الله عليه وسلم
 الولد للفراس ولها ههر
 الحرف فيختلف المسنون
 أنه مالك الامانة
 بالنكاح الصحيح أو
 ملأ العين قال نعم هذا
 الفرساى قلت واكرنا
 لا يلحقه السب ولا
 يكون به مهر ولا دأ
 فيعد قال نعم قلت فإذا
 حدثت نازلة ليست

بالفرش القصير ولا
الزناصر مج وهجو
التكاح القاسد أليس
سبيلها أن تنصبها
بأقرب الأسماء إليها
قال نعم قلت فقد
الولد عن وراء نسبة
الولد عن تكاح صحيح
في البيت الأول والثاني
والثالث البعد فتمت
يشتهان في الثاني بكتان
وقال بعض الناس لا
يلاعسن إلا حين
سلبان ليس واحد
منهما محبدا في خفف
وترز ظاهر انقرا
وأعتل بأنا الله من شهامة
وأعماه وعين ولو كان
شواهدا أن يشهد
أحلفه وكونت
المرأة على النصف من
شهاد الرجل ولا كان
على شاهدين ولما جاز
التصان للنفس لأن
شهادتهما لا يجوزان
قبل قد يتوبان فيبوزان
قبل فكذلك البندان
الصلحان قد يعتقان

كانه جمع ذلك وان سبق لم يكن عليه شيء وانما قلناه هذا لأن أصل السنة في السابق أن يكون بين النحل
وما يجري فإن سبق ثم وان سبق لم يفرم وهكذا هذا في الرى والثالث أن يسبق أحد الغارين صاحبه
فيكون السابق منه دون صاحبه فإن سبقه صاحبه كان له السابق وان سبق صاحبه لم يفرم صاحبه شيئا وأحرز
هوامه وسواء أدخل معه عشرة هكذا ولا يجوز أن يجري الرجل مع الرجل يخرج كل واحد منهما سابقا
و يدخلان بينهما محالاً والأول الغاية التي يجريان منها والغاية التي يشتهان اليها واحدة ولا يجوز أن يفصل
أحدهما عن الآخر بخطوة واحدة

﴿ ما ذكر في النضال ﴾

(قال الشافعي رحمه الله والنضال فيما بين الاثنين يسبق أحدهما الآخر والثالث بينهما النحل كهو في النحل
لا يختلفان في الأصل فيجوز في كل واحد منهما ما جاز في الآخر ويرد فيهما ما رد في الآخر (ر) ثم يرفعان
فإذا اختلفت عليهما اختلفا وإذا سبق أحد الرجلين الآخر على أن يجعل بينهما قراصم وفواخس
أو حواي فهو جاز إذا عارض القرض الذي يرميه وما يزان شارباً ذاك الحاملة أو بادرة فإذا شارطاه صالحة
فكلاهما أصاب أحدهما بعد وأصاب الآخر على سقط كل واحد من العددين واستأنف عددًا كانهما
أما ما يشره فيهم عشرة سقطت العشرة بالقرعة ولا شيء لواحد منهما على صاحب ولا يهد كل واحد منهما
على صاحبه إلا بالفضل من إصابته على إصابته لصاحبه وهذا من حين يتدفقان السابق إلى أن يفرغانه وسواء
كان لأحدهما فضل عشرين سبهما أو أصاب معه صاحبه بهم سقط منهما هاتم كلاً أصاب حطه حتى ينخلص
له فضل البعد الذي شرطه فضله وإن وقف والقرض بينهما من عشرين خاسراً وله فضل تسعة عشر فأصاب
بهم فضة الفلوج وأمر بالآخر لم يبق شيء بقدر ما في أحدهما في شفهة فإن حطه الفلوج عليه بطل قلبه
وان تقصد في يديه ولا تخرب في ذلك القرع عشرين لم يكف أن يرى معه وكان قد قلع عليه وإن شارطاً
للقرع بينهما جواب كلاً على قرعة والمناقش قرعتين وشا قسماً إذا أخطأ في الوجهين فأن كان
أحدهما أقرب من صاحبه بهم فأكثر عدد ذلك عليه وإن كان أقرب منه بهم لم الآخر أقرب إليهم بطلت
أسمه بالسهم الذي هو أقرب إليه البعد القريب والبعيد لا أكثر وتم واحد أقرب منه وكذلك لو كان أحدهما
أقرب بهم حشاهما والآخر أقرب منهما فبهم بعد ذلك السهم لم يحسبها إنما تحسبه الأقرب فأبهما
كان أقرب وأحسب بينهما وإن كان أقرب بأكثر وإن كان أقرب واحد ثم الآخر بعد أقرب واحد
م الأول الذي هو أقرب بهما أقرب تحسبه لهم لم يحسبه من قبل أن تشاره بهما أقرب منها وإن
كان أقرب بهم فأصاب صاحبه بطل القريب لأن المصيبة ولعن القريب إنما يحسب القريب بقربه من
المصير ولكن أن أصاب أحدهما أو على الآخر حسب المصير صوابه ثم تفرق جواباً فإن كان القريب
يسبب أقرب بطل قربه بمصيبة واحدة فإن كان المصير أقرب حسبه من قبله ما كان أقرب مع المصير
لأن أحدهما ملاقى من قبله غير مصيبة كانت محسوبة مع مصيبة وقدرا بمن أهل الرى من ريم
أنهما عما يتابعون في القرب إلى موضع العظم وموضع العظم وسط الشئ بالأرض ولست أرى هذا يستقيم
في القياس فليقاس أن تتجاوز إلى الشئ من قبل أن الشئ موضع الصواب وقدرا بمنهم من يقاس بين
النبل في الوجه والعواصدي عتار وشمالا ما يتجاوز الهدف فإذا جاوز الهدف والشئ أو كان بينهما القرب
فلم يقابوا بهما كان عتاراً أو كان في الوجه ولا يجوز هذا في القياس والقياص أن يقاس به غارباً أو غائلاً
قوله أو جواب جمع ما هو أن يرى على أن يسقط الأقرب للقرع إلا بعينه وقال صاحب السهم يجوز أن يجر
على الأرض ثم أصاب الهدف وإن أصاب الرقعة فهو حاسق وخالف فإن جاوز الهدف ورفع خلفه فهو راقع اه
وقوله أصاب صاحبه أى القرض اه كتبه معصمه

أو عاضداً وكان في الوجه وهذا في المبادرة مثله في الحالة لا يختلفان والمبادرة أن يسمي اقتراعاً بحسب لكل واحد منهما صوابه أن تشارطوا الصواب وهو باه أن تشارطوا الخواص مع الصواب ثم يسمي سابق الخلق العدد كان له النضل « قال تربع الحالب الذي يصب الهدف ولا يصيب الشئ » فإذا تقابسا الحالبين واستوى حاليهما تشارط في ذلك الوجه فلم يتعادلاً لأنهما تعاد من كل واحد منهما ما كان أقرب به وليس واحداً مما أبان أقرب من صاحبه وإذا سبق الرجل الرجل على أن يربى معه أو سبق رجل بين رجلين فقد رأت من الرماة أن يقول صاحب السبق أو في أن يبدأ أو المسبق يدعى إيهاماً ولا يجوز في القياس إلا أن تشارطوا إيهامياً فإن لم يفعلوا اقترعا والقياس أن لا يربى إلا عن شرط وإذا بدأ أحداهما من وجهه بدأ الآخر من الوجه الذي يليه ويرى البادي بسهم ثم الآخر بسهم حتى يغدس لهما وإذا عرق أحدهما فخرج السهم من يده فلم يبلغ الغرض كان له أن يعود في يده من قبل العارض فيه وكذلك لو زحف من قبل العارض فيه أعاده فربى به وكذلك لو انقطع وزفه فلم يبلغ أو أنكسرت قوسه فلم يبلغ وكذلك لو زحف من قبل العارض فيه أعاده دونه دابة أو إنسان فأصابهما كان له أن يعيده في هذه الحالات كلها وكذلك لو اضطررت به بدء أو عرسله في يديه ما يعطى معه السهم كان له أن يعود فإما أن جاز وأستطاع القصد فربى فأصاب الناس أو أجاز من وراءهم فهذا هو معنى من ليس يعارض غلب عليه وليس له أن يعيده وإذا كان ربهما مبادرة فبدأ أحدهما فبلغ تسعة عشر من عشر يرى صاحبه بالسهم الذي أرسله به ثم يرى البادي فإن أصاب بسهمه ذلك فليج عليه ولم يرم إلا بالسهل لأن أصل السبق مبادرة والمبادرة أن يفوت أحدهما الآخر وليست كالطامة وإذا تشارطوا الخواص فلا يحسب رجل خاسق حتى يخرج الجلودو يكون متعلق مثله وان تشارطوا بالصب فلو أصاب الشئ ولم يخرج فحسبه لانه مصيب وإذا تشارطوا الخواص والشئ يلبس في هدف فأصاب ثم يرجع ولم يثبت فخرج الرمي أنه خسر ثم يرجع لفظه لقيه من حصاة أو غيرها وزعم الحالب عليه أنه لم يخطئ وأنه انما عرق ثم يرجع فالقول قوله مع عينه إلا أن تقوم بينهما بيعة فيؤخذ بها وكذلك أن كان الشئ باليافى خروق فأصاب موضع الخروق فغاب في الهدف فهو مصيب وإن لم يغيب في الهدف ولم يستبش بشئ من الشئ ثم اختلفت فيه فالقول قول المصاب عليه مع عينه فإن أصاب طرفاً من الشئ فخرمه ففيه ما قولنا أحدهما أنه لا يحسبه خاسقاً إذا كان شرطهما الخواص إلا أن يكون يخطئ من الشئ طغيته أو شيط أو جلد أو شئ من الشئ يحيط بالسهم فيكون يسمى بذلك خاسقاً لأن الخاسق ما كان ثابتاً في الشئ وقيل ثبوته وكثيره سواء ولا يعرف الناس إذا وجهوا بأن يقال هنا خاسق إلا أن الخاسق ما أحاط به المحسوق فيه ويقال لا يخرجنا من الخاسق والقول الآخر أن يكون الخاسق قديقع بالاسم على ما هو في الصحيح فخرمه فإذا عرق منه شيئاً أو أكثر بعض النمل فهو خاسق لأن الخاسق الثقب وهذا الثقب وإن خرم وأن كان السهم ثابتاً في الهدف وعليه جلته من الشئ أو طغيته ليست بحمطة فقال الرمي خرق هذه الحلدة فالتخرمت أو هذه الطغصة فالتخرمت وقال المحسوق عليه أنما وقع في الهدف متغللاً تحت هذه الحلدة أو الطغصة التي فيها طائران عساوواهما من الشئ فالقول قوله مع عينه ولا يجب هذا خاسقاً بحال وفي أحدم من القوانين ولو كان في الشئ خرق فأثبت السهم في الخرق ثبت في الهدف كان ناسقاً إذا ثبت في الهدف فالشئ أشفع منه ولو كان الشئ منصوباً فربى فأصاب ثم عرق السهم ثبت في الشئ كان عند خاسقاً ومن الرماة من لا يعيد ما لم يثبت ولواختلفا فيه فقال الرمي أصاب ومارفخرج وقال المرى عليه ليصعباً وأصاب حرف الشئ بالقدس ثم مضى كالقول قوله مع عينه ولو أصاب الأرض ثم أزدلف فخرق الشئ فقد استخففت الرماة فيهم من أنتم خاسقاً وقال بالرمة أصاب وإن عرض له دونهائي فقد مضى بالزعة التي أرسل بها ومنهم من زعم أن هذا لا يحسبه لانه استحدث بضرته الأرض شيئاً أجاءه فهو غير ربي الرمي ولو أصاب وهو

فيوزان مكالمهما والفاشقان لو تابا بقبلا الانحد طول مدة يختارن فيها فربهم أن يحصر والعان الأعيان الخمس (٢) لأن شهدا متعندهم لا يجوز إلا لا يجوز شهادة المحدثين

(باب أن يكون العان)

قال الشافعي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا عن بين الزوجين على المال فإذا لاقين الحماكم خنما في حكمة فيصير المقام والبيت أو بالدينه فمضى المتبر أو بيت المقدس في محصده وكذا كل بلد قال ويبدأ فيقيم الرجل قائماً والمرأة جالسة قبلتين ثم يقيم المرأة قائمة فتشتعن إلا أن تكون حائضاً في باب المصعد أو كانت مشركة التفت في الكنيسة بحيث تعظم

من ذلك في غرضه وشرطهم المراسق لم يحسب في واحد من القولين لما بنا ولو كان شرطهم ما العيب
في قول من يحسب المزدلف وسط في قول من يقطعه « نال اربع » المزدلف الذي يصيب الأرض
في نفع من الأرض فيصيب الشئ ولو كان شرطهم المذهب فأصاب السهم حين تعطف غير من ذلك الشئ
بقصد مدون لعله لم يحسب لأن الصواب انما هو بالنصل دون القصد ولو أرسله مفارقات الشئ فثبت ربح
فصيرة فاصلا عنه مصيبا وكذلك لو صرفت من الشئ وقدره مصيبا وكذلك لو أرسلته وهو
بزه فاصرا فأصاب مصيبا ولو أرسلته وهو مصيبا فأخطأ كان غططا لا حكم له ربح بطر شيا
ولا يصفه لمست كالارض ولا كالنابا يصيبا ثم زلف عنها فصيب ولو كان دون الشئ شئ ما كان دابة
أو ثوبا أو شيئا غيره فأصابه فهلكه ثم خصصته حتى يصيب الشئ حسب هذا الحاله لأن اصابته وهلكه لم
يحدث له فوغير الترع انما أشد حدث فمصفى ولو روى الشئ منصوب فطرح الربح الشئ أو أزاله انسان
فليس يفرجه كما كان أن يعود معنى ذلك السهم لأن الرمة زالت وكذلك لو زال الشئ عن موضعه ربح
أو أزاله انسان بما أرسل السهم فأصاب الشئ حيث زال لم يحسبه ولكنه لو زال بل فراضا كان يرسله
حينما بل حله بل واحد منهما صوابه ولو أصاب الشئ ثم سقط فأنكسر سهمه أو خرج بعددونه
حسبه حاشا لانه ثبت وهذا كذا ع لاد انما بعد ما يصيب ولو شرط انما الصواب انما هو في الشئ
حاشا فكان الشئ وتر يعاقبه بوجه يدفعه عليه فأن السهم في الزوا في المراسق لم يحسب ذلك لأن هذا
وان كان يصيب به الشئ فهو غير الشئ ولو لم يشارك فأن ثبت في الجرد أو في التور كان هم ما قولان أحدهما
ان اسم الشئ والصواب لا يقع على المعلق لأنه زائل الشئ فلا يضره وانما يتخذ ليربطه كما يتخذ الجرد
لئس يسهل وقد رايه فتكون مرابته غير انما هو وحسب ما ثبت في الجرد اذا كان الجرد يشيطا عليه
لأن اخرج الجرد لا يكون الا بضرر على الشئ ويحسب ما ثبت في عرى الشئ المخر وزنه عليه والملاقة
خالفه لهذا والقول الثاني أن يحسب ايضا ما ثبت في العلاقة من الخواص لانها زوال في حالها فالتالي
قال ولا بأس أن يناضل أهل التشاب أهل العربية وأهل الحسان لأن كلها سبل وكذلك القسي الدودانية
والهندية ولا بأس من يرضى عنها بهم منهن ل ولا يوزان يناضل رجلا على أن في أسد فاس السبل
أ كرم على بدلا خر ولا على أنه اذا خسر أحدهما حسب حاشقه فاسق من جاء في الآخر نضفا ولا على أن
لا أحدهما ناضقا انما لم يرميه بحسب مع خواصه ولا على أنه يطر من خواص أحدهما ناضقا ولا على
أن أحدهما من عرض الآخر من أقرب منه ولا يجوز أن يرمي الا من عرض واحد بعدد نيل واحد
وان يستألفى عدد قرع لا يجوز أن يقول أحدهما أسبق على أن في واحد وعشرين ناضقا فأن كون
ناضلان أن تأت بعشرين ولا تكون ناضلان حيث بعشرين قبل أن في واحد وعشرين حتى يكونا
مستويين معا ولا يجوز أن يشترط أحدهما على الآخر أن لا يرمى الا ببل باعنا ان تغير لم يبدلها وان
أنفسهما أن لا يبدل ولا على أن يرمى بقوس بعينها لا يبدلها ولكن يكون ذلك الى الرضى لما شائس
نيله وقوسهما كان عدد النبل والقرع والقرع واحدا وان انتضالا فكسرت نيل أحدهما وقوسه بديل
نيل وقوسه وان انتقطع وزه أبدا ورا مكان وزه ومن الرماه من زعم أن المسبق اداسى قرعا يسبق انيه
أو يتعاطى فكان على السواء أو بينهما يادهم كان المسبق أن يزدق عدد القرع مائة ومنهم من زعم
أنه ليس له أن يزدق عدد القرع مائة يكونا سواء ومنهم من زعم أنهما انما يباعى عدد قرع لم يكن للمسبق
أن يزدقه بمصر ووالسابق والاخير في أن يجعل ناضقا في السواب فحاشا في البياض الآن تشاركوا
أن لتلوا في أن تكون الا في السواب فيكون باض الشئ كالفيد لا يحسب حاشا وانما يحسب ما يلا والاخير
في أن يسمي قرعا معلوما فلا ينفاه ويقول أحدهما لا خر إن أصيب فلما السهم الذي في يده فقد نضلت

وان شئت المشرعة
تخذه ريفي لم يجد كاد
حضرته الزمان لا يحد
المسجد الحرام لا يحد
الله تعالى في قبره
المسجد الحرام بسدد
عامهم هنا (قال ارفي)
رحمة الله الفاعل
للمسرة أن حضره في
المسجد وعين رابع
شرفها أن تكثر أيضا
كانت المسلة نيك أوب
(قال) بون كانه سر كين
ولا يرمي بها كاليها
لا يرمي بها في مجلس
الحكم

باب ستالغان وثق
الوية واليا بلام وير
ذلك من كافي ابطان
جيد بدوقهم ومن
اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا مالك
عن نفع عن ابن عمر
رضي الله عنهما أن
رجلا من امرأته
في زمن النبي صلى الله

الآن يتقاضا السبق الاول ثم يجعل له جعلاً معبراً فاعلى أن يصيب بهم ولا بأس على الاستدعاء أن يفت عليه فيقول ان أصيب بسهم فأكثراً وان أصيب بأسمهم فأكثراً وكذا فان أصابهم انقلبه وان لم يصيبهم افلائي له لان هذا سبق على غير فقال ولكن لو قال له ارم عشرة أو شاق فاختل لخطا بالصواب فان كان صواباً أ كثر فالسبق كذا لم يكن في هذا خيراً لانه لا يصلح أن يتأمل نفسه واذ يرى بهم فأكسر فأصاب التصل حسب ما عاينوا فان سقط الشق الذي فيه التصل دون الشق وأصاب القدر الذي لا اتصل فيه لم يصيب ولو انقطع بانثنين فأصابهم ما معاصبه الذي فيه التصل وألقى عنه الآخر ولو كان في الشق نبل فأصاب بهم فوق سهم من النبل ولم يعض بهم إلى الشق لم يصيبه لانه لم يصيب الشق وأعيد عليه فرمى به لانه قد عرض له دون الشق عارض كما عرض له الثابة فصيها فبعد عليه واذ سبق الرجل الرجل على أن يرى معه فرمى معه ثم أراد المسبق أن يجلس فلما يرى معه والسبق فضل أو لا فضل له وأعيد عليه فضل فسواء لانه قد يكون عليه الفضل ثم يفضل ويكون له الفضل ثم يفضل والرمات يختلئون في ذلك فبهم من يجعل له أن يجلس مالم يفضل ويبنى أن يقول هوشى إنما يستحقه بغيره غلة تعرف وقد لا يستحقه وكونه منضوياً وليس بالجرة فيكون له حصته مما عمل ومنهم من يقول ليس له أن يجلس به بالامن عذر وأحب العذر عندهم أن يعبث أو يعرض المرض الذي يضرب الرمى أو يصيبه بعض ذلك في أحدى يديه أو يصير ويضيئ انما قالوا هذا أن يقولوا في راضياً على أصل الرمي الاول فلا يجوز في واحد من القولين أن يشترط المسبق أن السبق إذا جلس به كان السبق به لانه لان السبق على التصل والتصل غير الجالس وهذا شرطان وكذلك لو سبق ولم يشترط هذا فعلى شرط هذا بعد السبق سقط الشرط والاخير أن يقول له أرى معك بلا عدد فرغ من سيقان الله أو يتعاطاه والاخير في أن يسبقه على أنهما اذا تعاطاه عاد عليه وإن سبقه بينهما أن يعد كل واحد منهما على صاحبه فالسبق غر فسد وأكره لهما التمسك انما أنظر في كل شيء في ظاهر العقد فإذا كان صحيحاً حوته في الحكم وإن كانت فيه شبهة لشرطت أفسد العقد لم يفسد بالثبته لان التمسك حديث نفس وقد وضع الله عن الناس حديث أنفسهم وكتب عليهم ما قالوا وما عملوا واذ سبق أحد الرجلين الآخر على أن لا يرى معه إلا نبل معروف أو قوس معروفة فلا خير في ذلك حتى يكون السبق مطلقاً من قبل أن القوس قد تنكسر وتفتل ففسد عنها الرمي فان تشارط على هذا فالشرط بطل السبق بينهما ولا بأس أن يرى الشاب مع صاحب العربية وإن سابقه على أن يرى معه بالرعي بقدرى أى قوس شامس العربية وإن أراد أن يرى بغير العربية من الفارسية لم يكن له ذلك لان معرفاً أن الصواب عن الفارسية أكثر منه عن العربية وكذلك كل قوس اختلفت وانما فرقنا بين أن لا يجوز أن يشترط الرجل على الرجل أن لا يرى إلا بقوس واحدة أو نبل أو جزئ ذلك في القوس أن سابقه بفارس واحد لان العمل في السبق في الرمي انما هو للرعي والقوس والنبل أداته فلا يجوز أن يمنع الرمي عن مثل القوس والنبل الذي شرط أن يرى بها فدخل عليه الضرر بمنع ما هو أرقى به من أداته التي تسليح ريمه والقوس نفسه هو الجارى المسبق ولا يصلح أن يبدله صاحبه وانما فاره أداته وقفه ولكنه لو شرط عليه أن لا يجزى به الا انسان بعينه لم يجز ذلك ولو كان يراه من رجل رجلاً بفارس بعينه فأتى بغيره أجزأ أن يسبق رجل رجلاً ثم يبدل مكانه رجلاً بغيره ولكن لا يجوز أن يكون السبق الا على رجل بعينه ولا يبدله بغيره وإذا كان عن فارس بعينه فلا يبدل به ولا يصلح أن يمنع الرجل أن يرى بأى نبل أو قوس شاء إذا كانت من صنف القوس التي سابق عليها ولا أرى أن يمنع صاحب القوس أن يحمل على فرسه من شاء لان الفارس كالاداة للفارس والقوس والنبل كالاداة للرعي والاخير في أن يشترط المتشاكلان أحدهما على صاحبه ولا كل واحد منهما على صاحبه أن لا يأكل لهما حتى يفرغ من السبق ولا أن يشترط فرساناً وكذلك لا يصلح أن يقول المتشاكلان بالفارس لا يعلف حتى يفرغ يوماً أو يومين لان هذا شرط بحريم

عليه وسلم واتسقى من ولدهما فرق صلى الله عليه وسلم بينهما وألقى الولد بالمرأة وقال سهل وإن شهب فكانت تلك سنة المتلاعبين (قال الشافعي رحمه الله تعالى) ومعنى قولهما فرقة بلا طلاق الزوج (قال) وتفرق النبي صلى الله عليه وسلم غير فرقة الزوج انما هو تفرق حكم (قال) وإذا قال صلى الله عليه وسلم الله يعلم أن أحداً كما كان فيهم منك تأتبع حكم على الصادق والكاذب حكماً واحداً وآخرهما من الحد. وقال وإن حانت به أدبج فلا أراء الا قد صدق عليها بغات به على التمسك المكروه فقال عليه السلام أمره لين لولا ما حكم الله فخير الذي صلى الله عليه وسلم أنه لم يستعمل دلالة

المباح والضرر على الشرط عليه وليس من النضال المباح وأذا انتهى الرجل أن يحزم على نفسه ما أحسن الله
 له فغيرته رب الله تعالى يصوم كان أن بشرط ذلك عليه غيره أولى أن يكون منها بعتة ولا خبر في أن بشرط
 الرجل على الرجل أن يرمى معه شرع معلوم على أن للسبق أن يعطيه ما شاء الناضل أو ما شاء المنضول ولا خبر
 في ذلك حتى يكون بشئ معلوم مما يحمل في البيع والاعارات ولو سبقه شيئا معلوما على أنه أن نضله دفعه إليه
 وكان له عليه أن لا يرمى أبدا أو إلى من قبل المدلل بحزله بشرط عليه أن يتنعم من المباح ولو سبقه ديناراً
 على أنه أن نضله كان ذلك الله بناره وكان له عليه أن يعطيه صاع خنطة بعد شهر كان هذا سابقاً ما إذا
 كان ذلك كله من مال المنضول ولكنه سبقه ديناراً على أنه أن نضله أعطاها المنضول ديناراً وأعطى الناضل
 المنضول مدحطة وأورهما أو أكثر أو أقل لم يكن هذا جائزاً من قبل أن العقد قد وقع منه على شئ من شئ
 يخرج منه المنضول جائزاً في السنة الناضل وشئ يخرج منه الناضل ففسد من قبل أنه لا يصلح أن يتراه على النضال
 لا يحمل بينهما مالان الترهان من القمار ولا يصلح لأن شرطه أن يعطيه المذلل يسع ولا سبق فيفسد من كل
 وجه ولو كان على الدينار فسبقت ديناراً فضلتك فإن كان ديناراً لا مالاً فذلك أن تقاضى وإن كان لا
 أحسن فليكن أن يعطى الدينار وعلى الأجل أن أعطى ديناراً ولو سبقه ديناراً فضله إياه ثم
 أنفس كان أسوء العرما لأنه حل في ماله حتى أحازه السنة فهو كالبيع والاعارات ولو سبق رجل رجل
 ديناراً الأورهما أو ديناراً الأمدان من خطه كان السابق غير جائز لأنه قد سبق في الدينار وحصة الدرهم من
 الدينار عشرة ولمل حصته يوم سبقه نصف عشرة وكذلك المذمن الخطه وغيره ولا يجوز أن أسبقه ولا
 أن أسبقه من قبل ولا أن أسبقه من قبل إلى أجل بشئ الأشياء يسبق منه لأن غيره ولا أن أسبقه بمذخر الأربع
 حنطة ولا درهم الأربعة أو فلس ولكن إن استنبت شيئاً من الشئ الذي سبقه فلا بأس أن أسبقه ديناراً
 الأسداً فأنما سبقه خمسة أسداس دينار وإن سبقه ما عدا الأسداً فأنما سبقه ثلاثة أمداد فليكن هذا
 الباب كله وقيل له قال ولا خبر في أن أسبقه ديناراً على أن نضله أنه طعمت به أحداً بعته ولا خبر
 عنه ولا تصدقته على الساكن كالأحوز أن أسبقه شيئاً ديناراً على أن تفعل هذا فيه ولا يجوز إذا
 ملكك شيئاً إلا أن يكون لك فيه ما تفعل فيه مثلت دوني وإذا اختلف التنازل من حيث يرمي
 وهما يرميان في الماتين يعني ذراعاً فإن كان أهل الرمي يعلمون أن من رمى في هدف يقدم أمام الهدف الذي
 يرمى من عند ذراعاً أو أكثر رجل على ذلك إلا أن تشارط في الأصل أن يرميان موضع بعينه فيكون عليها
 أن يرميان موضع شرطهما وإن تشارط أن يرميا في شئين موضعين أو شئين يراهما أو يذ كان سعيهما
 فأراد أحدهما أن يعلق ما تشارط على أن يعطيه أو يضع ما تشارط على أن يعطيه أو يبدل الشئ بشئ أكبر
 أو أصغر منه فلا يجوز له ويحمل على أن يرمى على شرطه وإذا سبقه ولم يسم العرض فأكره السابق حتى
 يسبقه على عرض معلوم وإذا سبقه على عرض معلوم كرهت أن يرفع أو يخفض دونه وقد أجاز الزامة
 للسبق أن يرفع السابق ويخفضه فيرى معه رشوا أو كثر في الحب والماتين ورشوا
 وأكثر في التثامه ومن أجاز هذا إلا أنه أن يرمى في الرقعة وفي أكثر من ثلثمائة ومن أجاز هذا أحاله
 أن يبدل الشئ وجعل هذا كله إلى المسبق ما لم يكونا تشارطاً بشرطه وبدخل عليه إذا كان سابقاً أول يوم بعشرة
 أن يكون للسبق أن يرفع عدد النبل وينقص منها الدستوي في مال أبادجعا لو أن ذلك إليه ولا بأس أن
 تشارط أن يرميان أن يشارطاً معلومة كل يوم من أول النهار وأو خرو ولا يفسر فإن حتى يفرغها من الأمان
 عرض لأحدهما أو يشارط في يومين أو في الموطر عدل لأنه قد يفسد النبل والنسب ويقطع الأثر ولا يكون
 المرفوع عدلاً لا في الرمي ولا في الرمي ولا في الرمي ولا في الرمي ولا في الرمي ولا في الرمي ولا في الرمي ولا في الرمي
 كانت الرمي عاصفاً كان لا بأسه ما شاء أن يسلك من الرمي حتى تسكن أو تخف وإن غربت لهما الشمس قبل

مسدده علم واحدكم

بالتظاهر بينه وبينه

بعده من الولاء أولى أن

لا يستعمل دالة في مثل

هذا المعنى ولا يفتني

الا بالتظاهر أبناً قال

الشافعي رحمه الله

تعالى في حديث

ذكره لما نزلت آية

المنافقين قال صلى الله

عليه وسلم إنما امرأة

أدخلت على قوم من

ليس منهم فليست من

الله في ولن يدخلها

الله جنته وأعمال رجل

يحبده وهو يتطرب إليه

استحب الله منه ووصفه

على رؤس الأولين

والآخرين

(باب كيف اللعان)

من كتاب اللعان

والطلاق وأحكام

القرآن

(قال الشافعي رحمه الله

ولما حكى سهل بن

الحري عن رجل من

الأنصارين مع حداته

وكما كان يرمي الله

ان يفرغ من ارشاده التي تشاروا لما لم يكن عليه ان يرمي في السيل وان انكسر ثوب من احدها او نيله
 ابل مكان القوس والسيل والثرني قد رعى عليه فان لم يقدر على بدل القوس ولا الوتر فهنا عذر وكذلك ان
 دعت نيله كما ان لم يقدر على بدلها فان ذهب بعض نيله ولم يقدر على بدله قيل لصاحبه ان شئت فاذر كحكي
 يجد البذل وان شئت فامر معه بعد ما بقي في بيده من النبل وان شئت فارد عليه مجاري به من نيله ما يعيد
 الرمي حتى يكل العدد وادارمو النبل والنسب واكثر من العدد واعل واحسن الخبز بين غلة تالهر وقيل
 القرب للذين يتناولونه ان اصطلاحهم على ان يحملوا مكانه رجلان كان فذلك وان شئت احملتم بغيركم على ذلك
 وان رضى احد الخبز بن ولم يرض الاخر لم يجبر الذين لم يرضوا واذ اختلف المتنازلان في موضع من معلق
 فارد المسبق ان يتقبل به عن التمس لم يكن ذلك الا ان يشاء المسبق كما لو ارد ان يرمي في الليل او بالمطر
 لم يجبر على ذلك المسبق وعن التمس تمنع الصبر من السهم كما تمنعه الظلمة قال الربيع المسبق اياهو
 الذي يعرفه قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو اختلفا في ارسال فكان احدهما بطول بال ارسال الناس
 ان يرد به الراي اويسى منه في السهم الذي يرمي به فاصاب او اخطا فيلزم طريق الصواب ويستحب
 من طريق الخطا او قال هولم اوهنا وهذا يدخل على الراي لم يكن ذلك قبل ايام كما يرى الناس لا محلا
 عن ان تنب في مثل ذلك وفي ارسال وترتكز ولا ينشط الفير هنا ادخال الحيس على صاحبك وكذلك لو اختلفا
 في الذي يوطئ له فكان ير يد الحيس او قال لا اريد للموطن يطيل الكلام قبل الوطن وطيله باقل ما يشهيه
 ولا تطل ولا تعجل عن اقل ما يشهيه ولو حضرها من حبسها او احدها او بلطف فتكون ذلك منسهما
 او احدهما من اوعى ذلك قال الربيع الموطن الذي يكون عند الهدف فان ارى الراي قال دون ذا
 قليل ارفع من ذاك السيل قال الشافعي رحمه الله تعالى واذ اختلف الراسان في الموقف فخرجت فرقة
 احدهما على ان يبدأ فقام عرض وقف حيث شاء من المقام ثم كان لا تخزن العرض الاخر الذي بدا منه
 ان يقف حيث شاء من المقام واذ سبق الرجل الرجل سبقه فلو ما قنضه المسبق كان المسبق في ذمة المتفوض
 حالا باخذمه كما ياخذ من المالك فان اراد التنازل ان يسلفه المتفوض او يشتري به التنازل ما شاء فلا باس وهو
 متطوع باطعامه اياه ومانضه فله ان يحرزمو يتوله ويتعنه من غيره وهو عتدى كرجل كان له على رجل
 دينار فاسلفه الدينار ودمه عليه او اطعمه به فقلبه دينار كما هو ولا يجوز عند احدهما ان يبيع الراي ان
 يسبق الرجل الرجل على ان يرمي بعضه ويجعل القرع من نفع ومنهم من يذهب الى ان لا يجوز ان يجعل
 القرع من عشر ولا يجبر الا ان يكون القرع لا يوقى به محال الا في اكثر من رشف فاد كمالا بوقى به الا
 باكثر من الرشف مساو قل ذلك او كثر فهو جائز واذ اصاب الرجل بالسهم نفق وثبت فليلا من سقط باي
 وسه سقط به حسب صاحبه ولو وقف رجل على ان يقيه مرمى سهم فقتل ان اصاب فقد سقطت وتوان
 لم اصب (١) فالفعل لك او قال له صاحبه ارب ببه هذا السهم فلكه الفلوج وان لم يكن يلقه به ادا
 اصابه وان اخطاه به فقد اصبته نفسك فهذا كله ما طل لا يجوز وهاعلى اصل وسهلا لا يقضي واحد
 منهما على صاحبه الا ان يسلخ الفلوج ولو طاعت نفس المسبق ان يسلمه السقيم غير ان يلقه هذا كذا
 تطوع به من ماله كما هو له واذ اوافى السبق اثنين واكثر فبدل جلا ونشط او تارها ووتر
 احدهما كان له ان يقف من بين حتى يركب وتر او ينفذ نيله وقد رايت من يقول هذا اذ ارى ان يتفلسا
 ويقول اذ اعلم انهما والحرب كله لا يتفلسا لو اصابوا عاى ابداهم لانه لم يروا اعداءه التي بينهم يرمي
 من بين يديه هذان واذ افسوا ثلاثة وثلاثة فلا يجوز ان يقترعوا وليقتسموا فاسمهم وفا ولا يجوز ان
 يقول احد الرجلين اختار على ان اسبق ولا يختار على ان يسبق ولا ان يسبقوا فاسمهم فخرجت فرقة عتسبه
 قوله فالفعل لك في نفس النسب والفلوج لك وكلاهما سدر فلج بمعنى غلب

عنها استدلنا على
 ان الاعان لا يكون الا
 بحضور من طائفتهم
 المؤمنين لانه لا يحضر
 احدا يرد النبي صلى
 الله عليه وسلم ستره
 ولا يحضره الا وغيره
 حاضره وكذلك جميع
 حدود الزنا يتبعها
 طائفتهم المؤمنين
 اقلهم اربعة لانه لا
 يجوز في شهادة الزنا اقل
 منهم وهذا يشبه قول
 الله تعالى في الزانيين
 ولشهد عنهما هما
 طائفة من المؤمنين وفي
 حكاية من حكى الاعان
 عن النبي صلى الله
 عليه وسلم جلوسه
 تفسير دليل على ان الله
 تعالى لما نصب الاعان
 حكاية في كتابه فانما
 لاعم صلى الله عليه
 وسلم بين المتلاعنين
 بما حكى الله تعالى في
 القرآن والاعان ان
 يقول الامام لا زوج
 قل اشهد بقله ما بين
 الصالحين فيما ريت

صاحبه ولكن يجوز ان يقتله ، فاعلم ، وهو انهما شاءا مطلقا فخطا بالقتل ، لا بغيره (١) من
 ان يقول اري انا واثاب هذا الوجه ما اقبل على صاحبه . فحق القول والسبق على من دونه حربه ان
 ان يدخل حربه ان يسميهم معه في حسان السبق او بغيره ، ان سبق بهم يبارم كل واحد منهم حصته على قدر
 عددا حال لا على حربه ، واذا قاتل الرجل للرجل ان اصابته سهم فللسبق فلهما جناز وليس
 هدام وجه النضال ، فان قال ان اخطأ به هذا السهم فلا يقرب اليه ، وان حضر العريسا اهل
 العرض فقسموه فقال من دمه كذا او ما ، واستأجر ادميا وقال اهل الحرب الذين يري عليهم كثره
 غير ادم وهو الان دام لم يكن لهم من اخراج الاما لهم من اخرج من عرفوا به ممن قسوه وهم بغير فونه بالرى
 فسقط او بغير الرى فوافق ، ولا يجوز ان يقول الرجل للرجل سبق فلا تديسار على اتي شربك في الدينارين
 الا ان يتطوع بان يسميه احدهما او كلهما بعد ما يحل ، وكذلك في طار ثلاثة فاشترج اثنان سبقين واخذوا
 محلا لم يجر ان يجعل رجلا لارى عليه نصف سبق احدهما على انه نصف الفضل ان اخرج على صاحبه
 وادنى الرجل للرجل على انه ان بدأ عليه وشقين فاشترج بغير ذلك ، وذلك اذا اعدا ذلك اعطيت له
 فصل سهم او اثار الا ترى اهما لربما بشرتم اشد الذي كان لوقوع ذلك السهم الحادى عشر كما
 اعطاه ادم يري سهم بكون في ذلك الوقت فغسل على مراله عن غير مراله وانما يجزها لما اذا تكافأ
 فكان احدهما سادى وجه والاخرى آخر ، وان سبق الرجل للرجل اثنان يعطيه السبق موضوعا على يديه
 او رهنه او جلا او رهنه او جلا او ياتمه كل ذلك ما تروا وادام الى حيين ، باذنه فاقبل احدهما على صاحبه
 نسا او قل او اكر فقال الذى افضل علمه اطر ففضل على ان اعطيه شيئا لم يجز في الا ان يتفاحضا
 هذا السبق رضاعا و تسابقا سقا آخر (قال الشافعى) رحمه الله تعالى في الصلاة في المضربة
 والاصابع اذا كان جلد هذا كلبا يركب كل لجه او يد وغان جلد الا يركب لجه ما عدا جلد كلب او يركب
 فان ذلك لا يطهر بالضاغ والله تعالى اعلم ، فان صلى الرجل والمضربة والاصابع عليه فضله بمنزلة غمغراى
 اكره لمعنى واحد انى امر ادم بقضى بطون كفه الى الأرض ، واذا كانت عليه المضربة والاصابع
 منعته ان يقضى بجمع بطون كفه لمعنى غير ذلك ، ولا بأس ان يصلى منكبا القوس والقرن الا ان يكونا
 يجزى كان عليه حركة فتغسله فاكر ذلك وان صلى اجزاء ، ولا يجوز ان يسبق الرجل للرجل على ان يري
 معه ويختار السبق ثلاثة ولا يسهم للسبق ولا المسبق ثلاثة ولا يسهم للسبق ، قال ولا يجوز ان يسبق حتى
 يعرف كل واحد من المتنازعين من يري معه وعليه بان يكون حاضر ادا وعاشا بغيره ، واذا كان القوم
 المتنازعون ثلاثة وثلاثة او اكر كان له الا ارسال وحزبه ولما ضلهم ان يقدموا اجمعوا كذا او يقدم
 الاخرون كذلك ، ولوعقدوا السبق على ان فلانا يكون ، فقدموا فلان معه وفلان ثلث وفلان معه كان
 السبق مقسوما ولا يجوز حتى يكون القوم يقعدون من راء او تقعدوه ، واذا كان البدل احدا للمتنازعين
 فبدأ البدل عليه فاصاب او اخطأ بذلك السهم خاصه ، وان لم يعلى حتى يفرغان من سهم ادم عليه السهم الاول
 فرمى به فان كان اصابه بطل عنه وان كان اخطأ به رمى به ، فان اصاب به حبة لانه رمى به في البدل
 وليس له الرمي به فلا يفيقه معصيا كان او خطئا الا ان يراضيا به

كتاب الحكم في قتال المشركين ومسئلة مال الحرب

أخبره ربيع قال اخبر الشافعى قال الحكم في قتال المشركين سبكان في غزائهم اهل الاوثان ومن عبد
 ما استحسن من غير اهل الكتاب من كانوا فليس له ان ياخذ منهم الجزية ويقتلهم اذ قوى عليهم حتى يقتلهم
 (١) قوله من ان يقول كذا في السبق ولعله مثل ان يقول تأمل كتبه صححه

به وحصى ثلاثة ست
 فليل من الزنا بشر
 الهالك كات حاضرة
 ثم يعود فقه وله احتى بكل
 ذلك أربع مرات ثم
 يقسه الامام ويكره
 الله تعالى ويقول انى
 أخاف ان لم تصكن
 صدقت ان توابضه
 الله ذن راء ريد ان
 بعض امر من يضع
 يده في و يقول ان
 قوك وعلى لعنة الله
 ان كنت من الكاذبين
 موجبة فان اى تركه
 وقال قل وعلى لعنة الله
 ان كنت من الكاذبين
 فيها ريمته فلاذ من
 الزنا وان قذفها باحد
 سيمه بعينه او احدا
 او اثنين او اكر قال
 مع كل شهادة افلسن
 الصادق في باريتها
 به من الزنا فسلان او
 فلان وفلان وقال عند
 الاتمان وعلى لعنة
 الله ان كنت من
 الكاذبين في باريتها

رسول الله صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غار ون في نهم بالربيع فقتل المغاتلة وسمى الغزيرة
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه يقتل من أذى الحق في غارا
 دلالة على أن الغار يقتل وكذلك أمر يقتل كعب بن الأشرف فقتل غارا فان قال قائل فقد قال أنس كل
 التي صلى الله عليه وسلم إذا لم يقبل بلال لم يفر حتى يصبح قبله إذا كان موجودا في سنته أنه أمر عاصفا
 من قتل الغار ون وأغار على الغار ون ولم يفر في حديث الصعبي البزاز دل ذلك على أن حديث أنس غير
 بخلاف هذا لأحداث ولكنه قد يترك الغارة لئلا لأن يعرف الرجل من يقاتل أو أن لا يقتل الناس بعضهم
 بعضا وهم يظنون أنهم من المشركين فلا يقتلون بين الحصن والفي الآكام حيث لا يصر من قبلهم على
 معنى أنه حرم ذلك وفيما رصفنا من هذا كله ما يدل على أن الدعاء للمسلمين إلى الإسلام وإلى الجزية إنما هو
 وأجس من تبذره الدعوة فأما من بلغته الدعوة فلا مسلمين قتله قبل أن يدعى وإن دعوته فلا منهم من قبل
 أنهم إذا كان لهم ترك قتاله عند تقطوع قرقه قتاله إلى أن يدعى أقرب فأما من بلغه دعوة المسلمين فلا يجوز
 أن يقاتلوا حتى يدعوا إلى الإيمان أن كانوا من غير أهل الكتاب أو إلى الإيمان أو إعطاء الجزية أن كانوا من
 أهل الكتاب ولأعلم أحدا بلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون من ورأه عدو للذين يقاتلون أم من المشركين
 فقل أولئك أن لا تكون الدعوة بلغتهم وذلك مثل أن يكونوا خلف الروم أو الترك (١) وأنخرز أمة لا تعرفهم
 فان قتل أحد من المسلمين أحد من المشركين لم يبلغه الدعوة وإن كان نصرانيا أو يهوديا نصرانيا
 أو يهوديا وإن كان نصريا أو يهوديا أو مجوسيا وأما ترك قتل النساء والولدان والخبيثين رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأهل بيته ليسوا بمن يقاتل فان قاتل النساء أو من يبلغ الحلم لم يتوفى خبرهم بالسلاح وذلك
 أن ذلك إنما يتوقف من المسلم إذا أراد به المسلم كان ذلك من نساء المشركين ومن يبلغ الحلم منهم أولئك
 لا يتوفى وكانوا قد ذابوا الحال التي نهى عن قتلهم فيها وإذا أسروا أو هربوا أو كانوا في يقاتل
 فلا يقتلون لأنهم قد ذابوا الحال التي أصبحت فيها أروهم وعادوا إلى أصل حكمهم بأنهم ممنوعون بأن قصد
 قصدهم القتل وترك قتل الرهبان وسواهم الرهبان الصوامع ورهبان الداروات والحصاري وكل من يحبس
 نفسه بالترهب ترك قتلته إساءة على بكر رضى الله تعالى عنه وذلك أنه إذا كان لنا أن ندع قتل الرجال
 المقاتلين بعد المقدرة وقتل الرجال في بعض الحالات لم تكن تعين ترك الرهبان إن شاء الله تعالى وإنما قلنا هذا
 تبعاً لاقامة ولو أنزعنا أن ترك قتل الرهبان لأنهم ممنوعون من لا يقاتل ترك قتل الرهبان ممنوعون من لا يقاتل
 والرهبان وأهل البين والأحرار والعبيد وأهل الصناعات الذين لا يقاتلون فان قال قائل ما دل على أنه يقتل
 من لا قتال منه من المشركين قبل قتل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين حديثي الصفة وهو في
 شجاره مطروح لا يستطع أن يثبت حاله وكان قد بلغ نحو من تحسب ومائة سنة فلم يعبر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قتله ولم أحدا من المسلمين عاب أن يقتل من رجال المشركين من عدا الرهبان ولو جاز أن
 يعاب قتل من عدا الرهبان معني أنهم لا يقاتلون لم يقتل الأسير وبالجملة وقد دفع على الجرحى
 يحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو جهل بن هشام قد دفع عليه ما من سبعة وسبعين غيره وإذا لم يكن
 في ترك قتل الرهبان حجة إلا ما وصفنا فمتنا كل ماله في صومعته وغير صومعته ولم ندعه منه شيئا لأنه
 لا يشترط في أن يترك ذلك فمتنع ونسب أولاد الرهبان ونسبهم أن كانوا غير مهترين ولا أصلي في ذلك
 أن الله عز وجل أباح أموال المشركين فان قيل فلم لا تمتنع ماله قيل كما لا تمتنع مال المولود والمرأة وأمتع
 دماءهما وأحسب زهبا لئلا تتركهن كما ترك الرجال فان زهبا عدى من المشركين أو أمة سيئتهم ما من
 قبل أن السيد لو أسلم قضيت له أن يسترقهما أو تنعمتهما بالترهب لأن المال لا يكون من أنفسهما ما من
 الأحرار فان قال قائل وما شرب بين المال والأحرار قيل لا يمنع حرم غزو ولا يمنع ولا شغل بغير

مسائل مائة ولما حكم
 الله تعالى على الزوج
 يري المرأة بالقذف ولم
 يستثن أن يسمى
 يرميها أول يسميه
 وري العجائز امرأته
 يابن عه أو يابن عها
 شريك في الصماء
 وذكر لغير صلى الله
 عليه وسلم أنه رآه عليها
 وقال في الطلاق من
 أحكام القرآن فالتعن
 ولم يحضر صلى الله عليه
 وسلم المري بالمرأة
 فاستدلنا على أن
 الزوج إذا التعن لم يكن
 على الزوج الذي قد فقه
 بالمرأة شدة ولو كان له
 لأخذ من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 ولبت إلى المري فسأله
 فان أفر حدوا أن تترك
 حده الزوج وقال
 في الإملاء على مسائل
 مائة وسأل النبي صلى
 الله عليه وسلم عن شريك
 فانكر في محله ولم يحده
 بالتعن غيره ولم يحد

صنعته بل يحمده على ذلك ويكون الخ والتفرو لا زمن له في بعض الحالات ولما لا العبد متعنه من ذلك وليس يلزم العبد من ههنا حتى

﴿ الخلاف فمن يؤخذ منه الجزية ومن لا يؤخذ ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى المحوس والصائبون والسايرة أهل كتاب خلفنا بعض الناس فقال أما الصائبون والد امرؤ فقد علمت أنهم ماسقون من اليهود والنصارى وأما المحوس فلا أعلم أنهم أهل كتاب وفي الحديث ما يدل على أنهم غير أهل كتاب أقول التي صلى الله عليه وسلم سواهم سنة أهل الكتاب وأن المسلمين لا يتكحون سماعهم ولا يأكلون ذبايحهم (١) فان زعم أنهم إذا أبيع أن يؤخذ منهم الجزية فكل مشترك عابدون أو غيرهم فإرام إذا أعطى الجزية أن لا تقبل منه وماله من حال أهل الكتاب أن يؤخذ منهم الجزية لا يتحقق دماؤهم بها إلا العرب خاصة فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو السف وقال بعضهم من ذهب هذه المذهب ما حدث في أن حكت في المحوس حكم أهل الكتاب ولم يحكم بذلك في غير المحوس فقلت الجماعة من سفتن أخيرا عن أبي سعيد بن عاصم أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه سئل عن المحوس فقال كانوا أهل كتاب قال فاقوه سواهم سنة أهل الكتاب قلت كلام عري والكتابان المعروفان التوراة والإنجيل والله كتب سواهما قال ومادل على ما قلت قلت قال الله عز وجل ألم يعلم بما في صحيفة موسى وأبراهيم الذي وفى والتوراة كتاب موسى والنجيل كتاب عيسى والصحف كتاب إبراهيم ألم تعلم فما العلامة من العرب حتى أنزل الله وقال الله عز وجل ولقد استنقنا في الأرويس بعد ذلك أن الأرض ربهما لعبدى الصائبون قال فإمعنى قوله سواهم سنة أهل الكتاب فقلنا أن يؤخذ منهم الجزية قال فإدخل على أنه كلام خاص قلنا لو كان علما ككتابنا لمجهم وتكتنا فإمعناهم (قال الشافعي) فقال في المشركين الذين يؤخذ منهم الجزية حكم واحد أو حكاين قبل بل حكاين قال وهل يشبه ههنا حتى قلنا من حكم الله جل ثناؤه فمن قتل من أهل الكتاب وغيرهم قال فإنا نرغم أن غير المحوس من لا نحمل ذبحته ولا نسأله قيسا على المحوس قلنا فإن ذهبت عن قول الله عز وجل فاقولوا المشركين حيث وجدتمهم إلى فخالوهم بلهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإن زعمت أنما أول حديث من سوان سنة ولله عز وجل حتى يعطوا الجزية أو يقولوا رسول الله صلى الله عليه وسلم سواهم سنة أهل الكتاب قلنا فإنا نرغم ذلك فإدخل علينا أن تكون العرب من يعطون الجزية أو أن يكونوا أهل كتاب قال فان قلت لا يصح أن تعطى العرب الجزية قلنا وليسوا داخلين في اسم التملك قال بل ولكن لم أعلم النبي صلى الله عليه وسلم أخذ منهم جزية قلنا فقلت أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ جزية من غير كتابي أو مجوسى قال لا قلنا كيف جعلت غير الكلبين من المشركين فإمعنا على الجوس أرايت لو تأنى القائل بل أخذها من العرب دون غيرهم من ليس من أهل الكتاب ما تقول له قال أفترغم أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من عربي قلنا نعم وأهل الإسلام يأخذونها حتى الساعة من العرب بعد ما لم الذي صلى الله عليه وسلم أكدوا الناس في غزوة تبوك وصالح أهل بخران واليمن ومنهم عرب ومجوس وصالحهم رضى الله تعالى عنه نصارى حتى تغلب وبني نصر إذا كانوا كلهم يدينون دين أهل الكتاب وهم يؤخذ منهم الجزية بل أني أرى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان أن يرغم أحدى الآيتين والمحدثين باسمه لا يخرجوا أن يقال الأمر بأن يؤخذ الجزية من أهل الكتاب في القراكن ومن المحوس في السنة منسوخ بأمر الله عز وجل أن أقاتل المشركين حتى يسلموا وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله

(١) كذا في غير نسخة وتأمل العبارة قلنا غير تامة اهـ

اليعلا في القادى له
باسمه (وقال) في
اللعان ليس للإمام إذا
ويجد بل يرتان بيعت
اليه فبأسه عن ذلك
لأن الله يقول ولا
تخسوا قلوبكم على
أعداء الذين آمنوا بالله
عليه وسلم بعد أن يسا
الى أمر أن رجل فقال
ان اعترفت بأمرها
فتلك أمرت كراوى
الزباها أن يترت
فكان يلزمه أن يسأل
فان أقوت حدث وسط
الحمد عن قذفها وان
أنكرت حصد قذفها
وتكذب لو كان قذفها
زوجيا (قال) لو كان
النساذ لأمراته إذا
التمن لو جاء المقدوف
ببسته لم يؤخذ له
الحمد لم يكن لمسئلة
المقدوف معنى الآن
يسأل ليعد لم يسه
مضى ثم حده وسلم
وإعاسأل المقدوف
ولله عز وجل أعلم له

ولكن لا يجوز أن يقال واحد منهم ما ناسخ الاخير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرضان جمعا على وجهيهما ما كان الى امضاءه ما سبيل مما وصفا وذلك امضاء حكم الله عز وجل وحكم رسوله معا وهو ذلك من ثلاث في بعض الامور دون بعض فاعض الى افعلى أى شئ الجزية فلعلى الأديان لافعى انفسنا وليدنا أن الذى قلت على ما قلت بالان يكون لله مصط وما رأينا الله عز وجل فرق بين عرب ولا عجمي في سره ولا ايمان ولا المسلمون انما ننقل كلا بالشرك وتحقق دم كل بالاسلام وحكم على كل بالحدود فيها ما لا وعيها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ظهر المسلمون على رجال من العدو فأسروهم فاسلوا بعد ان اسارهم مرفوقون لا تحل دماؤهم وأى حال أسلوا فاقبل الاسار حتى نأدما عهم وأحرز وأموالهم الاما حوا فقل ان يسلموا وكانوا احرارا ولم يسب من ذوارهم أحد صغيرا ما ناسواهم وبنائهم بالادون فحكمهم حكم انفسهم في القتل والسبي لاحكام الاب والزوج وكذلك ان اسلوا وقد حصروا في مدينة أو بيت أو حاطت بهم الخيل أو غرقوا في البحر فكانوا لا يعتنون عن اراد اخذهم أو وقعوا في نار أو وخرجوا وكانوا غير متعين كانوا ما كانه يحقون الدماء ممنوعين من أن يسوا ولكن لو سوا فسلوا وعضوا غير مؤلفين وأصولا الى الاستسلام فأسرهم الحما كقوما يحفظونهم فسلوا احتقت دماؤهم بحري السى عليهم فان كان ما فوق بين هذا الحال وبين الحما بهم في جعراء أو بيت أو مدينة فيل قد يتنعم أولئك حتى يعلموا اس احاط بهم أو بأنهم المداو ويفرقون عنهم فغير واوليس من كان بهذا الحال من يقع عليه اسم السبي انما يقع عليه اسم السبي اذا هو في غير متنع ولو أسر جماعة من المسلمين فأسبهم منهم المشركون على مشركين منهم اسم السبي فقتلهم فقتلهم يقتلونهم يقتلهم قاتل الزبير واصحابه بلاد اخذتهم مشركين عن مشركين ومن قال هذا القول قال ما يحرم من القتل مسموم دما الذي يقتلونهم وأموالهم مباحة بالشرك ولو قال قاتل قتالهم حرام لعنه الله وان اصاب على من ظهر من المسلمين على المشركين فقتلهم فالحبس لأهل الحبس وهم مشفرون في البلدان وهذا لا يجد السبيل الى أن يكون الحبس مباحا على أهل الحبس لئلا يذهب الى الامام ففرقه وواجب عليهم أن قاتلوا أهل الشركاء فأعطوا الجزية أن يحضروا دماهم وهذا لا أعطوا الجزية لئلا يذهب على أن يذهبهم حتى يحضروا دماهم كان مذهبها وان لم يستكروهم على قتالهم كان احب الي أن لا يصاتلوا ولا تعلم خبر الزبير؟ بيت ولو ثبت كان الصائبي مسلما كان آمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى الله على الله عليه وسلم عليه وانما انظر حوا الاين الان الامام لفضال منها أن الامام يعفى عن السبلة وبأية من انفسه ولكي أسبب أن لا يضر حوا الاين الان الامام لفضال منها أن الامام يعفى عن السبلة وبأية من انفسه ما لا تعرفه العامة فيقدم بالسري بحثه يرجع قوتها ويكفها حيث يخاف حكمتها وانما جمع لأمر الناس أن يكون ذلك بأمر الامام وان ذلك البص من الضبعة انهم قد يسبون بغير ان الامام فاحل ولا يسبهم فلا يسبونهم اذا انصرفوا في بلاد العدو ويسبون ولا يعلم فرى الامام الفارة في ناحيتهم فلا يسبونهم ولو علم عليهم يشفقون اذا انصرفوا في بلاد العدو ويسبون ولا يعلم فرى الامام الفارة في ناحيتهم فلا يسبونهم ولو علم مكاتبهم عاتهم وأما ان يكون ذلك بغير علمهم فلا علم بغير ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر الجنة فقال له رجل من الانصار ان قتل حصارا من جنسا قال قال الجنة قال فاقنع في جماعة العدو فقتلوا وأتى رجل من الانصار دوما كانت عليه حين ذكر التي سبلى الله عليه وسلم الجنة ثم انفس في العدو وقتلوه بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وان رجلا من الانصار يخاف عن أصحابه ببيعة فقرأ الطير عوكا على مقبلة أصحابه فقال له عمرو بن أمية أقدم الى هؤلاء العدو فيقتلوني ولا تخلف عن مشه قد قتل فيه أصحابنا ففعل فقتل فرجع محمرون أمية فذكر ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولا حسنا ويقال فقال له عمرو فولا تقدمت فقتلت حتى تقتل فإذا حل فرجل المنفرد أن يتقدم في الجماعة الاغلب عنده وعند من رأيت مقتله بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد آه حب لا يرى ولا يامن كان هذا

الذى يقع هناك لم تقتر
بالرأى تعبر الروح
وأي ارجح بين كان
أعجب العن بسلاله
منه ان قد علم بين عرفان
نفسه وأحب الى أن
لو كانوا أربعة وان كان
أجرس بينهم الاشارة
انفس بالاشارة وان
انطلق اليه بعد ان درس
لم يذهب في مقام المرأة فتقول
أشهد بثلثة ان وحى
فلا تاتوا به ان كان
حاضر السن الكاذبين
فيما رأتني من الزنا
ثم تعود حتى تقول ذلك
أربع مرات فلا تفرغت
وقفها الامام وذكرها
الله تعالى وقال اخذنى
أن تسبني فغضب من
الله ان لم تسبني صادقة
في أيمانك فان رأها
تضيق وضيقها امرأته
أمرها أن تسبني بعدها
على فيها وان لم تضيقها
ورأها تضيق قال لها
فوق وعلى غضب الله ان
كان من الصادقين فيما

أكرم عفا انفراد الرجل والرجال بغير اذن الامام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى
يا ايها الذين آمنوا اذا قُتِلَ منكم قتيلٌ فمَنْ قُتِلَ منكم فليعلموا انهم لا يقاتلونهم الا بالحق والعدل والعدل
القتال الى قوله والله مع الصابرين * اخبرنا شيبان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما (١)
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كقَالَ ابن عباس ومُسْتَفْتَى بِالتَّحْزِيلِ عَنْ التَّوَلَّى بِمَا لَمْ يَكُ كَاتِبَ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ مِنْ أَنْ لَا يَفِرَ الْعُسْرُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَكَانَ هَذَا الْوَاحِدُ مِنَ الْعُسْرَةِ ثُمَّ خَفَفَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَصَبْرُ الْأَمْرِ
إِلَى أَنْ لَا تَقْرَ الْمُسْلِمَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ذَلِكَ أَنَّ لَا يَفِرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلَيْنِ (قال الشافعي) اخبرنا شيبان بن
عيسى عن ابن أبي نجيح عن ابن عباس قال من فر من ثلاثة فلم يفر ومن فر من اثنين فقد فر (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وهذا مثل معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم وقول ابن عباس وقولنا هو لا يقاتل جونا
من السخط ان فروا من ؟ كرمهم حتى يكون الواحد فر من ثلاثة فصاعدا فبما تروى والله تعالى أعلم الفار بن
بكل حال أما الذين يجب عليهم السخط فاذا فر الواحد من اثنين فافل المتفر القتال واعتصموا المتصرف فيه
عينا وشالا ومدبراً ونبهته العودة للقتال والفاخر متصرا الى قتله من المسلمين قلت أكرهت كانت بحضرة أو متصرا
عنه وما اعتصموا الأمر في ذلك الى نية المتصرف والمتصير فان كان الله عز وجل مداهم اعتصموا فيعود للقتال
أو يحرم ذلك فهو الذي استثنى الله فأخرجهم من خطئه في التصرف والتحيز وإن كان لغير هذا المعنى خُفَّتْ عَلَيْهِ
الْأَنْ لَا يَفِرُّوا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ بَلَغَ سَطَطَ مِنَ اللَّهِ وَإِذَا تَحَوَّرَ إِلَى الْفُرْقَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَفِرُّوا إِلَى الْعَدُوِّ
فَقَاتِلَهُمْ وَحْدَهُمْ وَلَا كَانَ ذَلِكَ الْإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ وَلَا بِأَسَاسٍ بِالْمَارِزَةِ وَقَدْ بَارِزَ وَمِنْ بَدْعِيَّةٍ بِنِ
أُفِرَّتْ وَجَزَتْ بِنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ وَعَلَى بَأْسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَارِزُ مُحَمَّدٍ مَسْلُومٌ حَيَاوِمُ خَيْرٍ بِأَمْرِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَارِزُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيِّ الْعَوَامِ بِسَارِوِ بَارِزُومِ الْخُنْدُقِ عَلَى بِنِ أَبِي طَالِبٍ عَمْرُو بِنِ عَبْدِ
وَأَبَا بَارِزٍ الرَّجُلُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَغْيُ بِنِ أَبِي دَعْوَى إِلَى الْمَارِزَةِ بِفِرْزِهِ رَجُلٌ فَلَا بِأَسَاسٍ أَنْ يَعْصِمَهُ غَيْرُهُ
لَا يَهْمُ لَمْ يَعْطُوا وَلَا بِقَاتِلِهِ الْأَوَّاحِدُ لَمْ يَسْأَلْهُمْ ذَلِكَ وَالْمُسْلِمُ يَدْعُو عَلَى أَنَّهُ أَعْمَا أَرَادَ أَنْ يَقَاتِلَهُ وَاحِدٌ فَقَدْ تَبَارَزَ
عِدَّةٌ وَعُتْبَةُ فَضْرَبَ عِدَّةٌ عُتْبَةُ فَأَرْخَى عَاتِقَهُ الْأَسْرُورُ بِهِ عُتْبَةُ فَقَطَعَ رَجْلَهُ وَأَعَانَ حِزْبُهُ وَعَلَى قَتْلَا عُتْبَةَ
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما ان دعاهم مسلم مشركاً أو مشركاً مسلماً الى أن يسارزه فقال له لا يقاتلك
غيري أو يقل له ذلك إلا أنه يعرف أن الدعاء الى مبارزة الواحد كل من الفر يقين معاسي المبارزين أحبت
أن يكف عن أن يحمل عليه غيره فان ولى عنه المسلم أو جرحه (٢) فأتخذه قتل بعد تبارزه ما فهم
أن يقتلوه ان قدر واعى ذلك لان قتالهم ما قد انقضى ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرط أنه آمن منهم حتى
يرجع الى حيزهم من الصف فلا يكون لهم قتله حتى يرجع الى أمانهم ولو شرطوا ذلك له تخافوه على المسلم
أو يجرح المسلم فهم أن يستنفذوا المسلم منه بلا أن يقتلوه فان امتنع أن يحلهم وانقاد صاحبهم وعرض دونه
لقتالهم قاتلوه لأنه نقض أمان نفسه ولوعرض ينمو منهم فقال أنا مشرك في أمان قالوا ان خلدنا
وصاحبنا فان فعلت تقدمتالا أخذ صاحبنا فان قاتلنا قاتلكا وكنت أنت نقضت أمانك فان قال قائل
وكيف لا يعان الرجل المارز على المشرك قاهره قيل ان معونه جرحوه على على عتبه نعم كما كانت بعد ان
لم يكن في عسدة قتال ولم يكن منهم ليعنه أمان يكفونه عنه فان تشارطا امان فاعان المشرك صاحبهم
كان للمسلمين أن يهينوا صاحبهم ويقتلوا من أعان عليه المارز ولا يقتلوا المارز ما لم يكن هو استصحبهم
عليه (قال الشافعي) وإذا تحصن العدو في جبل أو حصن أو خندق أو حصن أو عاصمتين به فلا بأس
أن يرموا بالحق والفرار والسيران والعقاب والحيات وتل ما يكرهونه وإن يثبوا عليهم المساء لغير قوهم

وما في به من الزنا فاذا قاتل
ذلك فقد فرغت قال
واغما أمرت بوقهسا
وذكرهما الله لأن
ابن عباس رضي الله
عنه ما حكى أن النبي
صلى الله عليه وسلم
أمر رجلا حين لاعن
بين المتلاعنين أن يضع
يده في فميه في الخامسة
وقال انها موجه ولما
ذكر الله تعالى الشهادات
أربعم فبصل ينهن
باللغة في الزجسل
والقضب في المرأة دل
على حال افتراق الاعان
والشهادات وان اللعنة
والقضب بعد الشهادة
موجبان على من
أوجبا بعد بان يتصرى
على القول أو الفعل ثم
على الشهادة بقله باطلا
ثم يزيد فيصير على أن
يلتمن وعلى أن يدعو
بلعنة الله فينبئ بلامام
اذ عرفت من ذلك
ما جهلان بقتلهما
نظر الله بالادلة الكتاب
والسنة

(١) تقدم من الحديث في باب تحريم الفرار من الزحف فانقلره (٢) عبارة مختصرة المرزى فهم أن يجهلوا عليه فيقتلوه الخ تأمل كنهه مصححه

أرسلهم فيه وسواء كان معهم الأهل والنساء والرهان أو لم يكونوا لأن الدار غير متنوعة بالسلام ولا عهد وكذلك لا بأس أن يحرقوا بنصرهم المنزلة وغير المنزلة ويحرقوا عمارهم وكل مالاً وحائهم من أموالهم فان قال قائل ما الحجة فيما وصفت ونهيم الولدان والنساء المنهي عن قتلهم قيل الحجة فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصب على أهل الطائف منصفاً وعزاً ونحن نعلم أن فيهم النساء والولدان وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع أموال بني النضير وحرقها « أخيراً نأويهم من أناس بن عاصم عن موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير (قال الشافعي) أخيراً نأويهم ابن سعد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سرقة بني لؤي حرق بالبورقة مشطير

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فقد نهى بعد النضير في أموال بني النضير قبل أن شاء الله تعالى انما نهى عنه أن الله عز وجل وعدهم فكان يحرقه اذها باسمه لعن ما له وذلك في بعض الاساطير معروف عند أهل المغازي فان قال قائل فهل حرق أو قطع بعد ذلك قيل نعم قطع بنصره وهي يمدني النضير وبالطائف وهي آخريه وغزاه التي فيها قتالا فان قال قائل كيف أجزت الرعي بالمصينق وبالناظر على جماعة المشركين فيهم الولدان والنساء وهم مني عن قتلهم قيل أجزتاً وصفتاً بأن النبي صلى الله عليه وسلم شرى الفارة على بني المصطلق غازين وأمر بالبيات والتعريق والعلم بحصاة أن فيهم الولدان والنساء وذلك أن الدار دار شرك غير متنوعة وانما نهى أن تعصد النساء والولدان بالقتل اذا كان قتلهم يعرفهم بأعاسهم للبر عن النبي صلى الله عليه وسلم والى النبي صلى الله عليه وسلم سباهم فذهابهم المالا وقد كتب هذا في هذا فان كان في الدار اسارى من المسلمين وانما يستأمنون كرهت النصب عليهم عبايم من النضير في التعريق وما أشبهه غير محرم له بمجرى ما بيننا وذلك أن الدار اذا كانت مباحة فلا يسيئ أن يحرق ما يكون فيها مسلم بحرقه مدمه وانما كرهت ذلك احتياطاً ولأن مساحاة التوليكن فيها مسلم أن يحرقوا فلا تقتلها وأن قاتلتها قاتلتها بنصره ما يمين من التعريق والتعريق ولكن الواضع المسلمون أو بعضهم (١) فكان الذي يرون أنه شكاً من التميميم يفرقوه ويحرقوه كان ذلك رأيت لهم أن يفعلوا ذلك ولم أكرهه لهم بانهم ما حورون أجرين أحدهما الدفع عن أنفسهم والاخر تركاة عدوهم قال ولوحاصروهم غير ملتصمين فذروا أطفال المشركين فقتلوا لا يتوقون ويضرب المتترس منهم ولا يبعد الطفل وقد قيل يكف عن التترس به ولو تترسوا بعلم رأيت أن يكف عن تترسوا به إلا أن يكون المسلمون ملتصمين فلا يكف عن التترس ويضرب المشرك ويتوق المسلم جهده فان أصاب في شيء من هذا المالحات مسلماً اعتق رقبة وإذا حاصر المشركين فقتلهم بغير نخل أحرزناها وبناهم عنهم فرجعت علينا واستلهمنا وهي في أيدينا وخفنا الدرك وهي في أيدينا ولا حاجة لنا بركوبها عازم بدغمتها أو بنا حاجة إلى ركوبها أو كانت بها ماشية ما كنا نأكلها وأودر روح من أوالهم بما يجعل المسلمين يتخذوا كاهلهم فيجو زعوشى منها ولا قتله بشيء من الوجوه إلا أن ندعه كالأقال أو بركلاتهم وأشته ولا يعبر إلا كاهلهم ولا تفرق نخل ولا تحرق منها فان قال قائل فقد قال أبو بكر لا يقطع شجرهم ارفطعته قبل فأنقطع عنه بالسنة واتباع ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن أوى وبى والمسلمين ولا جدلنى بكر في ذوات الارواح عفاها من كتاب ولأسنة ولأسلمة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فباح حفظه فلم يكن فيه الاتباع أي بكر كانت في اتباعه جميع مع أن السنة تدل على مثل ما قال أبو بكر في ذوات الارواح من أموالهم فان قال قائل ما السنة فلما أخبرت فبان بن عبيدة عن عمرو بن دينار عن مسهب مولى بني عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل

باب ما يكون بعد التعان والزوج من الفرقه ونفى الولد وحده المراء من كتابين قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فانما أكمل الزوج الشهادة والالتحاق فقد زال فراش امرأته ولا تحل له ابداً بها وان أكتب نفسه التعت أو لم تلتعن وانما قلت هذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبل لعلها لم يقل حتى تكذب نفسك وقال في المطلقة ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره ولما قال عليه الصلاة والسلام الولد للفراش وكاتبه فراشاً لم يحز أن

(١) عبارة المختصر ولكن الواضع افكان شكاً من التميميم أن يفعلوا ذلك رأيت لهم الخ تأمل

عنه وراخا فوفاه فبغير حقها سأل الله عز وجل عن قتله قبل أن يرسل الله وباحقها قال أن يذبحها فاحلها
ولا يقطع رأسها وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصورة وحدث الله عز وجل أم حان قتيل
ذوات الارواح من الماء كول واحد من معتمدين أحدهما أن تذكى فتوكل إذا قدر عليها والآخرا أن تذكى
بالرأى إذا لم يقدر عليها ولم أجدهما باح قتلها الغير منفعه وقتلها الغير هذا الوجه عندى يحتظر فان قال قائل
ففى ذلك نكايهم وتوهين وغتظ قتلوا قديرا طوبى عما يحل فنفقه وعما لا يحل فنتركه فان قال ومثل
ما يفتاونه به فنتركه قلنا قتلناهم نأثمهم وأولادهم فهم وأولاد كونوا هم فى أديتنا لم نقتلهم وكذلك لو كان فى
جنبنا ربهان يغتظهم قتلهم لم نقتلهم ولكن ان قالوا فرسانا لمز بأسا اذا كنا نجد السبل الى قتلهم برجالهم
أن نعقرهم هم كآثرهم بالحياتى وان أصاب ذلك غيرهم وقد عقر حنظلة بن الزهراء بأبى صفيان بن حرب
يوم أحد فانكسرت به فرسه فسقط عنها فجلس على صدره ليدبحه فرأى بر شعوب فرجع اليه بعدد وكانه
سبع فقتله واستغفرا بأسفان من تحتة فقال أبو صفيان بعد ذلك شعرا

فلو شئت تخترى كيت وجبيلة * ولم أحل النعلة لابن شعوب
وما زال مهري من جراكب منهم * لئن غدتوه حتى دنس الغروب
أقاتلهم طمرا وأدعو لقال * وأدفعهم عنى ركن صليب

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى فان قال قائل ما الفرق بين العقرهم وعقرهم باهم قبل العقرهم يجمع
أمرين أحدهما دفع عن العاقر المسلم ولان الفرس أداة عليه يقبل بقوة ويحمل عليه فقتله وأخر يصل
به الى قتل المشرك والرباب يوجب أو يخاف طلب العدو لها اذا قتلت باستى واحد من هذين المعنيين لأن
قتلها منع العدو للطلب ولأن يصل المسلم من قتل المشرك الى ما لم يكن يصل اليه قبل قتلها وإذا أمر
المسلمون المشركين أن أرادوا قتلهم قتلوههم بضرب الأعناق ولم يجاوزوا ذلك إلى أن يثلموا بقطع دولا رجل
ولا عضو ولا مفصل ولا بقر يلى ولا حريق ولا تغريق ولا شئ يعدو ما وصفت لأن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن الثلاثة وقيل من قتل كل وصفت فان قال قائل قد قطع أذى الذين استبقوا لقاحه وأرجلهم
وسجل أعينهم فان أنس من مال أو جلاز وباح هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم وباقه وأجدها أن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب بعد ذلك خطبة إلا أمر بالصدقة ونهى عن الثلاثة أخبرنا سفيان عن ابن
أبي نجيح أن هبار بن الأسود كان قد أساب زنب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ فمات النبي صلى الله
عليه وسلم سرية فقال ان طعة حرمته هبار بن الأسود فاجعلوه بين خريتين من خطبتم أحرقوه قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم سبحان الله ما ينقى لأحد أن يعذب بعذاب الله عز وجل ان نظرت به فاطمه وابديه
ورجله (قال الشافعى) رحمه الله وكان على بن حسين شكر حديث أنس فى أصحاب القاح * أخبرنا
ابن أبي عمير عن جعفر عن أبيه عن على بن حسين قال لا والله ما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عبنا ولا زاد
أهل القاح على قطع أسهمهم وأرجلهم (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فى الأسارى من المسلمين فى بلاد الحرب
يقتل بعضهم بعضا أو يجر بعضهم بعضا أو يغصب بعضهم بعضا يصير وناى بلاد المسلمين ان الحدود تقام
عليهم فاصاروا الى البلاد المسلمين ولا تمنع الدار حكم الله عز وجل ويذون كل ركاه ووجب عليهم لانتفع
الدار عنهم شيأ من الفرائض ولكنهم لو كانوا من المشركين فأسلوا ولم يعرفوا الأحكام فقال بعضهم من بعض
شيأ يجرأ أو قتل دنا عنهم الحد بالجلاء والزمناهم الله به فى أموالهم وأخذنا منهم فى أموالهم كل ما أصاب
بعضهم بعضا وكذلك لو رزق رجل منهم ما سار أو هو لا يعمل أن الزنا بمنع مدرأنا به الحد بان الحجة لم تقم
وأما عن حقه حقوق الله وولائه حقوق الأدميين ولو كانت المرأة مسلمة أمرت أو استؤمئت من قد قامت
عليهم الحجة فأكسبتهم من نفسها حدث ولم يكن لها مهر ولم يكن عليه حد ولو أنه تزوجها إشباح المشركين

بني الولد عن الفرائض لا
بان رول الفرائض وكان
معقولا فى حكم رسول
الله صلى الله عليه وسلم
اذا تلقى الولد بأبيه أنه
نفاذ عن أبيه وان نفى
عنه يدينه بآبائه
لا يمين السرار على
تكذيبه بنفسيه ومعقولا
فى إجماع المسلمين أن
الزوج إذا كذب نفسه
لحق به الولد وجدا لحد
اذا لمعق الزوجة فى نفسيه
وان المعنى الزوج فيما
وصفت من نفسيه وكيف
يكون لها معنى فى عين
الزوج ونفى الولد والحلف
والدليل على ذلك
ما لا يختلف فيه أهل
العلم أن الأم لو قالت
ليس هو مني لمأثما
استعتره لم يكن قولها

فخسنا الشكاح وألحقناه الولد ودمنا عنته الحدوحه سالها المهر ولو سرق بعضهم من بعض شأداً لعنه
القطع وأزناها القرامة وزنه معهم على بعض ردة بالربا بينهم لأن هذا من حقوق الأديمين وقال في
القوم من المسلمين يصبون الجاني على المشر كمن فربح عليهم حجر المجنيق فيقتل بعضهم فهذا قتل خطأ
قديم للمقتولين على عواقل القاتلين قدر حصمة المقتولين كانه حجر رجل المجنيق عشرة فربح الحجر على خمسة
منهم فقتلهم فأنصف ديانتهم على عواقل القاتلين لأنهم قتلوا بفعلهم وفعل غيرهم ولا يؤذون حصتهم من فعلهم
فهم قتلوا أنفسهم مع غيرهم ولو رجع حجر المجنيق على رجل لم يجزه كالقربان المجنيق أو بعداهم عينا
لأهل المجنيق بفجر الجرا أو غير معين كأنه شتم على عواقل الحار بن كلهم ولو كان فهم رجل عسل لهم
من الحدال التي يجز ونهاشئ ولا يجز معهم في أسا كهلهم بل ربه ولا عاقلته شئ من قبل أن يلهم إلا بفعل
القتل فأما بفعل الصلاح فلا ولو رجع عليهم الحجر فقتلهم كلهم أو سقط المجنيق عليهم من جرهم فقتل كلهم
وهم عشرة ودوا كلهم ووقع عن عواقل من يذهبهم عشرة بكل واحد منهم لأنه قتل بفعل نفسه وفعل
تسعة معه فوقع عنه حصمة فعل نفسه ويؤخذ له حصمة فعل غيره ثم هكذا كل واحد ولو ربي رجل بعزاة
أو بفجرها أو ضربها بسيف فرجعت الرسعة عليه كأنها أصابت جدار ثم رجعت إليه أو ضرب بسيف شياً
فربح عليه السيف فلا دية لأنه حتى على نفسه ولا يضمن لنفسه شياً ولو ربي في بلاد الحرب أصاب
مسلباً مستأنساً أو أسيراً أو كافراً أسلم فلم يقصد قتله الرمة ولم يره فعله تجر ردة ولاديه وإن أوعر
مكانه ورى وهو مضطرب إلى الرمي فقتله قطعه دية وكفارة وإن كان عمده وهو يعرفه مسلماً فقتله القصاص
إذا رامه بفجر ضرره ولا خطأ وعقده فان تيسر به شرك وهو بعلمه مسلماً وقد أقرم أي أنه لا يبيعه
الأضرب المسلم ضربه يربقتل المشر كإن أصابه دواً عنه القصاص وجعلنا على الدية وهذا كله
إذا كان في بلاد المشر كين أو منهم فأما إذا فرج عن المشر كين فكان بين صف المسلمين والمشر كين فذلك
موضع مجوز أن يكون فيه السلم والمشر كإن قتل رجل رجلاً وقال لمننته مشرك فوجده مسلماً فهذا من
الخطأ وقبه العقل فإن اتهمه أو لاء أو علف لهم ما عله مسلماً فقتله فان قال قائل كيف المطلدية مسلم
أصيب ببلاد المشر كين برى أو غارة لا بعد فيها يقتل قبل قال الله عز وجل وما كان المؤمن أن يقتل مؤمناً
الخطأ إلى قوله متابعين فذكره عز وجل في المؤمن يقتل خطأ والذي يقتل خطأ البية في كل واحد منهما
وعبر ردة فدل ذلك على أن هذه مقتولان في بلاد الاسلام المنوعة لبلاد الحرب المباحة وذكر من حكمهما
حكم المؤمنين من عدونا يقتل فجعل فيه تجر ردة فلم تحصل الآية والله تعالى أعلم إلا أن يكون قوله فان
كان من قوم عدوكم يعني في قوم عدوكم وذلك أنها زات وكل مسلم فهو من قوم وعدو المسلمين لأن مسلمي
الرب بعضهم من قوم عدو المسلمين وكذلك مسلمو الجيم ولو كانت على أن لا يكون دية في مسلم فرج إلى بلاد
الاسلام من جماعة المشر كين فهو عدو لأهل الاسلام المزم من قال هذا القول أن رزم أن من أسلم من قوم
ومشر كين فرج إلى دار الاسلام فقتل كانه في تجر ردة ولم تكن فيه ردة وهذا خلاف حكم المسلمين وأما
معنى الآية إن شاعته تعالى ما قلنا وقد سمعت بعض من أهل العلم يقول ذلك فالفرق بين القاتلين
أن يقتل المسلم في دار الاسلام غير مود بالقتل فيكون فيه دية وتجر ردة أو يقتل مسلم ببلاد الحرب التي
لا اسلام فيها لم يجر غير مود بالقتل في ذلك تجر ردة ولاديه

شأذا عرف أنها ولده
على فراشه الإبلان لان
ذلك حق الولد دون الام
وكذلك لو قال هو ابني
وقالت بل زيت فهو
من زنا كان اسمه ألا
تري أن حكم الولد في
النفي والاثبات له دون
أمه كذلك نفسه
بالتامة دون أمه وقال
بعض الناس إذا التمن
ثم قالت صدق أفى زيت
فالولد لاحق ولا حد
عليها ولا لعان وكذلك
ان كانت محدودة
فقتل عليه ولو كان
فاسقاً فقد عفيفة
مسلة والتعاقب الولد
وهي عند المسلمين
أصدق منه وان كانت
فاسقة فصدقت لم ينف
الولد بفعل والد العفيفة

مسئلة مال الحربي (قال الشافعي) وإذا دخل الذي والأسلم دار الحرب مستأنفاً فرج
عالم من ماله بشتري لهم شياً فباع المسلم فلا نعرضه وردا له أو لم يردا له من أهل الحرب لأن أقل ما فده أن يكون
خروج المسلم به أماناً لا كفره وأما مع الذي « قال الربيع » فهو قولان أحدهما أن اتعنه لانه
لا يكون كيتوته معاً ما كاله منا لانه إغاري المسلمون تشكافاً ذماً وهم يبيعونهم من أديانهم فلا يكون

مأمع الذی من أموالهم (١) أما أنا لمأولهم وان تلن الحربی الذی یستعجاله معه أن ذلک أمان له کما دخل
حرباً بتجارة النیبایلا أمان منا کان لثانی فی نفسه وأخذنا له ولا یكون ظنه بأنه ان فادخل تاجرنا أن ذلک أمان له
ولاه بالذی یزید عن حیکما والقول الثانی أن الالف من مأمع الذی من مال الحربی لأنه لما کان عساکرنا
لا تعرض للذی فی ماله کان مأمع من مال غیره له أمان مثل ماله کما لو أن حربیادخل الیناباما کان معه
مال لنفسه ومال لغيره من أهل الحرب لم تعرض له فی ماله لما تقدم له من الأمان ولا فی المال الذی معه لغيره
فهکذا لما کان للذی أمان متقدماً لم تعرض له فی ماله ولا فی المال الذی معه لغيره مثل هذا سواء والله نسأل
التوفیق برحمته وكان آخر القولین أشبهنا شاء الله تعالی

(الأسارى والقول)

• أخبرنا الربیع بن سلیم قال أخبرنا الشافعی قال إذا أسر المسلم فکان فی بلاد الحرب أسیراً مؤمناً وأو
محسوراً وحیث فی موضع یرى أنه لا یقدر على البراح منه أو موضع غیره ولم یؤم ولم یأخذ وأعلیه أنهم امنوا منه
فله أخذنا قدر علیه من ولدهم ونسأهم (قال الشافعی) رحمه الله تعالی فان امنوا وبعضهم وأدخلوه
فی بلادهم عمر وف عندهم فی أمانهم بأدوهم قادر ون علیه فانه یلزمه لهم أن ینکحوا نه آمین وان لم یقل ذلک
الان یقولون قد امننا ولا أمان لنا علیک لاننا نطلب منك أماناً فاذ قالوا له ذلک کان القول فیه کالقول
فی المسئلة الأولى یحل له اغتالهم والذهب بأموالهم وافادها والذهب نفسه فان امنوا وخلو وشرطوا
علیه أن لا یرح یلا رهم وأخذوا علیه أماناً ولم یأخذوا (قال الشافعی رحمه الله تعالی قال بعض
أهل العلم یهرب و قال بعضهم یس له أن یرب قال واذا أسرا العدو الرجل من المسلمین فخلوا سبیله
وامنوه وولوس من شیاعهم ولم یولوه فاما نسیم بأمانهم فله من نفسه فله أن یقتلهم ولا یخوتهم واما ما لهرب
نفسه فله الهرب فان أدرك لم یؤخذ فله أن یدفع عن نفسه وان قتل الذی أدركه لان طلبه غیر الأمان فیه قتله
ان لم یدفع الفداء ان یعود فی اسارهم فلا ینبی له ان یعود فی اسارهم ولا ینبی للأمان ان یدعما ان أراد العودة
فان کانوا استنصوا من یخلصه الا علی مال یعطونه فلا یعطهم نه نسأل الله مالاً کرهوه علی أخذهم منه
بغیر حق وان کان أعطاهموه علی شیء يأخذهم منهم لم یحل له الا اذا لم یکن مال وهكذا الصالحهم مبتدئاً علی
شیء ینبی له أن یؤدیه لهم عما لم یحسب علیهم ما استکره علیه (قال الشافعی) رحمه الله تعالی فی أسیر فی أیدی
العدو وأرسلوا معه رسلاً یعطهم فداء أو أرسلوه یعهد ان یعطهم فداء سبامهم بشرطوا علیه ان لم یدفعه الی
رسولهم أو یسل به الهم ان یعود فی اسارهم (قال الشافعی یرى عن أبی هريرة والثوری ویراهم النخعی أنهم
قالوا لا یعود فی اسارهم ویری لهم بالمال وقال بعضهم ان أراد العودة شفع السلطان العودة وقال ابن هریر
یحسب لهم المال وقال بعضهم یولی لهم ولا یحسبه ولا یكون کد یون الناس ویری عن الازاعی والزهري
یعود فی اسارهم ان لم یعلمهم المال وری ذلک عن ربعة وعن ابن هریر عن خلاف ماری عن فی المسئلة الأولى
(قال الشافعی) رحمه الله تعالی ومن ذهب مذهب الازاعی ومن قال قوله فاما یحتج فیما أراء عماروی
عن بعضهم أنه یرى أن الذی صلی الله علیه وسلم صالح أهل الحدیة بان ردم من جاءه بعد الصلح مسلماً لخاصه
أبو جندل فرد ما لی یسه وأبو بصیر فرد فقتل أبو بصیر فرد معه ثم جاء الذی صلی الله علیه وسلم فقال
قد ویس لهم ویجانی الله منهم فلم یرد الذی صلی الله علیه وسلم ولم یعدک علیه وترک فکان یطریق الشام
یقطع علی صکال مال قریش حتی سألوا رسول الله صلی الله علیه وسلم ان یضمه الیه لیس له الا یوم من اقام

(١) کذا فی النسخ ولعله فلا یكون الحصول مع الذی اماناً الخ تأمل

لا یسبه والزمها عاره
وولدها فسقطه أبلا
ینی عنه قال وایهم مات
قبل یکل الزوج العان
ورث صاحبه والولد غیر
منفی حتی یکل ذلک
کله فان امتنع أن یکل
المان حددها وان
طلب الحد الذی
قد فهاه لم یحسبه لانه
قد ف واحد حد فیه
مرة والولد لفرش فلا
ینفی الا علی مانی به
رسول الله صلی الله
علیه وسلم وذلک ان
الجلالی قد ف امراته
ونفی جلها لما سبانه
ففساده بالمان ولو
أکل العان وامتنعت
من العان وهی مرضیه
أوفی رد أحر وكانت
نیابرجت وان كانت

(قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث قد رواه أهل الفارسي كما وصفت ولا يتصرف في كراسه فأعرف
ثبوته من غيره قال وإذا كان المسلمون أسارى أو مستأمنين أو رسلًا في دار الحرب فقتل بعضهم بعضا
وأذنب بعضهم بعضا أو زنا أو فحش بقتلهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم ولو فاعوا في بلاد الإسلام
وأما يسقط عنهم ولو في أحدهم بحرية إذا ذنب الشهوة ولا يسقط دار الحرب عنهم فرضا كما لا يسقط عنهم
صوما ولا صلوات ولا زكاة ولا جلد ولا فرض عليهم وإذا أصاب الرجل حدا أو هو مجاهر وأقيم عليه الحد
ولا عتقا الخوف عليه من الحق بالمسكين أن ينقم عليه حد الله تعالى ولو فعلت أو تابنا غضبنا ما قلنا
عليه الحد أبدا لأنه عتقته من أي موضع أن يلقى في دار الحرب فيقتل عنه حكم الله جل ثناؤه ثم حكم رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد بالذمة والشرك في قريشها وقها شركت
كثير ما دعوا وضرب بالارباب بجن والشرك في قريشته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل
الرجل بلاد الحرب فو حذفي أيديهم أسيرا أو أسارى ولا أقساما من المسلمين فأسرتهم وأخرجهم من بلاد
الحرب فأراد أن يرجع عليهم بما أعطى فيهم يكن ذلك له وكان متوقفا بالشراء وإذا أن أن استرى ما ليس
ببيعان الأحرار فإن كان بأمرهم أسرتهم رجوع عليهم بما أعطى فيهم من قبل الله أعلى بأمرهم وإذا
أسرت المرأة فنكحها بعض أهل الحرب أو وطنها بالانكاح ثم طهر عليها المسلمون لا تسقط هي ولا أولادها
لأن أولادها مسلمون بالإسلام ما كان لها من جوار دار الإسلام بل يحمي هذه الأولاد لحقوا بالانكاح بالمشرك
وإن كان نكاحها فإسداء لأنه نكاح شبهة وإذا أسر المسلم فكان في دار الحرب فلا تسكح امرأته إلا بعد يقين
وفاته عرف مكانه أو أخفى مكانه وكذلك لا تسكح ميراثه وأما من الأسيرين المسلمين في دار الحرب أو في دار
الإسلام والمسلمون وهو عتيق في ماله غير مكرمه عليه فإجاز من بيع وهدية وصفة وغير ذلك

﴿المستأمن في دار الحرب﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أَدْخَلَ قَوْمَهُنَّ الْمُسْلِمِينَ بِالْأَمَانِ أَمَّا الْفَاعِدَةُ مِنْهُنَّ أَمْ تَوَلَّى الْإِنْفَاقَ قَوْمَهُ أَوْ يَبْلُغُوا أَهْلَ أَمَانِهِمْ وَلَيْسَ لَهُمْ ظِلْمُهُمْ وَلَا خِلَافَتُهُمْ وَأَنْ أَسْرَعُوا لِطِفْلِ الْمُسْلِمِينَ وَنَسَاهُمْ أَمْ كُنْ أَحْبَبَ إِلَيْهِمُ الْقُدْرَةُ بِالْعَدُوِّ وَلَكِنْ أَحْبَبَهُمْ وَأَسْأَلُهُمْ أَنْ يَرُدُّوا إِلَيْهِمُ الْأَمَانَ وَنَذَرُوا إِلَيْهِمْ وَلِذَا فَعَلُوا قَاتَلُوهُ عَنْ أَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ وَنَسَاهُمْ

(ما يجوز لاسير في ماله اذا اراد الوصية).

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز للأسير في بلاد العدو ما صنع في ماله في بلاد الإسلام وأقامه قبل
 ما لم ينه منه مشرب بكون مرضاً وكذلك الرجل بين الصفتين (قال الشافعي) أخيراً بائض أهل المدينة
 عن محمد بن عبد الله عن الزهري أن سمرو قاضياً بيني وبين عبد الله بن ربيعة يوم الحرب لتضرب عنه فقلت
 امرأته ولم يدخل بها فقالوا أهل العلم فقالوا لا نصف الصداق ولا يبرأ منها (قال الشافعي) أخيراً بائض
 أهل السلم عن هشام بن عروة عن أبيه أن عاملة صدقات البر تزني قد باء فعل أو هو وأقرب عن ظهر
 فرسه يوم الجبل وروى عن عمار بن عبد العزيز عطاء الجبل ما تروى في مجلس من القوال وبهذا لا تقول
 (قال الشافعي) وعطيقاً ركب الجمل ما تروى في مجلس من القوال وبهذا لا تقول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 قتلى (قال القاسم بن محمد بن أبي السيرة) جازئ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما صنعت من
 قول من سميت وغيرهم من أهل المدينة وقد روى ابن أبي ذئب أنه قال عطية الحامل من الثلث وعطية
 الأسير من الثلث وروى ذلك عن الزهري (قال الشافعي) وليس يجوز للأحد من هذين القولين والثالث
 تعالى أعلم ثم قال فأنزل في الجبل عطية ما تروى في ثمة أشهر وأطول قول الله عز وجل جلا نفيها فارتب

بكرًا لي تصدقني فنعص
 ويقضى الحر والبر
 ثم جد لقول الله تعالى
 يدبر عن العذاب
 الآية والعذاب الجحيم فلا
 يدبر عنه إلا بالاعان
 وزعم بعض الناس
 بلاعن بحبل لده ربح
 فقيل له أربأ لو أطاق
 العرب أن يسل إلى أما
 نلأعن بالشفق قال
 بلى قيل لم لا يلاعن
 مكانه وزعموا جامعاه
 وهو يصعب حملها فلما
 وضعت ركبها تساعا
 وتلاعن ليلته وهي في
 الدفعة في مكانة ثم أتته
 الريح فماتت فقلت
 فترأى ما حكم به صلى
 الله عليه وسلم العجلان
 وإحرامه وهي حامل
 من اللعان وثق الودعة

فلما انتقلت وليس في قول الله عز وجل فلما انتقلت دلالة على مرض ولو كانت فسد دلالة على مرض بغير الحكم (١) فقد يكون مرضا غير نفل ونفلا وسكبه في أن لا يجوز في ماله إلا التلصوا به ولو كان ذلك فيه كان الانفال محتمل أن يكون حضوره والادحين يجلس بين القوابل لأن ذلك الوقت الذي يخشيان فيه قضاء الله عز وجل وبسألانه أن يؤتم ما صلحا فإن قال فقد دعوا الله قبل قيل نعم مع أول الجبل ووسله وأخوه وبالله والجبل في أول جلها أشبه بالمرض منها بعد سنة أشهر لتغير السكسل والنوم والضعف ولهم في شهرها أخف منها في شهر البسده من جملها وما في هذا إلا أن الجبل سرور ليس عرض حتى يحضر الجبل المرفوعة ولولا أن يكون تغيرها الجبل مرضا كله من أوله إلى آخره فيكون ما قال ابن أبي ذئب فاما غير هذا لا يجوز والله تعالى أعلم لأحد أن يتوهمه

﴿المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين﴾

قيل الشافعي أرايت السلم يكتب إلى المشركين من أهل الحرب بأن المسلمين يريدون غزوهم أو بالعودة من غاراتهم هل يحل ذلك منه ويكون في ذلك دلالة على عمالة المشركين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يحل ممن بنته حمة الإسلام لأن يقتل أو يزن بعد حصان أو يكفر كراهيا بعد ايمان ثم ثبت على الكفر وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كفره بأن يحذر أن المسلمين قال قتله بما لا يسع مسلما أو يتقدم في تكايلة المسلمين بكفرين فقلت الشافعي أقلت هذا خبرا أم قايما قال قتله بما لا يسع مسلما عليه عدي أن يخالفه بالسنة الموصية بعد الاستدلال بالكاتب فقيل الشافعي لا ذكر السنن فيه قال أخبرنا سفان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع قال سمعت عليا يقول بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نأول القسداد وإل يرفق قال انطلقوا حتى تأوؤا أرضه ما خاف أن يهاجمتم منكم كلف نخرجنا تعادى بنا خلفنا فإذا نحن بالظعنة فقلنا لها أخرجي الكلب فقالت ما معي كلب فقلنا أخرجي الكلب ولتلقين الشاب فأخرجته من عقاصها فأتينا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فذا نفسه من حاطب ابن أبي النعنع قال من المشركين ممن عكة يخبر به عن امرئ النبي صلى الله عليه وسلم فذا نفسه من حاطب قال لا تجعل على يارسول الله أني كنت امرأ ملصقا في غريش ولم أكن من أنفسها وكان من معلن من المهاجرين لهم قرايات يحمون بها قراياتهم ولم يكن لي عكة فقرأت فاجبت ما ذقنا في ذلك أن أتخلصهم يدا والله ما فعلت شكافي ديني ولا أرضا بالكفر بعد الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه قد صدق فقال عمر يارسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنه قد شهد بدرا وما يدريك أن الله عز وجل قد أطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم قال فزلت بأهل الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أعداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في هذا الحديث مع ما وصفنا في طرح الحكم باستعمال التدوير لأنه لما كان الكلب محتمل أن يكون ما قال حاطب كما قال من أنه لم يفعله شاكا في الإسلام وأنه فده لا يبيع أهله ويحتمل أن يكون زلة لارغبة عن الإسلام واحتل المعنى الأقبح كان القول قولة فيها احتل فده وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بأن لم يشك ولم يستعمل عليه الأغلب ولا أحد أتى في مثل هذا أعظم الظاهر من هذا إلا أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بان في عظمته لجميع الأديين بعده فإذا كان من خارج المشركين بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يذبحهم بصدقه ما حال عليه الأغلب مما يقع في النفوس فيكون لذلك مقبولا كان من بعده في أقل من حاله وأولى أن يقتل منه مثل ما قيل منه قيل الشافعي أقرأيت أن قال قائل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد صدق أنما تركه لمعرفة (١) هذا جوابا وهو محل الرد أي فالرض بغير الحكم من الشكل إلى التلص لال عدم بالررة تأمل

كافلتا ولولم يكن ما قلنا سنة كان يجعل السكان في معرفة الشيء في معنى الاقرار فزعم في الشفعة اذا علم فسكت فهو اقرار بالتسلم وفي العبد بستره اذا استقدمه رضى بالعبد ولم يتكلم فحيت شاء جعله رضا ثم ما إلى الانسبه بارضا والاقرار فلم يجعله رضا وجعل منه عن انكاره أو يعين ليله لا اقرار وأما الفرق تسع وثلاثين فما الفرق بين الصمتين وزعم بأنه استدلال بأن الله تعالى لما أوجب على الزوج الشهادة لغير ج بهما من الحسد فاذالم يخبر عن معنى الشكف

بصدقه لا بانفعاله كان يحتمل الصدق غيره فيقال له قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المنافقين كاذبون وحق دماءهم بالظاهر فلو كان حكم النبي صلى الله عليه وسلم في حاطب بالبراءة فكأن حكمه على المنافقين القتل بالعالم بذكهم ولكنهما إنما حكى كل بالظاهر وتولى الله عز وجل منهم السرار ولشأن يكون لحما كرم بعد ما يذبح حكمه مثل ما وصفت من على أهل الجاهلية وكل ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام حتى يأتي عنده دلائل على أنه أراد به خاصا وعن جماعة المسلمين الذين لا يمكن فهمهم أن يجاهلوا سنة أو يكون ذلك موجودا في كتاب الله عز وجل قلت للشافعي أفتأمر الامام اذا وجد مثل هذا بعقوبة من فعله أم تركه كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي ان العقوبات غير الحدود فأما الحد وقد لا تعطل بحال وأما العقوبات فلا مأمور كها على الاحتياط وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تجافوا لذوى العيشتا وقد قبل الحديث ما لم يكن حد فإذا كان هذا من الرجل ذى العيشة كما كان هذا من حاطب بجهالة وكان غريمهم أحببت أن يتجافوا وإذا كان من غير ذى العيشة كان الامام والله تعالى أعلم تميزه وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام يرد الاعتراف بارتبا (١) فترك ذلك من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لجهالته يعني الاعتراف بما عليه وقد ترك النبي صلى الله عليه وسلم عقوبة من غل في سبيل الله فقلت للشافعي أرايت الذي يكتب بعور المسلمين ويخبر عنهم بانهم أرادوا بالعدو واليصدرون من المسلمين والمواضع وبعضها إلى البلاد العدو ويخبر عنهم قال يعزوه هؤلاء ويحبسون عقوبة وليس هذا بنقض العهد بل سبهم وأموالهم ودماءهم وإذا صار منهم واحد إلى بلاد العدو فقالوا لم تر بهذا نقض العهد فليس بنقض العهد ويعزرون ويحبسون قلت للشافعي أرايت الرهبان اذا دلوا على عورة المسلمين قال يعاقبون وينزلون من الصوامع ويكون من عقوبتهم حرمانهم من أرض الاسلام فخصرون بين أن يسلطوا الجزية ويشموا بدار الاسلام أو ينزحوا راجعون فان عادوا أو دعهم المسلمين وعاقبهم مع السجن قلت للشافعي أرايت أن عاقبهم بالصلاح والكرامه أو المال أو كدلاتهم على عورة المسلمين قال ان كنت تريد في هذا لاجل دماءهم فتم بعض هذا أعظم من بعض ويعاقبون عما وصفت أو أكثر ولا يبلغهم قتل ولا حد ولا شيء فقلت للشافعي فما الذي يحل دماءهم قال ان قاتل أحدا من غير أهل الاسلام ذاهب أو ذى أو مستامن مع أهل الحرب حل قتله وسباؤه وسبي ذنبه وأخذ ماله فأما ما دون القتال فيعاقبون عما وصفت ولا يقتلون ولا تنقم أموالهم ولا يسبون

(القول) قلت للشافعي أرايت المسلم الحر والعبد الغازى والذى أو المستامن يغفلون من الغنائم أو قبل أن تقسم فقال لا يقطع ويكرم كل واحد من هؤلاء بما سرق من ذلك الذي أخذ قبل أن يؤدبه وأن كان القوم جهلة علما أو لم يعاقبوا فان عادوا عوقبوا فقلت للشافعي أفتبرجل عن دابته ويحرق سرجه أو يحرق سنامه فقال لا يعاقب رجل في ماله وإنما يعاقب في دينه وإنما جعل الله الحد وعلى الأبدان وكذلك العقوبات فأما على الأموال فلا عقوبة عليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقليل القول وكثيره محرم قلت فما العلة قال أخبرت أن عينة عن عمرو بن دينار وابن عجلان كلاهما عن عمرو بن شعيب (٢) وأخبرت التقي عن جند عن أنس قال حاصرنا ناس في منزل الهرمزان على حكم عمر فقدمت على عمر فلما انتهت إليه قال عمر تكلم قال كلامي أو كلامي قال تكلم لا بأس قال أنا وإياكم معاشر العرب ما خلق الله بيننا وبينكم كائناتكم ونفوسكم فلما كان الله عز وجل معكم لم يكن لتبكم بدين فقال عمر

(١) له قد تولى ذلك من التي الخ تأمل (٢) ترك من الحديث فليتركه وتأمل ما بعده أيضا فالغريب ظاهرا فما نحن فيه فتنبه كتبه مصححه

لزم الحد قبل له وكذلك كل من أخلفته ليخرج من شيء وكذلك قلت من نكل عن البيزق مال أو غصب أو حرق عند حكمت عليه بذلك كله قال نعم قلت فلما لا تقول في المرأة انك تخلفها لتخرج من الحد وقد ذكر الله تعالى أنها تدرك بذلك عن نفسها العذاب فإذا لم تخرج من ذلك فلم لم توجب عليها الحد كما قلت في الزوج وفي نكل عن البيزق وفي في التزويج أو الزوج بغير بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك وهو العقول والقياس

ما تقول فقلت بأمر المؤمنين تركت بعدى عدوا كثيرا وشككته فأن تقتله بأمر القوم من الجباة
ويكون أشد لشركهم فقال عمر أصحى قاتل البراء من مالك ويجزأ من نور فخلا خشيته أن يقتله قلت ليس إلى
قلته سبيل قد قلت لك لم لأبأس فقال عمر ارتشيت وأصبت منه فقلت والله ما ارتشيت ولا أصبت منه
قال التائبى على ما شهدت به بشيرك أولادى أن يعقوبك قال لم يرتشيت فقلت الزبير بن العوام فذهبه
وأمسك عمر وأسلم وفرضه (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وقبول من قبل من الهرمزان أن ينزل على حكم
عمر يوافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل من بنى فظة حين
حصروهم وجهد بهم الحرب أن ينزلوا على حكم سبعين معاذ (قال الشافعى) ولأبأس أن يقبل الامام من
أهل الحصن (١) عقله ونظره لا سلام وذلك أن السند قلت على أن قبول الامام إنما كان لمن وصفت من
أهل الشاعة والثقة فلا يجوز للامام عندى أن يقبل خلافة من غير أهل الشاعة والثقة والعقل فيكون
قبل خلاف ما قبلوا به ولو فعل كان قدر ترك النظر ولم يكن له عذر فإن قال قائل وكيف يجوز أن ينزل
على حكم من لعنه لا يدرى ما يصنع قيل لما كان الله عز وجل أذن بالبن والنفاه في الاسارى من المشركين
وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لما بعث الحكم أبدا أن عين أو يضاد أو يقتل أو يسرق فافى ذلك فعل
فقد جاءه كتاب الله تبارك وتعالى ثم سئ رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعى) وقد سئنا أن
للامام في الاسارى الخيارات في غير هذا الكتاب وأحب أن يكون على النظر للاسلام وأهله فيقتل إن كان ذلك
أو هن العذر وأطاع العرب ويدع أن كان ذلك أشد لنشر الحرب والمطلب للعدوى نحو ما اشارة أنس على
عمر ومتى سئ من الامام قول فيه أمان ثم ندع عليه لم يكن له نقض الامان بعد ما سئ منه وكذلك كل
قول يشبه الامان مثل قول عمر ترككم لأبأس (قال الشافعى) ولا تؤدعى قاتل أحد بعينه لان الهرمزان
قاتل البراء من مالك ويجزأ من نور فلم عليه عرفودا وقول عرفى هذا ما وافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقبضه فقاتل حرة مسلما فلم يقتله فقبضه فقبضه وجاءه بشر كثير كلهم قاتل معروف بعينه فلم عليه فودا وقول
عمر تائبى عن يشهد على ذلك أولادى أن يعقوبك لا يمكن أن يقتل الهرمزان (٢) من أن لا تقبل
الادباهدين ويحتمل أن احدا كما احتاط في الاخبار ويحتمل أن يكون في يده فجعل الشاهد غيره
لأنه دافع عن هو بيده وأشبه ذلك عندنا أن يكون احتياطا والله تعالى أعلم (قال الشافعى) أخبرنا الشافعى
عن جند عن موسى بن أنس عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه سأله اذا صرتم المدينة
كيف تصنعون قال نعت الرجل الى المدينة ونصنع له هنة من جلود قال أرايت أن رضى بجرحه قال لا يقتل
قال فلا تفعلوا فوالذى نفسى بيده ما يسرى أن تقتلوا هذه هنة فقبضه ألاف مقاتل بضيع رجل مسلم
(قال الشافعى) رحمه الله تعالى ما قال عمر بن الخطاب من هذا احتياط وحسن نظر المسلمين وإنى استصحب
للامام ولجميع العمال والناس كلهم أن لا يكونوا معرضين لئل هذا ولا للغير مما الأغلب عليه منه التلف
وليس هذا بغير علم من تعرضه والمبارزة ليست هكذا لان المبارزة تأمير لواحده فلا يمين له مخاطرا إنما
المخاطرة المتقدمة على جماعة أهل الحصن فربى أو على الجماعة وعدة الأغلب أن لا يدان بهم فإن قال قائل
مادل على أن لأبأس التقدم على الجماعة قيل بلغنا أن رجلا قال يا رسول الله ألام يصحك الله من عبده
قال نعم يده فى العلو سائرا فأتى درعا كانت عليه وجعل ما راحته قتل (قال الشافعى) رحمه الله تعالى
والاختيار أن يصرح (قال الشافعى) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن خصيفة عن
السائب بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم نكاه يوم أحد بن درعين (قال الشافعى) رحمه الله تعالى

وفلته لوقات التلم
حبستى وأنت لا تحبس
الابن قال أقول
رسلك لتعلمي فتعزى
به من الحسد فقلت
هالكم أنفصل فأمم ذلك
على قال لا لاقات فالحبس
حد قال لا فقال قالت
فالحبس ظلم لآلات
أفت على الحسد ولا
منعتنى حسابا
تجسد حبسى فى كتاب
ولاست ولا جماع ولا
قباس على أحدها قال
فان قلت والعذاب
الحبس فهذا خطافكم
ذلك ما تروى وأحق عوت
وقد قال الله تعالى
وليشهد عذابها
طائفة من المؤمنين
أفترعنى الحسد أم
الحبس قال بل الحد وما

(١) فيه سقط وأعله أن يقبل الامام من أهل الحصن التزول على حكم من عقله ونظره الخ تأمل
(٢) كذلك النسخ وتأمل فإن تحريفه أجهم معناه اه كنهه معجده

فجعل منك فتكون
صادقاً بانك لم تصبها وهي
صادقة بأنه ولها فان
تذقت لاعتق فان في
ولدها وقال لا لا عنها
ولا قدسها في البراعنها
وارنه الزاد وان قدسها
لاعنها لانه اذا لاعنها
بغير ذنوب فاعلم ان
أهلها لم تله وقد حكمت
أنها ولده وانما واجب
الله العان بالقذف فلا
يجب بغيره ولو قال لم
زن به ولكنها عصت
لم يفت عنه إلا بلعان
ورفع القرفة ولو قال
لان الاعنة لستان
فلان احلف ما اراد
قذفاً ومولاً حدون
أراد قذفاً بمحدداته
ولو قال ذلك بعد ان يقر
به الذي تفعلها ان

أجسامها وجسمها لاهل الخمر أو تكون من التي والدي لم يوجب عليه جيل ولا ترك ولا يكون أربعة أجسامها
التي صلى الله عليه وسلم وجسمها لاهل الخمر ولا يحفظ قولاً لأحد أن يتوهم في هذا غير أحد هذه الثلاثة
الأقوال قال فلما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقتل هذا على أن المشركين لا يعلكون شأ على
المسلمين وأدالم المشركون على المسلمين ما أوجفوا عليه بخيلهم فأحرزوه في ديارهم أشبه والله تعالى أعلم
أن لا يعلك المسلمون عنهم ما لم يعلكوهم لأنفسهم قبل قسم الغنمة ولا بعده قلت الشافعي رحمه الله تعالى
فان كان هذا بائناً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف اختلف فيه فقال قد ذهب بعض السني عن
بعض أهل العلم ولو علمنا أن شاء الله تعالى قالها قلت الشافعي أفرأيت من لقيت ممن سمع هذا كيف تركه
فقال لم يرعه كله ولم يأخذه كله فقلت فكيف كان هذا قال الله تعالى أعلم ولا يجوز هذا لأحد فقلت
فهو ذهب فيه إلى شيء فقال كلني بعض من ذهب هذا الذهب فقال (١) وهكذا يقول فيه الخاسر فيصير
عبد رجل في سهم رجل فكونه مفر وزامن حقه ويتفرق الجيش فلا يجيد أحداً يتبعهم منه فيقتل لأسهم له
فقلت له أفرأيت لو وقع في سهمه حر أو أم ولد لرجل قال يتخرج من يده ويعوض من يتألمال فقلت له
وان لم يستحق الحر الحريرة ولا مالاً أم الولد إلا بعد تفرق الجيش قال نعم ويعوض من يتألمال فقلت له
وما يدخل على من قال هذا تقول في عبد الرجل المسلم يخرج من يده من يدرسه ويعوض منه قيمته فقال
من أين يعوض قلت من الجسد خاصة قال ومن أي الجسد قلت سهم النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان
يضعه في الأفاعيل ومصالح المسكين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال في قائل تولى الجواب عن قال صاحب
المال أحق به قبل القاسم بعده قلت فاسأل فقال ما جئت فيه قلت ما وصفت من السنة في حديث عمران
ابن حصين والخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وان السنة اذا دأبنا المشركين
لا يعلكون على المسلمين شأ بمال لم يجز أن يعلكو عليهم بمال أخرى إلا سنة منها فقال من أين قلت
اذا أعطيت أن مالك العبد ان وجد عده (٢) قبل ما يجزئه العدة ثم يجزئه المسلمون على العدة قبل ان يقسمه
المسلمون فقد أعطيت أن العدة لم يعلكو مملكتهم ولم يعلكو مملكتهم لهم يكن العبد بعد ما ملكه
الموجفون عليه من المسلمين قبل القسم ولا بعده أرايت لو كان أسهم إياه وغلبتهم عليه كبيع كبيعهم ولا له
منهم أو هيته إياه ثم أوجب عليه ألا يكون للوجفين قال بلى قلت أتعدو غلبة العدو عليه أن تكون
ملكاً فيكون كمالهم سواء مما ربه لهم وأشتر وأوتكون غصباً لا يعلكو عليه فإذا كانت السنة
والأثار والاجماع تدل على أنه كالنصف قبل أن يقسم فكذلك ينبغي أن يكون بعد ما يقسم ألا ترى أن
مسألة امتثال ولا غير متأولوا أوجب على عديم أخذه من يدين فقهه عليه كان لملكه الأول فاذم ملك مسلم
على مسلم فنصب المشرك أولى أن لا يكون مالكاً مع أنك لم تجعل المشرك ملكاً ولا غير مالك (قال
الشافعي) فقال ان هذا يدل عليه ولكنه انما فيه بالأثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أرايت ان قال مالك قائل
هذه السنة والأثر بجماع ما قلناه وهو القياس والمقول فكيف صرت إلى أن تأخذ بشئ دون السنة وتدع السنة
وشيئ من الأثر فمن الآثار وتدع أكثرها فاجتعل فيه قال انما قد قلنا السنة والآثار التي ذهبت الجواهر يمكن
فيها بيان ذلك بعد القسمة كهذهها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلنا ما فيها بيان أن العدو
لو ملكوا على المسلمين ما أحرزوا من أموالهم ملكاً تاماً كان ذلك من ملك من المسلمين على المشركين دون ملكه
الأول قال بلى قلت وألا يكون مملوكاً لملكه الأول بكل حال والعدوان أحرزوه فقال ان هذا يدل على ذلك
ولكن صرنا إلى الأثر وتركنا القياس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلنا فهذه السنة والآثار والقياس

(١) لعله فقال هكذا تقول تقع في القاسم الخ (٢) أظهر بعد ما يجزئه الخ تأمل

عليها فقال قد يحتمل أن يكون حكمه قبل ما يقسم (١) حكمه بعدما يقسم حكمه (قال الشافعي رحمه الله تعالى فقلت له أما في قاس وأقول لا يجوز أن يكون هذا لو كان الالاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يرعن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء ورى عن غيره فليس في أحديهما الذي صلى الله عليه وسلم حجة قال أفجتمل من روى عنه قولنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون ذهب عليه هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أفجتمل عندك فقال نعم فقلت فإما شئتلك عن أمر تعلم أن لا تستلذه فيه قال فأوحدي مثل هذا فقلت نعم وأبين قال مثل ماذا قال الشافعي قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السن بخمس وقضى عرفى الفرس بعير فكان يحتمل لذهاب لذهب مذهب عمران يقول السن ما قبل والفرس ما أكل عليه ثم يكون هذا وجهها يحتمل لا يصح المذهب فيه فلما كانت السن داخله في معنى الاستئان في حال فان يايتها باسم منفردونها كاتباين الاستئان بأسماء تعسرفهم ماصرها وأنت إلى ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة وجعلنا الأعم وأنى يقول النبي صلى الله عليه وسلم من الأخص وان احتل الأخص من حكم كثير غير هذا نقول فيه نحن وأنت عيشل هذا قال هذا في هذا وغيره كما تقول قلت فلما أجزز المشركون ثم أجزز عنهم فكان لما ملكه قبل القسم ولم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس له بعدما القسم أثر غيره أفاقرى لا يحتمل معنى إلا أن المشركين لا يجوزون على المسلمين شيئا قال فإنا أخذ قولنا من غير هذا الوجه إذا دخل من هذا الوجه فتأخذ من أنارو بناعن النبي صلى الله عليه وسلم من أسلم على شيء فهو له ورو بناعنه أن المغيرة أسلم على مال قوم قد قتلهم وأخفاه فكان له (قال الشافعي) أ رأيت ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه من أسلم على شيء فهو له أثبت قال هو من حديثك قلت نعم منقطع ونحن نكلمك على تثبته فنقول لك أ رأيت أن كان تابيا أهوعام وأخاص قال فإن قلت هو عام قلت أنقول لك أ رأيت عبدًا آخر جزا أو أم ولدًا زمكبا ومديرا أو عبدا مرهونا فأسلم عليهم قال لا يكون له حر ولا أم ولد ولا شيء لا يجوز ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فترك قولك أنه عام قال نعم وأقول من أسلم على شيء يجوز ملكه لما لك الذي غصبه عليه فلتأفام الولد يجوز ملكه ما لكها إلى أن يموت أفتقبل للعبد وملكها إلى يموت سيدها قال لا لأن فرجها لا يحل لهم فقلت أن أحلت ملك رقبته بالغصب حين نقيم الغاصب مقام سيدها لئنك لشبهه أن يحل فرجها وأملكها وان منعت فرجها أ رأيت أن جعلت الحديث خاصا وأخرجه من العموم يجوز لك فيه أن تقول فيه بالخاص بغير دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فقال فاستدل بحديث المغيرة على أن المغيرة ملك ما يجوز له ملكه فأسلم عليه فلم يخرجه النبي صلى الله عليه وسلم من يده ولم يخرجه قال فقلت له الذين قتل المغيرة مشركون فان زعمت أن حكم أموال المسلمين حكم أموال المشركين كذلك على ذلك قال ما حكم أموال المشركين حكم أموال المسلمين وأنه يدخل على هذا القول ما وصفت فهل تجد إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أسلم على شيء فهو له يخرج صاحبه جلا يدخل فيه شيء مثل ما دخل هذا القول (قال الشافعي) فقلت له نعم من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له فقال له جازله فإنه فقلت له إن الله تبارك وتعالى أعز أهل دينه (٢) إلا بغيره فهو من غير أهل دينه أولى أن تكون بمنوعة أو أقوى على منعها فإذا كان المسلم لله رقبته مسلما على عيدهم وورث عن القاهر وأغلبه علمه تناول وألص أخذه المقة هو رقبته بأصل ملكه الأول وكان لا عليه مسلم فغصبه فكافر أولى أن لا يملكه فغصب وذلك أن الله جعل تأمؤ دخول المسلمين أنفس الكافرين بالمحاربين وأموالهم فغصبه والله تعالى أعز أن يكون المشركون أن كانوا إذا قدر وأعلمهم وأوالهم خلا لا دين الله عز وجل أن لا يكون لهم أن يتخذوا من أموال أهل دين الله شيئا بقدر على إخراجهم من أيدهم ولا يجوز أن يكون المقتول (١) له وحده بعدما يقسم خلافه تأمل (٢) أى ومنع أموالهم بينهم لا يقتضيه تأمل

كانت أمه من أن طلبت الحدود والتعزير إن كانت نصرانية أو أمية (قال المزي) رحمه الله قد قال في الرجل يقول لأبيه لست بابي أنه ليس بقاف لا لمحتى بسل لأنه يمكن أن يعز به إلى حلال وهذا بقوله أشبه (قال) وإذا انتفعاته ولدها باللعان فبما من بعده ولد لأقل من سنة أشهر أو أكثر ما يلزمه نسب ولد البتوة فهو ولده إلا أن فيه بلعان وإذا ولدت ولد من في بطن فافر بأحدهما وتنفى الآخر فسمانا بولاد يكون حل واحد بولدين إلا من واحد (قال الشافعي) رحمه الله وإن كان نفسه بقتل

محمولا على من يتحوله اذ اقدر عليه قال هالدي يساون عليه فيكون لهم فقلت ما غصبه بعض المشركين
بعضهم أسلم عليه الغائب كان له كالأخذه المغيرة من أموال المشركين وذلك أن المشركين الغاصبين
والغصبين لم يكونوا ممنوعين إلا بأموال بني الله عز وجل فلما أخذها بعضهم بعضا وباع بعضهم بعضا ثم
أسلم السابق الآخذين كان له ما أسلم عليه لأنه أسلم على ما لو ابتدأ أخذه في الإسلام كان له ولم يكن أن
يشترى في الإسلام أخذني المسلم فقال لي أرايت من قال هذا القول كفى عزم في المشركين اذا أخذوا المسلم
عبدا أو ما لا غيره أو أمانة أو أم ولد أو مديرة أو مكاتبه أو امرؤونه أو أمانة جانبية أو غير ذلك ثم أحرزها المسلمون
فقلت هذا يكون كله مال له على المثل الأول وبالخال الأول قبل أن يحرزها العدو وتكون أم الولد أم
ولد وأن مات سيدها عتقت عتقة في بلاد الحرب أو بعد والمديرة مديرة فالمرجع فيها سيدها والعبد الجاني
والأمانة الجانبية ما بين في رقابهما الحماية لا بفعل السلب منهم مائشاً وكذلك الرهن وغيره قال أفرأيت أن أحرز
هذا المشركون ثم أحرزهم عليهم مشركون غيرهم ثم أحرزوا المسلمون ثم أحرزوا المشركون عليهم قلت كيف
كان هذا وظنا طول فهذه أقول لا سجل بحال هو على المثل الأول وكل حادث فيه بعده لا سطره يدفعوا إلى
مالكهم الأولين المسلمين فقلت للشافعي رحمه الله تعالى فأجب على هذا القول أرايت أن أحرز العدو جارية
رجل موطنها الحرز لها فولدت ثم ظهر عليها المسلمون فقال لي أو أولادها مالها قال قلت فإن أسلموا عليها قال
تدع الحارة إلى مالها وأخذ من وطئها عتقها وقية أو أولادها موم سقطوا (قال الشافعي) أخبرنا ما تسمع
جده عن أبي سعيد بن يزيد بن هرمان بن جندب كتب إلى ابن عباس يسأله عن خلال فقال ابن عباس أن ناسا يقولون
إن ابن عباس يكره السحر وروية ولولا أني أخاف أن أكتبه علم أكتبه فكتب بحجة إليه أما بعد فآخر في
هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن نكاحهن وكان يقتل الصبيان ونحو
يقضي يتم التيمم عن الحسن بن هرون فكتب إليه ابن عباس أنك كتبت تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغزو بالنساء وقد كان يغزو من فيد أو بن المرضى ويحذر من العتبة وأما السهم فلم يضرب لهن
بسهم وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الولدان فلا تقتلهم إلا أن تكون تعلم منهم ما علم الحضرمي الصبي
الذي قتله فتدبر بين المؤمن والكافر فقتل الكافر وتدع المؤمن وكتبت متى يقضي يتم التيمم ولعمري أن
الرجل لتسب خيشه وأنه لضعيف الأخد ضعيف الاعطاء فإذا أخذ نفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد
ذهب عنه التيمم وكتبت تسألني عن الحسن وأيا كنت تقول هولاء في ذلك عليا فوما نصبرنا عليه سالت الشافعي
عن المسلم إذا غزا أهل الحرب هل يكره لهم أن يقطعوا الشجر المنير ويحرقوا ما نزلهم ومنازلهم ويحرقوا
ويحرقوا ويحرقوا وما قدروا عليه من غمارهم ويحرقوا ما نزلهم ومنازلهم ومنازلهم (قال الشافعي) كل ما كان مما
على كذا لا يرد عليه فإنه مباح بكل وجه وكل ما زعمت أنه مباح لحلال المسلمين فعله وغير محرم عليهم تركه
وأجاب إذا غزا المسلمون بلاد الحرب وكانت غزاهم غارة أو كان عدوهم كثيرا وتجهضوا عنه لا يغلب عليهم
أن تدمير أربهم دار الإسلام ولا دارهم يجرى عليها الحكم أن يقطعوا ويحرقوا ويحرقوا وما قدروا عليه من غمارهم
غمارهم ويحرقوا ويحرقوا ما نزلهم ومنازلهم (قال الشافعي) كل ما كان مما على كذا لا يرد عليه فإنه مباح بكل وجه
وكل ما زعمت أنه مباح لحلال المسلمين فعله وغير محرم عليهم تركه وأجاب إذا غزا المسلمون بلاد الحرب وكانت
غزاهم غارة أو كان عدوهم كثيرا وتجهضوا عنه لا يغلب عليهم أن تدمير أربهم دار الإسلام ولا دارهم يجرى
عليها الحكم أن يقطعوا ويحرقوا ويحرقوا وما قدروا عليه من غمارهم غمارهم ويحرقوا ويحرقوا ما نزلهم
ومنازلهم (قال الشافعي) كل ما كان مما على كذا لا يرد عليه فإنه مباح بكل وجه وكل ما زعمت أنه مباح
لحلال المسلمين فعله وغير محرم عليهم تركه وأجاب إذا غزا المسلمون بلاد الحرب وكانت غزاهم غارة أو كان
عدوهم كثيرا وتجهضوا عنه لا يغلب عليهم أن تدمير أربهم دار الإسلام ولا دارهم يجرى عليها الحكم أن يقطعوا
ويحرقوا ويحرقوا ما نزلهم ومنازلهم (قال الشافعي) كل ما كان مما على كذا لا يرد عليه فإنه مباح بكل وجه

لأمة فعله بالحد ولو
مات أحدهما ثم اتعن
نفي عنه إلى البيت ولو
نفي ولها بيمان ثم ولدت
آخر بعد يوم فأقر به
لما جمعا لأنه جعل
واحد وحدها كان
فذهبها ولم ينفعه وقف
فانها نزل وقال التعاني
الأول بكفني لأنه حل
واحد لم يكن ذلك
حتى يتعن من الآخر
(وقال) بعض الناس
يومان أحدهما قبل
اللعان لآخر وزمسه
الولدان وهما عندنا
وعنده جعل واحد
كفكف بلاعن وللمز
الولد قال من قبل
أنه ورث المقتله
ومن زعم أنه برئه

من أموالهم فلم يقسموه حتى أودعهم عدوهم وضايقوا غلبتهم عليه فلا بأس أن يحرقوه بأن أجمعوا على ذلك
 وصك ذلك لواقسموا لم أر بأسا على أحد صارق يده أن يحرقه وإن كانوا يرجون منه لم أحب أن يجهلوا
 بغيره والبعض ما لم يكن فيه فراخ من غير ذوات الأرواح (١) يعني الكفار وما يجوز من ذوات الأرواح
 حتى زواجه الروح بحالة مألوف له فيحرق كله أن أدركهم العدو في بلادهم لم يشر على ما وصفت أن شاولاذا
 وإن شاولاذا كره فأما ذوات الأرواح من الحبل والبقر والضل وغربها فلا تحرق ولا تعقر ولا تقرب إلا
 بما يحل به ذبحها أو في موضع ضرورة (٢) فقلت كتاب الله عز وجل سنة نبى صلى الله عليه وسلم قال
 الله تبارك وتعالى في التفسير حين حاربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل
 الكتاب «فأرأيت أن يخرجون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين» فوصف أحوالهم منازلهم بأيديهم وأيدي
 المؤمنين بيوتهم ووصفه بأيدى شاول كالضابيه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع نخيل من ألوان
 نخيلهم فأرسل الله تبارك وتعالى رضاء بما صنعوا من قطع نخيلهم ما قطع من لينه وأرسل رضاء فاجتمع على أصواتها
 فإذا نزل الله يجزى الفاسقين فرضى لقطع وإباح الترك فاقطعوا وتركوا موجودان في الكتاب والسنة وذلك
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخيل في التفسير وتركه وقطع نخيل غيره وتركه ومن غزا من يقطع
 نخيله (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عمار عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخيل في التفسير (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن
 ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سرة بني لؤي «حريق بالبور مستطير

فإن قال قائل ولعل النبي صلى الله عليه وسلم حرق مال بني النضير تركه قبل على معنى ما أزل الله عز وجل
 وقد قطع وحرق بخبير وهي بعد النضير وحرق بالطائف وهي آخر غزاة قاتل بها وأمر أسامة بن زيد أن يحرق
 على أهل أبي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخيه نافع بن عبد الله بن جعفر الأزهرى قال
 سمعت ابن شهاب يحدث عن عروة عن أسامة بن زيد قال قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أغزو صابا
 على أهل أبي وأحرق

(الخلافة في التعريق) فليس للشافعي رحمه الله تعالى فهل خالف ما قلت في هذا أحد فقال
 ثم بعض أحوالنا من معنى الشافعي فقلت إلى أي شيء ذهبوا قال إلى أنهم روي عن أبي بكر أنه سمى أن
 يحرق عمرو بن وقطع شعره ثم فيها فماتت عنده فقلت فما الحجة عليه قال ما وصفت من الكتاب والسنة
 فقلت علام تدعيه أي بكرة ذلك فقال الله تعالى أعلم أما الظن به قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 يذكر فتح الشام فكان على يدين منه فأمر بترك تحريق العالم وقطع المنبر ليكون المسلم لا لأنه رأى محرم ما
 لأنه قد حضر من النبي صلى الله عليه وسلم تحريقه بالنضير وخيبر والطائف فقللهم أن يروى على غير ما رآه
 عليه وأما فمما أزل الله عز وجل في نصيب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكل شيء قسمة النبي صلى الله عليه وسلم
 سوى هذا فإنه يأخذ

﴿ذوات الأرواح﴾

قلت للشافعي رحمه الله تعالى أفترأيت ما طفره المسلمون من ذوات الأرواح من أموال المشركين من
 النسل والتعل وغيرهما من الماشية فقدروا على اتلافه قبل أن يقتلوه وأغصوه فأدركهم العدو فخافوا أن
 (١) لهؤلاء من فلم أن لا معنى له أو محرق وأصله من مفتي الكفار تأمل وحرر (٢) كذا في النسخة
 ولعل أصله فقلت وما دليلك قال كتاب الخ وحرر

(وقال) أيضا لو ناله
 بلعان ومات الولد فادعاه
 الأب ضرب الحد ولم
 يثبت التلبس ولم يره
 فإن كان الابن المنسي
 ترك ولما حدا أبو يوث
 نسبه منه وورثه (قال
 الشافعي) رحمه الله ولا
 فرق بين ترك ولما أدم
 يتركه لأن هذا الولد
 المنسي إذا مات منسي
 التلبس أقربه لم يعد
 إلى النسب لأنه فارق
 الحياة حال فلا يتقبل
 عنها وكذلك ابن المنسي

معنى المنسي وهو
 لا يكون أنا بنفسه
 فكيف يكون ابنه بالولد
 المنسي الذي قد انقطع
 نسبه إلى منبه والذي
 ينقطع به نسب إلى
 ينقطع به نسب إلى

يستقذروهم وبقره وبعو على المسلمين يجوز لهم ان يلقوه بدمع أو عقر أو يحرقوا ويترقوا في شئ من الأحوال
قال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجل عندى أن يقصد قتله بشئ بقله إذا كان لا راكب عليه فقلت للشافعي
لا وقت وانما هو مال من أموالهم لا يقصد قتله بالثأف قال الشافعي لفرقة ما سألته من المال لا ذور وح
بالم بالعباد ولا ذنبه وليس كالارواح له بالم بالعباد من أموالهم وقدهى عن ذوات الارواح أن يقتل
ما قدر عليه منها الا بالذبح لتؤكل وما امتنع عاتيل من السلاح لتؤكل وما كان منها عذاه وضار الضرورة
قلت للشافعي اذكر ما وصفت فقال أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن صهيب عن عبد الله بن عمر
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا فحافقها بغير حقها سأل الله عز وجل عن قتلها
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان قتل ذوات الارواح من الهائم يحتفلوا الاعاوصت كان
عقرا لغيره والذواب التي لا ركبان عليها من المشركين داخل في معنى الحظير ناريا من معنى المباح وبما
عندى أن تعقر ذوات الارواح الاعاوصت فلما كان قاتل في ذلك غنظ المشركين وقطع بعض قوتهم
قبل له انما يال من غنظ المشركين بما كان غير ممنوع من أن يال فاما المنوع فلا يقاتل أحدنا بأن
الغناظ له ما نهى عن اتيانه الا ترى ان لو سبنا نساءهم وولادتهم فأدركوا فلم نل في استغناظهم باهم منا
ليجز لنا قتلهم وقتلهم أغنظ لهم وأنكى من قتل دوابهم فان قال قائل فقد روى أن جعفر بن أبي طالب
عقر عند الحرب فلا أخف ذلك من وجه ثبت على الانفراد ولا أعلمه مشهورا عند علماء العلم بالمغازي
قلت للشافعي رحمه الله تعالى أفرايت القارس من المشركين الاسلام أن يعقره قال نعم ان شاء الله تعالى لان
هذه منزلة يجد السيل بها القتل من أمر يقتله فان قال قائل فاذكر ما يشبه هذا قبل يكون له أن
يرى المشرك باليسل والنار والمجنح فاذا صار أسيرا في يده لم يكن له أن يفعل ذلك به وكان قتله بالسيف
وكذلك أن يرى الصيد فيقتله فاذا صار في يده لم يقتله الا بالاذكالة التي هي أخف عليه وقد اجمع له المشرك
بالمجنح وان أصاب ذلك بعض من معهم من هو محظور الدم لره في دفعه عن نفسه عدوه أو كثر من هذا
فان قال قائل في هذا خبر قبل نعم عقر حنظلة بن الرأب أبي سفيان بن حرب يوم أحد فرسه فانكسرت به
وصرع عنها فجلس حنظلة على صدره وعطف ابن شعوب على حنظلة فقتله وذلك بين رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنكر ذلك عليه ولا نهى ولا نهى غير عن مثل هذا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ولكنه اذا صار الى أن يفارقه فأرسله لم يكن له عقره في تلك الحال والله تعالى أعلم
وكذلك لو كانت عليه امرأة أو صبي لا يقاتل لم يعقر إنما يعقر لمنى أن يوصل الى الفارس لم يقتل أو ليؤسر قبل
للشافعي فقلت سمعت في هذا حديثا عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قالوا لابي بن جعفر عن شئ
دلالة من كتابنا وأوسه وقد وصفت لك بعض ما حضر في من ذلك فلا يزيد بشئ وافقه قوة ولا هو شئ
تلقاه وقد بلغنا عن أبي امامة الباهلي أنه أوصى ابنه لا يعقر جيدا وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عن
عقر الدابة اذا هي قامت وعن قيسمة أن فرسا قام عليه بأرض الروم فتركه ونهى عن عقره (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وأخبرنا من سمع شام بن الغازي روى عن مكحول أنه سأل عنه قتله وقال ان النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن المشقة قبل للشافعي أفرايت ما أدرك معهم من أموال المشركين من ذوات الارواح
قال لا تعقروا منه شيئا الا أن تتحولا كالأول كما وصفت بدلالة السنة وأما ما ذكر ذوات الارواح فيصنعون
فيما نافوا أن يستقذروا من أيديهم فبهم ما شاءوا من يحرق ويكسر وتفرق وغيره قلت أو يدعون أولادهم
ونساءهم ودوابهم فقال نعم انما انما بقدر وعلى استغناظهم منهم فقلت للشافعي أفرايت أن كان السبي والمنازع
تسب قال كل رسل صالحة من ذلك شئ فهو مسلط على ماله ويدع ذوات الارواح ان لم يعقرى سرقها وعلى منعها

لأن حكمها واحد (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
قتل وقتب دنته
ثم أقره لحقه وأخذ
حصته من دنته ومن
ماله لان أصل أمره أن
نسبه ثابت وانما هو
منشئ ما كان أبوه
مسلا عنهما على
نفسه وقال لا أمر أنه
بأزنية فقالت زينة
بك وطلبا جعلاهما
سائلا فان قالت عنت
الله أصابي وهو زوجي
حلفت ولائى عليها
ويلعن أو يحده وإن
قالت زينة به قبل
فأذنته وعليها الحسد
ولا لئى عليه لأنها مقرة
له بالزنا ولو كانت قالت
له بل أنت أرفى منى

وبصنع في غيغورات الارواح ماشاء فقلت الشافعي افرأيت الامام اذا أحرز ما يحمله من المتاع حرقه في بلاد
الشرك وهو يقاتل أو حرقه عند ادراكه المشركين له وخوفه أن يستغذوه قبل أن يقسم به بعد ما قسم
فقال كل ذلك في الحكم سواء ان أحرقه باذن من معه حل له ولم يضمن لهم سواء وبعل الخس لا حله فان حرم
به دفعه اليهم خاصة وان لم يسلم له لم يكن عليه شيء وحتى حرقه بغير اذنهم ضمنه لهم اشأوا وكذلك رجل
من المسلمين ان حرقه يضمن ما حرق منه ان حرقه بعد ان يجوز المسلمون فأما اذا أحرقه قبل أن يجزى فلا
ضمن عليه

(السي يقتل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أسر المسلمون فصاروا في بلاد امام
فقسم حكاما مال الرجال البالغون فلا امام ان شاء أن يقتلهم أو بعضهم أو عين عليهم وعلى بعضهم ولا ضمان
عليه فيما منع من ذلك أسرتهم العامة أو أوحدا أو زوا على حكمهم أو ولاء هو أسرتهم قال الشافعي ولا
يبنى له أن يقتلهم الا على النظر للمسلمين من تقوية دين الله عز وجل وتوحيدهم وعدوهم وغنظهم وقتلهم بكل
حال سباح ولا يبنى له أن يقتلهم الا بان يكون بريء سبيهم من عليه رجوعا اسلامه أو كفره المشركين
أو تخذيلهم عن المسلمين أو ترهيبهم بأي وجهه ما كان وفعل على غير هذا المعنى كرهته ولا يضمن شيئا
وكتلته ان ينادى بهم المسلمين اذا كان له المني بلا مغادة فاما اذا لم تكن له (قال الشافعي) رحمه
الله ومن أرق منهم أو أخذ منه فدية فهو كالمال الذي غنمه المسلمون يقسم بينهم ويخمس (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ودون الباقين من الرجال والنساء اذا أسروا بأي وجهه ما كان الا اسارهم كالمتاع الغنوم وليس
له ترك أحدهم ولا قتله فان فعل كان ضمانا لقيسمته وكتلته غير من الجندان فعل سكان ضمانا لقيسمته
ما استهلك منهم أو تلف

(سيرة الواقدي)

« أخبرنا الرازي » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أصل فرض الجهاد والحدود على البالغين
من الرجال والفرانض على البالغين من النساء من المسلمين في السكك والسنن موضعين فأما الكتاب فقول
الله تعالى وإذا بلغ الاطفال منك الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم فأخبرنا عنهم اذا بلغوا الاستئذان
فرضا كما كان على من قبلهم من البالغين وقوله عز وجل واثروا للناس حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم
منهم رشدا وكان بلوغ النكاح استكمال خمس عشرة وأقل من بلغ النكاح استكمال خمس عشرة وأقلها بنت
عليه الفرض كله والحدود ومن أبطأ عنه بلوغ النكاح فالسنن التي يلزمهم الفرائض من الحدود وغيرها
استكمال خمس عشرة والأصل فيه من السنة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردع الله عن عرين الجهاد
وهو ان ربع عشر سنة وحازه وهو ان خمس عشر سنة وعبد الله وأبو عبد الله طابا لآن لا يكون عبد الله
مجاهدا في الحالىن فأجاز ما بلغ أن يجب عليه الفرائض ورد ما اذا بلغها ففعل ذلك مع نفعه عشر رجلا منهم
زيد بن ثابت ورافع بن خديج وغيرهم فن لم يستكمل خمس عشرة ولم يمت قبلها فلا جهاد ولا حد عليه في شيء
من الحدود وسواء كان جسيما شديدا بمقار بالثمن عشرة وليس ينهوا بين استكمالها الا يوما أو بضعة (أبو داود)
ينسبون بين استكمالها سنة وستان لانه لا يجد على الخلق الا كتاب أو سنة فأما ادخال الفعلة معهم فانه فعلة
مردود ما اذا لم تكن خلافا فكيف اذا كانت بخلافهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحدها بلوغ في
أهل الشرك الذين يقتل بالهشم ويترك غير بالهشم أن ينشأوا الشر وثالث أنهم في الحال التي يقتلون فيها

فلا شيء عليها لانه ليس
بالقذف انما لم يرد به قذفها
وعليه الحد أو اللعان
ولو قال لها أنت أذن
من فلانة أو أذن الناس
لم يكن هذا قذفا لآن
يرد به قذفا ولو قال
لها يا زنا كان قذفا وهذا
ترخيخ كما يقال للمالك
يا مال ولحارث يا حارث
ولو قالت يا زانية أكلت
الصدق وزادته حرفا
أو اثنين (وقال) بعض
الناس اذا قال لها يا زنا
لا عن أحد لان
الله تعالى يقول وقال
نسوة وقال ولو قالت
له يا زانية لم تحسد
(قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وهذا جهل
بلسان العرب اذا تقدم
فعل بالجماعة من النساء

(١) أي مستورا بالسلاح يقال أودى اذا تكفر بالسلاح واستتر به راجع اللغة

مدافعون بالبلوغ الثلاثة وأغبر مشهود عليهم فلو شهد عليهم أهل الشرك لم يكنوا بمن يجوز شهادتهم وأهل الإسلام يشهدون بالبلوغ على من بلغ فيصدقون بالبلوغ فإن قال قائل فهل من خبر يروى الفرق بين المسلمين والمشركين في حد البلوغ قيل نعم كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم في برقة نطفة قتل مقاتلتهم وسي ذوار بهم فكان من سنته أن لا يقتل إلا الرجل بالغ من كان أبنته قتلته ومن لم يكن أبنته قتلته فاذا غاب البالغ خضر القتال فسهمة ثابت وإذا حضر من دون البلوغ فلا سهمه فيرضخه ولا يعد والمرأة والصبي يخضرون الغنime ولا يسهم لهم ويرضخ أيضا للمشرك يقتل معهم ولا يسهم

(الاستعانة بأهل الذمة على قتال العدو)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي روى مالك بكروى رسول الله صلى الله عليه وسلم شركا أو مشركين في غزاة بدر وأبي أيسع بن الأبي سلم ثم استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بدر بستين في غزاة خيبر بعدد من يهود بني قينقاع كانوا أشداء واستعان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة حنين ستة مائة من بني أمية وهو مشرك قالوا لا لأن كان لانه لخير ابن يستعين (١) يسلم وأورده كما يكون له رد المسلم من معنى يخافه من أو لشدة به فليس واحد من الحديثين بخالف الآخر وإن كان رد لانه لم ير أن يستعين بمشرك فقد نفعه ما بعده من استعانت به عشر كين فلا بأس أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين إذا أخرجوا طوعا وبرضخ لهم ولا يسهم لهم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهمهم ولا يجوز أن يترك العبيد من المسلمين بلا سهمهم وغير البالغين وأن قاتلوا أو قاتلوا قاتلن لتقصير هؤلاء عن الرحلة والحربة والبلوغ والإسلام ويسهم للمشرك وقته التقصير إلا كثير من التقصير عن الإسلام وهذا قول من حفظ عنه وإن أكره أهل الذمة على أن يغزوا فلهما أجر جهادهم في كل خرجهم من أهلهم إلى أن تنقضي الحرب وأرسلها إليهم وأحب إلى إذا غزاهم لو استخرجوا

(الرجل يسلم في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسلم الرجل من أهل دار الحرب كان مشركا أو مستأنفا منهم أو أسيراق أي يدهم سواء ذلك كله فإذا خرج إلى المسلمين بعد ما غنمو أو فلا يسهمه وهكذا من يدهم من المسلمين مددا وإن بقي من الحرب شيء شهد هذا المسلم الخروج أو الجيش شركهم في القنime فلا ينحرج إلا بعد تنقضي الحرب وقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الغنime لمن شهد الواقعة فمن حضر واحد من هؤلاء فأرسل أسهمه سهم فارس وإن حضر رجلا أسهمه سهم رجل فان قاتل التجار مع المسلمين أسهمهم سهم فارس وإن كانوا فرسان أو سهم رجالة إن كانوا رجالة

(في السرية تأخذ العلف والطعام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لأحد من الجيش أن يأخذ شيئا دون الجيش مما يتولاه العدو إلا الطعام ناضجا وعلفها كلسواء وفي غنما ما ترائب كله فمن قدر منهم على شيء أنه يأكله أو يشربه أو يعلقه بطنه غير ما يقبضه ويعلقه وليس له أن يبيعه وإذا باع عدوته في السلم وياكله بغير إذن الإمام وما كان حلالا من ما كوله أو شرب فلامعنى الإمام فيه والله تعالى أعلم

(في الرجل يقرض الرجل الطعام أو العلف إلى دار الإسلام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقرض الرجل رجلا طعاما أو علفا في بلاد العدو وردته نخرج من بلاد العدو لم يكن له رده عليه ما دون له في بلاد العدو في كلهم غير ما دون له إن غرق بلاد العدو في أكله ورد ما لم يقرض على الإمام

(١) له لم يشرك قتال

كان الفعل مذ كرا مثل
قال نسوة ونخرج
النسوة وإذا كانت
واحدة فالفعل مؤنث
مثل قالت وجلبت
وقال هذا القول
يقول لوقال رجل
زنات في الجبل حدثه
وإن كان مع رفاعة
العرب أنه صنعت في
الجبل (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى يحلف
ما أدا إلا الرقي في
الجبل ولا حدته أن لم
يحلف حد أن حلف
القتل وفقد أراد
القتل وقال لأمراته
زيت وأن صغيرة
أوقال وأنت صرانية
أوامم وقد كانت
صرانية أوامة أوقال
مستكره أو زني بك

(الرجل يخرج الشيء من الطعام أو العلف إلى دار الإسلام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن فضل في يديه شيء من الطعام قل أو كثير يخرج به من دار العدو إلى دار الإسلام لم يكن له أن يملكه ولا يأكله وكان عليه أن يرد إلى الإمام فيكون في المغنم فإن لم يفعل حتى يتفرق الجيش فلا يخرج منه أنه يتصدق به ولا يضاعفه كما لا يخرج منه حتى واحد ولا جماعة لا تأذنته اليهم فإن قال لأجدهم فهو جسد الإمام الأعظم الذي عليه تفرقه فمهم ولا أعرف بقول من قال يتصدق به وجهها فإن كان ليس ماله فليس له الصدقة عمل غيره فإن قال لا أعرفهم قيل ولكن تعرف الوالي الذي يقوم به عليهم ولولم تعرفهم ولا واليهم ما أخرجك فيما ينزلك وبين الله الأداة قليل مالهم وكثيره عليهم

(الحجة في الأكل والشرب في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل كيف أخرجت بعض المسلمين أن يأكل ويشرب ويعلفهما أصاب في دار الحرب ولم يخرج له أن يأكل بعد فراقهاها قيل إن الغلول حرام وما كان في بلاد الحرب فليس لأحد أن يأخذ منه شيئا بدون أحد حضرة فهم فيه شرع سواء على ما قسم لهم فلو أخذوا وأخطأ كان محرما وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أذنا والخطب والخطب فإن الغلول عار وشنار ونار يوم القيامة فكان الطعام إذا دخل في معنى أموال المسلمين وأكتم الخطب والخطب والفلس والخرقة التي لا يصل لأخذها لأحد دون أحد فلما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام في بلاد الحرب كان الأذن فيه عاما صار جازما في الجملة (١) التي استثنى فلم يخرج أن يخرج لأحد أن يأكل إلا حيث أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالأكل وهو بلاد الحرب خاصة فإذا زاد اليهم يكن باقيا بما أخذ من الطعام من غيره كالأكل يكون باقيا بخطب لو أخذ من غيره وكذلك كل ما حل من محررم في معنى لا يصل إلا في ذلك المعنى خاصة فإذا زاد بل ذلك المعنى عاد إلى أصل التصرم مثلا للثابت المحرمة في الأصل المحلة للضرر فإذا زابت الضرورة عدت إلى أصل التصرم مع أنه بر وى من حديث بعض الناس مثل ما قلت من أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لهم أن يأكلوا في بلاد العدو ولا يخرجوا بشيء من الطعام فإن كان مثل هذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا حجة لأحسبهم وإن كان لا يثبت لأن في رجاله من يجهل وكذلك في رجال من روى عنه أحلاه من يجهل

(بيع الطعام في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تابع رجلان طعاما بطعام في بلاد العدو فالقياس أنه لا بأس به لأنه إنما أخذ ما جاء به فأكل كل واحد منهما ما صار المالك يخرج فلذا خرج رد الفضل فإذا جاز له أن يأخذ طعاما فطعمه غيره لأنه قد كان يحل لغيره أن يأخذ كما أخذ فأكل فلا بأس أن يساعده

(الرجل يكون مع الطعام في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا فضل في يدي رجل طعام ببلاد العدو بعد نقض الحرب ودخل رجل لم يشركهم في القسمة فباعوا بغيره لانه أعطى من ليس له أكله والبيع مردود فإن قلت ردقته إلى الإمام لم يكن له حجب ولا أخرجها من يديه إلى من ليس له أكلها وكان أكثر إباحة ما من بلاد العدو إلى الموضع الذي ليس له أكلها

(بيع البهائم من أجل جلودها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إلى إذا كانوا غير متفاوتين ولا اثنين من أن يتركوا في بلاد العدو ولا مضطرين أن لا ندعوا شاة ولا بعرا ولا بقر ولا لائلا كاله ولا ندعوا لتصل ولا شراب ولا سقاء يتخذونها من جلودها ولو فعلوا كان مما كرهوا وأجزأهم اتخاذه من جلودها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجلود البهائم التي عليها العدو كالتنير والدرهم لأنه إنما أذن لهم في الأكل من جلودها ولم يؤذن لهم في أكل جلودها وأقسموا عليها ردت إلى المغنم وإذا كانت الرخصة في الطعام خاصة فلا رخصة في جلد شيء من البهائم ولا طرف فيه طعام لأن الطرف غير الطعام والمخدر غير اللحم

(١) كذلك التبس ولهم من الجملة التي استثنى منها تأمل

مسي إلى جامع مثله لم يكن عليه حد يبرز لأذى الأذن يتلعن ولو قال زيت قبل أن أتزجك حد ولا لعان لاني أنظر (٢) إلى يوم تكلم به ويوم يوقعه ولو قدفها ثم تزوجها ثم قدفها ولا عنها وطلبت محمد القذف قبل النكاح حدثها ولو لم يلعن حتى حده الإمام بالقذف الأتلم طلبت بالقذف بعد النكاح لأن حكمه فاذن غير زوجته الحسد وحكمه فاذن زوجته الحد واللعان ولو قال لها بزانة فقلت بلى أنت زانية لا عنها وحديثه وقال بعض الناس

فقد الترف والجلد والوكار فان استلحه فعليه قيمته وان انتفع به عليه ضلته حتى يرد وما نفسه الاستماع
وأجر مثله ان كان لشمله أجر

(كتاب الاعاجم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من تسهم فهو منكم كله و ينبغي
للإمام ان يدعو من يرفع جانه كان علمان طبياً وغيره لا مكر وفيه باع كما يسمع ماسوا من الغنام وان كان
كتاب شره شقوا الكتاب وانتفعوا بأبعينه وأداته فباعها ولا وجه لشره ولا دفعه قبل ان يعلم ما هو

(توضيح الدواب من دهن العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يوقع الرجل يده ولا يرين
أشعره من أدها العدو لان هذا غير مأذون به من الاكل وأن فعله رديته

(زقاق الخمر والنحواي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ظهر المسلمون على بلاد الحرب حتى
تصير دار الاسلام أو ذمة يجري علم الحكم فأصابوا فيها خرافاً و زقاقاً أهراً والنحواي وانتفعوا بأوراقها
والنحواي وظهروها لم يكرهه الله ان كسر هافسار واذال يظهروا عليها وكان طفرهم من طفر عارة لا طفر ان
يجري بها حكم أهراقوا الخمر من الزقاق والنحواي فان استطاعوا جعلها وجعل ما خلفها حلوا ومنعوا ما كان
يستطيعه وأحرقوه وكسروا واداطفروا بالكتشوت في الحلال ان انتفعوا وكذلك كل ما ظهر وا
عليه غير يحرم وليس الكشوت وان كان غير يحرم وان كان يترجح في السكر اذا كان حلالاً بأولى أن يحرم من
الزيت والعسل اللذين يعمل منهما الخمر ولا يحرق هذا ولا هذا لانهما غير يحرمين

(احلال ما عليه العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانا دخل القوم بلاد العدو فأصابوا
منها شياً سوى الطعام فأصل ما يصيبه سوى الطعام شئان أحدهما محظور وأخذت غلول والاخر مباح لمن
أخذته فأصل معرفة المباح منه ان ينظر الى بلاد الاسلام فما كان فيها مباحاً من شئ لم يكره عليه الا الذي
أوصى من رأو يحرقه فأنه في بلاد العدو فهو مباح لمن أخذته يدخل في ذلك القوس يقطعها الرجل من
العصاة أو الجبل والقدح ويصته وما منه من الخشب وما منه من الحجارة البرام وغيره اذا كانت غير مملوكة
محرمه فكل ما يصيب من هذه فهو لمن أخذته لأن أصله مباح غير مملوك وكل ما ملكه القوم فأحرز وفي
منازلهم فهو ممنوع مثل حجر نخل أو لوز أو عوداً وغيره وأصدف أخذها غلول

(البازي المعلم والصيد المقترط) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أخذ الرجل بازي
معلم فهذا لا يكون الا بمالك أو رده في المني وهكذا ان أخذ صيداً مقلداً أو مقترطاً أو موسوماً فكل هذا قد علم
أنه قد كان له مال وهكذا ان وجد في الحصر أو قدما خضوا كان التصدق عليه على أنه مملوك
فيعرف فان عرفه المسلمون فهو لهم وان لم يعرفوه فهو منكم لانه في بلاد العدو

(في الهرب والعقر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من أموال العدو من كل شئ
له من من هرب أو عقر فهو منكم وما يصيب من الكلاب فهو منكم ان أراد أحد صيداً أو ماشية أو زرع وان لم
يكن في الجيش أحد يملكه لم يكن لهم حبه لان من اقتناه لغيره كان آثماً و إذا يملكه صاحب الجيش
ان يخرج من فصيله من الجيش من الفراء والساكنين ومن كرمهم ان أراد أحد صيداً أو ماشية
أو صيداً لم يرد منه أو خلا ولا يكون له بيعه وما يصيب من الخنزير فان كانت تعدد واذا كبرت أمرته
بقتلها كلها ولا تدخل منقما محال ولا تتركه ومن عرود اذا تقدر على قتلها على رجل ميسر خلاها ولم يكن
ترك قتلها كمن ترك قتل المشركين لو كانوا يقاتلون

(في الأودية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الطعام مباح أن يؤكل في بلاد العدو وكذلك
الشراب وانما الخمر لا يكون كولا فمتى جوع وعطش ويكون قوتك في بعض أحواله فالأدوية

لاحد ولا لعان فأبطل
الحكمين جمعاً وكانت
جنته أن قال أستفتح
أن الألعن بينهما ثم
أحدها وما فيه فأفيع
منه تعطيل حكم الله
تعالى عليهما (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
قتلها أو أجنبية بكلمة
لاعن وحده لا جنبية ولو
قتل أو بع نسوة له
بكلمة واحدة لاعن كل
واحدة وان تشاخن
أبين تبدأ أفرع يمين
وأيمن بدأ الإمام بها
رحوت أن لا يأت لانه
لا يكتسه الا واحدا
واحدا (قال المزني)
رحمه الله قال في الحدود
ولو قذف جماعة كان
لكل واحد حد فكذا
لو لم يتعن كان لكل
أمره حد فليس قوله

كما ألفت من حساب الطعام المأذون وكذلك الرجيسيل وهو مربوب وغير مربوب أتماهون من حساب
الادوية وأما الألبا فبلغهم بؤكل فما كان من حساب الطعام فطاحلهما كله لا يخرج من بلاد العدو وما
كان من حساب الدواء فليس له أخذ في بلاد العدو ولا غيرها

(الحرب يسلم وعندها كثر من أربع نسوة)

(قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل الحربي ونسأ كان أو كذا يسلم وعندها كثر من أربع نسوة تكسهن في عقدته
أو عقده متفرقة أو دخل من كاهن أو دخل بعضهم دون بعض أو لم ين أختان أو كاهن غير أخت الأخرى
فيل له أسلمك أو بعأ يتهن شئت ليس في الأربع أختان تجمع بينهما ولا يتفرق ذلك إلى نكاحه أمة كانت
قبل وبها مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رجسه الله تعالى أخبرنا ثقة
وأحبه ابن علية عن معمر بن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمك أو بعأ وفارق سائرهن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن
رجلا من ثقف أسلم وعنده عشر نسوة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمك أو بعأ وفارق سائرهن
(قال الشافعي) أخبرني من سمع ابن أبي الزناد يقول أخبرني عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن
عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية الديلي قال أسلمت وعندي خمس نسوة فقال لي رسول الله صلى الله عليه
وسلم أسلمك أو بعأ يتهن شئت وفارق الأخرى فحدثني إلى أقبله من خمسة عوز عاقروا من بنتين سنة ففعلتها
(قال الشافعي) نفقنا بعض الناس في هذا فقال إذا أسلم وعندها كثر من أربع نسوة فلان كان تكسهن
في عقدته فلهن كاهن وإن كان تكح أو بعأتهن في عقدته متفرقة فهن أختان أسلمك الأولى وفارق الأخرى
تكح بعد هوان كان تكسهن في عقدته متفرقة أسلمك الأربع الأوائل وفارق اللواتي بعدهن وقال أنظر
في هذا إلى كل ما لو أتد في الإسلام جازله فأجمعه إذا انتد في الشرك جازله وإذا كان إذا انتد في الإسلام
ليجرحه جعلت إذا انتد في الشرك غير جائز (قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول لو لم يكن
عليك حجة الأصل القول الذي ذهبت إليه كنت محجوب به قال ومن أين قلت أ رأيت أهل الأوثان
لو أتد رجل نكاح في الإسلام ولم يكن له رجل ولم يكن له وشهودهم أ يجوز نكاحه قال لا قلت أ رأيت أهل الأوثان
نكاح كان لاهل الأوثان قد ألس أن تكح الرجل ولم يكن له وشهودهم قال بلى قلت فكان يلزمك
في أصل قولك أن يكون نكاحهم كاهن بالملأ لأن أحسن شيء كان من عندك لا يجوز في الإسلام مع أنهم
قد كانوا يكونون في العدو وغيرهم قال فقد أجاز المسلمون لهم نكاحهم قلنا أتابع الأمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأنت لم تبع فبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم
في نكاحهم حكم جميع أمور فكيف شألت بعضهم وأوقت بعضها قال فأين ما عاقت منها قلت موجود
على أسلمك لو لم يكن فيم خبر غيره قال وإن قلت إذا زعت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاقتهم عن
العقد الفاسد في الشرك حتى أقام مقام الصحيح في الإسلام فكيف لم تنفعهم فتقول عاقتنا قال وإن
عاقلم من النكاح الفاسد قلت نكاح أهل الأوثان كله قال فقد عدلت أنه فاسد لو أتد في الإسلام
ولكن أتبع فمما تغير قلنا فإذا كان وجود في الخبر أن العقد الفاسد في الشرك كالعقد في الإسلام كيف
لم يتغير به بقولنا زعمنا أن العقود كلها فائدة ولكنها ما ضمت فهي معفو وما أدرك الإسلام من النساء هو باقي
فهو غير معفو والعدو فيه فتقول أسلم العقد كله فاسد معفو وغير معفو عاقتهم من المعدقات لم أذع على
أربع وأتد الشك وأسلمك أو بعأ قال فهل يجدي هذا لولا غير الخبر مما يجاملك عليه قلت نعم قال
الفرع وجعل أتد الله وذر وما بقي من الرمان كنتم مؤمنين إلى تطلمون فقار رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولو أقرأه أصابها في
الطهر الذي رماها فيه
فله أن يلاعن والوالد لها
وذكر أنه يقول عطاء
قال ونهب بعض من
نسب إلى أبيه أنه اغتا
نسب إلى الولد إذا قال
استرأها كأنه ذهب
إلى أن تنفي والد الهلالي
إذا قال لم أفر بها منذ
كنكوا فتدافع الهلالي
سمى الذي رأى بعته
يرى وذكر أنه لم يصبا
فيه أشهر أو رأى النبي
صلى الله عليه وسلم
علامة ثبت صدق
الزوج في الولد فلا
يلاعن ويتن عنه الولد
إذا لا يجتمع هذه
الوجوه فلتقل فما
يجزئك في أنه يلاعن
ويتن الولد وإن لم يدع

عما يشترطون ان يافواهم برده أو يطل ما أدرك حكم الاسلام من الرأيا لم يشنوه فأمرهم بتركه وردد هم
 الخدوس أموالهم التي كانت حلالا لهم فمخ حكم الله ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرأيا عن عافيات
 وأطل ما أدرك الاسلام فكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في النكاح كانت العقد عليه ثابتة
 فغناها وأكرم أربع نسوة قدر كات في الاسلام فلم يهينهن وأنتم نقل بأصل ما قلتم والناس على
 حكم الله ولا تلبرعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قولنا خارجا من هذا كله ومن العقول قال أقرأت
 لوترك حديث نوفل بن معاوية وحديث ابن الدريلى اللذين فهم البيان لقولنا وخلاف قولنا واقتصر على
 حديث الزهري أي يكون فيه لا على قولنا وخلاف قولنا فقتانم قال وابن قلت اذا كانوا مستدين في
 الاسلام لا يعرفون بابتدائه حلالا ولا حراما نكاح ولا غيره فعملهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 لا يذكروا كتمان أربع بدل للعقول على أنه لو كان أمرهم أن يذكروا الاوائل كان ذلك فيما يعلمهم لأن
 كان نكاح الآن يصحون فليس ثم هو أولى ثم أمرى مع أن حديث نوفل بن معاوية ثبت فاطم لموضع
 الاحتجاج والشبهة

الاستبراء قال الشافعي
 رحمه الله قلت قال
 الله تعالى والذين يرون
 المحصنات الآية فكانت

الآية على كل دام
 لمحصة قال الراي لها
 رأيتها زنى أو لم يقبل
 رأيتها زنى لانه يأنسه
 اسم الراي وقال الذين
 يرون أزواجهم فكان
 الزوج راسيا قال رأيت
 أو عجلت بغير رؤية وقد
 يكون الاستبراء وتلد
 منه فلامعنه ما كان
 الفراش قائما قال ولو
 زنت بعدا لقتل أو
 وطئت وطأ حراما فلا
 حدة عليه ولا لعان الآن
 ينسئ ولدا فيمتن لان
 زناه دليل على صدقه
 قال المزي قال رحمه الله

الحري يصدق امرأته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأصل نكاح الحري كله
 فأدسوا له كان يشهد أو يغير شهود ولو تزوج الحري حريته على حرام من حرام وخبر وفقتنه ثم أسلم
 لم يكن له عليه بهر ولو أسلم ولم تقضه كان له عليه مهر مثلها ولو تزوجها على حرام أو مكاتب
 لمسلم أو أم ولد لمسلم أو عبد لمسلم ثم أسلم وقد قضت أو لم تقض لم يكن له عليه مهر مثلها على واحد منهم كان
 الحر حرا ومن بقى مملوكا لكانه الاول والمكاتب مكاتب لكانه وله مهر مثلها في هذا كله والله سبحانه
 وتعالى الموفق

كراهة نساء أهل الكتاب الحريات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أهل الله تبارك
 وتعالى نساء أهل الكتاب وأهل طعامهم فذهب بعض أهل التفسير إلى أن طعامهم بالجمع فكان هذا
 على الكتابين حمار بين كانوا أو نساء لانه قصد بهم قصد أهل الكتاب فنكاح نساءهم حلال لا يختلف
 في ذلك أهل الحرب وأهل الذمة كالأول كان عندنا مستأمن غير كافي وكان عندنا ثمانية مجوس لم يحلل نسائهم
 انما أنا بالحلل والحرام فذهب على أن يكن كتابات من أهل الكتاب المشهورين من أهل التوراة والإنجيل
 وهم اليهود والنصارى فجعلن ولو كن يحللن في العلق والذمة ويحرم من المحاربة محل الجوسات والوثنيات
 اذا كن مستأمنات غير أننا نختار له أن لا نكح حرة بسخة فاعلى ولده أن يسرق ويكره أن لو كانت
 مسلمة بنظره إلى أهل الحرب أن يتكلمها خوف فاعلى ولده أن يسترقوا أو يقتلوا فاما ما عجز ثم ذلك فليس بحرم
 والله تعالى اعلم

من أسلم على شيء عصبه أو لم يقصبه

قال الشافعي رحمه الله تعالى روى ابن أبي مليكة عن سنان بن أبي مريم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أسلم على شيء
 فهو له وكان معنى ذلك من أسلم على شيء ينجو زله ملكه فهو له وذلك كل ما كان حراما لا أسلم من المشركين
 أسلم عليه مما أخذ من مال مشرك لا ذمة له فان عصب بعضهم بعضا إلا أو استقر منهم حرا فمحرر لفي يده
 موقوف فحق أسلم عليه فهو له وكذلك ما أصاب من أموالهم فأنتم علم الفهية له وهذا أسلم وقصد في ذلك
 من في المعاملة كالمسلمين يصفون على أهل دار الحرب فيكون لهم أن يسلمهم فسترهم ويغنوا أموالهم
 فتمسوا لها إلا أنه لا حسم لهم من أجل أنه أخذ وهو مشرك فهو له كله ومن أخذ من المشركين من
 أخذ من المسلمين حرا أو عبدا أو أم ولد أو ما لأفأخره عليه ثم أسلم عليه فليس له منه شيء وكذلك لو أوقف

(الذمية تحت الذي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلمت الذمية تحت الذي حملها
 يثبت له النسخة حتى تضع جملها فإن أرفضته فلهما جزار ضاع وهي كالمشونة المسلة الحامل أو أولى بالنفقة منها
 وإذا كان بين المشر كس ولد فأى الأبوين أسلم فكل من لم يبلغ من الولد سبع إلى بل صلي عليه إدامات وورث من
 المسلم ورثة المسلم وإن كان الأبوان مملوكين لمشر ك فأسلم أحدهما تبع المسلم والذين لم يبلغوا لأن
 حكمهم حكم الإسلام لا يجوز عندي إلا هذه الأقول ما كان الأولاد صغاراً وكانوا تابعين لهم لا يشرك في الإسلام
 وغير (١) في دين الإسلام أو ولي به أو قول ثانياً ناسم إذا ولدوا على الشرك كانوا عليه حتى يعروا عن
 أنفسهم فلو أسلم أبوهم لم يكن حكم واحد منهم حكم مسلم وليست أقول هذا ولا أعلم أحداً يقول به من أهل العلم
 فأما أن يقال الولد لأب فأين حظ الأم منه ولو اتبع الأم دون الأب كما تبعها في العتق والرق كلنا أولى أن
 يغلب السمن أن يقال هو لأب وإن كان للدين ليس من معنى الرق ولكنه من المعنى الذي وصفت من أن
 الإسلام إذا شارك غيره في الدين والملك كان الإسلام أولى والله تعالى أعلم

(باب النصراية تسلم بعد ما يدخل بها زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في النصراية
 تكون عند النصراية تسلم بعد ما يدخل بها المهر فإن كانت قبضته ولا أخذته بعد أسلمها أسلم أو لم
 يسلم فإن لم يكن دخل بها حتى أسلمت قبضته منه مهراً أو لم تقبضه فسواء ولا يعد وأن يكون لها نصف المهر
 لأنه لو أسلم كان أحق بها أو لا يكون لها شيء لأن فسخ النكاح ما من قبلها فإذا كان هذا فقلها ردني إن
 كانت أخذته كما لو أخذت منه مشاعاً عن شيء كالتي للسلعة ففانت السلعة كان عليها رد الثمن فأما ما
 ما أخذت ولا تأخذ شيئاً إن لم تكن أخذت فلا يشبه هذا من العلم شيئاً والله سبحانه وتعالى أعلم

(النصراية تحت المسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت النصراية عند المسلم
 فظهرت من الحصة جبرت على الفسل منها فإن امتنعت أدبت حتى تفعل لأنها تمتعها الجماع في الوقت الذي
 يحل له وقد قال الله عز وجل ولا تغروهن حتى يظهرن فرزع بعض أهل التفسير أنه حتى يظهرن من الحضيض
 قال الله تعالى فإذا ظهرن يعني للماء فأتوهن من حيث أمركم الله فلما كان ممنوعاً من أن يأتيه وجهه إلا أن
 تظهرن الحصة وتظهر للماء فصنع فيه العنان كان متأن بحجيرة النصراية على الفسل من الحصة فلا
 يمنع الجماع فأما الفسل من الحنابة فهو مباح له أن يجامعها جناً فثمره كما تثرى بالفسل من الوسخ والذئان
 وما غير ويحيا ولا يبين أن تضرب عليه لو امتنعت منه لأنه غسل تنظيفاً لها

(نكاح نساء أهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحل الله تبارك وتعالى حرائر
 المؤمنات واستثنى في إمام المؤمنات أن يحللهن بأن يجمع ناكحهن أن لا يحدط ولا لحرمة وإن تخاف العتق في تركه
 نكاحهن فرزعنا أنه لا يحلل نكاح أمة مسلمة حتى يجمع ناكحها الشرطين الذين أباح الله نكاحها بهما وذلك
 أن أصل ما نذهب إليه المأذ أن الشيء مما أباح شرط أن يباحه فلا يباح إذا لم يكن الشرط كما قلنا في المشتبه
 لأضطر ولا يباح لغروهن في السمع على الخفين يباح لنكاحها كامل الطهارة ما لم يحدث ولا يباح لغروهن وفي صلاة
 الخوف يباح للقاتل أن يخالفها الصلوات من غير الخوف ولا يباح لغروهن وقال الله تبارك وتعالى ولا تتكسوا
 المشركين حتى يؤمنوا فأطلق التحريم بحجراً ما وقع عليه اسم الشرك قال والمحصنات من الذين أوتوا
 الكتاب من قبلكم والمحصنات منهن الحرائر فأطلق نكاحهن استثنى الله أحلاله ومن الحرائر من أهل الكتاب
 والحرائر غير الإماء (٢) كما قلنا لا يحل نكاح مشركه غير كاتبة وقال غيرنا كذلك كان يلزمه أن يقول وغيره
 حتى يجمع فيهما أن تكون حرة كاتبة فإذا كان نكاح إماماً المؤمنين ممنوعاً بالشرطين كان فيه الدلالة على

طلب لانه كنف
 واحد حكمه حكم الحد
 الواحد إذا كان لعان
 واحداً وحده واحد وقد
 روى البخاري امرأته
 رجل سماء وهو ابن
 الصمصه رجل مسلم
 فلا عن بينهما ولم يحده
 له ولو قد نفها غير الزوج
 حد لأنها لو كانت حين
 زنها الحكم بالفرقة
 ونفى الولد زانية حدثت
 وزنها اسم الزنا ولكن
 حكم الله تعالى ثم حكم
 رسوله صلى الله عليه
 وسلم فيها هكذا ولو
 شهد عليه أنه فذنها
 حبس حتى يحدوا ولا
 يكفل رجل في حد ولا
 لعان ولا يحبس واحد
 (قال المزني) رحمه الله

(١) لعله في ذين وقوله ما لم يحدث لعل المراد به الحنابة تأمل (٢) لعله فقد لا يحل الإماء كما قلنا
 الخ وبعد قال البخاري هكذا في عدة نسخ ولا يخفى ما فيها فتأمل

أنه لا يجوز نكاح غير إمام المؤمنين مع الدلالة الأولى فاما أهل الكتب بحرمات من الوجهين فدلالة القرآن والله تعالى أعلم

(إيلاء النصراني ونظيره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا آلى النصراني من امرأته قصا كاليتبع بالأربعة أشهر حكمنا عليه حكمنا على المسلم في أن يني ما يبطق ونأمر أباها بالكتاب ولا نجبر عليها لأنه لا يسقط عنه بالشرك من حق الله تعالى شيء وإن كان غير مقبول منه حتى يؤمن فلا ظاهر من امرأته فرافعته ورضيا بالحكم فليس في الظاهر إطلاق قصم عليه وأغنايه كفارة قناره بها ولا تجبره عليها كإلتفافي عين الإيلاء

(في النصراني يقذف امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قذف النصراني امرأته فرافعته ورضيا بالحكم لا عتبا بينهما وفرننا ونقتنا الولد كالمصنع بالمسلم ولوقولنا فرافعنا فإن يلقن عز وزنا ولم يحد له أنه ليس على من قذف نصرانية صد وأقر زناها معه لا بالتأخير في بينهما بالاعتناء

(فمن يقع على جارية من المغنم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وقع الرجل من المسلمين قنشه لحرب على جارية من الرقيق قبل أن يقسم فإن لم يحمل أخذته عقرها وردت إلى المغنم فإن كان من أهل الجيلة تهي وإن كان من أهل العلم عزروا لحسن قبل الشبهة فإنه على منأشأ وإن أحصى المغنم فغفر قدر ملكه منه ماع جماعة أهل المغنم وقع عنه من المهر بخصته وإن جلت فهدا فتوقع عليه وتكون أم ولده وإذا كان الزنا بعينه فلا مهر فيه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم تهي عن مهر البقي والبقي هي التي تمكن من نفسها فتكون والذي زني بها زانين محدودين فإذا كانت مغسوبة غمى غير زانية محدودة فاعلم المهر وعلى الزاني بها الحد

(المسلمون يوجفون على العدو وفيصونون سيوفهم قراهه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوجف المسلمون على العدو فكان فيهم وللمسلم ملوك للعدو أو صكان فيهم وللمسلم لم يزل من أهل الحرب وقد شهدوا به الحرب فصار له الخلف في أبيه أو ابنه منهم لم يعتق واحد منهم ما عليه حتى يقسموا فإذا صار أحدهما أو كلاهما في حظه عتق وإن لم يكن لم يعتق فإن قال قائل فانت تقول إذا مالأ أباها أو ولده عتق عليه فانتما أقول ذلك إذا اجتلبه هرقى ملكه بأن يشتره أو ياتيه أو يزعم أنه وهبه أو أوصى به لم يعتقه عليه حتى يقبله وكان له رد الهبة والوصية فهو وإذا أوجف عليه فله ترك قسمه من الغنمة ولا يعتق حتى يصير في ملكه بقسم أو شره ولا يشبه هذا الجارية يطوها وله فيها حق من قبل أن تأسد الحد بالشبهة ولا تئيب الملك بالشبهة والله تعالى أعلم

(المرأة تسي مع زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في نساء أهل الحرب من أهل الأوثان حكمين فأما أحدهما فالأجنبيات فاستؤمنن بعد الجزية فقصهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى من صرن له أن يبطأ مائلا حتى يتخض أو مائلا حتى تضع وذلك في سبي وأطاس وذلك في ذلك على أن بالسادة أنفسهن انقطاع العصبة بين الزوجين وذلك أنه لا يأمر بوطه ذات زوج بعد حفصة إلا وذلك قطع العصبة وقد ذكر ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن قول الله عز وجل والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم فزوات الأزواج اللائي ملكتوهن بالسبي ولم يكن استمأتهن بعد الجزية بأكثر من قطع العصبة بينهما وبين أزواجهن وسواء أسرن مع أزواجهن أو قبل أزواجهن أو بعدوا كن في دار الإسلام وأدار الحرب لا تقطع العصبة إلا ما كان بالسادة الذي كن به مستأمنات بعد الجزية وقديس رسول الله صلى الله عليه وسلم رجالا من هوازن فباعنا أسأل عن أزواج السبيات أسوأ معهن أو قبلهن أو بعدهن

هذا دليل على إثباته كقوله الوجه في غير الحد ولو قال زني فربك أو لا أو ربك فهو قذف وكل ما قاله وكان يشبه القذف إذا احتل غيره لم يكن قذفا وقد أتى رجل من فزارة النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى ولدت غلاما أسود فلم يجعله صلى الله عليه وسلم قذفا وقال الله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فكان خلافا للتصريح ولا يكون اللعان إلا عند سلطان أو عدول يبعثهم السلطان

أول يسوا ولو كان في أز واجهن معنى لسأل الله عن إن شاء الله تعالى فأما قول من قال خلاهن التي صلى الله عليه وسلم فرجعن إلى أز واجهن وإن كان المشركون استحلوا ثيابهن فليسوا بهن فلاحجة بالشرك وإن كانوا أسلوا فلا يجوز أن يكن بر جمع الأز واجهن إلا بشكاح جدي من أن التي صلى الله عليه وسلم قد أباجهن لما كنهن وهو لا يحسن والشكاح ثبت عليهن ولا يحسن إلا بعد انقطاع الشكاح وإذا انقطع الشكاح فلا بد من تجديد الشكاح والله تعالى أعلم

(المرأة تسلم قبل زوجها والزوجة قبل المرأة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي أسلم ولم يسلم قبل أز واجهن وبعدهم سنة واحدة وذلك أن أبا قتياب وحكيم بن حزام أسلموا في الظهران والتي صلى الله عليه وسلم ظاهر عليه ومكة دار كفر وهما أز واجه ما يرجع أوصافاً أمام النبي صلى الله عليه وسلم وسلمما وهما سنة سنة مشركة فأخذت ببعثته وقالت اتلووا هذا الشيخ فقال وأقامت على الشرك حتى أسلمت بعد التمس بأمر فأقروا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الشكاح وذلك أن عدتهم لم تنقض وصارت مكة دار اسلام وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وأمرأة عكرمة بن أبي جهل وأقامت عكرمة مسلمة في دار الاسلام وعربز وجهاه لمشركين ناحية العين إلى دار المشرك ثم رجعا فأسلم عكرمة في أبي جهل ولم يسلم صفوان حتى شهدتنا فأفترق أسلم فأقروا رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحهما وذلك أن عدتهم لم تنقض وفي هذا حاجة على من فرق بين المرأة تسلم قبل الرجل والرجل يسلم قبل المرأة وقد فرق بينهما بعض أهلنا حتى نزعنا في المرأة تسلم قبل الرجل مازعنا وزعم في الرجل يسلم قبل المرأة مازعنا وأنها تهن من منه الآن بتقارب اسلامه وهذا خلاف القرآن والسنة والعقل والقياس ولو جاز أن يفرق بينهما كان ينبغي أن يقول في المرأة تسلم قبل الرجل قد انقطعت العصمة بينهما إلا بالسلمة لا بالشرك بحال والمرأة المشركه قد تدخل للسلم بحال وهي أن تكون كتابية فشدد في الذي ينبغي أن يكون نفسه وهو في الذي ينبغي أن يشدد نفسه لو كان ينبغي أن يفرق بينهما فإن قال رجل ما السنة التي تدل على ما قلت دون ما قال فإوصفنا قبل هذا وإن قال فالشكاح قبل قال الله عز وجل فلا ترجعوهن إلى الكفار لهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فلا يجوز في هذا إلا أن يكون اختلاف الدين يقطع العصمة ساعة اختلافاً أو يكون يقطع العصمة بينهما اختلاف الدين والشوط على الاختلاف إلى مدة والمدة لا يجوز إلا بالشكاح الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفتنا رجوع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المسلمة قبل زوجها والمسلم قبل امرأته فكيف فمما حكوا واحداً فكيف جاز أن يفرق بينهما وجمع الله عز وجل بينهما فقال لهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وإن قال قائل فأنا ذهبت إلى القول الله عز وجل ولا تسكنوا بعصم الكوافر في كالأية قبلها لا تسد وأن يكون الزوج ساعة يسلم قبل امرأته تنقطع العصمة بينهما لأنه مسلم وهي كافر وألا تكون العصمة تنقطع بينهما إلا إلى مدة فقد قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدة وقول من حكى بقوله لا قطع للعصمة بينهما إلا بالاسلام حين كان متأول فكان وإن خالف قوله السنة قد هلك ما تأول ولا جعل لهما المدة تأتي ذلك علم السنة بل خرج من القولين وأحدث مدة لا يعرفها آدمي في الأرض فقال أن اقارب فأنما له أن يقول أن اقارب قال إنسان التقارب بقدر النفس أو بقدر الساعة أو بقدر بعض اليوم وأقرب السنة لأن هذا كالمقرب وأما بعد مثل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما أن يحد هذا بأمرى والعقلة فهذا لا يجوز مع الرأي واليقظة والله تعالى أعلم

(الحري يخرج إلى دار الاسلام) (قال الشافعي) وإذا أسلم الزوج قبل المرأة والمرأة

(باب في الشهادة في الامان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جاء الزوج وثلاثة يشهدون على امرأته معارفاً لا عن الزوج فإن لم يبتعن حجة لأن حكم الزوج غير حكم الشهود ولا يكونون لا يلاعنون ويكونون

في دار الحرب ونخرج الدار الاسلام لم نكح اختها حتى تنقضي عدة امرأته ولم نكس فتيين منه فله نكاح
اختها واربع سواها

(من قوتل من العرب والعجم ومن يجرى عليه الرق) (قال الشافعي) ولذا قوتل أهل الحرب
من العجم جرى السباعي ذرارهم ونسأهم ورجالهم لا اختلاف في ذلك ولذا قوتلوا وهم من العرب فقتلوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى المصطلق وهو ابن قيس بن العبد بن العبد بن العبد بن العبد بن العبد بن
فاختلف أهل العلم بالخزاري فزعم بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أطلق سبي هوازن قال لو كان ثعلبا على
أحد من العرب سبي لمت على هؤلاء ولكنه إسمار ونذاه فن أبيت هذا الحديث زعم أن الرق لا يجرى على عربي
بحال وهذا قول الرهري وسعيد بن المسيب والشافعي ويرى عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز (قال

الشافعي) أخبرنا شفيان عن يحيى بن يحيى القاسمي عن عمر بن عبد العزيز قال وأخبرنا شفيان عن الشعبي
أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لا يسترعربي « قال الربيع » قال الشافعي ولولا أن تأثم
بالتخلف لثبت أن يكون هذا هكذا (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال في
المولى نكح الأمة يسترع ولده في العربي نكحها لا يسترع ولده وعده فثبتهم « قال الربيع » رأى الشافعي
أن يأخذ منهم الجزية ولدهم رقيق من دان بن أهل الكلب قبل زول الفرغان (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ومن لم يثبت هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى أن العرب والعجم سواء وأنه يجرى
عليهم الرق حيث جرى على العجم والله تعالى أعلم (قال الشافعي) في الحربي يخرج إلى دار الاسلام مستأنا
وامرأته في دار الحرب على دينه لا تنقطع بينهما العصمة إنما تنقطع بينهما العصمة باختلاف الدين فأولادهم
واحد فلا تنقطع بينهما العصمة أرايت لو أن مسلما أسرا وامرأته أو دخل دار الحرب مستأنا وامرأته
وأولادهم وامرأته في دار الحرب فقد جرى الخروج ولم يقدرا امرأته أن تنقطع العصمة بينهما وما هو على دين
واحد لا تنقطع العصمة باختلاف الدين (قال الشافعي) أي الزوجين أسرا فانقضت العدة قبل أن
يسلم الآخر منهما فقد انقطعت العصمة بينهما وما هو فسخ نفي بطلاق وإذا طلق النصراني الذي أمرأته
النصرانية ثلاثا لم أسلفا فرق بينهما ولم يخل له حتى تنكح زوجا غيره وكذلك لو كان حربيا من قبل أن إذا
أثبتناه عقد النكاح فلهنا حكمه فيه حكم المسلم لئلا نجعل حكمه حكم المسلم فيما يفسخ عقد النكاح
وفسخ عقد النكاح التحريم بالطلاق

(المسلم يطلق النصرانية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق المسلم امرأته
النصرانية ثلاثا فكسجه نصراني أو عبد فأصابها حلت له إذا طلقها زوجها وانقضت عدها لأن كل
واحد من هذين زوج وأما قال الله عز وجل حتى تنكح زوجا غيره فقد نكحت زوجا غيره وإذا جاز لنا أن
نزعمان النصراني نكح النصرانية فبعضنا حتى تزوجها ولو زنت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم
جوهدين زنيا فقد زنا رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل نكاحه يحصننا فكيف يذهب علينا أن يكون
لا يحلها وهو يحصنها

(وطه المحسوسة إذا سبقت) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبى الجوسى وأهل الأوثان
لم تؤمنهم امرأته حتى أسلموا وإن سبى منهن صيات فن كان منهن مع أحد أو به ولم يسلم فلا طلاق لأن دينها
دين أبها وأمه وأبوان أسلم أحدا أو يجرى صبية وطئت فإذا سبقت منفردت لم تسلم مع أحد أو بها وطئت لا
تسلكم لها بحكم الاسلام ويغيرها عدا بسلام تكن بالغام شركة أو صغيرة مع أحد أو بها مشتركا فإذا حكمنا لهم
بحكم الاسلام لم يكن أحقر من جهماني

(ذهب أهل الكلب ونكاح نسائهم) (قال الشافعي) من دان دين اليهود والنصارى

عند كثير العلماء قدفة
يحدون إذا لم يتوا أربعة
وإذا زعم بأنها قدوته
في نفسه أعظم من ابن
تأخذ كثيره أوتشتم
عرضه أو تله بشديد
من الضرب بما يبقى
عليه من العار في نفسه
رثاها تحته وعلى ولده
فلا عداوة نصير لهما

قوله وإذا زعم بأنها الخ
عبارة الأم والأنا عسم
الزوج أنه وأها تزني
فبين أنها تزني الخ وهي
واحدة فتأمل كتبه

مصححه

من الصابئين والسامرة كانت ذبيحته وحل نسائه وقدرى عن عرائنه كتب اليه منهم أوفى أحدهم فكذب
بمثل ما قلناه إذا كانوا يعرفون اليهودية أو النصرانية فقد علم أن النصراني فرق فلا يجوز إذا جعت النصرانية
بينهم أن تزعم أن بعضهم يحل ذبيحته ونسائه وبعضهم يحرم الاختيار يلزم منه ولم يتم في هذا خبر ابن جهم
اليهودية والنصرانية فكذبهم جميعاً واحد وقال لا تؤكل ذبيحة الجحوى وإن حتى الله عليها

(الرجل توتر جاريته أو تعصب) (قال الشافعي) وإذا اغتصمت جارية الرجل أم ولد
كانت أو غير أم ولد وأحرزها المشركون أو غيرهم فصارت إليه لم يكن عليه استبراء في شيء من هذه الحالات
لأنه لم يخلط عليه كالأب يكون عليه استبراء لو غابت عنه فلم يدركها لم يحرث أو حرها والاختيار له في هذا كله أن
لا يفرحها حتى يستبرئها (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل جارية من المغنم أو وقعت في سهمه أو من سوق
المسلمين لم يقبلها ولم يباشرها ولم يتلد منها بشئ حتى يستبرئها

(الرجل يشتري الجارية وهي حائض) (قال الشافعي) وإذا ملك الرجل جارية بشراء أو غيره
وهي في أول حضتها أو وسطها أو آخرها لم تكن هذه كلها حصة استبراء كالأب يكون من العدة في فوط من قال
العدة الحض والاول من قال العدة الطاهر وعلمه أن يستبرئ بمحضة أماء ما ظهر ويجزئها حضة واحدة
وإذا ارتابت المستبرأ لم تلحق حتى تذهب البرية ولا وقت في ذلك إلا الذهاب البرية وإن كانت مشتركة لم ترد
بهذا وأرجم النساء ما قلن هذا جأرا وأدبرت

(عدة المرأة التي لا تحيض) (قال الشافعي) اختلف الناس في استبراء الأمة التي لا تحيض
من مغرأ أو كبر فقال بعضهم شهر فاساعلى الحصة وقال بعضهم شهر ونصف وليس لهذا وجه وهو ما أن
يكون شهرا وأما أن يكون مذهباً إليه بعض أصحابنا من ثلاثة أشهر (قال الشافعي) استبراء الأمة شهرا إذا
كانت من لا تحيض فاساعلى حصة لأن الله عز وجل أقام ثلاثة أشهر مقام ثلاثة قروء فلكل حضة شهر
الآن يكون مضى فيه أثر بخلافه ثبتت منه فلا تراه أولى أن يشع

(من ملك الاختين فأراد وطأهما) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل الاختين
بأى وجه ما كان فله أن يطأ أيهما شاء وأنا وطئ أحدهما لم يجز له وطء الأخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ
بأى وجه ما جرم من نكاح أو عتاقة أو كفاة فإذا كان ذلك فوطئ الأخرى ثم عجزت المكتوبة أو طلق ثبت
على وطء التي وطئ بعدها لم يكن له أن يدا العاجزة ولا المطلقة فتكون في هذا لحال واختلاف في الحالة الأولى

(وطء الأم بعد البنت من ملك العين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يحل وطء الأم بعد
البنت ولا البنت بعد الأم من ملك العين ولا يحل وطء الملوكة بشئ لا يحل من وطء الحرة وشبهه إلا أنهن
يختلفن الحرة في منعهن فيكون للرجل أن يملك الأم ولها ولا يكون له أن ينكح الأم وأبنتها ويجمع بين
الاختين من المالك ولا يجمع بينهما من النكاح ويطامن الولد ما شاء بالملك في وقت واحد ولا يكون له أن
يجمع بين أكثر من أربع بالنكاح

(التفرق بين ذوى المحارم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل أهل البيت
لم يفرق بين الأم ولها حتى يبلغ الولد سبعا وثمان سنين فإذا بلغ ذلك جاز أن يفرق بينهما فان قال قائل فمن
أين وقت سبعا وثمان سنين قيل رو شاعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خير غلامين أبوه وعن عمر رضي
الله عنه والغلام غير بالغ عندنا وعن علي رضي الله تعالى عنه أنه خير غلامين أمه وعنه وكان في الحديث
عن علي رضي الله تعالى عنه والغلام من سبع وثمان سنين ثم نظرا إلى أنه أخه أصغر منه فقال بلغ مبلغ
هذا خبير به فخلعنا هذا أحد الاستفتاء الغلام والحارية وأنه أول مدته يكون له ما في نفسه ما قول وكذلك

فيما بينهما وبينه نكاح
يلحق هذا ونحن لا نخير
شهادة عدو على عدوه
ولو قذفها واتنى من
جليلها بأربعة شهدوا
أنها زنت لم يلاع حتى
تلفيتمن إذا أرادني
الولد فإن لم يلقن لحقه
الولد ولم يحد حتى
تضع ثم يحد قال ولو

ولداؤهم كانوا قاطما الأخوان فيسرق بينهما **فان قال قائل فكيف فرقتم بين الاخوين ولم تفرقوا بين**
الولدوين . قبل السنة في الامم وولدها وجدت حال الولدين **والله بخلاف حال الاخ من اخيه** ووجدت في اخير
 الولدين نفقة الولد والوالد على نفقة الولد في الحين الذي لا غنى لواحدهما عن صاحبه ولم يجلدوا اخيرا
 على نفقة اخيه

(الذي يشتري العبد المسلم) **(قال الشافعي)** رحمه الله تعالى وإذا اشتري الذي عبد مسلما
 فاشتره جائز وأجبره على بيعه وانما معنى من أن أجعل الشراء فيه بالملأه لو أسلم عند مجبرته على بيعه ولو
 اعتقه أو وهب لمسلم أو تصدق به عليه أو مات ولا ورثه قض عنه جاز فيه العتق في حياته والصدقة والهبة
 ولا يكون هذا الا ان يكون ملكه ثابتا بعتق المدون كنت لا تبته على الأبد كأن تبته على المسلم وإذا
 كان الذي يملكه كان امرأة أو زوجا لم يملكها أسلم جبرت السيد على بيع المسلم منهما والولد الصغار
 لانهم مسلمون بسلام أي الأيون أسلم

(الحري يدخل دار الاسلام بأمان) **(قال الشافعي)** رحمه الله تعالى وإذا دخل الحري دار
 الاسلام بأمان وبعده ملكة أو عول أو نسل أو أسلم أحدهما جبره على بيعه أو بيع المسلم منهما ودفعت
 اليه ثمنها وليس له أمان يعطيه أن يملك مسلما وأمان الذي المعاهد أكثر من أمانه وأنا أجبره على بيع من
 أسلم من مملوكة

(العبد الذي يكون بين المسلم والذي ليس) **(قال الشافعي)** رحمه الله تعالى وإذا كان العبد
 الكافر بين مسلم وذو أسلم جبرت الكافر على بيع نصيبه وقبضه جبره على بيع كلاً كثر من جبره على بيع
 نصيبه وإذا حضر المسلمون المشركين ولست آمن رجل من المشركين جماعة بأعتابهم كل لهم الأمان ولم يكن
 الايمان لغيرهم وكذلك لولست آمن لعدد كان الأمان لثلث العدد وليس لغيرهم وهكذا ان قال تؤمن لي
 مائة رجل وأخلى بينك وبين القبضة كان الأمان في المائة الرجل اليه في سبي فهو ما (١) ومن لم يستن فليس
 بأمن وهكذا ان قال تؤمن لي أسلح الحصن على أن أدفع اليك المائة منهم فلا بأس والمائة رقيق كانوا من
 حريمهم أو رقيقهم من قبل أي إذا قدرت عليهم كانوا جبراً رقيقاً فلما كنت قادر على بيع بعضهم كانوا رقيقاً
 وكان من أمنت غير رقيق وليس هذا بنقض العهد ولا رجوع في صلح انما هذا صلح على شرط فمن أدخله
 المستأمن في الأمان فهو داخل فيه ومن أخرجه منه من لم أعطه الأمان فهو خارج منه حكمه حكم مشرك
 يجري عليه الرق إذا قدر عليه

(الأسير يؤخذ عليه العهد) **(قال الشافعي)** رحمه الله تعالى إذا أسر المسلم فأحلفه للمشركون
 أن يثبت في بلادهم ولا يخرج من هنا على أن يتخلفوه حتى قدر على الخروج منها لغير ج لان عيته عين مكره ولا
 سبيل لهم على حبسه وليس نظام لهم يخرج وجهه من أيديهم ولعله ليس واسع أن يقيم معهم إذا قدر على النسي
 عنهم ولكنه ليس له أن يقتلهم في أموالهم وأنفسهم إذا آمنهم فهم في أمان منه ولا تعرف شيأ روى
 خلاف هذا ولو كان أعطاهم البين وهو مطلق لم يكن له الخروج إذا كان غير مكره الا بان يأنه الحث
 وكان له أن يخرج ويثبت لأنه حلف غير مكره وانما التقيت الحث في البشلة الاولى لأنه كان مكرها

(الأسير بأمنه العبد على أموالهم) **(قال الشافعي)** رحمه الله تعالى وإذا أسر العدو الرجل من
 المسلمين فخلوا سبيله وأمنوه ولو ضاعهم أو لم يولوه فأمانهم أي أمان لهم منه وليس له أن يقتلهم ولا يخرجهم
 وأما الهرب بنفسه فله الهرب وإن أدرك لم يؤخذ فله أن يدافع عن نفسه وإن قتل الذي أدركه لان طلبه مؤخذ
 احداث من الطلب غير الأمان فيقتله إن شاء وياخذ منه ما يرجع عن طابه

(١) أي ومن لم يمس تأمل

جاء شاهدين على
 فقرارها بالزنا لم يلاع
 ولم يجد واحد عليها
 ولو قدفها وقال كانت
 أمة أو مشركه فعلمها
 البينة أنها يوم قدفها
 حرة مسلمة لانه قد دعي
 الحدود عليه البين ويعز
 الا ان يثمن ولو كانت
 حرة مسلمة وادى أنها

(الأسير يرسله المشركون على أن يعينهم)
 المشركون المسلم يلقوه على فداء يفع اليهم الوقت وأخذ وعيدها لم يرفع العداة أن يعود في أسارهم
 فلا يتي أن يعود في أسارهم ولا يتي إلا ما إذا أراد أن يعود أن يدعو والعودة وإذا كانوا المتعوان تخليه
 الأعلى مال يعطيه موه فلا يعطهم منه إلا أنه مال أكرهه على أخذ منه فيخرج قان كان أعطاه موه على
 شي أخذ منهم لم يحل إلا إذا قال اليهم بكل حال وهكذا الصلحهم مبتدأ على شي أسني أن يؤديه اليهم إنما
 أطر عنه ما استكرهه

(المسلون يتخلون دار الحرب بأمان غير وبقوماء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأذا دخل جماعة من المسلمين دار الحرب بأمان فسي أهل الحرب قومان المسلمين يمكن للثامنين قتال أهل الحرب عنهم حتى ينذوا إليهم فإذا نذوا إليهم فخر وهم وانقطع الأمان بينهم كان لهم قتالهم فأما كانوا فاقصدوا الأمان فليس لهم قتالهم

(الرجل يدخل دار الحرب فيقوله الحاربه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الرجل دار الحرب بآمان فقهته حاربه وغلما واستاعلم قدامه اهل الحرب ثم خرج الى دار الاسلام ففرقه صاحبها وابت عليه نية اقره الذي هو في يديه بدعواه فقله ان يدفعه اليه بلا عوض ياخذ منه ويحرمه السلطان على دفعه

(الرجل يهرن الحارثة بسبب العدة)
 قال الشافعي رحمه الله تعالى وأذا هن الرجل حارثة
 بأفدهم وذلك فقتهن بسبب العدة ثم أخذها صاحبها الرهن بنى وأغيرهن ففى على الرهن كما كانت
 لا يخرجها إلا من الرهن ولو وجدت فى يدى رجل من المسلمين أخرجته من يده إلى ما ملكها الذى
 سبقت عنه وكانت على الرهن وإن أباى المشترك الحرة والدرة والمكاتب وأم الولد والعبد وأخذوا المال
 فكله سواء متى ظهر عليه المليون قبل القاسم أو بعده أخرج من دين من هرق يده وكانت الحرة حرة
 والمكاتب مكاتبه والدرة متدبرة والامة أمة والعبد وأم الولد والمكاتب على حاله لا المشتركين
 لا يملكون على المليون ولو ملكوه عليهم ملك بعضهم على بعض ملكوا الحرة والمكاتب وأم الولد والدرة كما
 سبى بعضهم بعضاً فلو نقر المولى خولا لسانى

(المدرسة) في قوسها تلميذ ينفرد عليه صاحبها
 المشركون المدرسة قوسها رجل منهم فقلت أولادنا سيئون ولا داعر دبت اليكم الكائنات فهدرها وأولادها
 كثر دالموكة غير مدرة ولا يظلم السبابة تدبرها ولا يظلمه الآن برجع فيه الدمار فان مات المدرس قتل
 يحرمها السلون فهي حرة وأولادها في قول من أعنت والمدرسة بدعتها وأولادها في هدورها وولدها
 الذين اعتقوا سبقتها فان وليعت مدعهم وأولادها في قول من أعنت والمدرسة بدعتها وأولادها في هدورها وولدها
 المكتبة لا تعني عوت سبقتها لا تعني الاداء

(المكاتبه نسي فتوطأ فتلد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانا وليت المكاتبه اولادنا في دار الحرب وهي مبيعه ثم اذنت فعتق عتق ولها بعتهما في قول من يعتق ولها المكاتبه بعته اسمها وان عجزت رقت ورق ولها

(أم ولد النصراني تسلّم). (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إنا أسلمت أم ولد النصراني حبل يث
و منها وأخذت حقه وأمرت أن تعزل في موضعها يا ميسل مثله الخ فان ماتت فحررت وأسلم حبل يث

مرئذ فعليله الينة
ولودعى أنه الينة
على اقرارها بالزنا فال
الأجل لم أوجه الا يوما
أو يومين فان جاء سهوا لا
حذا ولا عن ولوا قلمت
الينة أنه قذفها كبيرة
وأقام الينة أنه قذفها
صغيرة فهذان قذفان
مستقران ولوا جتم

وبها ولا يجوز لها مذهب آلب بعض الناس من أن تعتق وتسمى في قيمتها من قبل أنها ان كان الاسلام بعثتها فلا ينبغي أن يكون علمها بماية وان كان الاسلام لا يعتقها فاجاب بعثتها وما سبب ما عليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى العتق لو كان من قبل سدها واعتق منها سدها من مائة منهم عتقت كلها ولم يكن العتق من قبل سدها ولا من قبل ثريته فان قال من قبل نفسها فهي لا تقدر على أن تعتق نفسها فان قال منهم قائل وهل ثبت الرق لكافر على مسلم قيل أنت تشبهه قال وأين قلت زعمت أن عبد الكافر إذا أسلم فأعتقه الكافر أو باعه أو وهبه أو تصدق به أجزت هذا كله فسه ولو كان الاسلام يزيل ملكه عنه ما جازله من هذا شيء وأنت تزعم أن للكافر أن يشتري المؤمن ثم يكون عليه بيعه ويكون لمشتريه أن يرده على ملك الكافر بالعيب ثم يقول الكافر بعه فان زعمت أنك تجيره على بيعه قيل فقل هذا في مدينه ومكانه فان قلت لا قيل فكذلك في أم وأدم ليس الاسلام يعتق لها ولا أحد السبل إلى بيعها المسبق فيها ولا يجوز قول من قال أعتقها ولا سعيه علمها من قبل أنه لا يعتق إلا ما لم تلهذا أسلمت وهي لنصراني ولا العبد يقول أمره ببيعها والرجل لا يكون هذه السبع عليه الأفياءك وهو يجير العتق والهبة والصدقة وهذا لا يجوز إلا للمالك فان قال لا أجد ذلك من أم الولد إلا الوطء فقد حرم عليه الوطء فهو ملك الرجل من أم ولده أن يأخذها ولو كسها أو أجازها عليها أو يستعملها أو يزوجها ففسد حرم عليه الوطء وهذا كله غير وطئها ولو كان إذا حرم عليه الفرج عتقت أم الولد كان لزوج مالك أم ولده وأكتبنا النفي أن يعتقها عليه من قبل أنه قد فصل بينه وبين زوجها وحول بين الرجل وبين الفرج بسبب لا يمنع شأغرة وقد قال قائل نسى في نصف قيمتها كأن جعل نصفها حرا بالولد ونصفها مملوكا أن عوت السيد ولا أعرف لولد حصته من العتق متبعة (١) ولو كانت حرة كلها من قبل أن الولد من السيد وهو لو أعتق السيد منها سدها من ألفهم جعلها حرة كلها فلا أعرف لمذهب السبعة موجهها وإذا دخل الحربي بعده أو أمته دار الاسلام مستأمنًا فالساجد على بيعهم ما لم يترك يخرجهم

(الاسر لا تنكح امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسرا المسلم فكان في دار الحرب فلا تنكح امرأته إلا بعد يقين وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه وكذلك لا يقسم ميراثه

(ما يجوز للاسرى ماله وما لا يجوز) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما صنع الاسير من الملبس في دار الحرب وأدار الاسلام والمسلمون وهو يصحب في ماله غير مكره عليه (٣) فهو حائز من بيع وهبة وصدقة وغير ذلك فهو حائز لا ينطلي على واحد منهم إلا ما ينطلي على الصحيح المطلق فان كان مريضًا فهو كالمرضى في حكمه وهكذا ما صنع الرجل في الحرب عند التقاء الصفين وقيل ذلك ما لم يجرح وهكذا ما صنع إذا قدم لم يقتل فبما من قتله فهو بدو فيما يحدث فانه السبل إلى تر مثل القتل في القصاص الذي يكون لأصحابه عفو وشل قتل عصبته القاتل الذي قد نكره وأما إذا قدم لم يجرح في الزنا فلا يجوز له في ماله إلا الثلث لانه لا سبل إلى تركه والحاصل يجوز ما صنعت في ماله ما لم يحدث لها مرض مع جلها أو يضربها المطلق فان ذلك مرض يخوف فأما ما قبل ذلك فما صنعت فيه فهو حائز وهكذا الرجل في الشفعة في الموضع الخوف من القدر غير الخوف لان الصلقة تكون في الخوف والهلاك قد يكون في غيره ولا وجه لقول من قال يجوز عطية الحامل حتى تشكل ستة أشهر ثم تكون كالمرضى في عطيتها بعد الستة عتدى ولا ما تأول من قول الله عز وجل حملت حلاً خفياً ففرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما وليس في هذا دلالة على حد المتاعل حتى هو أهو التاسع أو الثامن أو السابع أو السادس أو الخامس أو الرابع أو الثالث حتى اثنين ومن ادعى هذا وقت لم يجزه الا يخبر ولا يجوز أن يكون المتاعل الخوف الا حين يجلس بين القوايل فان قيل هي بعد ستة أشهر فقلنا هي بعد ستة أشهر بغيرها قبل الشهر بعد الشهرين وفي كل يوم ذات (١) تحوله ولو كانت حرة كلها كذا في التمتع أي ولو فرض أن هولاء خمسة كانت زنة كلها من قبل الخ قاتل

شهودهما على وقت واحد فهي متصادمة ولا حد ولا لعان ولو شهد عليه شاهدان أنه قذفها وقذف امرأته لم يجز شهادتهما إلا أن يعفو أو قبل أن يشهدا ويرى ما بينهما وبينه حسن فيجوزا ولو شهد أحدهما أنه قذفها

فبه أن يكبر ولها وقت قرب من وضع جملها وليس الاماقلنا وأن يقول رجل الجمل كله مرض ولا يقرب من
أوله وآخر فان قال هذا فهو معروف بالانقال وغير الانقال والمرض النضيل والمرض الخفيف عنده وعند
الناس في العطة سواء ولا فرق في الحكم بين المرض الخفيف عليه الدنف وبين المرض الخفيف المرص فيها
أعطواوها وقد قال لهذا أنضيل ولهذا خفف وما أعلم الحامل بعد شهر الاول الانقال وأسوأ حالا
وأكثر وأمتناعن الطعام وأسه بالمرض منها بعد ستة أشهر وكيف يجوز عطش في الوقت الذي هي
فيه أقرب من المرض وترد عطش في الوقت الذي هي فيه أقرب اليه ذلك قال لها وقت يكون فيه الولد
تأمل انظر في غرضه تأمل سلامة أمعن في روجه لو نثر حسقا والحكم انما هو لا مئس له ولتأمل

﴿الْحَرِيُّ يَدْخُلُ بِأَمَانٍ وَلَهُ مَالٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ بِمُسْلِمٍ﴾ (قال الساجي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحربى بلاد الاسلام بأمان وخلف في دار الحرب أموالا ودائع بمسلم ويدي حربى ويدي وكل له ثم أسلم فلا يسبل عليه ولا على ماله ولا على ولده الصغارا كان له عقارا أو غيره وهكذا أو أسرى في بلاد الحرب وخرج إلى دار الاسلام لا يسبل على مال مسلم حيث كان أسلم ابتداء فبالتقيد ثمان ورسول الله صلى الله عليه وسلم محاصر حتى رثقه فآخروهما اسلامهما أنفسهما وأموالهما وراوات أوعقارا أو غيره ولا يجوز أن يكون مال المسلم مغنوما محال فاما ولده الكبار وزوجته فكلهم حكم أنهم يجرى عليهم ما يجرى على أهل الحرب من القتل والسلب وان سببت أمهاته حاملانهم لم يكن إلى أوقافى بطهم اسبل من قبل أنه افتاح فهو مسلم باسلام أمه ولا يجرى الباء على مسلم

﴿ الحربي يدخل دار الاسلام بأمان ذؤدع ماله ثم يرجع ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان فأودع وأبقر وأبقره وأبقره وأبقره وأبقره وأبقره
وما كاله من ماله يجوز من غير أن يذوقه والذوقية وإذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان فأتى
لنفسه وماله يجوز من غير أن يذوقه وعلى الحاكم أن يرده إلى الورى ثم يفتى كاتوا لا يقبل أن لم تعرف
ورثته مائة أضعاف الماله يجوز في هذا الماله الذي غلبه هاهنا عند تفتين الاسلام اقول
﴿ تبارك وتعالى الذي وعدني أن يرضون مني ﴾ وهذا مكتوب في كتاب الشهادات

﴿الحري يعق عبده﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأنا أعق الحري عبده في دار الحرب ثم حالنا ولا يثبت له قورافي بلاد الحرب يستعبد به فأراد استعباده يلاذ بالاسلام يمكن له أن يستعبد مسلما كان العدو أو كافرا أو مسلما كان السدا وكافرا ولوا عقت فهو إرثا للحرب أو لم ير مثله ولا يفتق حريج النابانام كان عبدالله قال وإن كانت الأرض المفتحة من أهل التمر بلاد عتوة أو صل تحلى منه أهله إلى المسلمين على شيء أخذوه منهم أمان وغيره فهي ملكة كإمالة إلى والقنمة وإن تركها أهله الذين كانت لهم من أو حلف عليها وغيرهم فوقعها السلطان على المسلمين فلا بأس أن يسكنها الرجل منهم الأرض لزم عيها وعلما بكارهاه والعشركا يكون علمنا بكارها في أرض المسلم والعشر

(الصلى على الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأعرض أنا النبي صلى الله عليه وسلم وأهل أجدان أهل الحزبة على نبي
 إلا ما أصفح ما أهل أبي علي ثمانية دينار وكان عندهم ثمانية دراهم وأما نصرانيه فبالبقرة قاله موهب
 علي دينار وأما خمسة الدين على دينار دينار وجهه على الخمسين من أهل اليمن وأحب كنفه جعله
 في كل درهم وان لم يكن درهم كأكبر خيلهم ثم ما أهل بخزان على حلل يربونها فدل صلحها بهم

بالعربية والآخرون
فذهبوا بالفارسية لم
يجوزوا لأن كل واحد
من الكلامين غير آخر
ويقبل كتاب القاضي
بذهبوا ويقبل الوكالة
في تثبيت اليمين على
الحدود فلذا أراد
أن يقيم الحد أو
تأخذ العان أحضر

على غير ذلك تأتبع على أنه يجوز ما لمخالو عليه وصالحه عن الخطاب رضي الله تعالى عنه أهل الشام على أربعة دنانير وروى عنه بعض الكوفيين أنه صالح الموسرين منهم على ثمانية وأربعين والوسط على أربعة وعشرين والذي دونه على اثني عشر درهما ولا بأس بما صالح عليه أهل الله وإن كان أكثر من هذا إذا كان العقد على شيء مسمى بعينه وإن كان أشعاف هذا إذا انعقد لهم العقد على شيء مسمى لم يجز عندنا أن يرد على أحد منهم فيه بالما يبره ما بلغ وإن صالحوا على ضيق مع الجزية فلا بأس وكذلك لو صالحوا على سبيله طعام كان ذلك كإصلاحون عليه من الذهب والورق ولا تكون الجزية إلا في كل سنة مرة ولو حاصرنا أهل مدينة من أهل الكتاب فغرضوا علينا أن يعطونا الجزية ثم يكن لنا قتالهم إنا أعطوناها وإن يجري عليهم حكمنا وإن قالوا تعطيكوها ولا يجري علينا حكمكم لم يلزمنا أن نقبلها منهم لأن الله عز وجل قال حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فلم أسمع مخالفا أن الضغار أن يعطوا حكم الإسلام على حكم الشرع ويجري عليهم ولنا أن نأخذ منهم مطوعين وعلى النظر للإسلام وأهله وإن لم يجز عليهم الحكم كما يكون لنا ترك قتالهم ولو غرضوا علينا أن يعطوا الجزية ويجري عليهم الحكم فاختارنا نحن وهم في الجزية فقلنا لا نقبل إلا الكذا وقالوا لا تعطيك إلا كذا رأيت والله تعالى أعلم أن يلزمنا أن نقبل منهم دينار دنانير لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أخذ من نصراني عكة مشهور ومن ذمة البين وهم مهقورون ولم يلزمنا أن نأخذ منهم أقل منه والله تعالى أعلم لأن النبي قد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حاد من الأئمة أخذ منهم أقل منه وأنا شاعر درهما في زمان عمر رضي الله تعالى عنه كانت دنانير أوان كان أخذها فهي دينار وهي أقل ما أخذوا زاد منهم ما لم نقبله شيئا فقد نالوا من كسب في العقد لهم أن يخفف عن اقتصر منهم إلى أن يجد كان ذلك ما زادوا لم يكن في العقد كان ذلك لازما لهم وبالله العون منهم في ذلك سواء الزمن وغير الزمن فإن أعوزوا أحدهم بجريته ففي دين عليه يؤخذ منه متى قدر عليها وإن غلب سنين ثم جرع أخذت منه تلك السنين إذا كانت غنيته في بلاد الإسلام والحق لا يوضع عن شيخ ولا مقعد ولو حال عليه حول أو أحوال ولم يؤخذ منه ثم أسلم أخذت منه لأنها كانت له في حال شركه فلا يوضع الإسلام عنه دينار به لأنه حتى الجماعة المسلمين يجب عليه ليس إلا ما تركه قبله كالم يكن له تركه قبله في حال شركه

(فتح السواد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى استأعرف ما أقول في أرض السواد والاطلاع من وإلى العلم وذلك أتى وجدت أصح حديث روى الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان ووجدت أحاديث من أحاديثهم يخالفونه منها أنهم يقولون السواد صلب ويقولون السواد عتوة ويقولون بعض السواد صلب وبعضه عتوة ويقولون ابن جرير بن عبد الله البجلي وهذا حديث عندهم فيه أخبرنا الثقة عن ابن أبي خالد عن ابن عباس عن أبي سالم عن جرير بن عبد الله قال كانت بجيلة ربع الناس فقسم لهم ربع السواد فاستغلوا ثلث وأربع سنين أن أشككتهم فدمت على عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومي فلانة ابنة فلان أمة منهم لا يعصرك ذكر كراهيها فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لولا أني فاسم رسول لترككم على ما قسم لكم ولكني أرى أن تردوا على الناس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان في حديثه وعاضني من حتى فيه فتاوى ثمانين دنانيرا ولكن في حديثه فقالت فلانة قد شهدا أبي القادسية وثبت سببه ولا أعلم حتى أعطيت كذا أو أعطيت كذا فأعطاها ما قال وفي هذا الحديث دلالة أن أعطى جرير البجلي عوضا من سهمه والمراد عوضا من سهم أبيها أنه استأبب أنفس الذين أوجفوا عليه فتركوا أحقوقهم منه فجعله وفاء للمسلمين وهذا لعل للإمام لو أفتى اليوم أرباعه فاحسب من افتتحها وطأوا أنفسا عن حقهم منها أن يجعلها الأمام وفاء ومقرقوس

الماخوذة الحدود والأمان وأما حدود الله سبحانه وتعالى فتدرا بالشبهات

(الوقت في بني الولدين) ليس له أن يقبضه وفي ولد الأمة من كان أمانا قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا علم الزوج بالولد

منها الا اربعة الانجاس ووفى اهل النجس حقوقهم الا ان يدع البون منهم حقوقهم فيكون ذلك لهم والحكم في الارض كالحكم في المال وقدمي النبي صلى الله عليه وسلم هوازن وقسم الاربعة الانجاس بين المسلمين ثم ماتهم وفرد هوازن بين المسلمين فسالوا ان يبين عليهم بان يعطيهم ما اخذ منهم فخيرهم بين الاموال والسي فقالوا خيري ثنائين احسا بنا واما اننا فنتأخر احسا بانترك لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حقه وحق اهل بيته فسمع بذلك المهاجرون فتركوا له حقوقهم فسمع بذلك الانصار فتركوا له حقوقهم ثم بقي قوم من المهاجرين الاخرين والفتحين فامرهم على كل عشرة واحدا ثم قال اتوني بطلب انفس من بقي فمن كره فله بجلى كذا وكذا من الابل الى وقت كذا باخاؤه بطلب انفسهم الا اقرع من حابس وعتب بن بنديفهما بيا ليعبروا لئن لم يتركهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى من طاب نفاعن حقه وهذا اول الامور بمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عندنا في السواد وتوجه ان كانت عنوة فهو كما وصفت ظن عليه ولا يفتن وانما نعتنا ان يجعله يقتنا بالله لانه ان الحديث الذي فيه تناقض لا ينبغي ان يكون قسم الاعين امر عمر رضي الله تعالى عنه لتكبر قدره وتوفوت عليه فيما انبى ان يقب عنه فسه ثلاث سنين ولو كانت القسم ليس لمن قسم له ما كان لهم منه عرض ولكن كان عليهم ان يؤخذ منهم الفقه والله سبحانه وتعالى علم كيف كان ولم اجده جدي فثبت انما احدها متناقضة والذي هو اولي بمر عندى الذي وصفت فكل بلد فقتت عنوة فارضها وادارها كذا نازها وادارها وهكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيبر وبني قريظة فلما وجف علم اربعة انجاس وانس لاهل من الارض والدناير والدراهم فن طاب نفاعن حقه فجاز للامام حلال نظر المسلمين ان يجعله وقفا على المسلمين تقسم غلته فيهم على اهل النجاس والصدقة وحدث برى الامام منهم ومن لم يربط عنه نفسا فهو احق بحقه واما ارض فقتت لمصاعلي ان ارضها الاهلها ويؤدون عنها خراجا فليس لأحد اخذها من ابدي اهله او عليهم فيها النجاس وما اخذ منهم خراجها فهو لاهل التي بدون اهل الصدقات لانه في من مال مشترك وانما فرق بين هذا والمستثلة الاولى ان ذلك وان كان من مشترك فقد ملك المسلمون وقصة الارض فيه فلس يحرام ان يأخذ صاحب صدقة ولا صاحب في ولا غنى ولا فقر لانه كالصدقة الموقوفة يأخذها من وقفت عليه من غنى وفقر وإذا كانت الارض صلها فانها الاهلها ولا بأس ان يأخذها منهم المسلمون بكر او بزرعونها كما ستأخذ منهم ابلهم وبيوتهم ورقعتهم وما يجوز لهم اجارته منهم وما دفع اليهم اولى السلطان وكالتهم فلس بصغار عليهم اعماهودين عليه وتؤديه والحديث الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لاسلم ان يؤذى خراجا ولا لمشارك ان يدخل المسجد الحرام اعماهود خراج الجزية ولو كان خراج الكرا اما حله ان يتكلمى من مسلم ولا كافر شدا ولكنه خراج الجزية ونجاس الارض اعماهود كرا لا يحرم عليه واذا كان المبدل نصرا في عاقبة وهو على التصرا اية فله الجزية واذا كان العبد النصرا الى مسلم فاعقبة السلم فله الجزية اعماهود خراج الجزية بالدين والتصرا الى من عليه الجزية ولا يقب عنه ان يكون مولا مسلما كالانبيقة ان يكون ابوه وامه مسلمين

فامكنه الحاكم (١) اومن
بقامه امكانا بنا فترك
الاعان لم يكن له ان يقب
كايكون بيع الشخص
فيه الشفعة وان ترك
الشفع في تلك المدة

(١) أي اولى يمكنه ان
يلق الحاكم لكنه امكن
من يقامه تأمل

(في الذي اذا التجرف غير بلده) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا تجرف في بلاد الاسلام الى اقصى من الاقاليم في السنة مرارا لم يؤخذ منه الا مرة واحدة كالاخذ منه الجزية الا مرة واحدة وقد ذكر عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى انه امر فيما طهر من اموالهم واما مال المسلمين ان يؤخذ منهم في وقت واحد وامر ان يكتب لهم رامة الى مسلمة من الحلول ولولا ان عمر اخذ منهم ما اخذ منهم فهو يشبه ان يكون اخذ اياه منهم على اصل صلح انهم اذا التجروا اخذ منهم ولم يلفنا انه اخذ من احدي سنة مرتين ولا كتر فلما كانت الجزية في كل سنة مرة كان ينبغي ان يكون هذا عندنا في كل سنة مرة الا ان يكونوا صلوا واعتقدوا على

أكثر من ذلك فيكون ثلثان تأخذ منهم ماصولوا عليه واستأهلهم مصولوا على أكثر يؤخذ منهم كما أخذ
عمر رضي الله تعالى عنه من المسلمين ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر
أبناؤه على ما أخذوا لا تخلفه

(نصاري العرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأصل ما رسول الله صلى الله عليه وسلم
أخذ من القسائي وكان نصرا يساعربيا على الجزية وصالح نصاري بجران على الجزية وقبهم عرب وبهم وصالح
ذمة البين على الجزية وثمنهم عرب وبهم وأخذت الأخبار عن عمر في نصاري العرب من تونج وبهراء وبني
تغلب فروى عنه أنه صالحهم على أن تضاعف عليهم الصدقة ولا يكرهوا على غير دينهم ولا يصفوا أولادهم
في النصرانية وعلنا أنه كان يأخذ جزيتهم فيما ثمروى أنه قال بعد ما نصاري العرب بأهل كتاب أخبرنا
إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الطحفة وأبوه عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال
ما نصاري العرب بأهل كتاب وما محل لنا ذبايحهم وما أنا شاركهم حتى يسلموا وأضرب أعناقهم (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فأرى للإمام أن يأخذ منهم الجزية لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من
النصارى من العرب كما وصفت وأما ذبايحهم فلا أحبأ كلها خبرا عن عمر وعن علي بن أبي طالب وقد تأخذ
الجزية من الجوس ولأن كل ذبايحهم فلو كان من حل لنا أخذ الجزية منه حل لنا كل ذبيحته أو كل ذبيصة
الجوس ولا تنكر إذا كان في أهل الكتاب حكيان وكان أحد منهم محل ذبيحته ونسأله والصف الثاني من
الجوس لا محل لنا ذبيحته ولا نسأله والجزية محل منها ما كان يكون هكذا في نصاري العرب فيقبل أخذ
الجزية منهم ولا محل ذبايحهم والذي روى عن حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في أحلال ذبايحهم إنما
هو عن حديث عكرمة أخبرني ابن الدراوردي وابن أبي يحيى عن ثور الداريلي عن عكرمة عن ابن عباس أنه
سئل عن ذبايح نصاري العرب فقال قولوا حكامها أحلالها وتلازم من يتولاهم منهم فله منهم ولكن صاحبنا
سكت عن اسم عكرمة ووريل بن يقطين ابن عباس وأما علم

تكن الشفعة ولو جاز
أن يعلم بالولد (١) فيكون
له نفسه حتى يقر به جاز
بعد أن يكون الولد حيا
وهو مختلف مسفه
اختلاف الولد ولو قال
قائل بكونه نفسه ثلاثا

(الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن أبي إسحق الشيباني عن رجل أن عمر رضي الله تعالى
عنه صالح نصاري بني تغلب على أن لا يصفوا أبناءهم ولا يكرهوا على غير دينهم وأن تضاعف عليهم الصدقة
(قال الشافعي) وهكذا أخذ أهل المغازي وشافوا أحسن من هذا السابق فقالوا وإمامهم على الجزية فقالوا
نحن عرب ولا تؤدى ما تؤدى إليهم ولكن غنمنا كما يأخذونكم من بعض بعثوا الصدقة فقال عمر رضي الله
تعالى عنه لا هذا فرض على المسلمين فقالوا فما شئت بهذا الاسم باسم الجزية ففعل قتراني هو وهم
على أن تخفف عليهم الصدقة (قال الشافعي) ولا أعلم فرض على أحد من نصاري العرب ولا يهدأ من
صالح والذين صالح بناحية الشام والجزيرة إلا هذا الفرض فأرى إذا غلبهم هذا أن يؤخذ منهم عليه وأرى
للامام في كل دهر أن تستمعوا أن يقتصر عليهم عما قبل منهم فلن قبلوا أخذه وإن استمعوا ما هداهم عليه وقد
وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية على أهل البين دينار على كل مال وماله المثل وكذا يؤخذ منهم
وقبهم عرب وصالح نصاري بجران على كسوة يؤخذ منهم وكذلك يؤخذ منهم وفي هذا ثلاثان أحدهما
أن تؤخذ الجزية على ماصولوا عليه والآخرى أنه ليس للماصولوا على وقت الامتياز صولوا عليه كالنمل كان
وأنضقت عليهم الصدقة فأنظر إلى موثنيهم وأطمعهم وذهبهم وورثهم وما أصولين بعد أن يلاهم
وكلها وكل ما أخذت فيهم مسلم تحالفهم خمسين وعشر خلفهم عشرين ونصف عشر خلفهم
عشرا وربع عشر خلفهم نصف عشر وعثمان الماشية خلفهم نصف خلف العمد ثم هكذا صدقاتهم

(١) أي ويحده عليه كما
يؤخذ من غير تلام
في كتاب العان له

لا تختلف ولا تؤخذ منهم من أموالهم حتى يكون لأحدهم من النصف من المال ما لو كان لهم وجبه
 الزكاة فإذا كان ذلك ضعف عليهم الزكاة وقد رآيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع الخزينة عن النساء
 والصغار لانه إذا قل خذ من كل ما يد يشار فقد دل على أنه وضع عن دون الخاتم ودل على أنه لا يؤخذ من
 النساء (١) ولا يؤخذ من نصارى بنى تغلب وغيرهم من معهم من العرب لانه لا يؤخذ منهم على الصدقة وإنما
 يؤخذ منهم على الجزية وإن نحي عنهم من اسمها إلا عنهم من اسمها ولا يكرهون على دين غير دينهم لأن النبي صلى
 الله عليه وسلم أخذ الجزية من أكيدر دومة وهو عربي وأخذها من عرب اليمن ونجران وأخذها الخلفاء
 بعدهم وأخذها منهم على أن لا يأكلوا ذبايحهم لأنهم ليسوا من أهل الكتاب أخيراً الثقة مشران
 أبو عبد الوهاب أوهما عن أبي يعرب عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال قال علي رضي الله تعالى عنه
 لا تأكلوا ذبايح نصارى بنى تغلب فانهم لم يتكسبوا من نصرايتهم أو من دينهم لا يشرب الخمر « شك الشافعي »
 قال الشافعي وأما تركه أن يجبرهم على الإسلام ونضرب أعناقهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية
 من نصارى العرب وأن عثمان وعمر وعلياً قد أقرهم وأن كان عرقه قال هكذا وكذلك لا يحل لنا أن نأخذ
 منهم لأن الله تبارك وتعالى إنما أحل لنا من أهل الكتاب الذين عليهم زل وجيع ما أخذ من ذي عري
 وغيره فلكم مسلكي قال وما يجز به نصارى العرب وأهل دينهم فإن كانوا يهوداً فسواء تضايع عليهم
 فيه الصدقة وما يجز به نصارى بنى إسرائيل الذين هم أهل الكتاب فقد روي عن ابن الخطاب رضي الله
 تعالى عنه فهم أنه أخذ منهم في بعض تجارتهم العشر وفي بعضها نصف العشر وهذا عندنا من عمرائه
 صلحهم عليه كما صلحهم على الجزية المسماة ولست أعرف الذين صلحهم على ذلك من الذين لم يصلحهم فعلى
 أمام المسلمين أن يفرق الكتب في الآفاق ويحكم لهم ما صنع عمر فانه لا بد من صنع به ذلك بدون غيره
 فإن رضوا به أخذ منهم وإن لم يرضوا به جدد دينهم صلحاً فيه كما يجدد دين ابتدأ صلحهم من دخل في
 الجزية اليوم وإن صلحوا على أن يؤدوا في كل سنة مرتين غير بلانهم فكذلك وإن صلحوا أن تأخذ
 منهم كما اختلفوا وإن اختلفوا في السنة مرة واحدة كذلك ينبغي لأمام المسلمين أن يجدد دينهم ويمنعهم
 في الضيافة صلحاً لهم روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه جعل عليهم ضيافة ثلاثة أيام روي عنه أنه جعل
 ضيافة يوم وليلة فإذا جدد عليهم الصلح في الضيافة حددوا مرتين أن يضيف الرجل الموسر كذا والوسط كذا
 ولا يضيف الفقير ولا الصبي ولا المرأة وإن كانا غنيين لانه لا تؤخذ منهم الجزية والضيافة نصف منها وصي
 أن يطعمهم خبز كذا بأدم كذا ويطعموا دواهم من التبن كذا ومن الشعر كذا حتى يعرف الرجل عدد
 ما عليه إذا نزل به ليس أن يتركه العساكر فكيف ضيافتهم ولا يحتملها وهي محجفة به وكذلك ينبغي أن
 يترك لهم من منازلهم الكنائس أو فصول منازلهم أوهمامها (قال الشافعي) حشمتاً ووعاً للنصارى من
 نصارى العرب يضيف عليه الصدقة كما وصفت وحشمتاً ووعاً للنصارى الأسري إلى لم يكن عليه في روعه من
 وأما الخراج كما قال الأرض كلاً تكاري أرضاً من رجل فزعه أدى الكراء والعشر والنصراني من نصارى
 العرب لا يزوج الخراج ضعف عليه العشر وأخذت منه الخراج وأما قوله أن أرضاً القمام فمما لنا على أن
 على النصرانية والمجوسية أو اليهودية فتكسح وزرع فلا يزوج الخراج عليه وقاله إن أرضاً القمام فمما لنا على أن
 تؤدى الجزية مؤخر يرضع على ما صلح عليه وإن أبا الصلح أخرج وإن غفل عنه سنة أو سنتين فلا يزوج الخراج
 ولا يجب عليه الخراج إلا صلحاً وتعهده أو بالإن يؤدى عنه ما صلح عليه وإن غفل حتى يصير له يؤخذ
 منه وإن كان المسلمون وقتاً يتركه حتى يقضي دوا الإسلام سنة ولا تؤخذ منه جزية وإن غفل عنه من
 زرع متباً أو كتمه ليسوا بخرج وإن كانت الأرض متناحرة فترجى في بلاد الإسلام ثم أردت الرجوع
 (١) قوله ولا يؤخذ من نصارى الديوب لأن التجار كذا في التسع وهي عامية فلتصر

وإن كان حاضراً كان
 مذهبا وقدمت الله من
 قضى بعباده نلانا وإن
 التي صلى الله عليه وسلم
 أذن لها جرحه بعد قضاء
 نكته في مقام ثلاث عكة
 وقال في القسم إن لم
 يشهد من حضره بذلك في
 يوم أو يومين لم يكن له
 نصيب (قال المزي) لوجاز

الى بلاد الحرب فذلك الذي وجها ان شاء ان يدعها تركها وان شاء ان يحبسها احبسنا حاله بلطان الزوج على حبس امرأته لا بغير ذلك ومتى طلقها أو مات عنها فلها ان ترجع فان كان لها منه ولد فليس لها ان تخرج أو لاداء الى دار الحرب لان ختمت ذمتهم ولها ان تخرج بنفسها وإذا أبق العبد على بلاد العدو ثم ظهر عليهم أو أغار العدو على بلاد الاسلام فسبوا عبيدا وظهر عليهم المسلمون فاقسموا العبيدا ولم يقتسموا فسادتهم أحق بهم بلاقية ولا يكون العدو على مسلم إذا لم يعل المسلم على المسلم بالقتل والشرك الذي هو دخول المسلم اذا قدر عليه أو لم يأن لا على مسلم ولا يندو المشركون فيما غلبوا عليه أن يكونوا ملكين لهم كملكهم ولا لهم فإذا كان هذا هكذا ملكوا الحر وأم الولد والمكاتب وما سوى ذلك من الرقيق والاموال ثم لم يكن لسدوا حدهم هؤلاء أن يأخذوا قبل القسمة بلاقية ولا بعد القسمة بكالا يكون له أن يأخذ سائر أموال العدو أو لا يكون له ذلك العدو وليا فيكون كل امرئ على أصل ملكه ومن قال لا على العدو الحر ولا المكاتب ولا أم الولد ولا المدبر فهو على ما دواهن فهو يصح ثم يزعم أنهم على كون ملكا محلا فيقول على كونه وإن ظهر عليهم المسلمون فأدر كسيد قبل القسم فقله بلائق وإن كان بعد القسم فقله ان شاء بالقسمة فهو لا يملكه ولا يملكوه ولا يملكوه قالوا فقل فيما ذكرت حتى قلنا فقله قبل الاثنى يرى لا يثبت شبهة عند أهل الحديث عن عرضي الله تعالى عنه فان قال فقل لا حجة بناهم لا يعلكون بحال قلنا المعقول فيه ما وصفنا وانما العلى من خالفنا ونساقه حجة بما لا يفي خلافة من ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم الثالثة وهو يرى عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه أن أخبرنا عثمان وعبد الوهاب عن أبي بوبن أبي قلابه عن أبي الهلب عن عمار بن حصين رضي الله تعالى عنه أن قوما غاروا فاقاصوا امرأ من الانصار وناقته التي صلى الله عليه وسلم فكانت المرأة والناقة عندهم ثم انفلتت المرأة فبكت الناقة فأتت المذبة ففرت ناقة التي صلى الله عليه وسلم فقالت اني نذرت ان نحيا الله عليها لا نخرجها فتعزها حتى تهرجها حتى يذكر كذا ذلك التي صلى الله عليه وسلم فقال بنسما جرت بها ان نحيا الله عليها ثم تخرجها لانذر في معصية ولا في افعال ابن آدم وقالوا معاً وأحداهما في الحديث وأخذ التي صلى الله عليه وسلم نأته (قال الشافعي) فقد أخذ التي صلى الله عليه وسلم ناقته بعد ما أحرزها المشركون وأحرزتها الانصارية على المشركين ولو كانت الانصارية أحرزت عليهم شيأ ليس لملك كان لها في قولنا أربعة أحماسه ونحوه لأهل الجنس وفي قول غيرنا كان لها ما أحرزت لانهم فيه وقد أخذ التي صلى الله عليه وسلم أنها لا على ما له وأخذها بلاقية أخيراً النقطة عن حمزة بن بكر عن أبيه لا أحفظ عن رواد أن أبى بكر الصديق رضي الله عنه قال فيما أحرز العدو من أموال المسلمين مما غلبوا عليه وأبق اليهم ثم أحرز المسلمون ما لكونه أحق به قبل القسم وبعد ذلك انقسم ففصاحه أخذ من يدى من صار في سهمه وعوض الذي صار في سهمه فيته من جنس الجنس وهكذا احران انقسم ثم قامت البيعة على حريته

(في الأمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون بدعى من سواهم تتكفوا دماؤهم ودمى بدمتهم أديانهم قال قلنا أمن مسلم بالغ حر أو عبد يقاتل أو لا يقاتل أو امرأة أو أمان ما من إذا آمن من دون البالغين والمعترف قالوا أول يقاتلوا لم يجرأ ما نهم وكذلك أن أمن ذمي قاتل أو لم يقاتل لم يجرأ ما نهم وإن آمن واحد من هؤلاء فجرأوا الشيا بان فعلن نذرهم الى ما نهم ولا تعرض لهم في مال ولا نفس من قبل أنهم ليسوا بفرقون بين من في عسكرنا من يجرأ ما نهم ولا يجوز ونسبنا لهم فقتلهم وإذا أشار اليهم المسلم بشئ بره أمانا فقالوا انهم بالشارة فهو أمان فان قال لم يؤمنهم بها فقل قوله وإن مات قبل أن يقول

في يومين حان في ثلاثة وأربعة في معنى ثلاثة وقد قال لمن جعل له نفسه في تسع وثلاثين وأبى في أربعين ما للفرق بين الصحتين فقله (١) في أول الثانية أشبهه عندي عنده والله التوفيق (قال) وأيمه فقلت له نفسه

(١) لعله في أول الباب تأمل

شأنهم وأما نحن إلا أن نجد لهم الوالي أمانا وعلى الوالي أمانات قبل أن ينزل أو قال وهو حي لم يؤمنهم أن يدهم
 الخ ما منهم وبذلهم قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يخرجون ما حرم الله ورسوله
 وقال الله عز وجل في غير أهل الكتاب وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكونوا الذين كلهمه خفتن إهداءه من
 لم يدين من أهل الكتاب من المشركين بالإيمان لا غيره وحقق دما من دان من أهل الكتاب بالإيمان
 أو إعطاء الجزية عن يدهم صاغرون والصغار أن يحرق عليهم الحد كما أعرف منهم خارجا من هذان الرجال
 وقتل يوم حنين دبر بن الصمة ابن مائة ونجسين سنة في شجار لا يستطيع الحلو فذكر ذلك النبي صلى الله
 عليه وسلم فلم يسكر قتله ولا أعرف في الرهبان خيل أن يسلموا أو يؤذوا الجزية أو يقتلوا ورواه
 الدارقات والمصامع والمسكين سواء ولا أعرف ثبتت عن أبي بكر رضي الله عنه خلاف هذا ولو كان ثبت
 لكان يشبه أن يكون أمرهم بالحد على قتال من يقاتلهم وأن لا تشاغلو بالقيام على صوامع هؤلاء كما
 يؤمرون أن لا يقصروا على الحصون وأن يسلموا إلا أن تشغلهم (١) وأن يسلموا لأن ذلك أنكره العدو وليس أن
 قتال أهل الحصون محرم عليهم وذلك أن ما حالهم أن يتركوا (٢) ولا يقتلوا كالتشغل يقتال من يقاتلهم
 أولهم وكما روى عنه أنه نهى عن قطع الشجر المثر ولعله لا يرى بأس بقطع الشجر المثر لأنه قد حصر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بقطع الشجر المثر على بني النضير وأهل خيبر والطائف وحضره يقول وعلم أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قد وعد بفتح الشام فأمرهم بترك قطعها لئلا يفسد ثمنها إذا كان واسعاهم ترك قطعها
 ونسي نساء الدارقات وسبائهم ونجس أموالهم (قال الشافعي) ويقتل الفلاحون والأجراء والشيوخ
 الكبار حتى يسلموا أو يؤذوا الجزية

(المسلم وألخري يدفع إليه الخري ما لا يدينه)

(قال الشافعي) رضي الله عنه وأموال أهل الحرب ما لا نغال فيفصون عليه ويتول عليهم فدا من غصبه
 عليهم من مملوك أو حر يمتهم أو من غيرهم وإذا أسلوا ماعا أو بعضهم قبل بعض لم يكن على الغاصب لهم أن يرد
 عليهم من ذلك شيئا لأن أموالهم كانت مباحة غير منوعة بسلامتهم ولا نمتهم ولا أمانهم ولا أموالهم من خاص
 ولا عام وماله أمان وما كان من المال له أمان فليس للذي آمن صاحبه عليه أن يأخذ منه ماله وعليه أن
 يرد فلو أن رجلا من أهل الحرب أودع مسلما أو حر باقي دار الحرب أو في بلاد الإسلام ودينه وأبضع منه
 بضاعة فخرج المسلم من بلاد الحرب إلى بلاد الإسلام أو الخري فأسلم كان عليه ماعا أن يؤذوا إلى ما روى
 يكون علينا أو أمانا على ماله أن لا نعرض لماله والوديعة إذا أودعنا أو أبضع معنا فذلك أمان من مملوكنا ومثل
 أمانه على ماله أو أكثر وهكذا الذين

(في الامة بسبب العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الأمة المسلم بسبب العدو فوطوا
 رجل منهم قتله أو أودا أو ولدا أو ولدا فقتلوا حتى تم شهاده عليهم المليون فانه بأخذ عبيدها وأولادها
 الذين ولدتهم من الر والقتل وتغلبوا إلى أولادها ولدتها حتى تاتها ولا تأخذ في شئ من قبل أن ترق
 اعتمادا يكون الأمل بالاب كما يتكبر الحر المأمون ولا يرق قفاوكا يتكبر العبد المملوك فيكون ولده كهم أحرارا
 (في المبيع يدل على القلعة على أنه جارية سمها) (قال الشافعي) رضي الله عنه في علي
 دل قوم من المسلمين على قلعة على أن يعطوا جارية سمها فلبوا انتهوا إلى القلعة صامح صاحب القلعة على أن
 يشتهمهم ويخلفوا يمينين أهله ففعل فأخذ أهله ثلاثا جارية فأرى أن يقال للبليل إن رضيت العوض
 عرضتكم فبقيت أن ترض العوض فقد أعطينا ماملنا لك عليهم فركل فإن رضي العوض أعطيه وتم الصلح
 وإن لم يرض العوض فليأخذ صاحب القلعة فماملنا فاعطى على شئ مملناك عليه بغيره فانه جلت
 (١) كذا في النسخ وأصله عن أن يسلموا تأمل (٢) الله ولوا فاعطوا كلنا تأمل كتبته

فهل فأنشد على نضيا
 وهو مشغول عما يخاف
 فوه أو جرمض ينقطع
 نفسه وإن كان غائبا
 فليخه فأقام يكن له
 نضه إلا بأن شهد على
 نفسه ثم يقدم فإن قال لم
 أصدق فأقول قوله ولو
 كان حاضر افتضال لم أعلم
 فأقول قوله ولو رآها

السبع وعشرا منه وان لم تسلمه اليه نذركم بالهلكة وان كانت الجارية قد اسلمت قبل ان ينظرها فاعلا
سبيل البوايع يعطى فيها وان ماتت عرضها بالقيصة ولا يمين في الموت كما يمين اذا اسلمت

(في الاسير يكره على الكفر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الاسير يكره على الكفر
وقليه معلومة بالايان لا يمين منه امراته وان تكلم بالشرك ولا يحرم ميراثهم من المسلمين ولا يحرمون ميراثهم
منه اذا علم انه انما قال ذلك مكرها وعلم ذلك ان يقول قبل قوله او بعد قوله انما قلت ذلك
مكرها وكذلك ما كرهوا عليه من غير ضرر احدهم اكل لحم الخنزير او دخول كنيسة ففعل وسعد ذلك
واكرهه ان يشرب الخمر لانها تمنعه من الصلاة وعرفه الله اذا سكر ولا يمين ان ذلك يحترم عليه واذا وضع عنه
الشرك بالكره وضع عنه مادونه مما لا يضركم احدوا كرهوه على ان يقتل مسلما لم يكن له ان يقتله (قال
الامام الشافعي) رضي الله عنه في رجل اسرق فنصره امرأته فزعم قوم من المسلمين فاشرف عليهم وهو في
الحصن فقال انما تنصرت بلساني وانا اصيلي اذا خلوت فهذا مكره ولا يمين منه امراته

(النصراني يسلم في وسط السنة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا اسلم النجدي قبل حلول
وقت الجزية سقطت عنه وان اسلم بعد حلولها فهي عليه (قال الشافعي) رضي الله عنه كل من خالف الاسلام
من اهل الصوامع وغيرهم ممن دان دين اهل الكتاب فلا بد من السيف والجزية (قال الشافعي) رحمه الله
كل شيء يبيع وفيه فضة مثل السيف والمنطقة والقدح والخاتم والسرير فلا يبيع حتى تخلع الفضة قبضها
بالفضة ويباع السيف على حدة ويباع ما كان عليه من فضة بالذهب ولا يبيع بالفضة

(ان كافة الخليفة من السيف وغيره) (قال الشافعي) رضي الله عنه الخاتم يكون للرجل
من فضة والخليفة من السيف لا زكاة عليه في قول من رأى ان لا زكاة في الخلق وان كانت الخليفة
للمصنف او كان الخاتم للرجل من ذهب لم تسقط عنه الزكاة ولو لا انه رأى ان النبي صلى الله عليه وسلم تختم
بخاتم فضة وأنه كان في سيفه خليفة فضة ما جاز ان يترك الزكاة فيه من رأى ان لا زكاة في الخلق لان الخلق
لنساء لا الرجال

(العبد يأتي الى ارض الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أتى العبدان بلاد العدو
كافرا كان أو مسلما ولا يمين عليه ولا سيده ولا سيده قبل الغنم وبعدها وان كان مسلما فارتد
فكذلك غيراته يستتاب فان تاب ولا يقتل

(في السبي) (قال الشافعي) رضي الله عنه واداسي النساء والرجال والولدان ثم اخرجوا
الى ديار الاسلام فلا بأس ببيع الرجال من اهل الحرب واهل الصلح والمسلمين فدفادى رسول الله صلى الله عليه
وسلم الاسرى فرجعوا الى مكة وهم كانوا عدوه وقاتلوه بعد دفاؤهم ومن عليهم وقاتلوه بعد علمهم وفدى
رجلا رجلين فكذلك لا بأس ببيع السبي البالغ من اهل الحرب والصلح ومن كان من الولدان مع احد
أبيه فلا بأس ان يباع من اهل الحرب والصلح ولا يصل عليه ان مات فدفع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي
بنى قريظة من اهل الحرب والصلح بيعتهم اثنان اثنان الى نجد وثلاث الى تهامة وهؤلاء مشركون اهل اوطان
وثلاث الى الشام وثلاث مشركون فبهم الوثني وغير الوثني وفيهم الولدان مع امهاتهم ولم يعلم منهم احدا كان
خليا من امه فاذا كانوا مولودا خليا من امه لم أر ان يباع الا من مسلم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
غير اهل الكتاب لان بنى قريظة كانوا اهل كتاب ومن وصف النبي صلى الله عليه وسلم عن اهل الكتاب اومن
كانوا من اهل الاوثان وقدمت على بعض اهل الكاين فلم يقتل وقتل اعمى بنى قريظة بعد الاسار وهذا
يدل على قتل من لا يقاتل من الرجال البالغين اذا أتى الاسلام والجزية قال ويقتل الاسير بعد وضع

حبل فلما ولدت نفاه
فان قال لم ادر لعلم ليس
بجمل لاجن وان قال
قتله بعوت فاستتر
على وتعلم انهم لم يكن
له نفيه ولو هيته فرد
خبيرا ولم يقر به لم يكن
هذا القرار الا انه بكافئ
الدعاء بالدعاء واما والد
الامة فان سئل قال

الحرب أوزارها وقتل النبي صلى الله عليه وسلم بعد انقطاع الحرب بينه وبين من قتل في ذلك الاسر وكذلك يقتل كل مشرك بالغ اذا ادى الاسلام والحرية وانداع الامام الاسير الى الاسلام حسن وان لم يدعه وقتله فلا بأس واذا قتل الرجل الاسير قبل بلوغ الامام وبعده في دار الحرب وبعثوا رجلاً فيها بغير امر الامام فقد أساء ولا غرم عليهم من قبل أساء ما كان للامام أن يرسله ويقتله وبقاى به كان حكمه بحكم الاموال التي ليس للامام الا اعطاهما من أوجف عليها ولكنه وقتل طفلاً أو امرأته وعقب وعمر أمتها ما ولو لا غير لم يكره ولا غيره فان اتهم الامام الذي يسوق السبي أحلفه ولا شيء عليه واذا جئت الجارية من السبي حنانيا لم يكن للامام أن يمتها من المحنى عليه ولا يقدرها من مال الجيش وعليه أن يبيعهها بالحنانية فان كان غنياً أقل من الحنانية أو مثلهادفعه الى المحنى عليه وان كان أكثر فليست له الرى يادعلى أرض جنائسه والى يادع لاهل العسكر وان كان معه مولى ودعيرو ولدت بعد ما جئت وقيل تباع بيعت ومولودها وقسم الثمن عليها ما أساءها كان للمحنى عليه كما وصفت وما أصاب ولدها فلها فجماعة الجيش لانه ليس للمحنى قال والبيع في أرض الحرب ما عرفت اشترى شيأ من الغنم ثم خرج فلقضه العدو فآخذ ومعه فلا شيء له وكان لمحنى الدوالي أن يبيع مع الناس من يحوطهم فلم الشافعي رحمه الله تعالى يجرئ في الرقاب الواجبة للموود على الاسلام الصغير وولد الزنا والله أعلم

﴿العدو يفلتون الحصون على النساء والأطفال والامرى هل ترى الحصون بالمحنيق﴾

﴿قال الشافعي﴾ رضى الله تعالى عنه اذا كان في حصن المشركين نساء وأطفال وأسرى مسلمون فلا بأس بان ينسب المحنيق على الحصن دون البيوت التي فيها الساكن الا أن يقتل المسلمون قري يامن الحصن فلا بأس أن ترى بيوتهم وجدراهم فاذا كان في الحصن مقاتلة محصنون وميت البيوت والحصون واذا اتروا الصبيان المسلمين وأغبر المسلمين والمسلمون ملصقون فلا بأس أن يهدوا المقاتلة دون المسلمين والصبيان وان كانوا غير ملصقين أحببت أن أكتب عنهم حتى يمكنهم أن يقاتلهم غير مترسبين وهكذا ان أروهم فقالوا ان ريمتوا فاقاتلهم وفاقاتلناهم والنفط والثار مثل المحنيق وكذلك الماء والله انان

﴿في قطع الشجر (١) وحرق المنازل﴾ ﴿قال الشافعي﴾ رحمه الله تعالى ولا بأس بقطع الشجر المنمر ونحر ريب العاصم ونحر يقضم من بلاد العدو وكذلك لا بأس بنحر يقماد لهم عليهم مال وطعام لاروح فيه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق نخل بني النضير وأهل خيبر وأهل الطائف وقطع فأنزل الله عز وجل في بني النضير ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها الآية فاما ما له روح فله ياتم ما صابها فقتله يحرم الابن يذبح فيؤكل ولا يحل قتله لغاية العدو لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفوراً فافرقها بغير حقها ساء الله عنها قيل وما حقها ما رسول الله قال يذبحها فأكلاها ولا يقطع رأسها فربيه ولا يحرق بخلا لا يفرق لانه روح واذا كان المسلمون أسرى واستأمنين في دار الحرب فقتل بعضهم بعضاً وقتل بعضهم بعضاً أو نوا بغير رية فاعلم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فلقوا في بلاد الاسلام اعاب بقطعهم ولو ذاب أحدهم بغير رية اذ ادعى الشبهة ولا تنقط دار الحرب عنهم فرضا كالانقطاع عنهم موما لا مسلاة ولا زكاة والحدود وفرض عليهم كما هذ فرض عليهم قال واذا أصاب الرجل حداهو محاصر لعدو أنيم عليه الحد ولا نعنا الخوف عليهم من الخوف للمشركين أن تقم عليه حدا فحز وجل فلو قتلوا في ان يقتل ما أضاف الحد عليه ما بدالانه يمكنهم من كل موضع أن يلقوا دار الحرب والعدو أن يلقوا

(١) لهو ونحر في المنازل كسب حصصه

بارسول الله ما بن ائى
عنة قد كان عهد الى
فيه وقال عدي بن زمعة
أئى وابن ولية ائى وله
على فراشه فقال صلى
الله عليه وسلم هو لك
يا عدي بن زمعة الولد
لأفراش وللعاهر الطير
فاعلم أن الامة تكون
فراشاً مع أنه روى

بدار الحرب ففعل عنه الحد باطلا لحكم الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم به لوجه الله ونسأ
 أن أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد بالبدنة والشركاء قريب منها وفيما شركاء كثير موادعون وضرب
 الشارب بخنك والشركاء قريب منه وإذا أصاب المسلم نفسه بجر خطا فلا يكون له عقل على نفسه ولا على
 عاقلته ولا يضمن المرء ما جنى على نفسه وقد روى أن رجلا من المسلمين ضرب رجلا من المشركين في غزاة
 أطنا خبير بسيف فرجع السيف عليه فأصابه فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجعل له النبي
 صلى الله عليه وسلم في ذلك عقلا وإذا نصب القوم المتخنيق فرموا بها فرجع الحجر على أحد حدهم فقتله فذهبته
 على عاقل الذين رموا بالمتخنيق فإن كان من رعيه معهم رفعت حصته من الدية وذلك أن يكونوا عشرة هو
 عاقلهم ثمانية العشر على أنفسهم فوعه عن نفسه وعاقلة ولا يضمن هو ولا عاقلته عما جنى على نفسه وعلى
 عواقلهم تسعة أعشار دية وعلى الراميين الكفارة ولا يكون كفارة ولا عقل على من سدهم وأوردتهم
 وأمرهم حيث رمون لأنه ليس بفعل شيئا عما تكون الكفارة والدية على الذين كان يفعلهم القتل ويحمل
 العاقلة على كفى كان من الخطا ولو كان درهما وأقل منه إذا جلت الأكره جلت الأقل وقد قضى النبي
 صلى الله عليه وسلم على العاقلة بدية الحنئين وإذا دخل المسلم دار الحرب مستأثما فإذا ندم أهل الحرب
 ثم جاءه الحرب بالذي أذانه مستأثما فاضت عليه دية كما أفضى به السلم والدي في دار الإسلام لأن الحكم جار
 على المسلم حيث كان لا يزال الحق عنه بأن يكون موضع من المواضع كالأثر ولعنه السلام أن يكون دار
 الشرك فإن قال رجل الصلاة فرض فكذلك أداء الدين فرض ولو كان التسديتان حربين فاستأثما
 ثم غلبا ذلك الدين فإن رضي أحدهما فليس علينا أن نقضي لهما بالدين حتى نعلم أنه من حلال فإذا علمنا أنه
 من حلال قضينا لهما به وكذلك لو أسلما فعلمنا أنه حلال قضينا لهما به إذا كان كل واحد منهما مقرا
 لصاحبه بالحق لأعاصبه عليه فإن كان غصبه عليه في دار الحرب لم يجز له أن يهدر عنهم ما اقتصوا
 به فإن قال قائل ما دل على أنك تقضي له به إذا لم يغصه قيل له أرى أهل الجاهلية في الجاهلية ثم أوالا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقول الله تبارك وتعالى اتقوا الله وذكروا ما بين من الربان كنتم مؤمنين
 وقال في سابق الآية وإن تيمم فذكر رؤس أموالكم فبطل عنهم رؤس أموالهم إذا لم يتقوا بواو وقد كانوا
 مقرين بها ومستيقنين في الفضل فيها فإفاد رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم ما أصابوا من دم وأموال لأنه
 كان على وجه الغصب لا على وجه الإقرار به وإذا حصن الثمنان ثم زنيتم بها كالبنات رجلاهما وكذلك
 لو أسلما بعد إحصائهما ثم زني أسلما رجلاهما إذا عدنا إحصائهما وهما مشتركان إحصائنا رجلاهما فهو
 إحصان بعد سلامهما ولا يكون إحصان ثمرة أو ساقط أخرى والحد على المسلم واجب منه على الذي وإذا نيا
 جمعا فرضي أحدهما ولم يرض الآخر كنا على الرضاى بحكنا وأرى رجل أصاب زوجة صبيحة الشكاح
 جردنية وأمة مسلمة وهو حر بالغ فهو محسن وكذلك الحر المسلم تصيب المسلم وكذلك الحر النذمية تصيبها
 الزوج المسلم والفتى إنما إحصان الجماع بالشكاح لا غيره حتى وجدنا جماعا شكاح صبيحة فهو واحدان
 للزمنها وإذا دخل الرجل دار الحرب فوجد في أيديهم أسرى رجالا ونساء من المسلمين فاشتراهوا وأخرجهم
 من دار الحرب وأراد أن يرجع عليهم عما أعطى لم يكن ذلك له وكان مطلوبوا بأشياء ليس باع من الأحرار
 فإن كانوا أمروا بشراهم يرجع عليهم عما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم وكذلك قال بعض الناس
 ثم رجع فقتل قوله فزعم أن رجلا دخل بلاد الحرب وفي أيديهم عبد رجل اشتراه فزعم أن رجلا ولا عدد
 كان له إلا أن يشاء سيد العبد أن يعطيه عنه وهذا خلاف قوله الأول إذا زعم أن المشتري غير مأمور بطوع
 زعمه أن يزعم أن هذا العبد لا بد ولا يرجع على سيدته في شيء عنه وهكذا تقول في العبد كما تقول
 في الحر لا يمتنعان وإنما غلط فيمن قبل أنه يزعم أن المشتري على السليم وأنه اشترا ما لم ين

عن عروضي الله عنه
 أنه قال لا تأتيني وليمة
 تعزف لسيدها أنه أم
 بها إلا الحقت به ولدها
 فأرسلوا به بعد ما
 أمسكوه وإنما أنكر
 عمر رجل حارية له
 فقال لها أخبرت أنه من
 غيره وأتكرز بدخل
 حارية له وهذا من جلت

مالك ويدخل عليه في هذا الموضع أنه لا يكون عليه رد مالي سده لانه اشتراء مال من مال لا يتكلم لو كان
الذي اشتراه واذا أخرجنا السلف فكما بعض أهل الحرب أو وطئها بالانكاح ثم طهر علم المساواة لم
تسقط حتى ولا ولدها لان أولادها مسلمون بسلامها فان كان لها زوج في دار الاسلام لم يلحق به هذا القول حتى
بالانكاح المشرى وان كان نكاحه فسد لانه نكاح شبهة واذا دخل المسلمان بلاد الاسلام فقتله مسلم
عبدان فلا رد عليه وعليه الكفارة في ماله ودينه فان كان يهوديا ونصرانيا فقتله المسلم وان كان مجوسيا
أو وثنيا فهو كالمجوسي فمات غناؤه درهم في ماله هالة فان قتله خطأ بدنه على عاقبته وعليه الكفارة في ماله
« أخبرنا الفضل بن عياض عن منصور عن ثابت الحداد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضى الله
عنه قضى في اليهودي والنصراني أربعة آلاف أربعة آلاف وفي المجوسي ثمانمائة درهم » أخبرنا ابن
عبيدة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية اليهودي والنصراني قال قضى فيه
عثمان بن عفان بأربعة آلاف فان كان مع هذا المسلمان المقتول مال ردائي ورثته كابر ذمال المعاهداني
ورثته اذا كان الله ممنوعا بالاسلام والأمان فإلّا لم يمتنع بذلك واذا دخل المسلم والذى دار الحرب مستأثنا
نخرج بحال من مالهم يشتري لهم به شيئا فاما ما مع المسلمين فلا تعرض له ودرع اهل من أهل دار الحرب
لان أقل ما فيه أن يكون خروج المسلم له أمانا لا كفارة فيه (١) واذا استأمن العبد من المشركين على أن يكون
مسلموا يعني فذلك الامام آمن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حصار تعيق من زل البسم بعد فأسلم
فقطر لهم أنهم أحرار فزل البسم عشرة عدا من عبيد تعيق فأعتقهم ثم جاسدتهم بعدهم مسلمين
فأسأروا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يردهم اليهم فقال لهم أحرار أو أسبل عليهم ولم يرددهم واذا وجد الرجل
من أهل الحرب على قاعة الطريق يغير سلاحه وقال جئت رسول الله فقبل منه ولم تعرض له فان ارتب
به أحلف فلذا حلف ترك وهكذا كان مع مسلح وكان منفردا ليس في جماعة متعنت مثلها لان ما جمعا
يشبه ما دما ومن ادعى شيئا يشبه ما قال لا يعرف بغيره كان القول قول عبيته واذا أتى الرجل من أهل
الشرك بغير عقد عقده المسلمون فأرادوا الغام معهم فهذه الحال لا تسلم الا المؤمن أو معطي خربة فان كان
من أهل الكفا قبل له ان أردت النقام فأذ الجزية وان لم ترده فارجع اليه ما نكح فان استنظر فأحب الى
أن لا ينظر الا أربعة أشهر من قبل أن الله عز وجل جعل للمشركين أن يسجدوا في الارض أربعة أشهر
وأكثر ما يجعل له أن لا يبلغ به الحول لان الجزية في الحول فلا يشترط في دار الاسلام مقام من يؤدى الجزية
ولا يؤدوها وان كان من أهل الاوثان فلا تؤخذ منه الجزية بحال عرييا كان أو عصبيا ولا يتخذ الا كقاتل
هذا وتلك دون الحول واذا دخل قوم من المشركين بغير تظاهر فلا يسبل عليهم لان حال هؤلاء
من يزل يوتن من القتار واذا دخل الحرب دار الاسلام مشركا ثم أسلم قبل يؤخذ فلا يسبل عليه ولا على ماله
ولو كان جاععا من أهل الحرب فقتلوا هذا كان هذا هكذا ولو قاتلوا ثم أسروا قاتلوا أسدا لا يروى في
وأموالهم ولا يسبل على دماءهم للاسلام فاذا كان هذا بلاد الحرب فأسلم رجل في أي حال ما أسلم قبل
أن يؤسر أحرزته اسلامه مولى يكن عليه عرق وهكذا على قاتل المؤمن الايمان أسلمت فأنعم
أمة مؤمن فقد أحرز ماله ونفسه وان زعم أنه على صلاته وأنه على غير الايمان كان فيان شاة الامام قتله وحكمه
حكم أسرى المشركين

وكان على الحاطة من
أنهم لم يحمل منه فواسع
له فيما ينسب وبين الله
تعالى في أمره الخيرة أو
الامة أن يني ولدها قال
ولو قال كسأ عزل عنها
ألحف الولد الا أن
يدعى استبراء بعد الوطء
فيكون دليله وقال
بعض الناس لو وابت

« الحربي اذا دخل إلى الحربي » (قال الشافعي) رضى الله عنه ولو أن قريشا من أهل دار الحرب
لجأ إلى الحربي فقامت عليه فماتوا كالمؤمنين في غير الحرم فماتوا كالمؤمنين في الحرم فماتوا كالمؤمنين
(١) لم يكن يخطى على الملاح الذي قد ذكر فيما تقدم ان في قول ابن قتية كتب

كان في غير الحرم فان قال قائل وكيف عت أن الحرم لا عنهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكته حرام بحرمه الله لم يحل لاحد قتل ولا يحل لاحد يهدى ولم يحل لي الاسعة من نهار وهي ساعتها هذه عزمة قبل انعامني ذلك والله أعلم انهم لم يحل أن ينصب علم الحرب حتى تكون كغيرها فان قال ما دل على ما وصفت قبل امر النبي صلى الله عليه وسلم عندما قتل عام من ثابت وشيب (١) وابن حسان يقتل ابي سفيان في داره عكة غيلة ان قدر عليه وهذا في الوقت الذي كانت فيه عزمة قتل على انما لا تمنع احدا من شيء وجب عليه وانما انعام ان ينصب علم الحرب كما ينصب على غيرها والله أعلم

(الحري يدخل دار الاسلام بأمان ويشترى عبداسلميا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان واشترى عبداسلميا فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أن يكون الشراء مفسوخا وأن يكون على ملك صاحبه الاول أو يكون الشراء جائزا وعليه أن يبعه فان لم يظهر علم حتى يهرب به الى دار الحرب ثم أسلم عليه فهو له ان باعه أو وهبه فبيعه وهبته جائز ولا يكون حرا بدخاله اياه دار الحرب ولا ينعق بالاسلام الا في موضع وهو أن يخرج من بلاد الحرب مسلما كما اعتق النبي صلى الله عليه وسلم من خرج من حصن ثقف مسلما فان قال قائل أفرايت ان ذهبت الى أن النبي صلى الله عليه وسلم انما اعتقه بالاسلام دون الخروج من بلاد الحرب قيل له قبيحاه النبي صلى الله عليه وسلم عبد مسلم ثم جاءه سيده يطلبه فاشتراه النبي صلى الله عليه وسلم منه بعدين ولو كان ذلك بعتقه لم يشتره حراما بعتقه هو بعد ولكنه أسلم غير خارج من بلاد منسوب علم الحرب

(عبد الحري يسلم في بلاد الحرب) (قال الشافعي) رضي الله عنه ولو أسلم عبد الحربي في دار الحرب ولم يخرج من مكنه حتى ظهر المسلمون عليه كان رقبة فصححوا الدم بالاسلام

(الاسلام يسلم) (قال الشافعي) رضي الله عنه واذا أسلم الغلام العاقل قبل أن يحتمل أو يبلغ خمس عشرة سنة وهو ولي ووصف الاسلام كان أحباله أن يبعه وأن يباع عليه والقباض أن يباع عليه حتى يصف الاسلام بعد الحلم أو بعدا تشكلا خمس عشرة سنة فيكون في السن التي لو أسلم ثم ارتد بعدها قتل وانما قلت أحباله أن يباع عليه قياسا على أن من أسلم من عبده (٢) أجبره على بيعه وهو لم يصف الاسلام وانما جعلته مسلما بحكم غيره فكأنه اذا وصف الاسلام وهو بعتقه في مثل ذلك المعنى أو أكثر منه وان كان قد صالقه فحصل الاول أن يكون قياسا كان محصيا وهذا قياس فيه شبهة

(في المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله عليه واذا ارتد الرجل عن الاسلام ولحق بدار الحرب أو هرب فلم يدر أين هو وأخرس أو عته أو فتناه ما لم ينقض فيه شيء وإن لم يسلم قبل انقضاء عدته امرأته بانهته أو فتناه أمهات ولأولاده ومدر به وجع ماله وبعثا من رقيقه ما لا يرد عليه وما كان يبعه فظهر له ولم يحل من دينه المؤجلة شيء فأن رجع الى الاسلام لم يفتنه اليه ماله كما كان يبدله قبل ما صنع فان مات أو قتل قبل الاسلام قاتله في مئتمن تشكون أربعة أجاسه للمسلمين ونحوه لاهل الجنس فان زعم بعض ورثته أنه قد أسلم قبل أن يموت كاف البينة فان جاءهم أعطى ماله ورثته من المسلمين وإن لم يأتهم لم يورثته الزدة قتله فيه وإن قتل لم يقتل فشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وقتله بعض الولدان الذين لا يرثون أن يستتاب بعض المرتدين غير أنه لو رثته المسلمين وعلى قاتله الكفارة والدية ولو لا الشبهة لكان عليه القود

جارية يطره فليس هو وله الا أن يقربه فان أفر واحد ثم مات بعده بآخرة فله لان اقراره بالاول ليس باقرار بالثاني وله عنه أن يقرب واحد ويتق ثانيا وثالثا ونسقا رابعهما قالوا لو أفر واحد ثم مات بعده

(١) في نسخة وحسان ومع ذلك لم يرد كفي السيرفين كان مع عام من اسم حسان ولا ابن حسان فحور
(٢) أي بوله ولد صغارا أجبره على بيعه أي ببيع الولد وهو لم يصف الخ تأمل

وقد خالفنا في هذا بعض الناس وقد كتبنا في كتاب المرتد وإداعرت الجماعة لقوم من مازة الطريق وكابر وهم بالسلاح فأن قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا وإن قتلوا ولم يأخذوا ما لا قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يبقوا قطعنا أيديهم وأرجلهم من خلاف وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا المال نقوا من الأرض ونفهم أن يطلبوا فنقوا من بلد إلى بلد فإذا نفر بهم أقيمت عليهم أي هذه الحدود كان حدهم ولا يقطعون حتى يبلغ قدر ما أخذ كل واحد منهم ربع دينار فإن تابوا من قبل أن يقدر عليهم سقط عنهم ما نفهم هذه الحدود ولزمهم ما للناس من مال أو نفس حتى يكونوا بأخذونه أو يدعونه فإن كانت منهم جماعة ردا لهم حيث لا يسمعون الصوت أو يسمعون عذرا ولم يصنع بهم شيء من هذه الحدود ولا يجذبهم حضرة المعركة إلا من فعل هذا إلا أن الحد ما هو بالفعل لا بالمشور ولا التقوية وسواء كان هذا الفعل في قرية أو صحراء ولو أعطاهم السلطان أمانا على ما أصابوا (١) كان ما أعطاهم عليه الأمان من حقوق الناس بالطلاق وبه أن يأخذهم حقوقهم إلا أن يدعوا ولو دعوا غير مرتدين عن الإسلام ثم ارتدوا عن الإسلام بعد فعلهم ثم تابوا أقيمت عليهم تلك الحدود لأنهم فعلوها وهم بمن تزمهم تلك الحدود ولو كانوا ارتدوا عن الإسلام قبل هذا ثم فعلوا مرتدين ثم تابوا لم تقم عليهم شيئا من هذا لأنهم فعلوها وهم مشركون عتبتهم قدرته طليحة فقتل ثابت ابن أفرم وعكاشة بن محمض بنده ثم أسلم فلم يقمته ولم يعقل لانه فعل ذلك في حال الشرك ولا تساقط عليه في الحكم إلا أن يوجد مال رجل بعينه في يديه فزخذه منه ولو كانوا ارتدوا ثم فعلوها ثم تابوا ثم فعلوها لم يسله أقيمت عليهم الحدود في الفعل الذي فعلوا وهم مسلمون ولم تقم عليهم في الفعل الذي فعلوا وهم مشركون (قال) والشافعي قول آخر في موضع آخر إذا ارتد عن الإسلام ثم قتل مسلما عتبه أو غير عتبه قتل به وإن رجع إلى الإسلام لأن العصاة بالردة إن زدهم شرارا زدهم فاعلمه القود « قال الرابع » قياس قول الشافعي إذا نأذا سرق العبد من الغنم فلعنت سرقته تمامهم حرا وكذا كفران ربع دينار أو أكثر أنه يقطع لانه زعم أن لا يبلغ الأرض العبد سهم رجل فإذا بلغ سهم رجل والذي بلغه بعضهم ربع دينار أو أكثر من السهم ربع قطع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ارتد العبد عن الإسلام وبقى بدار الحرب ثم آمنه الإمام على أن لا يرد إلى سيده فأما به باطل وعليه أن يدفعه إلى سيده فوالجال بينه وبين سيده بعد وصوله إليها في يديه ضمن سيده فبنيه وكان كالنصاب وإن لم يمت كان لسيده عليه أجره في المدة التي حبسه عنها فيها وإذا ضرب الرجل بالسيف ضربة يكون في مثلها قصاص اقتصر منه وإن لم يكن فيها قصاص فعليه الأرض ولا تقطع يد أحد إلا السارق وقد ضرب صفوان بن المعطل حسان بن ثابت بالسيف فضرر بأشبهت دعا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقطع صفوان وعقبا حسان بعد أن برأ فلم يعاقب رسول الله صلى الله عليه وسلم صفوان وهذا يدل على أن لا عقوبة على من كان عليه قصاص فقتل عنقه دم ولا جرح وإلى الوالي قتل من قتل على المحاربة لا ينتظر به وولي المقتول وقد قال بعض أصحابنا ذلك قال ومثله الرجل يقتل الرجل من غير نائز واحتج بهم بعض من يذهب مذاهبهم بأمر (٢) الحد من زياد ولو كان حديثه مما ثبتت قتله فإن ثبت فهو كما قالوا لا أعزته إلى يوم هذا نائزا وإن لم يثبت فكل مقتول قتله غير المحارب فالقتل فيه إلى ولي المقتول من قبل أن الله حبل وعلا يقول ومن قتل متلوا ما فقتلنا لولي سلطانا وقال عز وجل فقتل من أخيه ثم قتل فأتباع الملوك فبين في حكم الله عز وجل أنه جعل العقو والقتل إلى ولي الدم دون السلطان إلا في المحارب قتله فحكم في المحاربين أن يقتلوا أو يصلوا فجعل ذلك حكما سلكا لم يذكر فيه أولياء الدم وإذا كان ممن قطع الطريق من أخذ المال ولم يقتل وكان أقطع الدالين والرجل السري قطع يد السري ورجله الجني

(١) الأوضح وهو المراد أن كان ما أعطاهم من الأمان على حقوق الناس بالطلاق تأمل

بولد في شقه حتى مات
فهو أنه ولم يدعه قط ثم
قالوا أن قاضي زوج
امرأته رجل في مجلس
القضاء ففارقها ساعة
ملك عقيدته نكاحها
ثلاث مرات بولد لسته
أنهم الرزق قالوا
هذا فرأى قبل وهل
كان فراقه عكس فيه

والحكم الاول في بدله البني ورجله البصري ما بقي ثم ما بقي لا يتصل بالغيرهما فانما سبق منهما ما بقي يكون
 فيه حكم يتحول الحكم الى الذين في الآخر من نكاح فيهما ولا تقطع قطع الطريق الا فيما يتصل به السراق
 وتلك ربيع دينار يأخذها كل واحد منهم فصاعدا اوقيته وقطع الطريق بالعصا والرمي بالحجارة ثمته بالسلاح
 من الحديد واذا عرض للصوم لقوم فلا حد الا في قتل وان اختلفت افعالهم فحدودهم بقدر افعالهم من
 قتل منهم واخذ المال قتل وصلب ومن قتل منهم ولم يأخذ ما لا يقتل ولم يصلب ومن اخذ المال قطعت يده
 البني ورجله البصري من خلاف ومن كثر جاعتهم ولم يفعل شيئا من هذا فاقامهم ما اصابوا اولم يقاتلهم
 عز ورجس وليس لأولياء الذين قتلهم قطع الطريق عفو لأن الله جل وعز حذهم بالقتل أو القتل والصلب
 أو القطع ولابد كرا لاولياء كما ذكرهم في القصاص في الآيتين فقال عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا
 لوليه سلطانا وقال في الخلفاء مائة الى أهله الا أن يصدقوا وذكر القصاص في القتل ثم قال عز وجل فمن
 عني له من أحب شيئا فاتباع بالمعروف وذكر في الخطا والعهد أهل الدم ولابد كره في المحاربة فقتل على أن حكم
 قتل المحارب مخالف حكم قتل غيره والله أعلم (قال الشافعي) كل ما استهلك المحارب أو السارق من أموال
 الناس فوجده بعينه أخذوا ولم يوجد بعينه فهو دين عليه يتبعه قال وان تاب المحاربون من قبل الله فقد
 عليهم سقط عنهم ما لله عز وجل من الحد ولم يمسهم ما للناس من حق فمن قتل منهم دفع الى أولياء المقتول فان شأه
 عفا وان شاء قتل وان شاء أخذ البدية حال من مال القاتل ومن جرح منهم جرحا فقه قصاص والجرح ومن خيرتين
 ان أحب فله القصاص وان أحب فله عقل الجروح فان كان فيهم عبد فاصاب ماعدا فولى الدم بالمحاربين
 أن يقتله أو يباعه فتؤدى البدية قتله ان كان حرا وان كان عبدا فقتله قتله فان فضل من ثمنه شيء ردا
 ماله فان عجز عن البدية رضى من ماله شيئا وان كان كافا فالبدية فهو ولولي القاتل الا ان شاء مالك العبد اذا
 عفى له عن القصاص أن يطوع عبدا الذي قتله عبدا او يقتله أو يقتله وإذا كانت في المحاربين امرأ فقتلها حكم
 الرجال لا في وجبت أحكام الله عز وجل على الرجال والنساء في الحدود واحدة قال الله تبارك وتعالى الزانية
 والزانية فاحلدا وكل واحد منهما مائة جلدة وقال السارق والسارقة فاقطعوا أيدهما ولم يختلف المسلمون
 في أن تقتل المرأة اذا قتلت وإذا حدث المسلم حدثا في دار الاسلام فكان مقيما بها بمنعها ومستغفرا ولحق دينار
 الحرب فسال الامان على احدائه فان كان فيها حقوق المسلمين لم ينفخ الا لأم أن يؤمنه عليها ولو أمنت عليها
 بغاها لمالها وجب عليها أن يأخذهم وان كان ارتد عن الاسلام فأحدث بعد الردة ثم استامن أو جاسوسا
 سقط عنه جميع ما أحدث في الردة والامتناع فدارت عليه من الاسلام وثنا وقتل ثابت بن أقرم وعكاشة
 ابن محصن ثم أسلم فلم يقدر واحد منهم ولم يؤخذ منه عقل لو احدهما وانما أمر الله عز وجل بيمينه عليه السلام
 فقال وان أحسن المشركين استحقوا فأجر محي يسبح كلام الله ثم بلغه ما منه ولم أعلم أمر بنقل أحسن
 أهل الاسلام فان قال قائل فلم يجعل ذلك في أهل الاسلام المتنعين كما يجعله في المشركين المتنعين قيل
 لما وضعتهم سقوط ما أصاب المشرك في شركه وامتناعهم دم وأموال عنه وثبوت ما أصاب المسلم في امتناعه
 مع اسلامه فان الحدود أعم على المؤمنين لا على المشركين وحدث الله عز وجل حد المحاربين وهم متنعون
 كما عجز عنهم وذا ذهب الحدز لم يذهبهم ولم يسقط عنهم يعقل الذنب شيئا كما أسقط عن المشركين وإذا
 ابن العبد من سيده ولحق بدار الحرب ثم استامن الامام على أن لا يرد على سيده فله أن يرد على سيده
 وكذلك لو قال على أنك حر كان عليه أن يرد الى سيده وأمان الامام في حقوق الناس باطل وان اذنع الرجل
 الطريق على رجلين أحدهما أوبأ وبأ خالف المال فان كان ما أخذ من حصة النبي ليس بأية يبيع بربع
 دينار عند اقتلع كل ما له الحق فله أن يبيع بربع لان احدهما لا يملك فله أن يبيع بربع لان احدهما لا يملك فله أن يبيع بربع فان

الجماع (قال الشافعي)
 رحمه الله اذا أحاط
 العلم أن الولد ليس من
 الزوج فالولمعتى عنه
 بلا إعتان

ثم ما بهش الجزء
 الرابع من المختصر
 ويليه في هلش الجزء
 الخامس الباقي منه
 وأوله كتاب العدد

(فهرست المجزء الرابع من الأتم للامام الشافعى محمد بن ادريس رضى الله عنه)

صفحة	صفحة
باب الوصية في الخ	٢٣
باب التت والوصية في المرض	٢٤
باب التكاليف	٢٥
باب الوصية للرجل وقبوله ورده	٢٦
باب ما نهي عن الوصايا	٢٧
باب الخلاف في الوصايا	٢٨
باب الوصية للزوجة	٢٨
باب استحداث الوصايا	٢٩
باب الوصية بالثلث وأقل من الثلث وتزليم الوصية	٢٩
باب عطايا المرض	٣٠
باب نكاح المرض	٣١
هبات المرض	٣٢
باب الوصية بالثلث وفيه الوصية بالثلث على الثلث ونهى عن الإجازة	٣٣
باب الوصية في الدار والنهى بعينه	٣٤
باب الوصية بنهى بعينه	٣٤
باب المرض الذي تكون عليه المرض فيه جازة أو غير جازة	٣٥
باب عطية الحمل وغيره من يخاف	٣٥
باب عطية الرجل في الحرب والبصر	٣٦
باب الوصية للوارث	٣٦
باب ما يجوز من إجازة الوصية للوارث وغيره وما لا يجوز	٣٧
باب ما يجوز من إجازة الوصية للوصية وما لا يجوز	٣٧
باب اختلاف الوصية	٣٨
الوصية للفقراء	٣٨
باب الوصية لما بين البطن والوصية بما بين البطن	٣٩
باب الوصية للحقة والوصية على النوى	٣٩
باب الوصية للوارث	٤٠
(كتاب الفرائض)	٤١
باب الموارث - من سمي الله تعالى له الميراث وكان يرث ومن خرج من ذلك	٤٢
باب الخلاف في ميراث أهل الملل وفيه شيء يتعلق بميراث العبد والقاتل	٤٣
باب من قال لا يرث أحد حتى يموت	٤٤
باب رد الموارث	٤٥
باب الخلاف في رد الموارث	٤٦
باب الموارث	٤٧
الرد في الموارث	٤٨
باب ميراث الجد	٤٩
ميراث ولد الملائنة	٥٠
ميراث المجوس	٥١
ميراث المرتد	٥٢
ميراث المشتركة	٥٣
(كتاب الوصايا)	٥٤
باب الوصية وترك الوصية	٥٥
باب الوصية بتل نصيب أحد ولها وأحد ورثته ونحو ذلك وليس في التراجم	٥٦
باب الوصية بغير من ماله	٥٧
باب الوصية بنهى سمي بغير عنه	٥٨
باب الوصية بنهى سمي لا يملكه	٥٩
باب الوصية بنهى ماله	٦٠
باب الوصية بنهى سمي ثم لم يعنه أو غير عنه	٦١
باب ما يجوز من الوصية في حال ولا يجوز في أخرى	٦٢
باب الوصية في الساكن والفقراء	٦٣
باب الوصية في الرقاب	٦٤
باب الوصية في الغارمين	٦٥
باب الوصية في سبل الله	٦٦

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٨١	باب تقويم الناس في الديوان على منازلهم	٤٢	باب تدوير الرضا والوارث
٨٢	(كتاب الجزية)	٤٣	الزوجة والوارث
٨٣	مبتدأ التزويل والقرض على النبي صلى الله عليه وسلم على الناس	٤٤	مسئلة في العتق
٨٣	الأذن بالهجرة	٤٥	باب الزوجة بعد الوصية
٨٤	مبتدأ الأذن بالقتال	٤٥	باب الرجوع في الوصية
٨٤	فرض الهجرة	٤٥	باب ما يكون رجوعاً في الوصية وتغيرها وما لا
٨٤	أصل فرض الجهاد	٤٥	يكون رجوعاً ولا تغيراً
٨٥	من لا يجب عليه الجهاد	٤٥	تغير وصية العتق
٨٥	من له عذر بضعف والمرض والزمانة في ترك	٤٦	باب وصية الحمل
	الجهاد	٤٦	صدقة على الميت
٨٦	العذر بغير العارض في الدين	٤٧	باب الأوصياء
٨٧	انعذار الحادث	٤٨	باب ما يجوز الوصي أن يصنعه في أموال المتأخر
٨٧	تحويل حال من لا جهاد عليه	٤٨	الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه
٨٨	شهود من لا فرض عليه القتال	٤٩	باب الوصي من اختلاف العراقيين
٨٩	من ليس بالإمام أن يغزوه بحال	٥٠	باب الولاء والخلف
٩٠	كيف تغفل فرض الجهاد	٥١	معان الوالد الولاء
٩٠	تفريع فرض الجهاد	٥٢	اختلاف في الولاء
٩٢	تحريم الفرار من الرجف	٦٠	الوديعة
٩٣	في الظهار دين النبي صلى الله عليه وسلم على	٦٢	قسم النية
	الأديان	٦٤	قسم الزينة والنيء
٩٤	الأصل من تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ	٦٤	جاء عن قسم القنينة والنيء
٩٥	من يلحق بأهل الكتاب	٦٥	تفريق القسم فيما أوجب عليه الجليل والركاب
٩٧	تفريع من تؤخذ الجزية بمن أهل الأوثان	٦٦	الأطفال
٩٧	من ترفع عنه الجزية	٦٨	الرجعة الثانية من النفل
٩٧	الصغار مع الجزية	٦٨	الوجه الثالث من النفل
٩٩	مسئلة اعطاء الجزية بعد ما يؤثرون	٦٨	كيف تفريق القسم
٩٩	مسئلة اعطاء الجزية على سكتي بلد ودخوله	٧١	من تفريق القسم
١٠١	كم الجزية	٧٧	الحبس فيما لم يوجف عليه
١٠٢	بلاد العتوة	٧٨	كيف يفرق ما أخذ من الأربعة الاجناس
١٠٣	بلاد أهل الصلح	٧٩	النيء غير الوجف عليه
١٠٤	الفرق بين نكاح من تؤخذ منه الجزية وتؤكل	٧٩	اعطاه النساء والجزية
	ذبايحهم	٨٠	المخلاف - أي في قسم النية
		٨١	ما يوجب عليه من الأرضين بخيل ولا ركاب

صفحة	صفحة
١٣٦	١٠٥
باب الحال التي لا يحل فيها إهداء أهل البني	تبديل أهل الجزية ذينهم
١٣٩	١٠٦
حكم أهل البني في الأموال وغيرها	جاء أو لم يأت النذر والعهد ونقضه
١٤٢	١٠٧
الخلاف في قتال أهل البني	جاء نقض العهد بلا خيانة
١٤٥	١٠٧
الأمان	نقض العهد
١٤٧	١٠٨
(كتاب السبق والنضال)	ما أحدث الذين نقضوا العهد
١٤٩	١٠٩
ما ذكر في النضال	ما أحدث أهل النعمة المولدعون مما لا يكون
١٥٥	نقضا
(كتاب الحكم في قتال المشركين ومصلحة مال	١٠٩
الحربي)	للهادنة
١٥٨	١١٠
الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ	للهادنة على النظر للمسلمين
١٦٣	١١١
مصلحة مال الحربي	مهادنة من يقوى على قتاله
١٦٤	١١٢
الأسارى والغلول	جاء الهدنة على أن يرزق الإمام من جاءه بلده
١٦٥	مسلماً أو مشركاً
المستأمن في دار الحرب	١١٣
١٦٥	أصل نقض الصلح فيما لا يجوز
ما يجوز الأسير في ماله إذا أراد الوصية	١١٤
١٦٦	جاء الصلح في المؤنات
للمسلم يدل المشركين على عورة المسلمين	١١٥
١٦٧	تفرع أمر نساء المهادين
الغلول	١١٨
١٦٩	إذا أراد الإمام أن يكتب كتاب صلح على الجزية
القصاص الأسارى	الحج
١٧٠	١٢٠
العبد المسلم يأتى إلى أهل دار الحرب	الصلح على أموال أهل النعمة
١٧٤	١٢٠
الخلاف في التعريق	كتاب الجزية على من أموالهم
١٧٤	١٢٢
ذوات الأرواح	الضباقة مع الجزية
١٧٦	١٢٤
السبي يقتل	الضباقة في الصلح
١٧٦	١٢٤
(سيرة الواقدي)	في الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين
١٧٧	١٢٥
الاستعانة بأهل النعمة على قتال العدو	ذكر ما أخذ عررضي الله عنه من أهل النعمة
١٧٧	١٢٥
الرجل يسلم في دار الحرب	تحديد الإمام ما يأخذ من أهل النعمة
١٧٧	في الأمصار
في السرية تأخذ العلف والطعام	١٢٧
١٧٧	ما يعطيه الإمام من المنع من العدو
في الرجل يقرض الرجل الطعام أو العلف إلى دار الإسلام	١٢٧
١٧٨	تفرع ما منع من أهل النعمة
الرجل يخرج من الطعام أو العلف إلى دار الإسلام	١٢٩
١٧٨	الحكم بين أهل النعمة
١٧٨	الحكم بين أهل الجزية
الطبخ في الأكل والشرب في دار الحرب	١٣٣
١٧٨	(كتاب قتال أهل البني وأهل الردة)
بيع الطعام في دار الحرب	١٣٣
١٧٨	باب لمن يجب قتله من أهل البني
الرجل يكون منعه الطعام في دار الحرب	١٣٥
١٧٨	باب السيرة في أهل البني
ذبح البهيمن من أجل جلودها	

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٨٧	وطء الام بعد البنت من ملك الدين	١٧٩	كتب الاعاجم
١٨٧	التفرق بين ذوى الحرام	١٧٩	توقيع الدواب من دهن العدو
١٨٨	الذي يشترى العبد المسلم	١٧٩	زفان الحرب والغزاي
١٨٨	الحري يدخل دار الاسلام بأمان	١٧٩	احلال ما عليه العدو
١٨٨	العبد الذي يكون بين المسلم والذي قبل	١٧٩	البازي العلم والصيد المرقط والمقلد
١٨٨	الاسير يؤخذ عليه العهد	١٧٩	في الهر والسفر
١٨٨	الاسير يأمنه العدو على أموالهم	١٧٩	في الأدوية
١٨٩	الاسير يرسله المشركون على أن يعتب بهم	١٨٠	الحري يسلم وعنده كثر من أربع نسوة
١٨٩	المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون قوما	١٨١	الحري يصدق امرأته
١٨٩	الرجل يدخل دار الحرب فتوهبه الحاربة	١٨١	كراهية نساء أهل الكتاب الحريات
١٨٩	الرجل يرهن الحاربة ثم يسببها العدو	١٨١	من أسلم على شيء شخصية أو لم بنفسه
١٨٩	المدرسة تسمى قنوطا ثم تلد ثم يقد عليها صاحبها	١٨٢	المسلم يدخل دار الحرب فيجدا امرأته
١٨٩	المكاتب تسمى قنوطا فتلد	١٨٣	التممة تسلم تحت الذي
١٨٩	أم ولد النصراني تسلم	١٨٣	باب النصرانية تسلم بعد ما يدخل بها زوجها
١٩٠	الاسير لا تنكح امرأته	١٨٣	النصرانية تحت المسلم
١٩٠	ما يجوز للاسير في ماله وما لا يجوز	١٨٣	نكاح نساء أهل الكتاب
١٩١	الحري يدخل بأمان وله مال في دار الحرب ثم يسلم	١٨٤	ابلا النصراني وتطهارة
١٩١	الحري يدخل دار الاسلام بأمان فأودع ماله	١٨٤	في النصراني يقتل امرأته
١٩١	رجع	١٨٤	فبين تقع على حاربة من المغنم
١٩١	في دار الحرب يعتق عبده	١٨٤	المسلمون يوقعون على العدو فيصيبون
١٩١	الصلح على الجزية	١٨٤	سبا قهم قرابة
١٩٢	فتح السواد	١٨٤	المرأة تسمى مع زوجها
١٩٣	في الذي اذا اتجر في غير بلده	١٨٥	المرأة تسلم قبل زوجها والزوج قبل المرأة
١٩٤	نصارى العرب	١٨٥	الحري يخرج الى دار الاسلام
١٩٤	الصدقة	١٨٦	من قتل من العرب والجسم ومن يتجرى عليه
١٩٦	في الأمان	١٨٦	الرق
١٩٧	المسلم والحري يدفع اليه الحري ما لا يذيعه	١٨٦	المسلم يطلق النصرانية
١٩٧	في الأمانة يسبب العدو	١٨٦	وطء المبرونة اذا سبت
١٩٧	في العليج يدل على القاعة على أنه جارية منهاها	١٨٦	ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم
١٩٨	في الأسير يكره على الكسر	١٨٧	الرجل يوسر جارية أو تنصب
١٩٨	النصراني يسلم في وسط السنة	١٨٧	الرجل يشترى الحاربة وهي حائض
١٩٨	الزكاة شائعة من سنة وغيره	١٨٧	عقبة الأمانة لا تتخذ
		١٨٧	من ملك الأختين دارا ووطء أحما

صفحة	صفحة
٢٠٢ الحربي يدخل دار الاسلام بأمان ويشتري عبدا مسلما	١٩٨ العبد يأتى الى أرض الحرب
٢٠٢ عبد الحربي يسلم في بلاد الحرب	١٩٨ في السبي
٢٠٢ القلام يسلم	١٩٩ العدو ينفلقون الحصون على النساء والأطفال
٢٠٢ في المرتد	١٩٩ والأمري هل ترى الحصون بالتحقيق
	١٩٩ في قطع الشجر وحرق المنازل
	٢٠١ الحربي اذا دخل الى الحرم
﴿تت﴾	
(فهرسة ما بهامش هذا الجزء من مختصر الترتي)	
صفحة	صفحة
٤٤ باب الخال التي يختلف فيها حال النساء	٢٢ نكاح المتعة والمحل
٤٥ القسم لثساء اذا حضر سفر	٣ باب نكاح الحرم
٤٦ باب نشوز المرأة على الرجل	٥ العيب في المنكحة
٤٧ باب الحكم في الشقاق بين الزوجين	٩ باب الامة تغرم من نفسها
٥٠ ﴿كتاب الخلع﴾	١٠ الامة تعتق وزوجها عبد
٥٠ باب الوجه الذي تحمل به القديرة	١٢ أجل العتق والغصى غير المحبوب وانلغنى
٥٥ باب ما يقع وما لا يقع على امرأته	١٥ الاحسان الذي به يرجم من زنى
٥٦ باب الطلاق قبل النكاح	١٦ الصداق
٥٧ باب مخاطبة المرأة بما يلزمها من الخلع وما لا يلزمها	١٨ المحلل والامارة
٦٦ باب الخلع في المرض	١٩ صداق ما يزيد وينقص
٦٧ باب خلع المشركين	٢٨ باب التقويض
٦٨ ﴿كتاب الطلاق﴾	٣٠ تفسير مهر مثلها
٦٨ باب باعنا الطلاق ووجهه ونفروا به	٣١ الاختلاف في المهر
٧٢ باب ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع الا بالنية	٣٢ الشرط في المهر
٧٧ الطلاق بالوقت وطلاق المكر وغيره	٣٣ عفو المهر وغير ذلك
٨١ باب الطلاق بالحساب والاستثناء	٣٦ باب الحكم في الدخول واغلاق الباب وارضاء السقر
٨٣ باب طلاق المريض	٣٨ باب المتعة
	٣٩ الزانية والبئر
	٤١ مختصر القسم ونشوز الرجل على المرأة

صفحة	باب	صفحة	باب
١٣١	باب ما يجزئ من الغيب في الرقاب الواجبة	٨٤	باب الشك في الطلاق
١٣٣	من له الكفارة بالنيام	٨٦	باب ما يهدم الرجل من الطلاق
١٣٧	باب الكفارة بالطعام	٨٧	مختصر من الرجعة
١٤٢	مختصر من الجامع من كتاب لعان جدي وقديم الخ	٩١	باب المطلقة ثلاثا
١٥٠	باب أن يكون اللعان	٩٣	باب الأيلاء
١٥١	باب سنة الأمان ونفي الولد والحاقه بالأب وغير ذلك	١٠١	باب الأيلاء من نسوة
١٥٣	باب كيف اللعان	١٠٣	باب على من يجب التأنيث في الأيلاء ومن يسقط عنه
١٦١	باب ما يكون بعد اللعان الزوج من العرق ونفي الولد وحدا المرأة	١٠٥	الوقف في الأيلاء
١٦٩	باب ما يكون قذفًا ولا يكون ونفي الولد إلا قذف وقذف ابن الملازمة وغير ذلك	١١٣	باب إيلاء الحمى غير المحبوب والمحبوب
١٨٥	باب في الشهادة في اللعان	١١٤	(كتاب الطهارة)
١٩٢	الوقت في نفي الولد ومن ليس له أن ينفيه ونفي ولدا الأمة	١١٤	باب من يجب عليه الطهارة ومن لا يجب عليه
		١١٩	باب ما يكون نهارًا وما لا يكون نهارًا
		١٢٣	باب ما يجب على المتطهر الكفارة
		١٢٧	باب ما يجزئ من الرقاب وما لا يجزئ وما يجزئ من الصوم وما لا يجزئ